





١٤١٦

انفع الوسائل

الى تحرير

المسائل

الطرسوسي



٢١٢  
١ - ٢

أنفع الوسائل الى تحرير المسائل، تأليف  
الطرسوسى، ابراهيم بن على - ١٧٥٨ هـ بخط  
عبد الحميد بن هاشم الترمذى الحسينى فى القرن  
الثانى عشر الهجرى تقديرا.

١٦٧ ق ٢٥ ص ٢٠ x ١٥ سم  
نسخة جيدة، خط

١٤١٦

نسخ ل تيسق

الاعلام ١ : ٤٤١ النجوم الزاهرة ١٠ : ٣٢٦  
المذهب الحنفى، فقه المذاهب الاسلاميه  
أ المؤلف ب. التفسير ج. تاريخ  
النسخ



# كتاب افقع الموسائل الى تحرير المسائل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ابو بكر بن محمد بن الحسين  
غفر ذنوبه ولداؤه وولده وولده

تملكه الفقير ذو ولسن حسن  
اقدي مستحفظات  
قائد طاعن على كاتب  
بيورلديات

الحام





باب الزيادة في الشهر	مسئلة زيادة المهر وقرير الكلام فيها	مسئلة لا تجب الزكاة في مال الصغير والصغيرة
مسئلة الخواص النكاح الاول هل يكون دخول في النكاح الثاني	ولاية تزوج القاضي	مسئلة تزوج الصغار والصغار
مسئلة المستوفى لها تفقير والسكنى ما دلت في العتق	مسئلة اذا طلق الزوج المهر بوضعه الى يده اخرى زقد فاصح	مسئلة الخلو في النكاح القول كدعوى في العمل عمل الدخول حقيقة
مسئلة اسلام الصبي العاقل	مسئلة الكفر بين نوعان مطلق وعقيد	مسئلة التفتق المهر المحرم على قريته
مسئلة وقف المشاع	مسئلة وقف الامكان على نفسه	مسئلة الوقف والغرض بدون الارض
مسئلة الاقرب فالاقرب	مسئلة قسمة الوقف في الملك وروقف	مسئلة وقف اهل الذمة
مسئلة الاستدانة على الوقف للحاجة	مسئلة الوقف في المهر الذي اقبل به المهر	مسئلة الاستدانة بالاوقف
مسئلة اذا وقف شرطان يقضى	مسئلة بيع الوقف اذا خرب وليس له ما يبيع	مسئلة اذا اقرت وقف جميع حصته من عود الدار والارض
مسئلة الواهب اذا وقف الموهوب هل يبقى امره	مسئلة وقف الخصم وهذه الارض ليس مقدارها هل تصح	مسئلة اذا وقف على معين فله ثبات ونون هل يدخل في الثبات
مسئلة الفضي قالا جارة له هل هو	مسئلة اذا اقال الموهوب امتنع على بني	

مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع	مسئلة الاشان اذا وقف وقفاً وعليه دين قصداً للمهاطلة	مسئلة المحرادا الحاج الى فقير هل هو ذان بيع لقد وانفق عليه
مسئلة متى لو وقف اذا قبض مال الوقف ومات ولم يبين	مسئلة متى لو وقف اذا قبض مال الوقف ومات ولم يبين	مسئلة المحرادا الحاج الى فقير هل هو ذان بيع لقد وانفق عليه
مسئلة عدم دخول البنات في لفظ الاولاد	مسئلة الزيادة في اجر اجرة المأجور اذا كان وقف	مسئلة غلة الوقف وانها تكون على حكم البيط
اذا اجزأ من الوقف مدعة تزيد على المقدرة	مسئلة اذا اقل اشهد ان وقف دار في التي بحلة كذا على كذا ولم يحدد	اذا وقف ضعت وقلا ما خلا ما قبل المسجد والمقابر يحد بالمسجد والمقابر فصل ببيع ام لا
مسئلة اذا وقف على اولاده واولاد اولاده ونسله وعقيد بطناً بعد بطن هل يكون هذا الوقف	مسئلة هل هو ذان يشترى خزعة او قبة للمحرمات يوقف على المأجور	بيع النعاطي وهل يخرج في الحيس والنفيس
مسئلة شراء حصه من الغرس او المينا القاييم في ارض غير داخله في البيع	مسئلة الغرس في المشركه اذا بيع وحصه الاجنبى والتوكيل	مسئلة بيع حصه من المينا المشرك بدون الامر
بيان حكم الموقوف على سوم الشرا اذا اهلك في يد الكيماخذ	مسئلة المرأة في البيع والشرا بشرط البراءة من كل عيب	بيع المزدكن في الذمة الفضة والحلي اذا بيع بالدين والذي يورثه

٧٢









بسم الله الرحمن الرحيم

لكم الذي نور قلوبنا لنرى بوضوح خلاصة الرعاية وختم يكشف  
 الاسرار فاضحت همهم العليين تسوا الى غاية النهاية ومنهم كنوز هي خير  
 مطلوب وبها يحصل الكفاية **احمد** على بسوط افضاله النافع واشكره على  
 عطائه الجاسع واستزيره بتصوره من نور الالامع واشهد ان لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له شهادة اذخرها ليوم المعاد وخيرا واراد دهاشرا وجهرا واشهد ان  
 محمدا عبده ورسوله المختار الهادي الى خير عملة ونبيه الذي ايدته وسدد قوله  
 وفعله صلى الله عليه وعلى اله واصحابه صلاة تتواف بالزيادة وتتناقص  
 باليو كات وتبقى مع الباقيات الصالحات وتدرم دوام الارض والسموات  
 وسلم تسليمها كثيرا **قال** العبد الضعيف ابو ابي علي بن احمد الطوسي في  
 وقفه الله ولا وقفه ونفع له مقفل الشكالات ولو جوه البيان عرفه لما رايت  
 المسائل الواقعات في المحاكمات متفرقة في الكتب ويحصل هذا الكشف عنها غاية  
 الثوب ورايت العمل في بعضها على غير القول الصحيح والالوح احسنه في  
 ورعا وقع بعض القضاة في سائل خارجة عن المذهب بالكلية والمنصوص  
 فيها على خلاف ما حكم به في القضية استقرت الله في جميع المسائل المشار اليها  
 وترتيبها على ترتيب كتب الفقه وكنت في اول الامر اخضعت اسما الكتب  
 المنقول منها الحكم في المسئلة فلما دخلت في الجمع بيني وبين الاول في الجمع بيني  
 الثاني اخذت المنقول الى المستفتات بالتصريح والخروج عن عقدة  
 الغريب منها والصحيح فالتزمت في ذلك وتصححت ايضا وتقريره  
 وجعلت لا ابتداء في كل مسئلة بعد ترجمتها بعبارة الاصحاب فيها  
 الى اخرها انتفى لي من الوقوف على عباراتهم في ذلك واشتبهت الكلام  
 عقبه بما تحرر وانضج من كشف معنى تلك العبارة وما يعمل به في  
 المسئلة على حسب الوسع والطاقه وكما وقع في هذا الكتاب بعد ذكر

المنقول

المنقول في المسئلة ما صورته قلت فهو من كلام العبد وكما كل ما كان من ترجمته  
 المسئلة قبل ذكر المنقول فهو من كلامه ايضا وكنت سميت هذا الكتاب  
 بالشفيع والتحقيق والتدقيق والتمحيق ثم رايت بان اسميه بانفع الى  
 سائل الى تحرير المسائل والله اسأل ان ينفع بكلامه كانفع بكلام اوليائه الصا  
 بمحمد واله الطيبين الطاهرين وهذا حتى ابتدي وعلى الله اتوكل وفيه  
 اهتدي **مسئلة** لا تجب الزكاة في مال الصغير والصغير على ما عرف  
 فاذا لم تجب فهل يجوز للقاضي ان يحكم لسقوطها قبل بلوغها ام لا وهل  
 يرفع هذا الحكم لخلاف في المسئلة ام لا وهل يشترط له الدعوى ام لا فاذا اشترطت  
 فمن يكون الخصم فيها وهل تقع دعوى الفقير فيها على ولي الصغير ام لا وتحرير  
 الكلام في ذلك ذكره في المعداية **قال** وليس على الصغير المحض زكاة خلافا  
 للشافعي فانه يقول انها غرامة مالية فيعتبر بها المومن كنفقة الزوج  
 وصداك الخراج والعشر ولنا انها عبادة فلا تارة في الاختيار تحقيق المعنى  
 الالائي ولا اختيار لها لعدم العقل بخلاف كخراج لانه لا أرض وكذا  
 الغالب في العشر بمعنى المونة وبمعنى العبادة تابع هذه عبارة الفقهاء  
**قلت** المسئلة سعة وفرة وليس فيها خلاف بين الاصحاب فوافقت ان  
 الزكاة لا تجب على الصغير والصغيرة فلا فائدة في الاشتغال بنقل قيمة كلام  
 الاصحاب فيها وهذا الحكم اعني الحكم باسقاطها قبل جماعته من قضية  
 المذهب وهو صحيح رافع للخلاف بشرط انه الدعوى من خصم شرعي غير  
 غيوان الطرفين اليه فيها نظر فذلك لانه يحتاج فيه الى دعوى صحيحة  
 من خصم شرعي ولا يكون الحكم على وجه الفتوى ولم يحصل المقصود  
 به من رفع الخلاف لان القاضي مخالف لطلب الولي ويلزمه باء الزكاة  
 الى الفقراء والذي رايت من القضاة الذين حكموا بسقوطها انهم كانوا  
 يسلكون طريقا وهي انه كان يحضر اليه عند القاضي في التيمم ومعه فقير

مسئلة

مسئلة  
 مال الصغير  
 لا



فيدعي الفقير على غني يتيم ان في يد من مال يتيم الفلاني كذا وان حال عليه كحل  
 وانه فقير ويطلب منه عشرة دراهم من الزكاة مثلا فيجب الوكيل ان المال في يدي  
 وان هذا يتيم لم يبلغ بعد وان الزكاة لا تجب عليه وسال من الحاكم ان يحكم بقض  
 طها عن يتيم ما دام صغيرا لم يبلغ في حكم الحاكم بذلك **وعندي** ان هذه الدعوى  
 لا تصدر عن المدعي لست بصيغة وماذا الا لا في الفقير ليس له ولاية  
 الطلب شيئا وليس الحق له شيئا هو مصرف الحق الثابت المتعين لجهة الزكاة  
 قال شمس الامية في المبسوط ولنا انها عبادة لانها اعماد كان الدين لعقوله عليه  
 الصلاة والسلام في الاسلام على من وعده من اهل البيت من الدين اصل الدين  
 العبادة ولذلك كانت من اركان الدين وهذا لان المنصديق يجعل ماله لله تعالى  
 يصرفه الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى لانه تعالى وهو مقتل التوبة من  
 عن عبادة وياخذ الصدقات وقال تعالى من ذر الذي يقرض الله ربحا كثيرا ويحول  
 المال خالصا بكونه عبادة خالصة وهذا يحصل به التظهير وبهذا يتبين انه ليس حق  
 للعباد لان الشركة تنافي مع العبادة هذه عبارة وخلاصة جعل الحق لله تعالى  
 وبالذم الى الفقير تحصل الكفاية والخروج عن العهد فكان الفقير مصرف الاصل خالصا  
 للحق واذا لم يكن الفقير صاحب الحق فالمدعي من جهة غير صحيحة **وما يرد**  
 هذا ما ذكره الزاهد في القضية وهو ان من يرضى الزكاة ليس الفقير ان يطلب  
 وياخذ ماله بغير علمه ويضمن بالاخذ وذكر ايضا ما يرد هذا في الفتاوى الكبار  
 للحامق قال ولو وجبت الزكاة على غني وهو لا يؤذي الاصل للفقير ان ياخذ من ماله  
 بغير علمه وان اخذ كان له ان يتوعد ان كان غنيا وان كان هالكا يضمن لان الحق  
 ليس لهذا الفقير لغنيته وقال في المبسوط في موضع اخر في الفرق بين الزكاة والعشر  
 ان العشر مال سيب وجوبه الارض النامية بالخارج اعتبار الاصل وهو الارض  
 النامية مؤنة كاي في الاصول ومعنى العبادة تابع لانه باقتدار ان مصرفه الفقير  
**وذكر ايضا** في اصل البحر المحيط مثل ما ذكره الخائف وذكر في الزخيرة قال  
 وكذا لو اخذت الارض العشرية طعاما فاستهلكه من كان عليه دين في الذمة وذلك

وانما  
 الزكاة والمقصود

فيقول

قبل هلاك المحول على الدراهم ثم المحول على الدراهم ليس عليه فيها زكاة لان هذا دين  
 له مطالب من جهة العباد وهو الامام **وذكر** في شرح القدر في الزاهدي دين الزكاة  
 يمنع وجوب الزكاة في الاموال الظاهرة والباطنة سواء كانت في العين كالنصيب  
 القاعة او في الذمة بان استهلكها عندهما وعند ابي يوسف ان كان في العين يمنع  
 استحسانا وان كان في الذمة لا يمنع وعند من لا يمنع اصلا لانها عبادة كدين الحج  
 ولنا ان هذا الدين له مطالب من جهة العباد وهو الامام في السوام ونوابه الملائكة  
 في العروضة والذهب والدراهم **وذكر** في البداية في الامام ان ياخذ الزكاة من صاحب  
 المال من غير ايد جبر او لو اخذ لا تسقط عنه الزكاة وذكر قبله في البحث مع الشافعي  
 في هلاك مال الزكاة بعد المحول وبعد التمكن من الاداء ان يسقط عنه ذلك لانه لا يستد  
 له فقال من جهة كلامه وللخلاف ثابت فيما اذا طالب الفقير وطالبه الساعي الاداء فلم  
 يرد حق هكذا الرضا ثم قال ولنا ان المالك اما ان يواخذ باصل الوكيل ويضاهه الحان  
 قال او اما قوله انه منع الحق بعد طيبه فيقول هذا الفقير ما يقين مستحقا لهذا الحق فانه  
 ان يصرفه الى فقير اخر **وذكر** في موضع اخر قال في دين الزكاة قال لا في صيغة ومحمد  
 ان كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة واسا زكاة السوام فلا رها  
 يطالب بها من جهة السلطان عينا كان او دينا ولهذا يستغلف اذا التزم المحل او التزم  
 كونه للتجارة او الاشبه ذلك فصلا بمنزلة ديون العباد واما زكاة مال التجارة  
 فطالب بها ايضا تقديرا لان من اخذ للسلطان **وكان** ياخذ رسول الله صلى الله عليه  
 وابوبكر وعمر بن الخطاب فلما كثرت الاموال في زمانه وعلم ان في تنبعها زيادة ضرر  
 باريا بها راعيا المصلحة في ان يفوض الاداء اليها اربابها باجماع الصحابة وصار ارباب  
 الاموال كالوكلاء عن الامام الاتري انه قال من كان عليه دين فليؤده وليؤد ما يقين له  
 وهذا قول الارباب الاموال باخراج الزكاة فلا يطل من الامام عن الاخذ ولهذا قال  
 ان الامام اذا علم ان اهل المدينة يتوعد اداء الزكاة من الاموال الباطنة فانه يطالبهم بها لكن  
 لو اراد الامام ان ياخذها بنفسه من غير نصرة التوك من اربابها ليس ذلك لانه  
 من مخالفة اجماع الصحابة بيان ذلك اذا كان لرجل ما يتادرون فلم يؤد زكاتها  
 لسنتين فعليه السنة الاولى وليس عليه السنة الثانية شي عند اصحابنا **قلت**



فقد رثنا من هذا كله ان الفقير ليس له ولاية المطالبة وانما المطالبة للامام في الاموال الباطنة عند  
 علمه بتلك اداء الزكاة من ارباب الاموال فاذا جاء الفقير في هذه الصورة وطلب من وليه الزكاة  
 مال الصغير وادعى بذلك عند القاضي فحضر الدعوى غير صحيحة لعدم الولاية له شرعا فهو  
 حكم القاضي المرتب عليها قنوي وهو لا يرفع الخلاف ولا يقال ان الفقير هو المستحق للزكاة فكل  
 طلبه طلب صاحب الحق لحقه فيقبل لاننا نقول الفقير يستحق بلا شك وما يلزم من الاستحقاق  
 ولاية المطالبة كما قلنا في مستحق الوقف انه ليس له ولاية دعوى في اموال الوقف ولا ولاية  
 اجارة ولا زراعة وانما ذلك للقيم وان كان الربيع مضمون ومتاحا لمالكه على فساد منه  
 الدعوى وان الفقير ليس له مطالبه في الزكاة انه لو جاء الى القاضي ويرفعه الى القاضي  
 وطلب منه زكاة عن ماله الذي حال عليه الحول وادعى بذلك لديه واجاب بالحق والحول  
 وقال ما اعطيه شيئا ما كان يلزمه الحكم بالرفع ولو كانت الدعوى صحيحة لالزمه  
 لان المدعي عليه رتبته ان يحضر علما ادعيه المدعي في الدعوى الصحيحة فيثبت  
 انه لا يجوز ولا يلزمنا ان الدعوى من الفقير في الزكاة لا تصح فتاؤكات على  
 كونهما وولي صغير **وما يؤيد هذا** ان هذا من صيرتها في الزكاة ان الحق لله تعالى والفقير  
 يخلص الخروج عن عهده بالرفع اليه ولا شك في الحقوق التي لله تعالى الناب في قبضها  
 وادائها هو الامام الاعظم لا غير الزكاة في رضى النبي صلى الله عليه وسلم كانت ولاية  
 قبضها له صلى الله عليه وسلم ثم بعده **ابن بكير** ثم **ثعلب** ثم **علي بن ابي طالب** رضي الله عنهم فلما رأى  
 المصلحة في تفويض الاموال الباطنة الى اربابها وافقه الصغار صار ذلك لولاية الامام  
 لا رابا لاسوال فصاروا اربابا عن الامام في الصرف الى الفقير فصاروا اربابا عن الامام في صرف  
 فالفقير متى اتي له مطالبه لا هو ارباب عن الامام ولا له المطالبة اصالة بالشرع فتعذر  
 ان تسمع دعواه وتكررت في طريق يكون دعوى هذه المسئلة فيه صحيحة فمما رايت فيها  
 سؤالا الامام يطالب ولي الصغير بالزكاة عند القاضي او وكيل الامام فيجب ولي الصغير  
 بان الزكاة لم يجب بعد عليه لكونه صغيرا وسال الولي عن القاضي الحكم باسقاط الزكاة عن الصغير  
 الوقت بلزقه واسقاطها من ماله ايضا لاجل خلاف الحائله فيجب اليه السؤل بعد  
 ثبوت الولاية للولي وحصول المال في يده وحولان الحول عليه وصغر الصغير فيكون بذلك

زكاة

عن الامام

هذا الذي ظهر لي من بيان وجه الدعوى في هذه المسئلة على وجه الصحة وهذه  
 الدعوى تشبه الدعوى في فسح الاجارة بالموة فانه يحضر المواجه ويطلب الاجرة  
 من ورثة المستاجر فيجبونه بان الذي ادعاه من الاجارة صحيح غير شورتنا **مات**  
 وان لا انفسخت بعوته وان هذا الحق لم يجب علينا فيحكم القاضي باسضاء الفسخ  
 وشره يرفع الخلاف وصورة كثيرة من الدعوى تحمل على هذا الطريق فان الاما  
 لا شك ان له الولاية الاصلية في المطالبة فكانت الدعوى من جهةه دعوى  
 من جهة سؤله الولاية لذلك فسمع اما من جهة غيره فلا يمكن لاختصار  
 الولاية فيه وفي نوايه هذا اخبرنا اتفاق لي من الكلام على تحرير هذه المسئلة  
 ومن فتح عليه بطريق اخرى في الدعوى في هذه المسئلة وتكون صيغة من  
 صاحب الولاية شرعا بعد ان يتامل ما اثبتته في هذه الاسطر وما اثبتته في اس  
 دعوى الفقير فليثبتته على الحاشية فانه فائدة جلية ولله دره والله اعلم

**مسئلة** زيادة المهر وتحرير كلام الاصحاب فيها وما يشترط لصحتها  
**ذكر** في البداية قال وتجو الزيادة في المهر اذا تراضيا بها ولخط عنه اذا  
**ذكر** في السوط تزوجها على مهر مسحي ثم زادها في المهر بعد العقد فقيل قول  
 ابي يوسف الاول ينصف الزيادة والاصل بالطلاق وفي قول الاخر لا ينصف  
 بالطلاق لا المستقي في العقد خاصة واما الزيادة بعد العقد تنصف كلها  
 بالطلاق وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وذكر في فتاوى ضيخان  
 قال يصل طلق امراته طلاقا رجعيا ثم راجعها وقال لها زدت في مهر لم تصع  
 لانها مجهولة ولو لم راجعت بمهر الف درهم ان قلت جاز ولا فلا لان  
 هذه زيادة في المهر يتوقف على قبولها ولو تزوج امرأة بالف درهم ثم جرد  
 بالف درهم اختلفوا فيه **ذكر** خواهر زاده ان علي قول ابي حنيفة ومحمد  
 لا تلزمه الف الثانية ومهرها الف درهم وعلي قول ابي حنيفة ومحمد  
 الف الثانية **وبعضهم** ذكر الخلاف على عكس هذا ثم قال في ضيخان بعد  
 هذا امرأة وهبت مهرها لزوجها ثم ان الزوج اقرب بين يدى الشهود ان لها  
 عليه كذا وكذا من المهر تكلموا فيه **قال** ابو الليث يصح اقراره اذا قبلت وحمل

مسئلة زيادة المهر



على ان زاد في مهرها والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول  
 لان الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول المرأة وذكر في الفتاوى الطهريونية المطلقة  
 الرخصة اذا قال زوجها زدت في مهرك لم تصح لانها مجهول ولو قال راجعتك  
 بمهر الف درهم ان قلت جاز ولا فلا لانه زيادة في المهر فتوقف على قبولها  
 فهل يشترط القبول في المجلس الاصح انه يشترط وذكر بقية ما نقلنا من فتاوى  
 قاض خان بعبارة فلا نفيد **وذكر** في بحر المحيط الزيادة في المهر صحيحة حال  
 قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا للزفر والخلاف فيه نظير الخلاف في الزيادة  
 في الثمن هكذا ذكره شمس الاعية السرخسي في شرحه وفي المنتقى عن ابي يوسف  
 ان الزيادة في المهر جائزة عند ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يجوز وبقول  
 المرأة الزيادة في المهر شرط الصحة الزيادة وفي فتاوى ابي الليث ان الزيادة  
 في المهر بعد هبة المهر صحيحة وفي اكرهه شيخ ان الزيادة في المهر بعد القرعة  
 باطللة وهكذا روي عن ابي يوسف وصورة ما رواه بشر بن اذ الطقاتية  
 فلا تقبل الدخول بها او بعد ثم زادها في المهر لم تصح الزيادة وفي الفتوى  
 ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند ابي حنيفة وبقول هذه الزيادة  
 الجورثتها عند هلال التجر وفي فتاوى ابي الليث المرأة اذا وهبت مهرها  
 ثم زوجها ثم ان الزوج بعد ذلك اشهد ان لها عليه كذا وكذا من المهر كذا  
 فيه واختار الفقيه ابو الليث انه يجوز اقراره وذكره صام الاية في ملاحقة واقعاته  
 قول ابي الليث الاشترط قبول المرأة ثم قال وانما شرطنا قبول المرأة لان الزيادة في المهر  
 لا تصح الا بقبول المرأة ولم يذكر انه هل يشترط القبول في المجلس اصح القبول  
 بعد المجلس وقد كتبت في الفصل الحادي عشر من البيوع ان قبول الزيادة في  
 الثمن في المجلس ولو لم يقبل حقا فترقا بطلت فقياس ذلك ان يكون الزيادة  
 في المهر كمنك وهكذا ذكر في فصل المهور من جميع التفاريق فقال واذا قبل  
 بغير النكاح من الايجاب والقبول فهو زيادة ان قلت جاز ثم قال روي في  
 المجلس ذكر بعد هذا في البحر المحيط ايضا **ل** وتؤكد الزيادة اسما بالدخول

الاسلام

عنه

بها وبالمخلوطة الصحيحة او عوت احداهما حق لو وقعت الفرقة بينهما قبل  
 وجود واحد من هذه الاشياء بطلت الزيادة وينتصف الاصل دون الزيادة  
 هذه عبارة البحر المحيط ايضا **وذكر** في فتاوى الخاصي لو زاد في مهرها بعد هبة  
 المهر جازت الزيادة اذا قبلت وانما شرطنا قبول المرأة لان الزيادة في المهر  
 لا تصح الا بقبول المرأة وذكر في القنية قال باب في الزيادة في المهر **ط** الزيادة  
 في المهر بعد هبة المهر تصح **ح** قال بعد الهبة جعلت الف درهم مهرك  
 لا تصح **ح** جود الحلال نكاحا بمهر يلزم ان جوده لاجل الزيادة لا يصح **ط**  
 ايرني فاني اسهر لك سهرا جديدا فابراة فيجوز لها مهر مع لكل يبرأ من كل  
 ويجب لجدي **ق** وهبت او ابرأت ثم جود مهرها فعلى قياس قول ابي حنيفة  
 ومحمد ثبت خلافا لابي يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد الاول وانما الراجح  
 اختلاف فيه حال قيام المهر ولا يصح انه يختلف على **ص** لا يثبت الثاني وذكر  
 في اختلاف الفقهاء للطحاوي قال اصحابنا الزيادة في الصداق بعد النكاح  
 جائزة وهي ثابتة ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بطلت الزيادة  
 وكان نصف المستحق في العقد ولة زفر والشافعي الزيادة بمنزلة الهبة ان قبضتها  
 جازت وان لم تقبضها بطلت ولة مالك تصح الزيادة فان طلقها قبل الدخول  
 بطلت الزيادة وكان لها ان ترجع بنصف ما زادها وان مات عنها قبل ان تقبض  
 فلا شيء لها منه لانها عطية لم تقبض **قلت** فتقر لنا من هذه النقول ان  
 الزيادة في المهر صحيحة بشرط القبول من المرأة في مجلس الزيادة هذا هو  
 الاصح وسواء كانت الزيادة من جنس المهر ومن غيره واذ اصبحت الفتى  
 بالمهر وبقيت مع الاصل كانه وقع العقد عليها الا انه ان طلقها قبل الدخول  
 بها سقطت الزيادة ولا تنتصف مع الاصل عند اصحابنا ولا يشرط  
 في الزيادة لغرض الزيادة بلفظ الزيادة ويقول راجعتك بكذا ان قبلت ذلك  
 منه يكون زيادة وان لم يكن بلفظ زدت بكذا في مهره لذات تصح الزيادة  
 بالبعد مد الحلال للنكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة لكن لا بد من القبول  
 في مجلس اقراره على خلاف فيه وكذا الواقع لزوجته بمهر وكانت وهبت



بل يصح



له فانه يصح وان لم يكن يلفظ الزيادة لكن لا بد من القول في مجلس الاقرار ولما لا ينظر  
 بقاء المهر في ذمة الزوج لصحة الزيادة بل يجوز وان كانت ابراته او وهيته  
 له وكذا لا يشترط قيام النكاح ماله الزيادة على قول ابي حنيفة فيا ذكره القدر  
 عنه فلا فالحا لكن القدر في ذكره صورة الموت فقال الزيادة في المهر بعد موت المرأة  
 جائزة عند ابي حنيفة وقول هذه الزيادة في المهر بعد موت المرأة  
 الزيادة بعد الطلاق البائن وانقصاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عند  
 ايضا قيا ماله الموت بل الطريق الاول لان في الموت انقطع النكاح وفات  
 محل التعليك وبعد الطلاق المحل بل وقد ثبت لنا ذلك عنه في الموت ففي الطلاق  
 اولى **وسا ذكره** في محله من ابي يوسف نرواية بشي عنه يحمل على انه قول  
 ابي يوسف وصحة لا على قول ابي حنيفة لان ابا يوسف خالفه في الزيادة بعد موت المرأة  
 فيكون قومه على اصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد الطلاق البائن شي فحمل  
 الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد موتها فتخرج عن جوابي على اصل الامام  
 واصل ابي يوسف وكذا نقول لا يشترط نصرة الزيادة بلوغ المرأة نضج والقبول لا يخلو  
 كافي ما بالعقد ولا به تصرف فيه مصلحة الصغيرة فيصع الهم لان يقال انه لا يصح  
 الزيادة اذ كانت لا تعقل لاد شرطها القبول والصغيرة ليست من اهل القبول ولا يكون  
 قبول الولي كافيا كما نقله صاحب البدائع في مسألة الكفالة للصغيرة وصورة ما ذكره في  
 الكفالة في الذي يرجع الى المكفول له فلا ومنها وهو تفريع على من كانا ان يكون فاقلا  
 فلا يصح قبول المجنون والصبي الذي لا يعقل لا ينطالسا من اهل القبول ولا يجوز قبول  
 ولهما عنهما لان القبول يعتبر عن له الايجاب ومن وقع له الايجاب ليس من اهل القبول  
 ومن لم يقع له الايجاب فلا يعتبر قوله هذه عبارة **وهذا** البحث موجود بعينه في حق  
 الزيادة في مهر الصغيرة التي لا تعقل والذم يظهر في انه هو وقع من صاحب البدائع  
 في الكفالة فلا يعقل عليه لانه في الفلا قول اهل العلم ونصوص كماله هنا وقد قلنا  
 عليه في كتابنا الاختلافات الواقعات في المصنفات فلا يلتفت الى هذا البحث  
 في هذه المسئلة ايضا **واخط** من المهر يصح عندنا لانه مقرها والخط يات فيصع  
 ولكن لا يشترط لصحة القبول في المجلس الظاهر ان يرتد بالرد كعبه الذي من عليه

لكل

القول

الذي اذا رده ولم ار فيه نقلا صحيحا **ثم الزيادة** يتأكد بأصول ثلاثة اشيا  
 كما ذكرنا فيما تقدم من الدخول والخلو للصبي لاحتوازا عن الفاسد فانها  
 لا تفكرها وتسقط بالفرقة قبل الدخول او موت احد بهما قلنا في تأكيد  
 كل المسبي بالموت قبل الدخول لانه من لا طع فمقت وقعت وفتت الفرقة  
 قبل وهو واحد من هذين الاشياء الثلاثة اي ان وقعت الفرقة قبل الدخول  
 تسقط او وقعت قبل الخلو تسقط او وقعت بموت احد بهما قبل الدخول  
 او الخلو للصبي وما هذه الثلاثة رابع فيما علمت والله اعلم **مسئلة تزويج**  
 الصغار والصغار ومن له الولاية عليه ما في ذلك وبما ان ما يشترط لولاية  
 القاضي فيه ما فعل اذا يشر القاضي عقد صغير او صغيرة وبما ان ما يشترط  
 بحيث انه لا يجوز النكاح ان يفسخ النكاح الموهوم مسئلة فعل القاضي هل يكون  
 حكما ام لا **ذكر** في الضرورة لا الفصل في معرفة المهر لاي يجب ان يعلم بان الولي  
 من اهل الميراث وهو ما قلنا بالغ حقا لا يثبت الولاية للصبي والمجنون ولا يثبت  
 الولاية للكافر في المسلم ولا المسلم على الكافر ولا يثبت الولاية للعبد وبعد هذا  
 يحتاج الى معرفة ترتيبهم فنقول اقرب الاولياء الى المرأة الابن ثم ابن الابن  
 وان سفل ثم الاب ثم لجد اب لاب وان علي ثم الاخ لاب وام ثم المهر لاد وام  
 ثم ابن الابن الاب وان سفلوا ثم العمة لاب وام ثم ابني العمة وان  
 سفلوا ثم عم لاب وام ثم عم لاب لاب ثم بنوه على الترتيب  
 ثم رجل هو بعد العصبات الى المرأة وهو ابن عم بعد ثم مولى العتاقة  
 ثم الام ثم ذوي الارحام الاقرب وهذا قول ابي حنيفة وهو  
 استحسان ولا م والحالة وسائر ذوي الارحام **تزوج** الصغير والصغير  
 ثم عند ابي حنيفة عند عدم العصبات فلا فالحمد وقول ابي يوسف مع  
 ابي حنيفة في اكثر الروايات والذكر في ذكرنا مع محمد والاصح انه مع ابي حنيفة  
 ثم مولى الولاية ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي اذا شرط تزويج  
 الصغار والصغار في عهد واذ لم يشترط فلا ولاية له وانما يحتاج الى الولي  
 في الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة واذ ازال الصغير والمجنون تزويج الولاية

مسئلة تزويج الصغار

الحامس

ثم ابن العم لاب وام



عندنا وان زوج الصغير والصغيرة بعد الاولياء فان كان الاقرب حاضرا  
 وهو من اهل الولاية توقف نكاح الابعد على اجازته وان لم يكن من اهل الولاية  
 وان كان صغيرا او كبيرا يجوز ان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة  
 جاز نكاح الابعد وتكلا في صفة المنقطة واكثرها في الكلام فيها  
 وكذلك اختلفت الروايات ايضا فيها ولا يصح ان كان في موضع الانتظار  
 حضوره واستطاع رايه فوات الكفو الذي مضى غيبة منقطعة ومن الخاف  
 من تجاوز ذلك لا بد من فاصل فاصل بينهما وقد ناذك ثلاثة ايام  
 وليا لهما وهو قول ابي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي فصار حد  
 الغيبة على قولهما ثلاثة ايام وليا لهما وهكذا كان يفتي القاضون في الاسلا  
 على التسعيني وكان يقول اذا زوج الولي الابعد ولا يعرف ابن الولي الاقرب  
 يجوز وان ظهر انه في ذلك المصير والرجل يقول الصغير والصغيرة لا ولاية  
 له في انكاحهما وكذلك وكذلك الوصي لا ولاية له سواء او وصي الغيبة لا نكاح  
 اوله بوجه الا اذا كان الوصي وليا فحينئذ يملك النكاح بحكم الولاية واذا زوج  
 الصغيرة غيبا لا يجوز ثم بلغت فلها الخيار عند ابي حنيفة ومحمد ولو زوجها  
 اسما او القاضى قبلت فلها الخيار عند ابي حنيفة على اصح الروايتين  
 وهو معروفه وكما ثبت خيار البلوغ لا نفي ثبت للذكر ولا تكون الفرقة  
 فيه الا بفسخ القلق ويطل هذه الخيارات في جانبها بالسكوت اذا كانت  
 بكر ولا عمد الى اخر المجلد حق لو سكنت لما بلغت وهي بكر بطل خيارها  
 وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكر الا ان الزوج قد نفي بها ثم بلغت عند  
 الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها من المجلس وان بطل خيارها  
 اذا رضيت بالنكاح صريحا او بوجهها فقل يد في الرضوخ وذلك  
 نحو التمكن من الجماع وطلب النفقة وما اشبهه واذا زوج القاضى  
 صغيرة لا ولي لها ولم يكن سلطان اذن للقاضى في تزويج الصغار  
 ثم اذله في ذلك فاجاز ذلك النكاح لم يكن وان كان قد اذله قبل التزويج  
 فزوج جاز **باب** الاوز جدي عن صغيرة لها اخ لا زوج لها فزوجها

في تزويج الصغير

الثاني

القاضى بغير اصلاح قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ عاضلا او غائبا  
 فحينئذ يجوز ولا يلزم الجواز ان زوج الصغير امرأة باكثر من مهرها او تزوج  
 الصغير باقل من مهرها اذا كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغابن  
 الناس في مثلها يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غيب الاب ولحد من ماله  
 الاولياء ولو كان فلها لا يتغابن الناس في مثلها ففي الاب ولحد من ماله  
 ابو حنيفة يصح النكاح ومع الخط والزيادة ولا يجوز ولم يبين ما اذا  
 لا يجوز النكاح او السحبة فروي الحسن بن ابي يوسف ان النكاح جائز  
 والتسحبة لا يجوز وذكر هشام بن محمد ان النكاح جائز وفي الجماع الصغير  
 عنهما ان النكاح لا يجوز واجمعوا على ان غيب الاب والجدة اذا نقصت بحيث  
 لا يتغابن الناس فيه ان لا يجوز النكاح حتى لو اجاز بعد البلوغ لا يعمل اجازته  
 واذا اجن الولي جنونا مطبقا تزول ولا ياتيه وان كان يحن ونيف  
 لا تزول ولا ياتيه وينفذ تصرفه في طالة الافاقة وذكر في المبسوط اذا انكح  
 الولد الصغير والصغيرة فذلك جائز عليها وكذلك سائر الاولياء واذا  
 اجتمع في الصغير اخوان لاب وام فايهما زوج وجه جاز عندنا ومن العلماء اقول  
 لا يجوز عالم يمتعا عليه وان كان له موهل اب وام والاخ لا يلزم فغيب الاخ  
 من الاب والام او ولي بالتزويج وعلى قول من يستويان ثم اولى الاولياء في  
 الصغيرة ابوها ثم لجدا اب لاب بعدد وهو قائم مقامه في ظاهر الرواية  
 ثم بعد الاجداد من قبل الابا وان علوا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن  
 الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم الاب ثم ابن العم  
 لاب وام ثم مولى العتاقة ثبت له الولاية اذا لم تكن هناك من ابن العم الولاية  
 واما ذوالارحام كالاخوال والعمات فعلى قول ابي حنيفة ثبت لهم  
 ولاية التزويج عند عدم العصبات ومولى الولاية وله ولاية التزويج الصغير  
 والصغيرة اذا لم يكن لها قريب هذا عند ابي حنيفة وليس له ولاية عند محمد  
 والاولياء لاب الكافر والمملوك على الصغير والصغيرة اذا كان حرا مسلما لان  
 اخلافه لم يقطع التوارث فكذلك يقطع الولاية ولما الكافر ثبت له ولاية التزويج

العم  
 ثم العم لاب



بلغ

على ولد الكاكر كما ثبت للمسلم ولو زوج الاب ابنته الصغيرة من لا يجرها الزوج  
 ابنته الصغيرة امرأة ليست بكفولة جازعها في ضيقة استحقاقا ولم يجز عندنا  
 واذا اقر الولي على الصغير او الصغيرة بالنكاح لم يثبت النكاح باقراره ما لم يشهد  
 شاهدان عندنا في ضيقة وعندنا يثبت النكاح باقراره ونفي على هذا خلاف  
 فيما اذا اقر الولي عليه ما شراد كالكفاية واقام للمعني عليه بعد البلوغ شاهدين  
 باقرار الولي بالنكاح في الصغير واذا كان للصغير وليان فزوجها كل واحد منهما  
 رجلا فان علم ايها اول جاز النكاح الاول منهما واذا تزوج الصغير امرأة فلما جاز  
 ذلك وليه جاز عندنا لان الصبي العاقل من اهل العادة عندنا وعلى هذا الصغيرة  
 ايضا اذا زوجت نفسها فلما جاز الولي ذلك فانه يجوز **فكر** في الجرح اذ كان  
 للصغير ابوان بان ادعيا ولديا رية بينهما فانه يتفر لكل واحد منهما بالتزوج ولا  
 خيار للصغير اذا بلغ بخلاف النصف في ماله منه يد فانه لا ينفذ واحد منهما بذلك  
 على قول ابي حنيفة ومحمد وذكر في المتن قال محمد اذا كان للصغيرة والد او جدهم تزوج  
 القاضى وان كان الاب فاسدا او لم ينفذ في تزوجها من الكفو لا اذا كان للصغيرة  
 اشنع من تزويجها لا تنقل الولاية الى الجد بل تزوجها القاضى **سئل** هشام في قوله  
 عن ابي حنيفة ان يكون الاب قد نكح في الوصايا على التزوج **سئل** شيخنا لاسلامه عن  
 رجل فاب غيبة منقطعة وله بنت صغيرة تزوجتها اخوها لاسلامه والاب  
 والام حاضرة قال ان لم يكن لها عصبة او لم ينفذ جاز النكاح قبل ان تكون  
 الام او لم ينفذ لاخت قال لان الاخت لا ينفذ ولا ينفذ الاب والنساء اللواتي  
 من قوم الاب لمن ولاية التزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا وهن  
 الاخوات والعمه وبنات الاخ وبنات العمه فان الام والنساء اللواتي من قبل الام ومن  
 ولاية عندنا في ضيقة وعندنا الولاية لمن **سئل** اذا اختارت الفسخ يقول  
 القاضى الزوج فانها فارقها والا فالولي يفرق بينهما وصورة التفريق ان يقول  
 القاضى فخت هذا العقد بين هذه المدعية وبين المدعى عليه بسبب خيالي بلوغ بينهما  
 ولو لم ينفذ حكت بينهما او فرقت بينهما ما يجوز ولكن لا موطان يقول فخت هذا  
 العقد من بينهما لانه محله ذكر في الكتاب فخت هذا العقد بالاب ولما اذا زوج الصغيرة فلا

على قول الرواية  
 في ابي حنيفة انه قال للوصلى ولاية تزويج قتل ولا يشترط

مطل  
 صورة التفريق

حيلا

حيلا طائفة يعقود من مرة بمهر يسعة مرة بغية السمية لامرئ امرها ان كان في  
 السمية نقصان لا يقع النكاح الاول فيصع النكاح الثاني بمهر المثل والثاني ان الزوج  
 لو كان ملف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظ الاول بلفظ كل امرأة يتزوجها بلفظ الاول  
 تزوجها ينحل اليقين بالنكاح الاول ويقع الطلاق وينحل بالنكاح الثاني ويحل له  
 وطئها وان كان الاب ولجده زوجها فكذلك الجواب عندنا في يوسف ومحمد للمعنيين  
 جميعا وعندنا في ضيقة للمعني الثاني وذكر في ضيقة في الفتاوى اذا اجتمع الجد  
 الفاسد والاخت فعندنا في ضيقة الولاية للجد وما دام للصغير من قبل القاضى  
 ليس بولي في قول ابي حنيفة وعندنا حبيب ما دام عصبة الولي ليس الولاية **سئل**  
 عن ابي حنيفة ان اوصل اليه الاب جاز له تزوج الصغيرة والصغيرة والوليا المستعان  
 اذا زوجا متعاقبا جاز الاول دون الثاني وان زوج كل من قبل فوقع معا ولا يفر الاول  
 ايها بطل العقدان وذكر في ثمة الفتاوى لو زوج القاضى الصغيرة من ابنه كان بالطلاق  
 واذا لم يشرط في تعليمها القاضى تزوج الصفاد تزوج فراجاز السلطان ذلك فانه  
 ويكون فاسدا وذكر في المتن قال ابو يوسف رجل زوج ابنة له صغيرة من غيبته اب  
 الاب وبلغ الغائب فاجاز فزوجا في قول وتخصيص قوله كان لخلاف المعروف  
 توقف شرط المقتضى لا قبول اما موت الاب قبل الاجازة يجب لا يبطل النكاح عندهم  
 جميعا القاضى اذ زوج الصغيرة ولم يكن السلطان امره بذلك ثم امر فاجاز  
 ذلك النكاح قبل لا يجوز والصحيح انه يجوز رجل زوج ابنته الصغيرة من صبي  
 له طاعة النفقة وليس طاعة المهر قبل الاب النكاح وهو غيب جاز لا يجوز غيبا غيبا  
 الاب في حق المهر دون النفقة **قلت** فمحررنا من هذا كله ان تزوج الصفاد  
 والصغير جاز عندنا بخلاف بين الاصحاب لكن وقع الخلاف في ترتيب بعض  
 الاوليا على بعض كالجدة مع الاخ وكذا وقع في جواب شيخنا لاسلامه ان لا ينفذ الاب ولم يقدم  
 على الام وكنا بقية الشاغلوا في من قبل الاب واخوجه على وجه الرواية والنقل  
 لا على وجه الاختيار **سئل** ودار ذكرها في ثمة وفي تحرر في الجرح المخطط  
 وفي الجرح وفي الذخيرة وفي الغاية شرح السور محمد وفي الظاهر مخالفة  
 لبقية الكتب ولما يتبلا معاص لا وليا ثم رجعا الى ذكر الام بعد موطن مخالفة

في حاشية  
 في حاشية



ثم ذكر ما بعد هذا ذوي الارحام كما ذكرنا في النسخة فالذي يظهر في ذلك ان  
 شيخ الاسلام المذكور تفقه في هذا من غير ان يظفر برواية ابن الاخت لاب وام اولاد  
 والعممة وبنات الاخ وبنات العم ويقف على الام في التزوج وذلك لان صورة  
 المنقول عنه في مجموع النوازل انه سئل عن رجل غائب غيبة منقطعة وله  
 بنت صغيرة فزوجها لاب وام اولاد والام حاضرة فاجاب انه اذا لم يكن  
 لها عصية اولى من الاخت جاز النكاح قيل له لا تكون الام اولى من الاخت قال  
 لا لان الاخت لاب وام اولاد من قوم الاب والنساء الواقى من قبل الاب لهنت  
 ولاية التزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا هذا نقل المذهب تفقه  
 هو في هذا المنقول واستنبط منه ان يكون من ذكرهن من النساء من قبل الاب  
 ولاية التزوج عند عدم العصبات ما يلزم منه التقديم على الام حتى يحصل الجمع  
 بينه وبين من عند الاولياء على الترتيب ثم قال لا شك ان لها الولاية عند عدم  
 العصبات عرف بالرواية عن الاصحاب كما هو عرف هذا بالرواية عنهم ايضا فساد  
 معاروايتان رواية الاخت ولين معها رواية الام وكلت الروايتان تنطق بان  
 الام لها الولاية عند عدم العصبات والاخت الولاية عند عدم العصبات  
 فنظرنا بعد ذلك فوجدنا الام تسبق التقديم على الاخت بكونها موتبة ثم وهي  
 لا تقتضي الخل بكون الذي دخلت عليه مرتبا على ما تقدم من غير ان يتخلل بينهما  
 شيء اخر كما في الاب مع الجدة والاخ مع العم وهي اقرب من الاخت وهذه الولاية دائمة  
 مع القرب حق جواز الاخ من الابوين اقرب من الاخ الذي من الاب وجها لجد  
 المحاسن الفاسد اولى من الاخت فالام اولى عندنا بصفة على ما نقله فاضى  
 خان في فتاويه فاذا كان الجد الفاسد اولى من الاخت فالام اولى بطريق الاولى  
 ومما يدل على ان ما قاله شيخ الاسلام ليس بصحيح انه عدم مع الاخت العممة وبنات  
 العم وهؤلاء من ذوي الارحام وولاية ذوي الارحام يختلف فيها وهو قال  
 باجماع بين اصحابنا وهذا ظاهر الدخول عليه ولا شك ان الام مقدمة على ذوي  
 الارحام بالاختلاف وهو قال ان العمدة وبنات العم وبنات الاخ يقدر من عليهما ليس  
 الا كما ذكر فيعمل على ما نقله عن الاصحاب من قولهم ان له ولاية عند عدم

اختها

وهي الاخت والعممة وبنات الاخ وبنات العم هذه عبارة عن قوله في النوازل  
 في الاخت قال لا لان الاخت لاب وام اولاد من قوم الاب والنساء الواقى من قبل الاب لهنت  
 في قول من قبل الام لهنت ولاية التزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا  
 في قول من قبل الام لهنت ولاية التزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا

في الترتيب

العصبات

مطلب  
 الام عصب

العصبات اذا لم يكن للصغيرة ام ايضا لما ذكرنا ولما ان نقول ان الام عصبية بليل  
 انها تحوز جميع الميراث في ولد الملائكة وولد الزنا واصحابنا قد جعلوها من العصبات  
 في الجملة صفة لا لقوله عليه الصلاة والسلام النكاح الى العصبات تناول الام لانها  
 عصبية في الجملة بدليل ان ولد الملائكة ثبت منه الام كل المالد وكذا ولد الزنا هذه  
 عبارة الاصحاب في قهتهم كما نقله شيخ الاسلام من قوله لهنت ولاية التزوج عند  
 عدم العصبات اي وفقد عدم الام ايضا لان لفظا العصبات يتناولها قانا  
 لما حصل ان الذي يجب ان يقال في هذه المسئلة ان الام مقدمة على الاخت ومن  
 تابعها ولا يلتفت الى ما قاله شيخ الاسلام لانه تفقه في معاملة الرواية المنقولة  
 في الترتيب ومحمول على ما ذكرنا اخر **واما** مسئلة الفصل فاني استنبط فيهما  
 لما سبق اليه فيما علمت وهو قايده جليلة وهو ان الولي الاقرب اذا عطل عن تزوج  
 الصغيرة ورفعت القضية الى القاضي واستقر في الشرايط وزوج هل يكون  
 تزوج القاضي بطريق النيابة عن الولي العاقل باذن الشارع ام بما الى القاضي  
 من الاذن بتزوج الصغير هل له ان يزوج في هذه الصورة ام لا والذي يظهر لي انه يجوز له  
 ان يزوج في هذه الصورة ويكون تزوجه بطريق النيابة عن العاقل باذن  
 الشارع لا بغيره واخذت ذلك من قول الاصحاب ان العاقل طالم والقاضي كيف  
 يد الظالم ومن قولهم في العاقل ان الزوج اذا امتنع من التطبيق نال القاضي منابه  
 دفعا للظالم وقال في الهداية لان فعل القاضي انساب اليه كما في العتيق وقال في  
 العتيق لان فعل القاضي اضعف الى الزوج فكانما طلقها بنفسه من قولهم  
 ان الولي الاقرب اذا امتنع من التزوج لا تنتقل الولاية الى الجدة والقاضي تزوج  
 كذا لظلمه فلو قلنا ان قولهم ان القاضي يزوج جميعا ان كان مشروطا له تزوج  
 الصغير لو كان تناقضا لانهم صرحوا بانه لا تنتقل الولاية الى الجدة ولا شك  
 ان القاضي الماذون له ولي ابعد فتناقض الكلام واذا حملناه على ما قلنا لا يبقى  
 فيه تناقض فيتعين ان يقال ان تزوج القاضي في هذه الصورة بطريق النيابة  
 عن العاقل باذن الشارع لا بالولاية الشائبة من السلطان في تزوج الصغير ولما

مطلب  
 مسئلة الفصل



**والتا** مسألة الوصي فظاهر الذهب انه لا يملك سواء اوصى اليه ام لا ورواية  
 هشام عن ابي حنيفة انه عليك التزوج ان اوصى اليه بذلك والظاهر انه يكون  
 مقدما على كل واحد من جميع الاولياء لقيامه مقام الاب ومن اصلنا ان وصي الاب  
 في المال يقدم على اجدد فكذا في الولاية وما ذكر في البحر المحيط من قوله في المسئلة  
**ثالث** ولا يشترط على هذه الرواية ان يكون الاب قد نص في الوصاية على التزوج  
 لم يفرقه في غيره وفيه نظر لان مقتضى ما نقل من رواية هشام وبقية اصحاب  
 نقلوها انه اوصى اليه بذلك في غير الطلاق وما أطلقها المصنف صاحب المحيط وما  
 ذكره غيره اولى لا يدخل المطلق على المقيد وهو حال الكل من التعلق وعلية له  
 الغاء والتقييد والاعمال بقدر الامكان او في من الغاء واحا ولاية تزوج القلي  
 فلا خلاف من الاصحاب ان القاضى يملك تزوج الصغار والصغار اذا اذن له  
 السلطان في تقليده فاذا اذن له لا يملك ذلك ولا يجوز له تزويجهم وغلب بعض  
 المفسرين في زماننا وقال الفقيه الحنفى على ذلك كما بان الذهب انه يجوز تزويج  
 الصغار والصغار بوجاء الى وسال في هذا ذلك وانه امس اشغل عليه وما كان يعلم  
 في القاضى ذلك فثبت له وجهه وعرفته التعلق بهم ورجع وبلغ في ايضا عن  
 القضاة صمد الدين الحنفى البصري وانه قال لا بد من السلطان القضاة شق  
 طلت منه ان يشاء في الاذن في تزويج الصغار والصغار وكان يقول هذا هو  
 الفقه انه لا بد ان يكون شاهدا من السلطان وليس كان نعم بل ذكره في تقليد يكفي  
 ولو لم يشترط التعلق منه شاهداً لكن لو قيل بانه احسن كان له وجه **في الولاية**  
**الق عليها القاضى** في تزويج الصغار والصغار هي ولاية مرتبة مؤخره  
 عن جميع العصباء ولا قارب من ذوي الارحام ولا يشترط الحرمة في قرابة  
 ذوي الارحام هنا حتى كان لابن العبد رتبة العم وهذا التاخير عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف في اكثر الروايات عن ابي يوسف فاذا اطلب من القاضى الحنفى المشروط  
 في تقليد تزويج الصغار والصغار يكشف عن الاولياء والعصبات وذوي  
 الارحام فاذا اثبتت عدم الاولياء نظر في امر الكفاءة ومهر المثل فاذا تبين  
 ذلك لديه عقد النكاح وزوج الاولى له انه يعقد مرتين فانقلنا عن اصحاب

في تزويج الصغار  
 والاولياء

مرة بمهر مستحقة مرة بغير شخصية لانه لا يحيط للاسرى ذكرناها عن بحر المحيط وقصفت  
 وما دلت اجداً ففعل هذا بعد الذي يظهر عندي انما قيل هذا اذا كان مهر المثل عند العاقد  
 اذا ظهر شهده او علمه العاقد فلا فائدة في عادة العقد ثانياً الا ان يقال لا يحل الامر الثاني  
 وهو انه يحتمل ان يكون قال الزوج ان تزوجت امرأة فخطا لي او كل امرأة تزوجتها ذني  
 فتدخل اليه بالنكاح الاول ويحل له وطئها بالنكاح الثاني **ثم بعد هذا نقول** هل هذا  
 العقد الذي قد عده القاضى الحنفى المشروط له تزويج الصغار في تقليد بمنزلة حكمه  
 حق لا يجوز للشاقي ولو خالفه ان يبطله ام لا اعلموا بكم الله اني ثبتت هذه المسئلة  
 له زماناً فلم يجد فيها نقلاً صريحاً وبقيت اميل الى انه بمنزلة الحكم وانه لا يجوز لاحد نقضه  
 وجوبت سائل شهيداً فانه من ان فعل القاضى بمنزلة قوله وحكمه وفي هذه المسئلة الاولى  
 قال في النقة اذا زوج الصغيرة سوا ابنته كان باطلاً **المسئلة الثانية** ذكر في الاصل ان اذ  
 الورثة وطلبوا من القاضى التسعة وفيهم وارث غائب وصغير تركه عقار قال ابي حنيفة  
 لا اقسام بينهم باقرارهم حتى يقيموا البينة على الموت والوارث وقال ابو يوسف ومحمد اقسام  
 ذلك باقرارهم فابوضيعة قال لا اقسام بقولهم ولا اقضوا في الغائب والصغير يقولهم لان  
 تسعة القاضى قضاء منه **المسئلة الثالثة** ذكر في الاحكام في الفتاوى عن المشتري قاض ما ل  
 او اودعه او باعه امينه باعده وهو يعلم بذلك ثم مات القاضى واستفوض غيره فشهد  
 قوم عنده انهم سمعوا القاضى يقول بعت فلاناً ما مال اليتيم بكذا اقبل ويؤخذ المشتري  
 بالمال وكذا الوديعة وان لم يكن الاول شهيداً هو انه قضى بذلك فلما وصلت الي العمل في هذه  
 المسئلة نظرت في النقة في الفتاوى فوجدت قد ذكر المسئلة فانقلناها وهي اذا زوج القاضى  
 الصغيرة من ابنته كان باطلاً ومسئلة بيع القاضى مال اليتيم في السيرة الكبرى عن محمد بن  
 ابو العباس الناطقي في الاضمار وما ذكر محمد في السيرة الكبرى من عدم جواز البيع اذا باع القاضى مال  
 اليتيم من نفسه محمول على قوله اما على قوله في ضيقة ينبغي ان يجوز في الوصي والقاضي  
 ان ما ذكره في السيرة الكبرى قول الكل لان بيع القاضى مال اليتيم يقع على وجه الحكم لا ترى انه يلزم منه  
 العهدة فلما جاز بيعه مال اليتيم من نفسه كان هذا منه حكماً لنفسه ولا ان لا يصح  
 حاكم لنفسه بخلاف بيع الوصي لا يقع على وجه الحكم فخرج عبارة النقة فانكشف بعد الله ما  
 كان ملتصقاً ووافق النقل ما كان في الخطر وما جئ به الذي في اول الامر لله الحمد **وذكر**

من نفسه لا يجوز ان يبيع القاضى مال اليتيم في السيرة الكبرى عن محمد بن  
 هذا القاضى يجعل وصياً والذي يورث هذا ان القاضى اذا زوج الصغيرة من ابنته كان باطلاً

اما على



في حقها في الفتاوي في البيوع لا يجوز بيع القاضى مال اليتيم من نفسه  
 ولا بيع ماله من اليتيم لاذ بيع القاضى قضا وانه لا يصلح قضا لنفسه  
 ولصغر الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز فقد صرح ان فعل القاضى حكم  
 كما ذكره في النعمة **وذكر** في منية المفتي في البيوع بيع القاضى مال اليتيم  
 من نفسه او ماله من اليتيم لا يجوز حكمه بنفسه فليعلم ذلك ويغنى  
 به فانه فاية جلية فاذا عقد القاضى لنفسه عقد صغيرا او صغيرة ليس له  
 ولي غير القاضى وللقاضى ولاية العرفج كان عقد مكا فليس غيره ان يطله  
 ولا يرضى اليه ومينئذ لا يجوز للقاضى ان يزوج الصغيرة من ابنه ولا من ابنه  
 ولا من لا يجوز له حكمه لان فعله حكم **بقي** لنا ان من اذن له القاضى في تزويج  
 الصغار والصغار وروح هل يكون حكمه حكم تزويج القاضى الظاهر حكمه  
 مثل مثل تزويج القاضى اعني انه يقع ايضا على وجه الحكم ليس بالخطا بل  
 لانه نائب عن القاضى وهذا الاستفاد هذه الولاية الا باذن القاضى صرح  
 في منزله نائبه المستقل في جميع الاحكام فصل في القاضى المأذون في تزويج  
 الصغار المأذون بذلك وان لم يكن السلطان اذن له في الاذن لغیر غیره  
 الاستقلال ام الظاهر ان ملكه ان كان في تقليد الاذله في الاستقلال  
 مطلقا لانه استقلال ايضا فيدخل تحت ركن كاه السلطان اذن له  
 في تزويج الصغار ولم ياذله في الاستقلال ينبغي ان لا يملك الاذن لغيره في  
 تزويج الصغار كما لا يملك الاستنابة ماله ياذله في الاستقلال ولم ياذله  
 في تزويج الصغار هل يملك الاذن بتزويج الصغار بنفسه فليس الاذن  
 ظاهر وهل اذا مات القاضى وعزل يبقى الولاية للمأذون له ام تبطل  
 وهل يفرق الحال بين العزل والموت ام لا الظاهر انه اذا مات القاضى  
 او ترك القضاء من نفسه تنزه من عزل السلطان انه لا يسلط الاذن للمأذون  
 له لولا انه نائبه ولحكم ان القاضى اذا مات لا يفرز نوابه والترك من نفسه  
 كذلك بقي العزل اي اذا عزله السلطان هل يفرز ام لا **وذكر** في الخلاصة ان  
 السلطان اذا عزل القاضى عزله نائبه بخلاف موت القاضى وهو غير مبطل

لا بد

بلغ

ساذكه في الخلاصة يبطل الاذن للمأذون له في تزويج الصغار بغزل القاضى  
 انه السلطان اذا كتب في تقليد القاضى تزويج الصغار والصغار والاستقلال  
 ثم مات ذلك القاضى وعزل ثم ولي السلطان شخصا بعد وكتب في تقليد  
 على عادة من تقدمه وقاعدته ولم ينص صريحا بالاذن له في الاستقلال ولا في  
 تزويج الصغار هل يكفي بهذا ام لا ويحتاج اليه صريح الاذن على الخصوص الظاهر  
 انه يكفي بذلك ولا يقتصر الى التخصيص عليه خصوصا واذا استقل القاضى  
 المأذون له في الاستقلال شخصا وقد شرط في تقليد هذا القاضى تزويج الصغار  
 ولم ينص القاضى لثانيه على تزويج الصغار هل يملك النائب ذلك ام لا ويحتاج الى اذنه  
 في ذلك خصوصا الظاهر انه لا يملك لانه ان كان فوض اليه الحكم بين الناس وفصل  
 الحكومات فصلا خصوصا للموافقات والمجتمعات وان قال استنبتك في حكم فكذلك  
 لا يتعدى الى التزويج **اما** قوله استنبتك في جميع ما فوض اليه السلطان فهو هذه  
 الصورة نقول يملك تزويج الصغار والصغار لانه استنابة في التزويج ايضا  
 حيث عظم له الولاية في جميع ما هو متولى فيملكه ولا يقال ينبغي ان لا يملكه لان  
 النائب في الحقيقة هو نائب عن السلطان وهذا هو عزله القاضى لا عزله اذا  
 كان كذلك فكان السلطان ولاءه الحكم ولم ينص على تزويج الصغار فلا يملك تزويجهم  
 كما في حق الاصل لا نقول هذا مسلم عند عدم التعميم اما مع التعميم فلا لانه  
 وان كان نائباً عن الاصل وهو السلطان لا يمنع من ان يكون نائباً عن القاضى  
 في تزويج الصغار وهذه الولاية استفادها من تعميم استنابته له ولا منافاة  
 بين ما ذكرته وهل يقال ان النائب اذا ملك تزويج الصغار في الصورة  
 الأخيرة وهو صورة التعميم هل له ان ياذن لاحد في تزويج الصغار او لا ليس له  
 ذلك لان ولايته في المعنى من السلطان والسلطان لم ياذن له في ذلك فلم يملك الاذن  
 في تزويج الصغار فيقول كما انه في حق تزويج الصغار كما هو العقد للمأذون لهم من الحاكم  
 الاصل في تزويج الصغار لانه اذا استفاد التزويج من جهة القاضى لا من السلطان  
 وصار كاحد منهم وهم لا يكونون ذلك فكذلك هو ولا يفرز الوكيل من القاضى في ذلك  
 وليس الوكيل ان يوكّل فيما وكل به الا باذن من الموكل فلهذا لا يملك هو الاذن ولا احد  
 من العقاد المأذون لهم ماله ياذن له القاضى لاصل في الاذن فاذا اذن له هذا  
 كله فيما اذا كانت الصغيرة او الصغيرة ولا فيهما سوى القاضى اذا كانهما ولي

بجهة







ظهر حكمه كالأشعار ولم تم اغتفرها ولها انها مقبوضة في هذه حقيقة بالوصية  
 الاولى وبقي اثره وهو العقد فاذا امتد النكاح وهو مقبوضه ثاب ذلك القبض  
 عن القبض المستحق في هذا النكاح كالعاصب يشترى المصوب الذي في يد  
 يصير بوضا بمجره العقد فوضع هذا انه لا طلاق بعد الدخول وقادرا لعدة  
 عليها اصلا لان الاولى قد سقطت بالتزوج فلا نفوذ والثانية لم يجب بوجوب  
 ما قلنا قلت نتمرر لنا من هذا المهر يتكلم بعقده انه اذا اطلقها بائنا والتقييد  
 بالباين فيه فايده والمراد ما دون الثلاث لانه هو الذي يظهر فيه خلاف بغير  
 حقيقة وايضا سيف ومجى فانه اذا كان الطلاق رجعيًا ما يكون في شهر وهي زوجة واذا  
 كان ثلاثا لا يحل له القوة اليها الا بعد التزوج باخر فلو كان ذلك في البايين  
 بما دون الثلاث وسواء كان بطلاق بائنا او بخلع او بفرقة فاذا اطلق زوجته المدخولة  
 طلاقا بائنا دون الثلاث ثم تزوجها قبل ان ينقض عدةها ثم طلقها قبل الدخول  
 بها اي في هذا العقد الثاني فنحن في حضيضة واي يوسف يكون لها جميع المستر  
 بحاله ويجب عليها عدة كاملة ابتداء من وقت الطلاق الثاني ولا يعتد  
 ما كان قد مضى من عدة الاولى فلا يحتسب به من هذه العدة وعند محمد يجب لها  
 نصف المهر وعليها تمام عدة الاولى ولة لفرادة عليها اصلا بعد ذلك لان  
 الاولى سقطت والساقط لا يعود والثانية لم يجب لانه طلاق قبل الدخول بها  
 في الظاهر قوي لكن فيه ترك مقصود الشايع من اجاب عدة وهو تعريضه الرجم  
 فانه يحتمل ان يكون الرجم شغلا بالاول فاذا قلنا لعدة يجوز لها ان تزوج بالخصي  
 فيدخل بها فخلط الانساب وقول محمد ظاهر من حيث الظاهر وقوله اذ قد اولى نظر  
 لا اثر المتقدم وهو قيام العدة وهي اثر من اثار النكاح الذي دخل فيه واعلم ان قيام  
 العدة شرط عقدا وانقضت العدة ثم تزوجها فطلق قبل الدخول فانه لا ملا في المهر  
 لا يجب كاملا وانما يجب نصفه كما في المطلقات قبل الدخول ولا عدة على المنيث  
 ولا المطلقة قبل الدخول والمطلقة قبل الدخول لعدة عليها وقهوت العادة ان  
 الحام الخفي يطلب منه الحكم بتكثير المهر وان كان طلق قبل الدخول في العقد الثاني  
 فاذا ارتفعت القصة الى الحام الخفي المذهب وطلب منه ذلك فعليه ان ينظر

في آخره

مستكمل المهور في  
 الاصل

في العدة ويحوي فيها فاذا اثبتت هذه اذ العدة في زمن الطلاق الثاني كافية  
 حكم بتكثير المهر واجوب على المرأة عدة مستقبله ابتداء من وقت الطلاق  
 الثاني لان وقت الحكم الذي حكم به والله اعلم **مسألة** المهور القاتل في  
 الاصل عدة في ديارنا مثل ان يتزوج الرجل امرأة على الف درهم ومائة دينار  
 مثلا ثم يقول سحابة لها او يحل لها من ذلك قبل الدخول كذا ويقي لها عليه  
 بعد ذلك كذا مثلا وقد صار العرف ان ذلك المتأخر عن المعجل تأخذه  
 من الزوج وقت الطلاق او بعد الوفاة فهل اذا اردت ان تمنع نفسها بعد  
 قبضت منه العدة المعجل والزوجية فاية بينهما هل لها ذلك السلام وهل  
 يجوز لها ان يحبسها الى ذلك ويحكم لها بالمنع ام لا وما الذي ينبغي كلام  
 الاصحاب من قوتهم ولها ان تمنع نفسها حتى تأخذ مهرها وهل هذا  
 المانع يكون في بيت أهلها وتخرج من منزل الزوج ولو لم يوطئها المهر  
 المعجل بعد ما رقت اليه ام ليس لها ان تخرج وتمنع نفسها وهو عند في  
 منزله فتقول له والله المستعان ذكر في المهرانية قال للمرأة ان تمنع  
 نفسها حتى تأخذ المهر وتمنع ان يخرجها اي يسافر بها لتعين صقرا في الدار  
 كما تعين لوجها الزوج في المبدل قصار كالبيع وليس للزوج ان يمنعها من السفر وتخرج  
 من منزله وزيارت أهلها حتى يوفى بها المهر كله اي المعجل وذكر في المسطرة قال للمهر  
 من المهر ما تقار فوات المعجل وما عداه مؤجل عرفا فلا يشترط العقد عليه وان كان  
 طلاقا وذكر في الفتاوى الصغرى بالظهورية قال اذا تزوج امرأة على مهر سق  
 ولم يقدر المعجل لها ان تطالبه بالمعجل لان الموجب تسليمه فيم لان النكاح  
 حكم العرف فيستأجل بقدر العرف ويجب في الحال ما تقار فوات المثل هذه  
 المرأة وذلك بان ينظر الى جهادها والى حالها ولها ان تمنع نفسها لاجل  
 المهر المعجل وذكر السروي في شرح المهرانية ناقلًا عن سلقى الجار قال في  
 هذه المسئلة المراد بالمهر المعجل ونحوه ما مع الفقه لها ان تمنع نفسها  
 لاستيفاد المعجل والمهر ونحوه الجار اذا ادعى المعجل ولم يؤد له المهر قال في  
 بها المعروف وفي الواقعات تزوجها على مهر فادعت منعه نفسها حتى تأخذ



المستحق كل ليس لها في عرفنا لان البعض يجعل والبعض يجعل في عرفنا والمعروف كالنظر  
 فينظر كم يكون المجل هذه المرأة وكم يكون المجل منه فيقضي بالعرف لان يشترط  
 تعجيل الكل في العقد وفي مجموع النوازل يقضي لها نصف المهر مكيلا وهو  
 عرف اهل سمرقند انهم يجعلون النصف والصحاح الاول وفي منتهى التحقيق  
 بتعجيل المجل جواب المتأخرين هذه عبارة السروجي وذكر في الخلاصة في الفتاوى  
 رجل تزوج امرأة على مهر معلوم وارادت ان تمنع نفسها حق تستوفي جميع المهر  
 ليس لها ذلك في عرفنا ولكن ينظر الى المستحق الى المرأة ان مثل هذه المواقف  
 هذا المستحق كم يكون منه مكيلا وكم يكون مؤجلا في العرف ويقضي بالعرف في  
 هذا بالفارسية كذلك الاختار الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى ولو شرط  
 تعجيله في العقد تعجل الكل ثم بحث ثم قال واذا ادي المجل له ان يفي بها  
 وان لم يود المجل والطلاق الرجعي تعجل المجل ولو لم يجمع لا يتأجل وذكر  
 في الفتاوى الكبرى الخاص رجل تزوج امرأة على مهر معلوم فارادت  
 ان تمنع نفسها حق تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا البعض يجعل  
 والبعض يجعل والمعروف كالشرط فينظر الى المستحق الى المرأة ان مثل هذا  
 المستحق مثل هذه المرأة كم يكون سجيلا وكم يكون مؤجلا في العرف فيقضي  
 فيه بالعرف فان شرط تعجيل الكل في العقد وجب التعجيل لان الثابت بدلالة  
 العرف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح بخلافه وذكر في العقد في الفتاوى الكبرى  
 الشهيد قال والمرأة لو منعت نفسها تستوفي مهرها ليس لها ذلك في عرفنا  
 العرف فينظر الى المرأة والى ما تعجل المجل فان تعجل مثل ما تعجلها لا تمنع وذكر  
 في شرح المجمع فاذا امتنعت من تسليم نفسها وان سافر بها المهر المجل اذا شرط  
 وليس الزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله وزيادة اهلها حق وفيها  
 مهرها كله اعفا للمجل منه وذكر السخاوي في شرح الهداية قوله والمرأة ان  
 تمنع نفسها حق اخذ المهر كان هذا في عرفهم اما اذا كان في موضع تعاقب تعجل  
 وترك الباقي في الذمة الوقت الطلاق او الموت كما هو في ديارنا كان لها ان  
 تحبس نفسها لاستيفاء المجل وليس لها ان تطالبه ببقية المهر المجل فان قيل

ثم

فيه المجل تعجل ذلك وان لم ينو شيئا ينظر الى المرأة والمهر المذكور في العقد  
 انه كم يكون المجل مثل هذا المهر فيعجل ذلك وذكر في منتهى الفتاوى  
 قال والمرأة ان تمنع نفسها حق تقبض مهرها او نصفه ولا يصح حق تقبض  
 سجيل مثلها من مثله فان عجل المجل فذلك فذلك المشروط عادة فان شرط  
 ان لا تدفع منه لا يجب فان سكتا ما تحقق في العرف مثلها والعرف الضعيف  
 لا يلحق السكوت بالمشروط هذه عبارة قلت فالكلام في هذه المسئلة في مقام  
 المقام الاول في بيان المرأة هل لها ان تمنع نفسها حق اخذ مهرها من  
 تحقيق كلام الاصحاب فيه وكشف حق قولهم تمنع نفسها وهل هذا المنع يكون  
 في بيت اهلها ام في بيت الزوج المقام الثاني في بيان ان المرأة هل لها ان تطالب الزوج  
 ببقية المهر بعد ما قبضت المجل اذا كانت الزوجية قائمة بينهما وقبضه  
 وهل يكون ذلك الباقي مؤجلا ام يعجل عمل المجل شرط وان كان كتب في الصداق  
 يقر لها عليه بعد ذلك كذا دينها لها عليه ثابتا وصلا لا زنا لا تطالبه شيئا  
 ولا فلك المطالبة بر ما دامت الزوجية قائمة ام لا اما الاول فلا شك ان عبارات  
 الاصحاب المتأخرين ناطقة متعاضدة بان المراد من قول المتقدمين لها ان تمنع  
 نفسها حق اخذ مهرها ايا المجل لا المجمع فان شمس لا يمة الشخيرة في المجل  
 بذلك كما نقلناه عنه وزاد في التبيين بقوله فلا يشترط البتة عليه في الكفاءة  
 وان كان ملاذلة وماعداه مؤجلا عرفا وفي الخلاصة قال تزوج امرأة على مهر معلوم  
 وارادت ان تمنع نفسها حق تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا الا في كلامه  
 ومثله في الفتاوى الكبرى وراى في الواقيات ايضا على الصحيح من الاقوال  
 لان العرف تعجل الكل ونص في الواقيات ايضا على ان الصحيح من الاقوال  
 القول بالعرف وابو الليث قال الفتوى عليه لا كما ذهب اليه اهل سمرقند  
 من التقدير بالنصف فتقوله لنا من عندنا ان الزوج اذا دفع المجل فليس للمرأة ان تمنع  
 نفسها منه بعد ذلك وما يريدون بالمجل الذي يكون في عقد وقع او لا مؤجلا  
 ثم ذكر فيه ان تعجل لها من ذلك كذا لان ذلك ليس مؤجلا عرفا بل هو مؤجل شرط  
 كيف وان شمس لا يمة قد صرح وقال وماعداه مؤجل عرفا وان كان ملاذلا وما عداه

مطلوب هل تلك المرأة المطالبة بما بقي من المهر مع تمام الزوجية

مطلوب هل تلك المرأة المطالبة بما بقي من المهر مع تمام الزوجية







الحق اما انكسر بالمدخل فيمنع عليه اما التاكيد بالخلق فلهذا خلق الله  
 ثم طلقها قبل الدخول بها في نكاح فيه تسمية يجب عليه كالمسحوق ان لم يكن في النكاح تسمية  
 يجب عليه كالنكاح المثل ويجب العدة بعد الخلوة عند انتم تسمية الخلوة الصبيح هو ان لا  
 يكون هناك مانع من الوطى لا حقيق ولا شهوي ولا طبعي اما المانع الحقيقي فيكون يكون  
 اصدها مرضا مرضا يمنع الجماع او كانت المرأة رتقا او قرا لا ينما يمنعان من الوطى  
 ويصح خلوة الزوج عتيا او ضيقا لانها لا يمنعان من الوطى وتصح خلوة المنيح  
 في اي صيغة خلافا لهما واما المانع الشرعي فهو ان يكون لهما صايا صوم رمضان  
 او نحو ما يحجب في فريضة او نفق او نحو ما يكون للمرأة ما يضا او نفقا واما المانع  
 رمضان فقد روي بشر من ابي يوسف ان الصوم التطهر وقضا رمضان والكفارة  
 والنفقة لا يمنع من الخلوة وذكر الحاكم لجليل في مختصره ان نفق الصوم كفره  
 فصارت المسئلة روايتان واما المانع الطبيعي فتكون يكون سهرها ثالث وسواء كان  
 الثالث بصيرا او لم يبقظان او نائما بالغ او صبيا بعد ان كان عاقل اكره الا او امرأة  
 اجنبية او منكوصته ولو كان الثالث جارية له فقد روي في محمد ان كان يقول لا  
 تصح خلوته ثم رجع وقلة لا تصح ولا خلوه في المسجد ولا في الطريق والصبر ومله  
 سطح لا يحجب عليه ولو خلا بها في حجلة او قبة فارخا المستور عليه فهي خلوة صبيحة  
 ثم في كل موضع صحت الخلوة وتاكيد المهر وجبت العدة وفي كل موضع فسدت الخلوة  
 لا يجب كالمهر وهل يجب العدة ينظر في ذلك ان كان الفكاك مانعا حقيقيا يجب  
 وان كان المانع شرعيا او طبيعيا يجب لان الوطى مع وجود هذا النوع من المانع  
 ممكن فبها كان في الوطى فيجب العدة عند الطلاق احتياطا واما التاكيد عوت  
 احد بها فنقول لا خلاف في ان احد الزوجين اذا مات حثف انفه قبل الدخول  
 فنكاح فيه تسمية انه يتاكد المستحي سواء كانت المرأة حرة او امه وكذلك  
 اذا قتل احدكما سواء قتل اجنبيا وقيل احد ما صاحبها وقيل الزوج نفسه  
 فاما اذا قتل المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عت الزوج شي من المهر  
 بل يتاكد الكل عندنا وعند غيره الشافعي يسقط واما اذا مات احد الزوجين  
 في نكاح لا تسمية فيه فانه يتاكد المهر المثل عند اصحابنا وذكر في فتاوى

حاز

خان المهر يتاكد بثلاث بالوطى وبجوت احد الزوجين وبالخلوة الصبيحة ان يمتعا  
 في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطى صرا او شهريا او طبعيا وذكر مثل ما ذكر  
 في البدر اربع وزاد ولو كان معها اسم او اخو لا يقع الخلوة ولو كان معها  
 جارية احد هلا يقع الخلوة ولو كان معها كلب احد هلا وحكي عن شمس لا يمتد الخلوة في  
 انه لا يملك المرأة يمنع بخلاف كلب الرجل لا يصح في المسجد والحمام وقيل في الليل تصح  
 الخلوة كما في الحمام ولو ادخل على الرجل امرأة وهو لم يعرفها او ادخل الرجل على امرأة  
 فكما لم يخبر ولم يعرفها اختلفوا فيه لا الفقيه ابو الليث لا يكون خلوة ويصير  
 انه لم يعرفها ولا يقع الخلوة في غير اليس يعرفها امرا اذا لم يمسها مرور انسان وكذا  
 لو خلا على سطح ليس بجوابه صحت او كان السر رقيقا او قصيرا بحيث لو كان  
 انسان يقع نظره عليها لا يقع الخلوة اذا خاف الاطلاع غير عليها فان امتنع ذلك  
 صحت وفي البيوتات الثلاث او الاربعة واحد بعد واحد اذا خلا باسرة في البيت  
 الاصح ان كانت مفتوحة من اراد ان يدخل عليها ما يدخل من غير استدراك لا يصح  
 الخلوة وكذا لو خلا بها في بيت من دار والبيت باب مفتوح الى الدار اذا اراد  
 ان يدخل عليها ما يدخل من المحارم والا يجب ان يدخل لا تقع الخلوة ولو اجتمع مع  
 مع امراته على رواق والناس قعود في اسفل الخان لو نظروا اليها يقع بصيرهم  
 عليها لا تقع الخلوة من فرجها باسرة وادخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها  
 فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك كان القول قول الزوج انه لا يعلم ولا يعلم  
 الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كالمهر ولا تقع خلوة  
 الغلام الذي لا يجاسع مثله ولا الخلوة بصغيرة لا يجاسع مثلهما في كل موضع  
 صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت الخلوة كان لها كل  
 المهر وان اقربت المرأة انه لم يجاسعها في ظاهر الرأية الكافرا خلا باسرة بعد ما  
 اسلمت صحت الخلوة ولو اسلم الكافرا امرأة مشتركة في الليل لا يقع الخلوة  
 وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدر على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها  
 العدة استقفا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا يجب العدة اذا قل ان  
 تزوجت فلانه فخلوت بها في طهر فزوجها او خلا بها كان لها نصف المهر وكذا

بلغ

ساعة

في كل موضع صحت الخلوة وتاكيد المهر وجبت العدة وفي كل موضع فسدت الخلوة لا يجب كالمهر وهل يجب العدة ينظر في ذلك ان كان الفكاك مانعا حقيقيا يجب وان كان المانع شرعيا او طبيعيا يجب لان الوطى مع وجود هذا النوع من المانع ممكن فبها كان في الوطى فيجب العدة عند الطلاق احتياطا واما التاكيد عوت احد بها فنقول لا خلاف في ان احد الزوجين اذا مات حثف انفه قبل الدخول فنكاح فيه تسمية انه يتاكد المستحي سواء كانت المرأة حرة او امه وكذلك اذا قتل احدكما سواء قتل اجنبيا وقيل احد ما صاحبها وقيل الزوج نفسه فاما اذا قتل المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عت الزوج شي من المهر بل يتاكد الكل عندنا وعند غيره الشافعي يسقط واما اذا مات احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتاكد المهر المثل عند اصحابنا وذكر في فتاوى



الفتاوى الطهرية اذا خلا بها زوجها وقل لها ارضيها وقل للمراة لا يخل هذا  
على وجهي اما ان يكونا او يكونا احداهما عند الخلوة صايبين صوم فرضا او محرمين  
نظرهما او فرضا او احدهما او كانت المراة ماضيا لا تصح للخلوة والمقول قول الزوج  
فلا يقضى بحال المهر الا عليها العدة احتياطا وذكر في الذخيرة الا خلا بها ولم يملكه  
من نفسها اختلف المتأخرون فيه وفي طلاق النوازل عليه المهر وشركى الاسلام  
السجدي عن من تزوج امرأة فادخلها امها عليه وروى الياس كالا فتعلقه  
والبيت في خان يسكنه انا من كثير ولهذا البيت طريق مفشوحة والناس تعود في  
ساحة الخان ينظرون اليه من بعيد هل يقع هذه الخلوة قال ان كانوا ينظرون  
في اطاق ويرصدون لها وتعلم ان ذلك لا يقع للخلوة فاما النظر من بعيد فيقع  
في الساحة فتعذر ما منع من هذه الخلوة وذكر في الفتاوى ويحل امرأته الى الوستاق في حلها  
في طريق الجادة لا يكون خلوة لان طريق الجادة لا يكون خاليا غالبا وان حلها في غير طريق  
الجادة يكون خلوة لانها تكون خالية غالبا ويحل تزوج صبيبة فمهرها دقة فاذهب  
عندتها ثم طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الصداق في قول ابو حنيفة وزاد في شرح  
جميع البحرى وقال محمد بن الحسن لان فعلة ذلك بمنزلة الوطى وقول ابو يوسف يقول  
محمد بن داود في مهره وكقول الامام في رواية الحسن قلت لما حصل ان الخلوة تنقسم الى قسمين  
فاسدة وصحيحة فالصحيحة ان لا يكون هناك مانع حقيقي ولا شرعي ولا طبيعى وتقدم بان  
كل من ذلك والفاسدة منها الصحيحة وقد خرجت ثم للخلوة الصحيحة فعل عمل حقيقة الدخول  
عندنا في الحكم ولا تعمل عماله في الحكم فاما الاحكام التي اقيمت فيها معاقب الوطى وهي  
تكامل المهر جميعه ان كان في العقد تسمية والا فذكر مهر المثل ونسب النسب وجوب  
العدة وجوب النفقة والسكف في هذه العدة وحرمه نكاح أربع سواها وحرمه  
نكاح الامه عليها ولو قاس قول ابو حنيفة في حرمه نكاح الامه على الحرة في العدة عن  
باين مراعاة وقت طلاق في حقها واما الاحكام التي لم يقم للخلوة فمراسم مقام  
نفس الوطى وهي احصان وحرمه البنات والاحلال للزوج الاول والرضعة للبراء  
حق لو طلقها ثم ماتت وفي العدة لا ترث واما وقوع طلاق اخر في هذه العدة  
فقد قيل لا يقع وهو اقرب الى الصواب ونظمت هذه الاحكام كلها في آيات واشياء  
في كتاب الفرائد المنظومة وهي هذه وقد تمت خلوة النكاح في صورتيك لا يضاف  
مقام نفس الوطى حتى خلوا جميع مهرها كذا قل نقلوا كذا كسر المثل في عالم يستمر

نصف

الكبرى رجل

والا في حاله قبل الدخول

نكاح أربع

لو قيل

مطلوع زوجة فزالت

تقوم

وحرمه الاخت عليهم ما يستقيم كذا اعتبار من الطلاق وجوب السكف مع الانفاق  
وتعزم الاربع والاماء وتم هذا النظم والاملاء ولم يعمروها مقام الوطى في  
سنة احكام تجي فاقنف احصانه وحرمه البنات وعدم التورث في الحالات  
ثم وفي جميع التفاريق ذكرنا بانها ترثه كذا سطر وطها لبعها الاول قل كذا روجه  
لكن اذا طلق اخر في حق في ولت اعتدادها فحذره واكتفى قيل بان الطلاق لا يقع  
وعكسه هو الصواب المستوع **فاذا اجاب المرأة الى القاضى وادعت النكاح والخلوة وطالبت**  
بكل المهر فلا يخلو اما ان صدق الزوج على ذلك او كذب فان صدق وطلبت من القاضى الحكم بتاكيد  
كل المهر المستحق او مهر المثل عند عدم التسمية فانه يصيبها الى ذلك ويحكم لها عليه بتاكيد  
كل المستحق مع العلم بالخلاف فيه وان صدقها الزوج على النكاح وكذبها الخلوة يحلف بالله  
انه ما خلا بها خلوة صحيحة فان حلف ولا بينة لها لم يتأكد مهرها كله وان اقامت بينة  
بالخلوة الصحيحة قبلت ومهر عليه بتاكيد مهرها كله كما يحكم عليه في صورتي في صورتي  
تصد ريقه في ذلك وان قال خلوت بها ولكن لم تنكح من نفسها سالها الحاكم عن ذلك  
فان صدقته هذه المسئلة قد اختلف فيها المتأخرون كما ذكرنا والذي يظهر في  
انه ينبغي ان يقال فيها بالتفصيل ان كانت بكر استكمل المهر لانها تستحق الطبع  
ولا تطيع في تسليم نفسها للفعل بلا ممانعة فام تنكح مختارة لعدم التاكيد للمهر  
بعد الاشاع فلا يسطح حقها في التاكيد بخلاف الشيب لان عدم تكفيها يدل على عدم  
اختيار التاكيد وجب منافع الميراث على الاستيفاء لصاحبها فلا يتأكد حقها  
وهذا الذي قلته هو على وجه النفقة ولم اظفر فيه بنقل عن الاصحاب واذا التتقول  
عنهم ما قدمنا في حكاية اقوالهم وان كذبته والمسئلة بما لها فالقول بقوله لا تستكره  
والقول قول المنكر مع عينه **وطرة الشا** في زماننا فيها نظر فانها لا تفرع عن امرأة  
تكون معها في البيت وهي ترضع وتنطلع الى ما يصير لها فحقه ظهر ذلك عند  
الحاكم لا يسوغ له الحكم بتاكيد المهر فساد الخلوة وهذا غالبا ان يقع في حلالها  
فعلى الحاكم ان يحوز ويستثبت في ذلك قبل الحكم فاذا اظهر له ان الخلوة صحيحة  
حكم والا فلا والله اعلم اذا طلب الزوج السفير زوجته الى بلد اخر وقبها جميع  
المهر وهي تاتي بالزوج سعة هل له ان يجبرها على ذلك ام لا وتكون كلام الاصحاب  
في ذلك ذكر في الهداية قال واذا اوفاهما مهرها فقلها الى حيث لقوله قال  
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقيل لا يجبرها الى بلد اخر غير بلدها

فمنه

لا يكون ان ينفق حسب الصغار

وجب العدة عند طلاق

مطلوعه النسأ في زماننا

شوا

السفر اذا طلب الزوجة



لان الغريب يؤذي وفي قرية مصر القريفة لا يتحقق القرية وذكر في شرح مجمع البحرين  
 قال اذا اوقاها نقلها حيث شاء وقيل لا يسافر بها الى بلد غير بلدها وقيل ان اوقاها  
 المؤجل ايضا ثم اذا اوقاها المهر المعجل كان للزوج ان ينقلها حيث يشاء لقوله تعالى  
 اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم رقيق لا يخرجها الى بلد غير بلدها لان الغريب  
 يؤذي ويجوز نقلها الى القرية من بلدها لعدم تحقق القرية وقال بعض شافعية ان  
 اوقاها المهر المعجل ومده لا يتمكن من ذلك لان الناحيل انما ثبت بحكم العرف  
 دلالة بالنصر يرح فلعلها انما رخصت بالناحيل اذا استكفا في بلدها اما اذا خرجها  
 الى دار القرية فلا وبعض اصحابنا افي بالقول الاول وهذا القول المختص اقرب  
 الى التحقيق وبه نفيق وهذه المسائل من الزوائد وذكر في المحيطة قال ابو القسم  
 الصغار البلخي لا يملك الزوج ان يسافر بها في زمانها وان اوقاها صدقها وهو  
 المختار المشايخ لان الناس قد تشددوا في زمانها فالمرأة مفعلة بعشرتها  
 فالزوج لا يمكنه ان ينقلها في بلدة اخرى يظلمها وهما لا تقدر ان تستغيث بأحد ولا تكمل  
 لو خرجها من بلده الى قرية او من قرية الى بلدة لان ذلك ليس بسفر وذكر في الكافي شرح  
 اذا اوقاها مهرها نقلها الى حيث شاء لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من  
 وجدكم وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج ان يسافر بها في زمانها وان اوقاها مهرها  
 لان الغريب ممنوع ولو كان طريل الذيل ولكن ينقلها الى القرية ان كان له لا  
 يتحقق القرية وعليه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى مصر ومن القرية  
 الى القرية وذكر في المحيطة الفناوي قال وهذا التفصيل جواب ظاهر لرواية قال  
 ابو القسم الصغار هذا كان في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها  
 وان اوقاها صدقها لان في زمانهم الغالب من طاهم الصلاح اما في زماننا فشد الناس  
 والمرأة مفعلة بعشرتها فان الزوج لا يمكنه ان ينقلها وممن ينقلها الى بلدة  
 اخرى يظلمها وهي لا تقدر على ان تستغيث عليه بأحد وذكر في المختار للفتوى قال  
 والمرأة ان تمنع نفسها ان يسافر بها حق عيها مهرها اذا اوقاها نقلها الى حيث  
 وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى وذكر في فتاوي قاضيان قال اذا اراد الرجل  
 ان ينقل المرأة من بلد الى بلد غير اذها ان كان ذلك قبل ايقاع المهر لا يملك ذلك

في القرية  
 في زماننا

الولو الخ

في

قبل ايقاع المهر وله ذلك بعد ايقاع المهر في ظاهر الرواية وقال ابو القسم الصغار لا يملك  
 نقلها من بلد الى بلد وان اوقاها مهرها وبه اخذ الفقيه ابو الليث السمرقندي  
 لان الزمان قد صدق فيخاف عليها من الضرد في القرية فلا يخاف عليها في غيرتها  
 وله ان يخرجها من مصر الى القرية ومن القرية الى مصر ومن القرية الى القرية  
 لان النقل الى ما دون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة  
 الى محلة وذكر في مختار البحر المحيطة وفي فتاوي ابي الليث واذا اراد الزوج  
 ان يخرج المرأة من بلد الى بلد وقد اوقاها مهرها فحقها ان لا يملك ذلك  
 واختار الفقيه ابي الليث على انه ليس له ذلك ولو اراد ان يخرجها من بلد  
 الى القرية او من القرية الى البلد فله ذلك وذكر في بحر المحيطة رايته قول  
 ابي القسم الصغار في التوازل في كتاب النكاح هذه العبارة ومثلها  
 اما القسم من امرأة يريد فوسمها اخراجها من بلد الى بلد ولم يوفها جميع الصدق  
 قال ابو القاسم لها ان لا يخرج من بلدها الى بلد اخرى وفاقها المهر ولم يوفها  
 لفساد الزمان لانها لا تملك ان تنقلها في منزلها فكيف اذا خرجت الى القرية  
 ابو الليث وبه نأخذ فكيف لو ادرك زماننا هذا ابو القسم فله ففقر لنا من هذا  
 ان ظاهر الرواية اذا اوقاها مهرها نقلها الى حيث شاء من البلاد وله ان  
 يسافر بها الى حيث احب والموارد من المهر المعجل الذي تعارفوا به وقيل  
 المؤجل ايضا واما منع السفر بها وان اوقاها مهرها فهو قول ابو القاسم الصغار  
 واختار ابي الليث وجماعة من المشايخ وهو ليس برواية عن الاصحاب يدل  
 عليه قول الولو الخ هذا كان في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر  
 بها وان اوقاها صدقها يشترط ان لا يملكه في زماننا كماله في  
 مسئلة الاستبحار على الطاعات وقد نص بعض الاصحاب على ان الفتوى  
 على ما قاله ابو القاسم وبعضهم قال وهو المختار المشايخ وراية حمل القضاء  
 عليه في زماننا من غير تفصيل والذي ينبغي ان ينظر اليه وطول المرأة الذي فيه  
 عشرتها وقومها فان كان تزوجها فيه بين قومها ثم طلب بعد ذلك نقلها  
 الى بلد اخر لا يباح اليه ذلك ويحكم لها بالتمنع وان كانت في مصر ليس لها فيه شبهة

مظهر الزين في الزنا  
 المرأة



مسئلة المتون في النفقة وعندها

بن

وقد تزوجها فيه واصلا من مصر اخي ينيغي ان لا يحكم لها بالمنع ايضا فيسبغ الحكم  
ان استكشف عن حقيقة الحال ونظر من طلب الزوج السفر بجهله فان كان طلب  
مضادة لاجل ان فيه شيئا من المهر او ترك الكسوة او لا مخرج بينهما في حق  
وتجها فلا يجيبه الى ذلك وخصوصا لما اذا كانا معا عليها ويحكم لها بالمنع  
وعلى ان ظاهر الرواية مخالفة وقول ابي القاسم الصفار رفق بالنساء وادغم فيهم  
مسئلة قال علماونا رحمه الله تعالى في المستوتة لها النفقة والسكف ما دلت  
في العدة حاملا كانت او حاملا وهذا من عهنا والميتوة هي المطلقة بائنا او على  
ما في وثاقتا واما المطلقة رجعا فلها النفقة والسكف لان ما دلت في العدة ثم  
هي الميتوة القول قولها في انقضاء العدة مع يمينها ولو ادعت جلا انفق عليها  
ما يمينها وبني سنتين منذ يوم طلقها فان مضت سنتان ولم تلد انقضت  
النفقة فان قلت كنت اظن اني حامل ولم ارضع فبنيها من مدة الظهر واظن  
هذا الذي يدعي وانا اريد النفقة حق نفقة العدة وقال الزوج قد ادعت  
الحمل واكتمت ثمة سنتان والنفقة لها حق نفقة عدها بالحض او قبل من  
الايام ويحصى ثلاثة اشهر بعد ذلك فان حاضت في الاشهر الثلاثة استقبلت  
العدة بالحض والنفقة وايضا في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء عدتها فان  
اقام الزوج بينة على اقرارها الى قوله وتزوجه النفقة مالم تنقض العدة  
ويكون معه في ذلك بانقضاء عدتها بري من النفقة وان اطلق الرجل  
امرأته وهي صغيرة لم تنقض عدتها ودخل بها ومثلها باسبع فعدة ثلاثة وثيق في  
ما دلت في العدة هذا اذا لم تكن مراقة فاما اذا كانت مراقة فعدتها لا تنقض في  
ثلاثة اشهر بل يتوقف في حالها الى ان يظهر انها صليحة كذا الوطام لا ينيغي  
ان يدعي عليها النفقة مالم يظهر فراخ رحمها فلها ما حاضت في الثلاثة اشهر  
تستأنف العدة بالحض ويكون لها النفقة حق نفقة عدتها وهذا النفقة والوجه  
لها كنفقة النكاح وينبغي فيها ما يستبرأ في النكاح وكل امرأة تسقى النفقة حال قيام  
النكاح تسقى النفقة حال قيام العدة فان المولي اذا بولامة يتقيا استحققت  
النفقة فلو طلقها استحققت ايضا واذا لم يولد لها استحققت النفقة فلو طلقها

والقول في النفقة والنفقة ما دلت في العدة ما دلت في العدة ما دلت في العدة

لا

لا تسقى ايضا والعلة ان المتخاصم في النفقة لم يرض لها القاض شيئا حق انقضت العدة  
فلا نفقة لها فلو كان غاييا فاستدانت عليه ثم قدم بعد انقضاء عدتها ينقض نفقة  
منها على قول ابي حنيفة الاول ثم رجع وقيل لا ينقض نفقة النكاح واذا فخر لها  
القاض نفقة العدة وقد استدانت على الزوج او لم تستدنت ثم انقضت عدتها  
قبل ان تنقض شيئا من الزوج فان استدانت بما هو القاض كان لها ان ترجع على  
الزوج بذلك لان استدانتها بما هو القاض من نفقة استدانة الزوج بنفسه  
واما اذا استدانت بغير ما هو القاض ولم تستدنا اصلا هل ترجع على الزوج  
بذلك ام لا قال شمس لامية لعل في فيه كلام وقال الشيخ لاجل الشهيد عننا  
لا تسقط وانما اشار الى حقها تسقط وهو الصحيح وان لم يكن للزوج منزل  
مملوك يكتوي منزلا لها ويكون الكرمي على الزوج وان كان ميسرا او ميرا او تشد  
الكرمي وتوفي ثم رجع على الزوج اذا ايسر كما هو الحكم في النفقة حال قيام النكاح ثم  
لاصل ان الفرقة سقطت بين الزوجين ينظر ان كانت من جهة الزوج فلهما  
النفقة سواء كانت بمعصية او بغير معصية وان كانت الفرقة من جهتيهما  
ان كانت بحق فلها النفقة وان كانت بمعصية فلا نفقة لها وان كانت الفرقة  
بمعنى من جهة غيرهما فلها النفقة فاذا اعرضا هذا فنقول الملائكة لها النفقة  
والسكف لان الفرقة باللعان فرقة بطلاق وكانت من قبل الزوج وكذا اللبانة  
بالخلع والايلاء ووردة الزوج وبجاسعة اسمها انفا تسقى النفقة في هذه الوجوه  
لانها فرقة من قبل الزوج وامرأة العتيق اذا اختارت الفرقة فلها النفقة والسكف  
وكذلك المدبرة وام الولد اذا اعتقا اوها عتد زوج قد يرهها بئنا فلها النفقة  
والسكف وكذلك الصغيرة اذا ادركت فاختارت نفسها وان كانت الفرقة من  
قبل المرأة في هذه الاعمال بسبب ليس بمعصية وكذلك اوقعت الفرقة بسبب  
عدم الكفاءة بعد الدخول فلها النفقة والمناوغة اذا ارتدت او طاعت ابن الزوج  
حق وقصت الفرقة لا نفقة لها ولو اسلمت والعدة باقية والمخالعة تسحق  
النفقة اذا وقع الخلع مطلقا فاما اذا شرط في الخلع ان لا يسكف لها ولا نفقة فلهما  
السكف ولا نفقة لها فلو شرط الزوج في الخلع ان لا تكون لها مؤنة السكف ورضيت



المرأة في بيت نفسها او يلقون بموت السكنى من مالها فان كانا يسكنان في بيت بكرام  
 وتجب الاجرة عليها واذا اشترط في الخلع براءة الزوج عن النفقة صح واذا اخل الزوج بالمنزل  
 ملك الزوج ينبغي ان يخرج الزوج منه ويغزل عنها ويتركها في ذلك المنزل التي تنقض  
 عدتها وكذا ان كان المنزل يكره ان استكرها منزلا آخر هو ذلك الا فضل ان يتركها  
 في المنزل الذي كان فيه قبل الطلاق هذا كله في الطلاق البائن اما اذا كان رجسيا  
 فقد ذكر الحنفية انه يسكنها في المنزل الذي كان فيه قبل الطلاق لا يجب على الزوج  
 ان يعزل عنها الامه اذا كانت في بيت المولي قبل الطلاق ولم تعد الى بيت الزوج ثم  
 الى بيته بعد الطلاق فلا نفقة لها عند علمائنا الثلاثة وفرقوا بينها وبين الحرة  
 اذا كانت ناشرة وقت الطلاق ثم عادت فانها تسحق النفقة ولو اخرجها المولي  
 من بيت الزوج بعد الطلاق ثم اعادها كان لها النفقة وهل للمولي ان يطالب الزوج  
 بالنفقة ما دامت معتدة ذكر الحنفية انه له ذلك وقد اورد الشافعية  
 انه ليس لها نفقة ولو اقبلت ام ولده لا نفقة لها في العدة واذا اقر الرجل بحرمته  
 امراته وقد دخل بها وفرق بينهما لم يسقط نفقة العدة واذا قال قد انقضت  
 عدتي ولة لم تنقض بالقول قولها مع عيبتها اخذت النفقة وان بطلت  
 صارت مقررة ان لا نفقة لها واقر رهاجدها وصرفها ويسقط هذه النفقة  
 اعق نفقة المطلقة بانك لا يسقط نفقة الزوجية من الارتداد في العدة والحس  
 سبها والنشوز فان عادت الى بيت الزوج كان لها النفقة والسكف كالتي حال قيام  
 النكاح وذكر هذا في النكاح والحس في الدين والخروج الى الحج فلا ردت ولم تقس بعد  
 ولكنها في بيت الزوج او قبلت في الزوج وما شبه ذلك فلا يسقط نفقتها  
 ولو اوردت وجبت حق سقطت نفقتها ثم رجعت الى الاوالة وهي العدة قلنا  
 النفقة والسكف ولو كانت منكوسة والمسئلة بها لها نفقة لها ونفوق  
 بينها واما العدة عن طلاق رجعي او طمها ابن الزوج او قبلها وهي طاهرة  
 او اوردت فحيت اولم تقس فلا نفقة لها واذا صالح الرجل عن نفقتها ما دامت  
 معتدة على درهم مساة لا يزيد عليها حق تنقض عدتها بنظر ان كان عدتها  
 بالخص لا يجوز الصلح وان كانت بلا شهرة جاز ولو طلقها بائنا او صالحها ثم طلقها  
 من السكف على درهم فان عدل لا يجوز دلوله الرجل بنت طلقها عند سنة وانقضت

في طلقها الزوج

في طلقها الزوج

عدتها

عدتها وجوبت المرأة الطلاق لا يقبل قوله فان شهد شاهدان بذلك واقرت لها حانت  
 ثلاث حصص في هذه السنة فلا نفقة لها وان كانت اخذت منه شيئا ردت عليه ولو ان  
 ستا من تزوج ذمية في دارنا ودخل بها وطلقها فلها النفقة في قول من يوجب على  
 الذمية العدة ولو ارسل بالنفقة رسول فقال الرسول قد اعطيتها اياها ونجوت  
 هي كان القول قولها مع عيبتها ولو قال الزوج اعطيتها نفقتها واقرت هي لا يستيفاء  
 كان القول قولها مع عيبتها واذا كان عبد او مديرا او مكاتبا او مملوكة فان كان الزوج  
 المهر والنفقة لزومته سواء كانت الزوجه حرة او مملوكة فان كان الزوج  
 عبدا يباح في ذلك الا ان يقضي السيد او مال الكاتب والمدير وولد ام الولد ولا يبايعون  
 في ذلك بل يسعون فيما وجب عليهم من النفقة عن خلاف باين او رجعي او  
 تزوجت ودخل بها ثم فرق بينهما فلا نفقة لهما لانها تزوجت في عمة الغير  
 ودخل بها الزوج الثاني فعلى الاول لا نفقة لها في الطلاق البائن بخلاف الرجعي لان كلامها  
 فيهم فقد فوتت على الزوج بالتزوج منافع البضع فصارت ناشرة تسقط  
 نفقتها واذا اخلت على نفقت العدة والسكف يسقط نفقة العدة ويكون  
 لها السكف رجل كفل للمكوسة من زوجها بالنفقة كل شهر بكذا ثم طلقها زوجها  
 كان للمرأة ان تطالب الكفل بالنفقة لان نفقة العدة ينزله نفقة النكاح فرض  
 القاض لها نفقة العدة فلم تخرج حق ما ت ادمها سقطت وان لم تحت ادمها  
 فانقضت العدة اخلت فيه قل الخوا في يسقط اذا حبست المعتدة حق عليها  
 يسقط النفقة للمكوسة تزوج بمكوسة الغير ودخل فان كان لا يعلم لها عدلة  
 الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم انها منكوسة الغير لا عدلة عليها  
 وفي النكاح بغير شهود اذا دخل بها عليها العدة على كل حال على معتدته الاجل لا  
 طلاع هل يباح له ذلك فيه روايتان رجل طلق امراته ثلاثا وكنتم فلما طاعت  
 حيضتين دخل بها فحلت ثم اقر بالطلاق كان عليه النفقة البضع فرض لها  
 القاضها النفقة فاحذت النفقة اشهر شهرا شهرا ابرأت نفقة ابرأت نفقة  
 وفرق القاض بينهما رجع الزوج عليها بما اخذت من النفقة ابرأت نفقة  
 عن النفقة في حين الخلع يصح ابرائه اختايعت من زوجها على مهرها ونفقة  
 عدتها وعلى ان يملك الولد سنة سبع سبعت نفقتها رجع عليها بقية نفقة سبع  
 وليس لها ان ترد الولد حق طهرت وتركت الولد رجع عليها بقية نفقة سبع  
 سنين المرأة اذا كانت ناشرة ثم سافر الزوج فعادت المرأة الى بيت الزوج الذي  
 سكنان فيه اجابوا انها خرجت من ان يكون ناشرة اذا فاض لا كيف الما ان رجع  
 عن ذلك ولو فرض على الزوج زيادة له ان يمنع هذا اخرها اتفق من الامكان في نفقة

لها



**بقا الكسوة** اعلموا ان الحكماء اصابوا دعة اهملهم لم يطلعوا الجواب في الكسوة  
كما تلاحظ في امر النفقة والكسوة كما سنده انشاء الله تعالى منهم لبيان انهم في هذه الاوقات  
وفيه نظر وتقييد بآل يكتفي بغير ذلك وان شاء الله تعالى اتبع الكلام فقيت ذلك  
بغير ما يفهم من كلامهم وما يجب ان يعمل به في ذلك فاقول وبالله التوفيق فذكر  
في الذخيرة في نفقة المطلقات وكما تحقق المعتد النفقة تحقق الكسوة لان  
المعتد بجميعها وهو الحاجة غير ان في الكتاب لم يذكر كسوة الا لانها لا تبقى في العدة  
مدة تحتاج الى الكسوة فالباحق لو احتاجت بغير هذا ذلك ايضا والدليل على ان  
المعتد تحقق الكسوة انها تحقق النفقة واسم النفقة كما يتناول الطعام  
يتناول الكسوة قال هشام في نوادره قال محمد النفقة ليست بصحة هي  
الطعام وحده قال لكن الطعام والكسوة قال في الكتاب هذه عبارة الذخيرة  
وذكر في شرح القندوري للزاهدي قال وكما تحقق المعتد النفقة تحقق  
الكسوة وانما لم يذكر في الكتاب لان العدة لا تطول فالتأكد من الكسوة وذكر  
في الخلاصة في الفتاوى في هشام سالت محمد عن النفقة قال النفقة هي الطعام  
والكسوة والسكنى وذكر السروجي في شرح الهداية ولم يذكر كسوة العدة لانها  
لا تبقى في العدة مدة تحتاج فيها الى الكسوة فالباحق لو احتاجت اليها بغير  
لها ذلك ايضا قال محمد النفقة هي الطعام والكسوة ذكره عنه هشام  
في نوادره وذكر في فتاوى ودية وضمان وكما تحقق المعتد نفقة العدة تحقق  
الكسوة هذه عبارة الاصحاب في الكتب المذكورة والذي يظهر لي من ذلك ان  
ما ذكره في الذخيرة يقتضي ان الكسوة تحت المعتد لكن على وجه الحاجة  
وذلك بطول زمن العدة لانه قال لا يثبت في العدة مدة تقاها الكسوة  
فالباحق لو احتاجت بغير هذا ذلك فبين بهذا ان الجواب في الكسوة  
على التفصيل لا على الإطلاق وهو ان طالت العدة واحتاجت اليها فثبت الا  
الاول من منطوق اللفظ والثاني من مفهوم اللفظ العبارة فصححة في  
النصائيف كما عرفت ولا يشكل قوله وكما يتحقق المعتد النفقة تحقق  
الكسوة لاننا قد قلنا انها لا تحقق الكسوة بل تستحقها على وجه التفصيل  
الذي قد سناه وكذا لا يشك ايضا قول محمد قلنا من عدم العقل يمنع الاحتجاج  
فحذر من هذا ان المواقاة ادعت الطلاق فطلبت الكسوة لا يلزم الزوج

في نفقة المطلقات وكما تحقق المعتد النفقة تحقق الكسوة لان المعتد بجميعها وهو الحاجة غير ان في الكتاب لم يذكر كسوة الا لانها لا تبقى في العدة مدة تحتاج الى الكسوة فالباحق لو احتاجت بغير هذا ذلك ايضا والدليل على ان المعتد تحقق الكسوة انها تحقق النفقة واسم النفقة كما يتناول الطعام يتناول الكسوة قال هشام في نوادره قال محمد النفقة ليست بصحة هي الطعام وحده قال لكن الطعام والكسوة قال في الكتاب هذه عبارة الذخيرة وذكر في شرح القندوري للزاهدي قال وكما تحقق المعتد النفقة تحقق الكسوة وانما لم يذكر في الكتاب لان العدة لا تطول فالتأكد من الكسوة وذكر في الخلاصة في الفتاوى في هشام سالت محمد عن النفقة قال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى وذكر السروجي في شرح الهداية ولم يذكر كسوة العدة لانها لا تبقى في العدة مدة تحتاج فيها الى الكسوة فالباحق لو احتاجت اليها بغير لها ذلك ايضا قال محمد النفقة هي الطعام والكسوة ذكره عنه هشام في نوادره وذكر في فتاوى ودية وضمان وكما تحقق المعتد نفقة العدة تحقق الكسوة هذه عبارة الاصحاب في الكتب المذكورة والذي يظهر لي من ذلك ان ما ذكره في الذخيرة يقتضي ان الكسوة تحت المعتد لكن على وجه الحاجة وذلك بطول زمن العدة لانه قال لا يثبت في العدة مدة تقاها الكسوة فالباحق لو احتاجت بغير هذا ذلك فبين بهذا ان الجواب في الكسوة على التفصيل لا على الإطلاق وهو ان طالت العدة واحتاجت اليها فثبت الا الاول من منطوق اللفظ والثاني من مفهوم اللفظ العبارة فصححة في النصائيف كما عرفت ولا يشكل قوله وكما يتحقق المعتد النفقة تحقق الكسوة لاننا قد قلنا انها لا تحقق الكسوة بل تستحقها على وجه التفصيل الذي قد سناه وكذا لا يشك ايضا قول محمد قلنا من عدم العقل يمنع الاحتجاج فحذر من هذا ان المواقاة ادعت الطلاق فطلبت الكسوة لا يلزم الزوج

محل

بها في الحال بل ينظر الى زمن عدتها هل هو بالحيض ام بلا شهر واذا كان  
بالحيض وهي ممن لا تحتاج الى الكسوة فيها لا نفرض لها كسوة ولا يحس الزوج  
فيها لان المدة قصيرة لا تحتاج فيها الى الكسوة وان كانت عدتها بلا شهر فلا  
يخلو اما ان كانت ممن تنقضي عدتها بثلاثة اشهر كالآيسة والصغيرة قال  
هي غير مرافقة وليست محتاجة فلا يجب لها كسوة وان كانت ممتدة الظهر ويحتمل  
ان يكون من قبل واستداد نظره حق طال زمن العدة ويحتاج الى الكسوة فيه نفرض  
لها الكسوة ويبقى لزمن الزوجية وهذا هو الذي لحظوه لقوله لا يزال  
في العدة مدة تحتاج الى الكسوة اي لما كان زمنها قصيرا لم يجب اعدام مشا  
لته لزمن النكاح اذ الاصل في ايجاب النفقة والكسوة في العدة اعتبارها  
بحالة النكاح قبل الطلاق فلهذا لا لا تبقى في العدة مدة تحتاج فيها  
الى الكسوة فالتا والذي ذكره الزاهدي من قوله فيستغني عن الكسوة  
مرويا لما حررناه في التفصيل من الحاجة وعدمها وهو اصرح في الكتاب من غيره  
والذي ذكره السروجي يحمل على هذا ايضا وكذا ما اطلق من عبارة كلامه فان  
غيره يحمل على هذا التفصيل فهذا الذي خفي في هذا المسئلة لم سمعه من احد  
قبل جمعي هذا الكتاب ولا نظريه في ضيقان نظر محقق بل كل من ادركاه من  
القضاة كانوا يحبسون الرجل في كسوة العدة حتى طلبتها المطلقة سواء  
طالت المدة او قصرت احتاجت ام استغنت من غير تفصيل وهو وضع  
مشكل والله اعلم **مسئلة** النفقة تجب للرجم المحرم ولو قريبه الغني  
قال علما ونا النفقة تجب للرجم المحرم على قريبه الغني اذا كان فقيرا  
صغيرا او كانت المرأة بالغة فقيرة او كان الذكر بالغاً فقيراً زنياً او احمى  
او مقورا واشل اليد لا ينتفع بهما او معقوها او سفولها او محنقا  
الكلام في هذه المسئلة يقع في مواضع في بيان من يجب عليه هذه النفقة  
وفي بيان صفة من يجب له وفي بيان ما يجب به وفي بيان القدر المفروض  
وفي بيان ما يسقطها وفي بيان ما يخصها من السقوط اذا وحيث **اما الاول**  
فاعلم ان الكلام في هذه المسئلة يختص بمقتضى القرب الذي هو غير الولد

بلغ

مسئلة النفقة للرجم



والوالد لانه هو الموضع الذي فيه اختلاف اصل وهو صايب من اهل البيت  
**فقول** بيان صفة من يجب عليه هذه النفقة فهو كل ذي رحم محرم على من ينفق  
 بيا به بشرط اليسار والعنف وان كان قادرا على الكسب **فقد** هذا اليسار الذي  
 يتعلق به وجوب هذه النفقة اختلف فيه فروعيا بين سماعه في نوادر  
 عن ابي يوسف انه اعتبر به بضايب الزكاة حتى قال لو كان معه ما تادهم  
 الادرها وليس له عيال وله اخت محتاجة لا اجبر على نفقتها وان كان  
 يعمل بيد ويكتب في الشهر خمسين درهما **فروى هشام** عن محمد انه اذا  
 كان له نفقة شهر وعنده فضل نفقة شهر له ولعياله اجبره على نفقته  
 المحرم وقال محمد ما من ليس له شيء يكتسب كل يوم درهما ينفق منه باربعة  
 دنانير فانه يرفع لنفسه ولعياله ما ينفع به وينفق فضل على من يجبر  
 على نفقته والقوي على قول ابي يوسف وكذا شرط الدين ايضا حقا  
 يجب على التصرف في نفقة اخيه المسلم وسواء كان من تفرغ عليه هذه النفقة  
 كبيرا او صغيرا اذا وجدت فيه هذه الشروط الذي ذكرناها من القرابة  
 المحرمية والعنف والدين حتى تفرغ على الصغير والصبي نفقة قوامها في الشهر  
 ويوم كوفي بالرفع واما بيان صفة من يجب له النفقة فهو من كان ذارحم  
 محررا وهو الضابط عندنا واحراز الارث ليس بشرط حتى وجبت على الخال اما  
 والخال والعمة دون ابن العم والميوث له وان يكون فقيرا معسر ام لا فلو  
 ان يكون صغيرا او كبيرا بالغ فان كان صغيرا فيشترط فيه الفقر خاصة سواء  
 كان ذكرا او انثى وان كان كبيرا بالغ لا يخلو اما ان يكون ذكرا او انثى وان كان  
 ذكرا يشترط فيه مع الفقر ان يكون اما زنا او اعمى او مقعدا او سفورا  
 او اشل الميدين او مقطوع الرجلين او الميدين او سفوق العينين او سفوقها  
 او مجنونا او كان بعض العوارض مما يمنعه من الانساب حتى لو كان صبيغا  
 مكنت لا يقض له بالنفقة ما فيه فيجب له النفقة وان كان بالغ  
 وان كان انفق في شرطها ما اشترطت في الصغير والصغيرة وهو الفقر  
 خاصة ثم اختلف في من العسر الذي يشترط هذه النفقة قيل هو الذي لا يقل

له الصدقة ولا يجب عليه الزكاة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم  
 هل ينفق النفقة على قريبه الموسر فيه اختلاف **الرواية** في رواية لا ينفق  
 حتى لو كانت اختا لا يؤس الاخ بالا اتفاق عليها وكذا لو كانت بنتا او اما  
**وفي رواية** ينفق وهو الصواب واما بيان ما يجب به فاعلم انه ذكر في الخبر  
 ما صورته **الاصل** ان القضا على الغايب باطل وايضا وجب على الغايب  
 من ما له جاز والقضا بفقرا كوالدين والمولودين والزوجة ايضا لا وجب  
 على الغايب وليس بقضا على الغايب لان القضا ايجاب مالم يكن اذا ظهر  
 واحد من هو لا يحس حقه كانه لا اخذ من غير رضا ولا قضا فاما نفقة  
 سائر الاقارب لا يجب الا بالقضا او بالرضا حتى لو طفق واحد من الاقارب  
 يحس حقه لم يكن له الاخذ بالقضا او برضا فاما نفقة الوالدين والمولود  
 والزوجة واجبة قبل القضا كان القضا من القاضي ايغالما وجب عليه  
 لا ايجابا سيئرا فجازا **اما** نفقة الالة رب لمالم تكن واجبة قبل القضا  
 كان القضا من القاضي ايجابا سيئرا والقضا على الغايب باطل  
 وذكر السروجي في شرح الهداية ملو قوله ولا يقضى نفقة في مال الغايب  
 الا هو لا ووجه الفرق ان نفقة هؤلاء واجبة قبل القضا ولهذا كان  
 لهم ان ياخذونها اذا طفر ايها فكان قضا القاضي ما نه لهم لا ايجابا  
 واما غيرهم من المحارم فنفقهم انما يجب بالقضا لا نه مجتهد فيه  
 والقضا على الغايب لا يجوز **في شرح** ادب القاضي المختص بالفرق  
 بين نفقة الزوجه والاولاد والوالدين وبين نفقة المحارم الزوجه  
 والاولاد والوالدين مشفق عليهم فلم يكن الاتفاق قضا على الغايب بل  
 يكون اعانة لهم على اخذ حقهم فاما نفقة المحارم فمختلف فيها فاما  
 يجب بالقضا فيكون **الاصح** ان القضا على الغايب والقاضي لا يقض  
 على غايب ليس عنه نايب هذه عبارتهم قتيبي في من الذي ذكرناه  
 ان النفقة على الالة رب لا يجب الا بقضا القاضي او بالرضا لهذا  
 جعلنا تسمنا في اصل المسئلة وهو مشكل من حيث انهم جعلوا القاضي

مطلب القضا نفقة  
 الوالدين والزوج

كانت

ان نفقة







على الام ولا يلحقان بالاموات بل يعتبران لظهور نصيب ثم يسقط نصيبهما  
 لعرضتهما وانما يلحق بالاموات من لو كان مع الموسرين هيا لا يرث معهم اما اذا  
 كان يرث لا يلحق بالاموات بل يعتبر لظهور نصيب ثم يسقط نصيبهما  
 لعرضتهما **وذكر في الحيط** قال الاصل اذا اجتمعت القرابة الوارثون وبعضهم  
 موسرون وحق وجبت النفقة على الموسرين يجعل المعسر كالميت في حق  
 الاستحقاق ولكن لا يجعل كالميت في حق اظهار حق الباتين عند الحاجة الي  
 القسمة على المعسرين فيظهر نصيب المعسر ثم يسقط نصيبه لعسرة فاليلحق  
 بالاموات بل يجعل معهم ثم يسقط نصيبه لعسرة وعلى الاخير كل النفقة بقدر  
 ميواتهم وذكر المسئلة التذكروها لخصاف هذه عبارة الاصحاب قلت وطول  
 هذا انه لا يلحق اما كان المعسر القريب الرصم المحرم يجوز جميع الميراث ام لا  
 فان كان يجوز جميع الميراث يجعل كالميت كالعم مع الحال والاخ للعصبة  
 مع لكان فانه اذا كان الحال موسرا كانت النفقة عليه ويجعل العم كالميت  
 وان كان بعض الورثة معسرين وبعضهم موسرين كالمسئلة التي ذكرتها  
 لخصاف فان المعسرين يجعلون احياء في حق اظهار قدر ما يجب على الورثة  
 ويقضي بكل النفقة عليهم اموانا في حق استحقاق المفروض لکل النفقة  
 على بقية الورثة الموسرين وانما كان كذلك لان هذه النفقة لاقت  
 الا على القرب الموسرين على المعسر فالبار شرط فيها فالمعسرون لا شيء  
 عليهم فيبقى الموسرون فلماذا اوجبنا المجموع عليها لاحتياجنا الي تسوية  
 قبضتها وتوزيعها عليهم وليس لنا دليل لذلك سوى الميراث فقدرنا  
 كان قد مات الاب ومعنا من الورثة الام والاخت الشقيقة والاخت  
 من الاب والاخت لام فمسئلتهم من ستة الام التدرس والاخت والاخت  
 الشقيقة النصف وهو ثلاثة والاخت من الاب السدس والباقي وهو  
 الاخت من الام فخص المعسرين سهران في مقابلتها ثلثا النفقة وظهر  
 في الام والاخت الشقيقة اربعة اسهم في مقابلتها ثلثا النفقة في ذلك  
 فوجبنا الاخيرين المعسرين ليس عليهم شيء من النفقة لعسرتهم فسقط

مطلوب والحاصل

لا حق

ما خص ثلثها ستمها ثم قطنا فوجدنا الاخت الشقيقة والام موسرين وقد  
 خصهما اربعة اسهم ثلاثة وسهم فقدرنا النفقة على ثلثها منها ربعها  
 على الام وثلاثة ارباعها على الاخت فهذا معقول للاصحاب ان المعسر  
 من الوارث المشاركون للموسرين احياء في اظهار القسمة اموات في وقت  
 الاستحقاق ولا يقال فينبغي ان تسقط حصة المعسر من اصل ولا يرد  
 ما قالها من النفقة على الموسرين لان فيه اجحافا بهم لانقول ان  
 على الموسرين كفاية الفقير القريب الصغير والفقير العاجز الكبير  
 وبعض الكفاية اذا جعل عليهم يكون فيه اجحاف بالمفروض له وينقص  
 عن حقه ولا اجحاف بالموسرين لانه هو الواجب عليهم واذا فرض عليهم ما  
 وجب عليهم شرعاً لم يكن فيه اجحاف واذا ادركوا مدين ان ينظر  
 الي جانبهم كما ذكرت ربي ان ينظر الي جانب المفروض له او يباله  
 فنجف باصدا ما بالموسرين فلانا اوجبنا عليهم القدر المفروض شرعاً  
 وليس في ايجابه اجحاف واما المفروض له فقدرنا له حقه من  
 زيادة فلم يكن فيه شطط ولا سراعاة له وهذا الذي قدرناه وبسطنا  
 الكلام فيه يحسن جواباً عن السؤال الذي ذكرناه في كتابنا الاختلافات الواقعة  
 في المصنفات وبالله التوفيق مسئلة التديب ونوعان مطلق ومقيد  
 قال علماؤنا رحمهم الله التديب نوعان مطلق ومقيد فالمطلق نحو ان يقول  
 الرجل جده بموته مطلقاً وله الفاظ منها ما يكون بصريح اللفظ مثل ان  
 يقول انت من بني ابي ابراهيم وقد برئتك وقد يكون بلفظ التحريم والاعتناء ويقول  
 انت حر بعد موتي وحررتك بعد موتي اذ انت معتق بعد موتي واعتقك  
 بعد موتي وكذا انت حر بعد موتي وفي موتي قد يكون بلفظ التحريم ونحو  
 يقول ان مت فانت حر او اذ مت او متي مت او ان حدث في حديث  
 او اذ حدث او مقصود فكذا اذا ذكر في هذه الفاظ مكان الموت الوفاة  
 او الهلاك وبان مات فلان فانت حر لا يكون مدبراً الا انه تعليق شرط  
 لا تدبر فضا بمنزلة سائر الشروط من دخول وارث وكلام زيد وان

مسئلة التديب وهو نوعان



مت وفلان فانت حرا وانت حر بعد مرقى وموت فلان او بعد موت فلان وموت  
 لا يكون مديرا الا ان يكون فلان قبله فيصير حريته مديرا ثم اعلم انه لا يصح التبرير  
 الا بعد صدور مطلقا عن الاستحقاق من اهله مضافا الى محله ولا يصح الا في الملك  
 سواء كان متبرعا او معلقا بشرط او مضافا الى وقتا ومضافا الى الملك او سبب  
 الملك فوان يقول لعبد لا يملكه ان ملكك فانت حرا وان اشتريتك فانت حر  
 وان يكون معلقا بموت المولي لا بموت غيره وحكم هذا التبرير نوعان يرجع الى بيان  
 المدير ونوع يرجع الى ما بعد موته فالذي يرجع الى حياته فهو شريعتي والمدير  
 عندنا خلافا للشافعي وكل يصفى يقع على الحي يجوز على المدير وكل يصفى لا يقع على الحر  
 لا يقع على المدير فالاول كالبيع والهبة والتصدق به ولا يصح به ورهنة ويجوز  
 استخراجه والاستمتاع والوطء لامة والتزويج والاجارة والاجرة للمولي  
 والمهر والعق والكتب والغلة للمدعي بطلان المانع والمنافع ملكه ولا يتعلق  
 الدين برقبته بل يتعلق بكسبه ويستوفى بالسعاية وجبايته على المولي وهو الاقل  
 من قيمته ومن ارشها ويجوز اعتاقه ويجوز كتابته وللمديرية من غير سدها  
 مدير يعقوب بعتقها ويرق برقبها فلو اختلف المولي والمديرية في الوارد فقال المولي  
 ولديته قبل التبرير وهو رقيق وقالت المديرية هو رقيق وقالت بعد  
 التبرير وهو مدير فالقول للمولي مع يمينه على عمله لاذ الولاوة ليست فعلة  
 واليمين بينة المديرية واما النوع الذي يرجع الى ما بعد موت المدير فانه عتق  
 المدير لكن من ثلث المال فان كان يخرج كله من الثلث يعتق كله وان لم يكن له  
 مال اخر سواه يعق ثلثه ويسعى في الثلثين للورثة وان كان على المولي دين  
 يسعى في جميع قيمته في قضاء دين المولى لان الدين سقته على الوصية ومنه  
 لولا واعلم ان ولا المدير لانه المعلق ولا ينقل هذا لولا من المدير وان عتق المدير  
 من جهة غيره كمدبر بين الشريكتين اعتقه امدتها وهو مدير وضعت قيمة  
 نصيب شريكه عتق المدير ولم ينحيز لولا واعلم ان المملوك اذا ادعى التبرير  
 على مديره يدين يدي القاضى وانكر السيد فاقام المدير بالبينة بما ادعاه قبلت  
 بنية ولا بد من ادعى من جهة المملوك في قولنا يحنق مضافا لها حق

حق

لوقه مت البينة بلا دعواه وانكر المدير ولم يدعه ووافقه المولي على انكاره لا تقبل  
 البينة عند ابي حنيفة وعندها تقبل هذا في العبد والامة وفي العتق تقبل بينة  
 الاعتاق من غير دعوى الامة بالاجماع وفي تبريرها القبول على الخلاف لان تبرير  
 الامة لا يوجب تحرير الفرج فلم تكن الشهادة قايمة في صحا له تعالى ولو شهد  
 الشهود انه دبر احد عديده بغير عينه في الصحة والشهادة باطلة في قولنا  
 حنيفة وعندها تقبل ويجوز على البيان واما التبرير المقيد فهو ان يقول  
 المولي لعبد ه ان مت من مرضي هذا او في سفره هذا فانت حر فهذا التبرير لا يمنع  
 جواز البيع ولكن اذ الميرعه ووجد الشرط يعقوب كما يعقوب في التبرير المطلق  
 ولو لم يعبد انت مدير على الف تقبل فهو مدير والمال ساقط اذا مات المولي  
 وعتق المدير اما المدير المطلق او المقيد كما ذكرنا فما كان في يد من المال وعتق  
 فهو ملك المولي ولو اوصى بوصية صحت ثم ينظر ان خرجت الوصية وقيته  
 من الثلث كان له ذلك وان لم يخرج من الثلث فصرف المال كله الى الرقبة فاذا  
 فضل الثلث عن الرقبة تصرف الوصية الزيادة سواء كانت الوصية بعين  
 مال او بثلث من سل ولو لم يعبد انت حر قبل موتك بشهر ثم مات بعد شهر  
 قال بعضهم يعقوب ثلث ماله وقال بعضهم من جميع المال وهو الصحيح  
 كتب في وصيته ان عبده فلان احر بعد موته ولم يسمع ذلك منه ثم مات  
 ومجرت ورثته تبريره سيحلف الورثة على علمهم فان اقر الوارث  
 بما كان في الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من الثلث ويلزم السعاية فيما  
 زاد على الثلث ان كان لا يخرج ولو كان على المولي دين يحيط به يفتقر  
 في جميع قيمته واختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدير قيمته لو كان قنا  
 وقال بعضهم ثلث قيمته لو كان قنا وقال بعضهم ينظر كم يستقر مديرة  
 عمر من حيث الحد من الظن فيجعل فيه ذلك وقال الفقيه ابو الكيث قيمة  
 المدير نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكره خواهره لو كان التبرير مقيدا  
 بقوله فاذ ذكر هذا كله فاضح ان رجل قال لعمري لو كان التبرير مقيدا  
 قال لا يصير مديرا رجل قال للمملوك اخدم ورثتي بعد موتي ثم مات

التبرير المقيد







وغيره وذكر في الخيرة اذا قال اليهودي والنصراني اشهدان لا اله الا الله واشهد  
ان محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه سالم بقل تجوات عن ديني ونظمت في دين  
الاسلام واغاشط محمد روجه اهدا النبي من دينهم برضولهم في الاسلام لان  
اليهودي قد يتجرأ من اليهودية ويدخل في النصرانية او المجوسية فيجوز  
انه يجاعن اليهودية لدخوله في النصرانية لا في الاسلام فلا يحكم باسلامهم  
سالم بقرعوا بالدخول في الاسلام وكناك لوقال برت من ديني واشهد  
ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله لا يصير مسلما وعن بعض المشايخ  
اذا قيل للنصراني اني رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو  
الصحيح لا يمكنه ان يؤل فيقول انه رسول الله بحق الى العرب والعجم الى  
بنى اسرائيل انما قيل يجب ان لا يحكم باسلام اليهودي والنصراني وان اقر  
برسالة محمد ونجا عن دينه ودخل في الاسلام سالم بيمين بالله وعلايكنه  
وكتبه ورسله ويقرب البعث وبالفقر خيره وشه من الله تعالى  
فان هذا من شرائط الاسلام قلنا الاقر بهذه الاشياء لم توجد نصا  
فقد وجد دلالة لانه لما اقر بدخوله في الاسلام فقد اتهم جميع ما كان شرط  
صحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالتصريح ثبت بالدلالة واذا قال اليهودي  
او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يدعون ذلك  
لاقتسام فان المسلم هو المستسلم للحق المتقابلة وهم يدعون ان الحق  
ما هم عليه فلا يكون مطلق هذا اللفظ دليل الاسلام في حقهم وفي جميع النوازل  
اذا قال انا مسلم مثلك يصير مسلما واذا قال الخوفا الذي ليس من اهل الكتاب  
لا اله الا الله محمد رسول الله يصير مسلما هذه عبارة الخيرة وذكر في الفتاوى  
الظاهرية اليهود والنصارى الذين اليوم بين اظهر المسلمين اذا قالوا احد  
منهم اشهدان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله لا يكون مسلما بهذا لانهم يقولون  
هذا غير انهم اذا استفسروا قالوا محمد رسول الله بعث اليكم لا اله الا الله فلا يكون هذا  
دليل اسلامه حتى يضم اليه النبي فان كان نصرانيا لا يتجرأ من النصرانية  
وان كان يهوديا لا يتجرأ من اليهودية فحينئذ يكون مسلما لا يجرأ من ما يخاف

اغتنق

اغتنقاه وذكر في البدايع قال الكفر اصنافا أربعة صنف منهم ينكرون  
الصانع اصلا الدهرية المعطلة وصنف منهم يقولون بالصانع وينكرون التوحيد  
وهو الوثنية والمجوس وصنف منهم يقولون بالصانع وتوحيد وينكرون  
الرسالة راسا وهم قوم من الفلاسفة وصنف منهم يقولون بالصانع وتوحيد  
والرسالة في لجملة لكنهم ينكرون رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهم اليهود  
والنصارى فان كان من الصنف الاول والثاني فقال لا اله الا الله يحكم باسلامه  
لان هؤلاء يمنعون عن الشهادة اصلا فاذا اقروا بها كان ذلك دليل ايمانهم  
وكذلك اذا قالوا اشهدان محمد رسول الله لانهم يمنعون عن كل كلمة في الشهادة  
فكان الايمان بواحدة منهما ايتما كانت دلالة الايمان وان كان من الصنف  
الثالث فقال لا اله الا الله لا يحكم باسلامه لانه ينكر الرسالة ولا يمنع عن هذه المقالة  
ولو قال اشهدان محمد رسول الله يحكم باسلامه لا يمنع عن الشهادة وكان الاقرار بها  
دليل الايمان وان كان من الصنف الرابع فاقب بالشهادتين فقال لا اله الا الله محمد رسول الله لا يحكم  
باسلامه حتى يشري عن النبي الذي هو عليه من اليهودية والنصرانية لان كل من هو لا يقر  
برسالة محمد صلى الله عليه وسلم لكنه يقول بعث الى العرب دون غيرهم فلا يكون اتيانه  
بالشهادتين بدون النبي دليلا على ايمانه وكذلك لو قال اليهودي او النصراني انا مسلم  
او اسلم او قال استسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يدعون انهم مؤمنون ومسلمون  
ولا يمان ولا سلام هو الذي عيهم عليه وروى الحسن عن النبي قال اذا قال اليهودي او النصراني  
انا مسلم او قال اسلمت قيل من ذلك اتي شيء اردت به فان قال اردت به ترك اليهودية  
او النصرانية والدخول في دين الاسلام يحكم باسلامه حتى لو رجع عن ذلك كان مسلما  
وان قال يقول اسلمت اتي على الحق ولم ارد بذلك الوجه عن ديني لم يحكم باسلامه  
وذكر في المحيط قال باب ما يصير به الكافر مسلما الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد يحكم  
باسلامه ثم الكافر على ثلاثة ضرب عباد الاوثان وعبدة النيران والمشرك  
في الربوبية والمنكر لواحدانية كالوثنية والمقر بالواحدانية والمنكر للرسالة كاليهودية  
والنصرانية والمقر بالواحدانية والمشرك فيها اذا قال لا اله الا الله يحكم باسلامه وكذلك  
اشهدان محمد رسول الله او قال اسلمنا او اسما بالله لانه اقر بما هو مخالف لاغتنقاه  
واما المقر بالواحدانية والمنكر للرسالة اصلا من اهل الكتاب كاليهود والنصارى اذا قال



لا اله الا الله لم يكن مسلماً حتى يقولوا شهدنا محمد رسول الله انهم يحذرون من الرسالة فلم  
يقروا بخلاف ما اعتقدوا فاذا شهدوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم يكون مسلماً  
ومنهم من يقر برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولكنهم يزعمون انه رسول الى العرب  
لا الى بني اسرائيل كما في بلاد العرب فمن يقر منهم بان محمد رسول الله لا يكون مسلماً  
حتى يتبرأ من دينه مع ذلك ويقر انه دخل في الاسلام ولو قال جريت من اليهودية  
او النصرانية ولم يقل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه لان محقق  
ان يكون تبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية وعلى عكسه واذا قال مع ذلك  
ودخل في الاسلام فحينئذ يزول هذا الاحتمال واما بعض مشايخنا اذا قال دخلت  
في الاسلام يحكم باسلامه ولم يتبرأ مما كان عليه لان في لفظه ما يدل على دخول  
ما حدث منه في الاسلام وذلك غير ما كان عليه فاستدلوا بهذا اللفظ انه تبرأ  
عما كان عليه وذكر في الفتاوى والبرهانانية وتعرف بالتمية اما اليهود والنصارا  
الذين بين ظهراني المسلمين اذا قال احد منهم شهدنا لا اله الا الله وان محمد  
رسول الله لا يكون مسلماً بهذا لانهم جميعاً يقولون هذا حق لا يوجد يهودي ولا نصراني  
عندنا نساله الا قال هذه الكلمة وانا استفسر عن رسول الله اليكم لا الى بني اسرائيل  
ويستدلون عليه بقوله تعالى **هو الذي بعث في الامم رسولا منهم** ولا استبرأ  
غير اهل الكتاب ولا يكون هذا دليل اسلام حتى يحكم اليه النوري فان كان  
نصرانياً قالوا تبرأ من النصرانية وان كان يهودياً قالوا تبرأ من اليهودية  
فحينئذ يكون مسلماً لا طهما ما يخالف اعتقاده **وفي سيرة المتقين من ابي حنيفة**  
اذا قال النصراني شهدنا لا اله الا الله وانه محمد اعيد ورسوله وانا مسلم او يدعي قوله  
انا مسلم ونبي الشهادتين فهذا ليس اسلام حتى يتبرأ من النصرانية وذكر في شرح  
مختصر الطحاوي الاسبيعي في كتاب المرتدين قال سئل ابو يوسف عن المرتد  
كيف يستتاب فقال يقول شهدنا لا اله الا الله واشهدنا محمد اعيد ورسوله  
ويقر بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله عز وجل ويتبرأ من الدين الذي  
انتحل اليه وكما النصراني اسلامه ان يقول شهدنا لا اله الا الله وان محمد  
رسول الله ويتبرأ من النصرانية وان كان يهودياً يتبرأ من اليهودية واما اذا  
شهدنا لا اله الا الله واشهدنا محمد رسول الله لا يكون مسلماً لانهم يقولون

بجمل

جميعاً هكذا غير انهم اذا استفسروا مرة لوارسلوا الله اليكم هذا في اليهود والنصارا  
الذين هم بين ظهراني المسلمين فاما اذا كان في دار الحرب فحمل عليه رجل من المسلمين  
فقال شهدنا لا اله الا الله وان محمد اعيد ورسوله فهذا دليل اسلامه او لا  
محمد رسول الله او لا دخلت في ديني الاسلام او قال دخلت في دين محمد فهذا كله  
دليل على اسلامه ولو قال لا اله الا الله فان كان الرجل ممن لا يقر بالله سبحانه  
وتعالى فهذا دليل اسلامه وكذا اذا قال شهدنا محمد رسول الله لانه ينكر  
بني جميعاً وان كان الرجل ممن لا يقر بالا اله الا الله فقال هذا حين حمل عليه  
لا يكون هذا دليل اسلامه لانه مقر به ولو قال ان يهوديا او نصرانيا اذا قال  
انا مسلم لم يكن هذا مسلماً هكذا ذكره محمد بن الحسن هذه المسائل كلها في السير  
الكبرى وذكرها الكرخي في مختصره ايضا وذكر في شرح السير الكبرى لشمس  
السرخي في باب ما يكون الرجل به مسلماً قال فاما اليهود والنصارا  
الذين اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال احد منهم شهدنا لا اله الا الله  
وان محمد رسول الله فانه لا يكون مسلماً بهذا لانهم جميعاً يقولون هذا وليس  
من بصراني ولا يهودي عندنا نساله الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته  
قال رسول الله اليكم لا الى بني اسرائيل فوندا ان هذا لا يكون دليل اسلامه حتى  
يضم اليه النوري فان كان نصرانياً قالوا تبرأ من النصرانية وان كان يهودياً  
قالوا تبرأ من اليهودية فحينئذ يكون مسلماً لا طهما ما يخالف اعتقاده  
فقرر لنا من هذا كله ان اليهودي والنصراني الذي من اهل الذمة اذا قال  
شهدنا لا اله الا الله واشهدنا محمد رسول الله ولم يتبرأ من اليهودية ان كان  
او من النصرانية ان كان نصرانياً لا يصير مسلماً وكنت قد اشرت في هذا  
المسئلة على ما نقلته في فتاوي صديقان فانفتحا انه احضر شخص نصراني  
من حصن في سوال سنة احدى وثمانين وسبع مائة الحدمشقي الى دار العدل  
بسبب كلام وقع منه في حق لجناب الشريف النبوي نبينا محمد صلى الله عليه  
الله عليه وسلم فاما محضه قال شهدنا لا اله الا الله واشهدنا محمد رسول الله  
ولم يتبرأ من النصرانية فادخل عليه بذلك القول عند قاضي عتقة جمال الدين

مطلب ما كسبه من العلم



لكن في المرداوي ومن مذهبه انه يرى قتله بذلك القول وان اظهر الاسلام فتال  
بعض الخنفية ان هذا صار مسلما بهذا القول فلا يجوز ان يلبس المشرك ولا يغفل الجريد  
فقلت له هذا بافراجه لا يصير مسلما بل لا بد معه من التبري من النصرانية  
ولا قرار بالحق في الاسلام فانكراهة القول لا يلبس بصير بهذا القول وحده مسلما  
ولا يشترط التبري فغرد ذلك زدت هذه القول في هذه المسئلة حقان لا يقع حين  
في هذه المقالة من الخنفية وكذلك اخذت ان اضم اليه خطوط الخنفية  
في زماننا حتى يبقى ابلغ في ازالة هذا الوهم الذي حصل لهذا الخنفي فاخذت خط  
الشيخ الامام العلامة جمال الدين بن الشيخ العلامة سراج الدين الخنفي وهو  
الذي اسمه في الفتوي وكتب تحته الشيخ الامام في الدين ابن التميمي رحمه  
احمد بن علي الخنفي وكتب في مقابلة خط الشيخ جمال الدين المشار الشيخ الامام  
الفاضل ناصر الدين القفوي مدر من المقدمة يعرف بالشريف واسمه محمد  
بن احمد القفوي الخنفي وكتب تحته الشيخ الامام العالم المحقق صدر الدين  
بنه الشيخ علاء الدين ابن شمس الخنفي واسمه محمد بن علي الخنفي وكتب  
في الورقة الصغرى الشيخ الامام العلامة اقضا القضاة عماد الدين اسماعيل  
ابن ابي بكر الخنفي واجاد في كتابته فهو لا هم ايمان الخنفية في وقتهم فهذا  
جميعه في حق اليهود والنصارى الذي بين اظهرنا اما في عبادة الاوثان  
والنيران والمشرقة في الربوبية والمذكور بالوحدانية كالشبهة اذا قال الواحد  
منهم لا اله الا الله يحكم بالسلامه وكذا لو قال اشهد ان محمدا رسول الله وقل  
اسلمنا او امننا بالله واما المقرر بالوحدانية والمذكور بالرسالة اصلا كطائفة  
من اليهود والنصارى اذا اتى بالشهادتين لا يكون مسلما وذكرنا صوابنا ان الاسلام  
من الكفار كما يصح بالقول يصح بالفعل سماه في البداية ايماننا بربنا الملائكة والهم  
ار من حق الكلام في ذلك وهل يشمل هذا اليهود والنصارى الذين بين اظهرنا  
اولا اعفوا بالسلام بالفعل لكن في البداية قال واما بيان ما يحكم به بتوحيده  
سؤبتا من طريق الدلالة فنحن نصل الى كتابي واما اصل الشبهة في جملة  
يحكم بالسلامه وهذا في احتمال وهو انه يحتمل ان يكون الكتابي الذي يغير بالوحدانية

وربما

ويذكر الرسالة اصلا سوى الذي بين اظهرنا ويحتمل لكل فان يرجح الاحتمال الاول  
بانه اذا ثبت ان فرق بين اليهود والنصارى وبين المؤمنين بالوحدانية وهو مكتوب  
الرسالة اصلا وبين الذين بين اظهرنا في الصريح فلا يثبت في الدلالة الاولى  
قلنا هذا الترجيح لا يثبت ان يرجح فان الاصحاب رحمهم الله تعالى غافضوا  
بين اليهود والنصارى وبين الذين بين اظهرنا وبين المنكرين الرسالة اصلا لان  
الذين بين اظهرنا يعرفون بان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولكنهم قالوا انه  
ارسل الى العرب فقط فاذا اقر بالشهادتين من غير تبرؤ الاقرار بالدخول في الاسلام  
لا يحكم بالسلامه لانما جاز ان يكون مرادهم بهذا القول الاخبار عما هم عليه لا اقرار  
برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الى بني اسرائيل وغيرهم فلا يصح اسلامهم الا  
بالتبري والاقرار بالدخول في الاسلام لينقطع ذلك الاحتمال بالسلام بالفعل  
على الوجه الذي قد ذكره وهذا الاحتمال مفقود قلنا انه يصح منهم صوابا  
من غير تبرؤ برسالة محمد ويكونها اصلا للمعنى الذي ذكرناه **فصل** في هذا على ان  
الاسلام بالفعل على الوجه الذي ياتي ببياننا انشاء الله تعالى يصح من الكفار سواء  
كانوا من اهل الكتاب ومن المشركين او من عبدة الاوثان او من اليهود والنصارى  
الذين بين اظهرنا الذين يعرفون برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وان اقبل  
الى العربية ماضية او من الطائفة الاخرى الذين يتكفرون اصلا كما قد مضاه ولا يلتفت  
الى ما كسبناه في الترجيح لاحتمال الاول لقوة الثاني براهه سبحانه اعلم **حيثما**  
الكلام في الاسلام بالفعل وبما كان العبد الضعيف مؤلف هذه المسائل غفر الله  
ذنبه وسائر الجملات يوم لجلالته ظهر ما يصير به الكافر مسلما واثبت ذلك  
في مصنفه القواعد المنظومة وهذا هو يصح اسلام من الكفار بالفعل كالقول  
كما اذا صلى مع القوم فقل في مسجد او وصلا فقل سجودا عند سماع الجوزة  
يصير مسلما به فقد كذلك اجرام مع الطواف مذهبنا في غاية الانصاف  
كذلك لو ادى زكاة ابل بنية الزكاة فيه فاقبل **سبل الوقت** **هذه المسئلة**  
تشتمل على ثلاث مسائل الاولى في تحريم قول او صيغة في الوقت  
الثانية في تحريم مذهب ابي يوسف ومذهبه ايضا **الثالثة** في بيان الفتوى  
في الوقف على قول ابي يوسف **الرابعة** في وقف الانسان على نفسه وجعل الولاء

مطلب في الكلام  
بالفعل عند علمائنا

مع الاظهار

سبل الوقت



**الخامسة** في وقف المشاع **السادسة** في وقف المبدأ والخمس بدو في الأرض **السابعة** في قسمته الوقف من الملك والوقف من الوقف **الثامنة** في الكلام في قسمته بين مستحقه وبين من لا يجوز **التاسعة** في الوقف على الأقرب فالأقرب وبما من يختص به من الأقرب **العاشر** في بيان وقف أهل الذمة **الحادية** في وقف المريض في المرض المتصل بالموت **الثانية عشر** في الاستدانة على الوقف للحاجة **الثالثة عشر** في مثل الاستبدال وتحويل كلام الأصحاب فيها **الرابعة عشر** في بيع الوقف **الخامسة عشر** في الواقف إذا شرط أن يوفى دينه من بيع الوقف **السادسة عشر** في الواقف إذا شرط في كتاب الوقف الولاية للشخص من كونه له وتولية غيره أم لا **السابعة عشر** إذا قل وقف حصتي من هذه الدار وهي الثلث وكانت حصته النصف أو أكثر من الثلث هل يكون جميع حصته وقفا أم لا **الثامنة عشر** إذا قل وقف حصتي من هذه الدار ولم يسم مقدارها هل يقع أم لا **التاسعة عشر** في وقف الموهوب **العشرون** إذا وقف على نبيه وله بنون وبنات هل تدخل البنات مع البنين أم لا **الحادية والعشرون** إذا وقف على نواته هل يدخل الأخوات أم لا **الثانية والعشرون** في وقف الفضولي وإجازة المالك **الثالثة والعشرون** إذا شرط الولاية في الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولده وكانوا في الفضل أو لمن تكون الولاية **الرابعة والعشرون** إذا شرط الولاية لفلان حتى يترك ابني فلان هل يصح أم لا **الخامسة والعشرون** إذا اشبهت مصارف الوقف كيف يصرف ريعه **السادسة والعشرون** في المسجد إذا أتي بفقة وليس عليه وقف يجوز أن يوجر منه قطعة لبقية أم لا **الثامنة والعشرون** في متى الوقف إذا قبض مال الوقف ومات بمجهلا ولم يبين ماذا يصنع به هل يضمن أم لا **التاسعة والعشرون** في بيان من حجر عليه القاضي أسفه أو لغيره عليه فوقف أم لا هل يجوز له أم لا **الثلاثون** في ذكر خاتمة المسائل الوقفية تشمل على ما إذا وقف رصالة تلجئة هل ينفذ أم لا **والاخرى** في ما علم أن الوقف جائز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وذروهم وابن زياد هكذا نص عليه قاضيه في الفتاوى قال وذكر في الأصل كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف ونظائر هذا القول أخذ بعض الناس

المسألة الأولى من مسائل الوقف

قول

فقال عند أبي حنيفة لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل **الأخيرة** لا يجوز جواز الإعارة ويصرف منفقته إلى جهة الوقف ويبقى العين على ملك الواقف له أن يبيع عنه ويجوز بيعه له وإن مات يورث عنه ولا يلزم عنه لأبواب يقي **الحادية** قضا القاضي بلزومه لأنه لا يجهل فيه ولو صار رجلا يلزومه فحكم القاضي أنه لا يرفع الخلاف والقاضي أن يبطله **الثانية** في أنه يلزمه أيضا بطريق الوصية فيقول أو صيت بخلة دارى هذه أو بخلة ارضى أو يقول جعلت هذه الدار وقفاً فنصدا بغلتها على المساكين وكذا الوصي بأنه يوقف يجوز من الثلث وعندنا الوقف لازم بغير هذه التكلفات والناس لم يأخذوا بقول الإمام في هذا الاثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضاة وتعامل الناس باتخاذ الوباطات والحنانات **اولها وقف لخليل صلوات الله عليه** هذه عبارة شيخنا في ذكرها في الزخيرة ماصورة **الفضل الثاني** فيما يتعلق بجواز الوقف بشرائط صحيحة وذكر في الزخيرة الرواية أن شرط جواز الوقف عند أبي حنيفة الاضافه إلى ما بعد الموت حتى لو لم يصف إلى ما بعد الموت ولم يوص به لم يصح **قال** أبو يوسف ومحمد ليس بهذا بشرط حتى يمنع من بيعه ولا يورث منه لو مات ولها أصل الوقف راجع إلى تفسير الوقف ما إذا قل أبو حنيفة نفوه جسد العين على ملكي وتصدق بشيئا على المساكين فلا يصح إذا كان الثمرة معدومة لأبواب الوصية ولو قولهما فنقدر الوقف إذا التا العين عن ملكي إلى الله تعالى وجعلته مجوساً في ملكه في شقيقه للعباد فهذا صحيح وإن لم يكن موصياً به **والثاني** في المجهول في شقيق لا ينعى السرخس الاضافه إلى ما بعد الموت أو الوصية عند أبي حنيفة ليست بشرط الجواز فان الوقف جائز منه بذلك لكنه غير لازم وإنما يصير لازماً بالاضافة إلى ما بعد الموت أو بالوصية وهذا لأن ابا حنيفة يجعل الواقف حائبا للعين على ملكه صارفا المنفعة إلى الجهة التي سماها فيكون بمنزلة المعاوية والغارية مما لا يرد غير لازمة ومعها يجوز من الغلة التي في الجهة هذه عبارة الزخيرة وذكر في الكافي قال ثم قبل المنفعة معدومة والنصديق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز



الوقف أصلا عند الإمام والأصح أنه جائزهما كما لا أنه غير لازم عنه كالعادية فيبيع  
فيه ويبيع ويورث وعندهما ليس العين على ملك الله تعالى يزول ملك الوقف عنه  
إليه تعالى على وجه يعود نفعه إلى العباد فلزم هذه عبارة وذكر في شرح المنظوم  
في الكلام على قول الشيخ أبي حفص والوقف قال بطل أي يبطل ويلزم الوقف  
الذي سجل قال أبو حنيفة الوقف باطل أي للوقف إذ يرجع عنه وإذا بيع  
ما وقف وإذا مات يورث عنه إلا أن يقضي القاضي يلزمه فيستبد به  
لازما وقالا هو لازم وإن لم يقض القاضي وأصل الاختلاف في تفسير الوقف  
فمنه الوقف شرعيا ليس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة  
كالعادية ثم قيل المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز  
الوقف أصلا عنه وهو المذكور في الأصل والأصح أنه جائز عنه غير لازم كما  
العادية وعندهما ليس العين على ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه  
إلى الله تعالى على وجه يعود نفعه إلى العباد فيلزم والعمل اليوم بقولهما  
هذه عبارته **وذكر** في المراجع قال لاختلاف بين العلماء في جواز الوقف في حق  
وجوب التصديق بالفرع ما دام الوقف حيا حتى من وقف داره أو أرضه  
يلزمه التصديق بخلته التار والارض ويكون ذلك بمنزلة الذبح بالتصدق  
بالخلقة واختلاف أيضا في جوازه في حق زوال ملك الرقبة إذا اتصل به قضا القفا  
أو إضافة إلى ما بعد الموت بأن قال إذا است فقد جعلت داري أو أرضي  
وقف على كذا أو قال هو وقف في حياتي صدقة بعد وفاتي **والتلفيق** في جوازه  
من لا ملك الرقبة إذا لم يوجد الإضافة إلى ما بعد الموت ولا اتصل حكم  
حاكم قال أبو حنيفة لا يجوز حتى كان للوقف بيع الموقوف وهبته وإذا مات  
يصير ميراثا لورثته وقال أبو يوسف ومحمد وعامة العلماء يجوز حتى لا يبيع  
ولا يوهب ولا يورث ثم في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لا فرق بين ما إذا  
وقف في حال الصحة وبينما إذا وقف في حالة المرض حتى لا يجوز عندنا في الحالين  
جميعا إذا لم يتجه لإضافة ولا حكم الحاكم فروى الطحاوي عنه أنه إذا وقف على  
المرض جائز عنه ويصير من الثلث ويكون بمنزلة الوصية بعد الموت وأما  
عندهما فهو جائز في الصحة والمرض وذكر في الفتاوى الظهيرية قال من

قوله

وقل بعض أصحابنا أن الوقف غير جائز على قول أبي حنيفة واليه يثبت ظاهر الرواية  
تقول فاما أبو حنيفة فكان لا يجوز ذلك ومراعاة أنه لا يجوز له لازما فاما أصل  
الجواز فنثبت عنه لأنه يجعل الوقف حيا للعين على ملكه صارقا للخلقة إلى الجهة  
التي سماها فيكون بمنزلة العادية والعادية جائزة غير لازمة ولهذا قال أبو حنيفة  
بعد موته يكون لازما بمنزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت **فاما أبو يوسف** **المسئلة**  
**الخامسة** ومحمد فقالا الوقف يزول ملكه وانما قبل العين عن الدخول في ملك غيره  
فلزوال الملك في حقه يلزم حقا يورث عنه بعد وفاته **وذكر** في شرح القدر  
للزاهد في قول أبو حنيفة لا يزول ملك الوقف عن الوقف إلا أن يحكم به حاكم  
أو يعلقه بموته وذكر من ذهبهما واستدلوا بما استدل الإمام فقالا لا في حنيفة  
وهو قول زفران الوقف يبيع بالمنافع فلا يلزم كالأمانة إلا إذا حكم به حاكم  
فيملكه بالقطع ولأنه بمنزلة فيه فينفذ فيه إيجابه أو يعلقه بموته فيصير  
وصية فيغير فيه ما يعتبر في الوصية حقا فيخرج وجه من الثلث ثم قيل  
المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف عند أصلا  
وهو الملقوظ في الأصل والأصح أنه جائز لكنه غير لازم كالعادية هذه عبارة  
**وذكر** في العادية قال أبو حنيفة لا يزول ملك الوقف عن الوقف إلا أن يحكم به  
حاكم أو يعلقه بموته فيقول إذا مات فقد وقف داري على كذا أو قال أبو يوسف  
يزول الملك بمجرد القول وقال محمد لا يزول حتى يجعل الوقف ديارا ويسلم إليه  
قال رحمه الله الوقف لغة هو محبس تقول وقف الدابة وأوقفها بمعنى  
وهو في الشرح عند أبي حنيفة محبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة  
بمنزلة العادية ثم قيل المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يصح فلا  
يجوز الوقف أصلا عنه وهو الملقوظ في الأصل والأصح أنه جائز عنه إلا أنه  
غير لازم بمنزلة العادية وعندهما ليس العين على ملك الله تعالى فيزول ملك  
الوقف عنه إلى الله تعالى على وجه يعود نفعه إلى العباد فيلزم ولا يبيع  
ولا يورث واللفظ ينظمها والترجيح بالدليل هذه عبارة للعادية **وذكر**



المسوط ما صورته قال ابو بكر محمد بن ابي سهل الترخي ما علم ان الوقف لغة  
 كسب والمنع وفيه لغتان اوقف يوقف يوقف اي قفا وقفا قال الله  
 تعالى **وقفهم انهم مؤلون** الآية وفي الشريعة عبارة عن حبس المملوك عن الملك من  
 العين وظن بعض اصحابنا انه غير جائز على قول ابي حنيفة واليه يشير في ظاهر الرواية  
**فنقول** وانما ابو حنيفة فكان لا يجوز ذلك ومراعاة انه لا يجعله لازما فانما اصل الجواز ثابت  
 عنده لانه يجعل الوقف حائسا للعين على ملكه صارقا للمنفعة الى الجهة التي سماها  
 فيكون بمنزلة العارية والعارية جائزة غير لازمة ولهذا قال ابو بصير به بعد موته  
 يكون لازما غير ان الوصية بالمنفعة بعد الموت فاما ابو يوسف ومحمد فقالا الوقف  
 ملكه وانما يحبس العين عن الدخول في ملك غيره وليس من ضرورته ذلك استباح زوال  
 ملكه فلزوال الملك في حقه يلزم حقا لا يورث عنه وكان ابو يوسف يقول ولا يقول  
 ابي حنيفة فلما ج مع هارون الرشيد فرأى وقفا الصغابة بالمدينة ونزل بها  
 رجع وافق بالزوم هذه عبارة **قلت** وطاصل ما نقلناه من هذه النسخات  
**وتحري** الكلام فيما نحن فيه ان الامع من قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الوقف  
 الذي ليس بمضاف الى ما بعد الموت ولا موصى فلا يحكم به صحيح عند ابي حنيفة  
 في الاصح من المنقول عنه لا كما ظن عنه بعض الناس وعزوه اليه من ان الوقف  
 لا يجوز عند ابي حنيفة او لا يصح او باطل بل هو بمنزلة العارية والعارية موقوفة  
 غير لازمة فكذا الوقف صحيح ليس بالارم اما الذي هو يطرق الوصية والمضاف  
 او المحكوم به فهو صحيح لازم في الحال حقا لا يملك بيعه ولا يورث عنه اذ لمات  
 كقول ابي **ويصح** ومحمد في الوقف مطلقا هذا ما حردناه من نقل مذهب الامام  
 ابي حنيفة في الوقف ونقل مذهب ابي يوسف ومحمد شرط شروطا اخرى مرفوعة  
 من كونها لا يكون شاعرا واخراجها من بيع وتسلمه الى المستولي وان يجعل اخره لجهة  
 لا يتقطع كاعرف فاما الفتوى في الوقف مطلقا فاعلم اننا اوردنا في ذكره في شرح  
 القدوري ان فتوى الشيخ ومشاخي بخاري وخارزم بقول ابي يوسف  
 وذكر في القنية ان الفتوى في الوقف على قول ابي يوسف وكذا في كتاب القضا  
 في المحيط قال مشايخنا انوا يقول ابي يوسف ترجيح الناس في الوقف

على غير الكلام من قول الامام  
 ابي حنيفة في الوقف

قوله

بخاري اخذوا يقول محمد وذكره لال في وقفه بعد ما ذكر قول محمد وانما يستقر  
 الى قضا القاضي قال واما قولنا وقول ابي يوسف فكذا وقف صحيح جائز يكون  
 اصل الارض وقفا ويتصدق بغيرها على المساكين وما جاز في الاحاديث  
 من اجازة الوقف فاكثروا واظهر من حديث ابن مسعود وبها نأخذ وذكر  
 في الفتاوى قاضي خان بعد ما ذكر قول ابي حنيفة في هذا الاثر المشهور  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر في كتاب الفتوى على قولها وذكر في الفتوى  
 ومشاخي الخ اخذوا يقول ابي يوسف في وقف المشايخ ومشاخي بخاري اخذوا  
 يقول محمد وذكر في الفتاوى الظهيرية قال كان ابو يوسف يقول ولا يقول  
 ابي حنيفة ثم رجع وقد استبعد محمد قول ابي حنيفة في الكتاب وسماه  
 قضا على الناس من غير حجة وقال ما اخذ الناس بقول ابي حنيفة واصحابه  
 لا يترحمهم التحكم على الناس ولو جاز تقليد ابي حنيفة في هذا كان من مضى  
 قبل ابي حنيفة اخرى ان يقلدوا وذكر في شرح مجمع البحرين واكثر فقها  
 الامصار على قول محمد والفتوى عليه وذكر في الخلاصة في الفتاوى قالوا كثر  
 اصحابنا اخذوا بقولها وذكر في منية المفتي قال الفتوى في الوقف على  
 قول ابي يوسف وقد مر في الاجازات وذكر في الفتاوى الكبرى للناصبي قال  
 ومشاخي الخ يقولون يقول ابي يوسف ومن ايضا نفي بقوله **وتحري**  
 الفتاوى الصغرى لحياسية قال صدر الشهيد في واقعاته فمن نفي  
 بقول ابي يوسف ومحمد واما مسئلة وقف الانسان على نفسه فنقول ذلك  
 الخلاف في وقفه **باب الرجل يقف الارض على نفسه** ثم من يجرى على  
 المساكين قال ابو بكر واذا جعل رضى صدقة لله ابدًا على نفسه ثم من يجرى  
 على المساكين قال ابو بكر واذا جعل رضى صدقة لله ابدًا على نفسه ثم من يجرى  
 على الفقراء **قوله** على نفسه من بعده على ولدي وولد ولدي وتسلمهم ابدًا  
 تناسلوا فاذا انقرضوا فهي على المساكين او قال على نفسه من بعده على ولدي  
 وولد ولدي وتسلمهم ابدًا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فهي موقوفة على الفقراء  
 فانما لا نخط شيئا من اصحابنا المتقدمين الا ما روي عن ابي يوسف انه قال اذا

على نفسه وقف الارض

ومشاخي الخ كما في الفتوى بقوله في ذكره في الفتاوى الصغرى الظهيرية  
 والفتوى في جواز الوقف على قول ابي يوسف



الواقف لنفسه ان يتفق غلته وقصود ولد وحشمه ما دام حيا فذلك جائز وقا  
 ذلك على ما استثناه من بن الخطاب فقال ذلك قيا على ما قاله وكان عمره والي  
 تلك الصدقة **فقلنا وبالله التوفيق** انه استثنى انفاق الخلعة على نفسه وولد  
 وحشمه فهو بمنزلة قوله قد وقعت هذه الارض على نفسي ثم يعدي على الساكنين  
 الا ترى ان له ان يتفق الخلعة كلها على نفسه وولد وحشمه ابد ما دام حيا  
 فاذا استثنى **فاما** استثناءه ان يزيد من زيادته وان يخرج من صدقة من ثلث  
 اخراجه منها وان يدخل غيرها من ثلث ادخاله فيها ونقص من ثلث ان ينقص منها  
 مما كان جعله له فقد جرد هذا من ايجاز الوقوف من اصحابنا ومن غيرهم **اشاء الله**  
**وجه** بعض فقهاء البصرة انه لا بد جعلت ارضه هذه صدقة موقوفة على نفسي  
 او على غلته ما عشت ثم من يعدي على الفقراء ان الوقف اطل من قبل انه اذا اقل  
 قد وقعت هذه الارض على نفسي ثم من يعدي على الفقراء فلم يخرج الارض من ملكه لانه  
 اذا كان واقفا على نفسه فذلك الارض له على ما له **قلنا** وكيف يكون ملك الارض له  
 على ما له وقد جعلها وقفاً على الساكنين من بعده وهو خارجة عن ملكه بالوقف الذي  
 وقفها الا ترى انه لو قال قد جعلت ارض هذه صدقة موقوفة لله ابد اعلين سيدا  
 يولان فتكون غلته له ابد ما عاش فاذا توفي فلان كانت غلته للفقراء كان ذلك  
 جائزا فكذلك قوله على نفسي ثم من يعدي على الفقراء ولا يحفظ عن ابي يوسف في  
 هذه اللفظة شيئا وهو قوله قد جعلتها وقفا على نفسي ومن يعدي على الفقراء  
**ولما قلنا** ذلك قيا على ما اجاز من الاستثناء انه ان يتفق على نفسه غلة  
 هذه الصدقة ابد ما عاش وما يقي هذا القول ما روي عن محمد بن الحسن انه اجاز  
 الوقف على امهات الاولاد الواقف وعلى مدبره فقال في كتاب الوقف لهم في ثلث  
 وبعد مائة وهو لا ماله في احكامهم الا انه لا يجوز ان يملك انسانا منهم شيئا  
**وجه** بعض فقهاء البصرة ان الرجل اذا وقف ارضا على امهات اولاده او على مدبر  
 ومن بعدهم على الفقراء ان ذلك لا يجوز من قبل ان الارض لم تخرج من ملكه لان وقفه  
 الارض على هؤلاء بمنزلة وقفه على نفسه فلما اراد ان يوقف ارضا فان مات صار ذلك  
 ان يستثنى غلة وقفه فيفقها على نفسه ما عاش ابد فان مات صار ذلك  
 للساكنين وراي محمد بن الحسن قد اجاز ان يوقف على امهات اولاده ومن بعده

اشی

۲۷

موقوفه الله ابد ام  
اعلى الفقراء كانت بهذا القول خايرة عن ملكه الى الصدقة ولو قال صدقة

يجوز فائدة التفتت وقلنا اذا قل على نفسي ومن جردني على المساكين ان ذلك  
 جائز على ما شرطه هذه عبارة وذكر في النسخة قال اذا قل ارضي هذه صدقة موقوفة  
 على نفسي قل هلال يجوز الوقف على قول ابي يوسف يجوز لان الواقف لو شرط  
 لنفسه ان يأكل من غلته على قول ابي يوسف يجوز وليس عن محمد رواية ظاهرة في  
 هذه الصورة واختلف المشايخ على قول محمد بعضهم قالوا يجوز عند لان الخارج  
 من يد والتليم الى المتولي شرط واذا كان الوقف على نفسه كان المتولي قابضا  
 للوقف وكان له يخرج منه من يد وبعضهم قالوا على قول محمد يجوز وكان الفقيه ابو بكر  
 الاسكاف يميز ان يشترط الواقف لنفسه الاكل فيقول على في اكل منه ولا يجوز  
 الوقف على نفسه وكان يقول الوقف على نفسه خرج نخرج الفساد فيبطل  
 وشرط الاكل لنفسه خرج الوقف على وجه الصدقة فيصح وذكر في المبسوط الوجه  
 تصرف الغلة لنفسه مادام حيا فذلك جائز عند ابي يوسف اختيارا لا ابتداء  
 بالانتهال لانه يجوز الوقف على جهة يتوهم انقطاعها فاذا انقطع عادت  
 الغلة اليه في الانتها وكما يجوز في الانتها يجوز في الابتداء ان يقدم نفسه على غيره  
 في الغلة وهذا لان معنى التقرب لا يعدم هذا قال عليه السلام نفقة الرجل  
 على نفسه صدقة وقال عليه السلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فاما عند محمد  
 اذا جعله وقفا على نفسه او جعل شيئا من الغلة لنفسه مادام حيا قالوا  
 وقف باطل وهو من ذهب اصل البصرة وكذا شرط الغلة لانها بمنزلة اشتراطها  
 لنفسه ولكن ذكر محمد انه اذا اشترط الغلة لاسمات اولاده فهو جائز على اصل  
 ابي يوسف غير شكل وذكر في فتاوى عروة خات رجل قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة على نفسي قل هلال لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه ابو جعفر شفي  
 في قياس قول ابي يوسف مشايخ بلخ اخذوا بقول ابي يوسف وقالوا يجوز الوقف  
 والشرط جميعا وذكر الصمد الشهيدي ان الفتوى على قول ابي يوسف ترخيصا  
 للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر ليس في هذا رواية ظاهرة عن محمد  
 الا فيما اذا وقف على اسمات اولاده فانه يجوز عند ايضا قال الفقيه ابو جعفر

३३



وطالب شرط العلم لنفسه  
وجعل الولاية اليه

حكم  
من بعد

مسئلة وقف المشايخ

الوقف على سمات اولاده بمنزلة وقفه على نفسه لان ما يكون لامهات اولاده  
في حياته يكون له وفي الفتاوى الكبرى الظهيرية مسئلة وذكر في الهداية قال اذا جعل  
الوقف غلة الوقف لنفسه وجعل الولاية اليه جاز عند ابي يوسف قال  
رحمه الله ذكر فصلين بشرط الغلة لنفسه وجعل الولاية اليه اما الاول فهو جاز  
عند ابي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال ربه قال المشايخ والافضل  
الولاية فقد نص فيه على قول ابي يوسف وهو قول هلال ايضا وهو ظاهر  
المذهب ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان غير مأمون على الوقف ظاهرا  
ان يزعها من يده نظر الفقهاء كماله ان يخرج الموقوف نظر المصفاة وكذا ان شرط  
ان ليس للسلطان ولا لقاض ان يخرجها من يده ويوليها غيره لانه شرط يخالف  
الشريعة وذكر في وقف ابن مازة قال اذا وقف الرجل ارضه على نفسه فالمسئلة  
لا تخلو من اربعة اوجه اما انة لا وقف ارضه على نفسه ثم قال على  
الفقهاء او قال وقف ارضه على نفسه وعلى فلان ثم على الفقهاء او قال  
وقف ارضه على نفسه ثم على الفقهاء او في الوجه الاول جاز عند ابي يوسف  
وعند هلال لا يجوز وشايخنا اخذوا بقول ابي يوسف وفي الوجه الثاني جاز  
عند ابي يوسف وفي جميعه وعند هلال يجوز في حصته الاجنبي وفي الوجه  
الثالث يجوز عند ابي يوسف وعند هلال لا يجوز وفي الوجه الرابع جاز عند  
ابي يوسف وعند هلال لا يجوز وذكر في الفتاوى الصغرى الظهيرية ثمانية  
اذا وقف وشرط لنفسه ما دام حيا على قول من قال لا يصح هذا الشرط يبطل  
الوقف والفتوى على انه يجوز واما مسئلة وقف المشايخ فذكر المضاف في  
وقفه لو ان دبرا وقف نصف ارضه او نصف دار وذلك مشايخ فوقف  
ذلك وقف صحيحا ان ذلك جاز على مذهب ابي يوسف قلت ولما جاز ذلك  
وهو غير معلوم قال ان كنت تريد بقولك غير معلوم لانه سمي بغيره او كمالك  
ان سمي ثلثا او ربعا وكذلك ان سمي بغيره من سهام ثلثا او ربعا  
معلوم فقلت فانه لقد قف جميع حصص من هذه الارض ومن هذه الدار ولم  
يسم ذلك لا سمي ان اجاز ذلك اذا كان الواقف ثابتا على اقرار الوقف فان

محمد

لعله اما ان يكون وقفها  
موضعا

جاء الوقف فان جات بينة تشهد عليه بالوقف وبمقدار حصته من الارض  
او من الدار وسواء ذلك قبل القاض ذلك وحكم القاض على ما صرح عنه منه وان  
شهدوا على الواقف باقراره بالوقف ولم يعرفوا مقدار ما له من الارض  
او من الدار اجبره القاض بان يستقي ما له من ذلك فاسمى من شئ قال قول فيه  
قوله ويحكم عليه بوقفه كذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه  
في ذلك فما اقر من ذلك لزمه الى ان يصح عند القاض غير ذلك فيحكم بما يصح  
عنه منه وذكر في الذخيرة اعلم ان الشيوخ فيما يحقل القسمة لا يمنع صحة الوقف  
بلا خلاف واما الشيوخ فيما يحقل القسمة فعل تمنع صحة الوقف على قول محمد  
يمنع وعلى قول ابي يوسف لا يمنع ولو وقف جميع ارضه او داره ثم استوفى نصفها  
او ربعها شايخنا بطل الوقف فيما بقى عند محمد بخلاف ما لو استوفى شيء بعينه  
حيث لا يبطل الوقف في الباقي وشايخنا يلج اخذوا بقول ابي يوسف في وقف  
المشايخ وشايخنا اخذوا بقول محمد واما مسئلة وقف البناء والغرس  
بدون الارض فاعلم ان هذه المسئلة لم ازل احذر من الاصحاب ذكرها الا صاحب  
الذخيرة والاسيبيجي وصورة ما ذكره في الذخيرة قال وقف البناء غير وقف  
الاصل لم يكن هو الصريح لانه منقول ووقفه غير متعارف واذا كان اصل  
البيعة موقوف على جهة قرية فبقي عليها بنا ووقف بناها على جهة  
قرية اخرى اختلف المشايخ قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز لاتب  
جهات القرية وان اختلفت فاصل القرية تجمعها واختلفا في الجهة لا يرب  
الاخلاف الحكم بعد اتفاق اصل القرية كما قلت في سبعة فقرات وبينة  
او بقرة ونوي بعضهم الاضحية وبعضهم هدي المتعة والقران وبعضهم  
جر الصيد وبعضهم النطوع جاز وبطله لو نوي بعضهم اللحم لا يجوز كذا  
هذا واما ان غرس شجرة ووقفها ان غرسها في ارض غير موقوفة فلا تخلوا  
اما وقفها موضعها من الارض فيصح تبعا للارض بحكم الاتصال وان وقفها  
دورا اصلها لم يصح وان كانت في ارض موقوفة على تلك الجهة جاز وان  
وقفها على جهة اخرى فعلى خلاف الذي مر في البناء وهذا لان الشيوخ نظروا

مسئلة وقف البناء وغيره



مطلوب  
وقوع الكسوف والنور  
في أرضي البجارية

العادية لان الوقف لا يعاد لان العارية تلك المناقع بغير عوض وفي الوقف  
لا يجوز ذلك فحين ان يكون بطريق الاجارة ومن المعلوم ان الاجارة لا تكون  
بالاجرة فاذا انقضت المدة اما ان يقول يحدها الناظر اجارة وانه  
يلزم باجر المثل في ريع البناء والقراس وعلى كل تقدير من الغصب والعادية ولا  
جارة ليس البناء والقراس بموجب لانه ان كان يبق للناظر ان يطالبه بالقلع  
وان كان جهل واعار فللقاضي ان يلزمه بالريع وان كان بطريق الاجارة قلما  
نماية وقد نقل صاحب الخيرة عن بعض المشايخ انه يجوز الوقف فعلنا ان هذا  
الاشبه لا يضره علو هذا القول فنخلص لنا من هذا كله ان الشغل اذا استاجر  
ببعض ارضه موقوفه على جهة ويبقى فيها او غرس ثم بدله ان يقف البناء  
القراس الذي له على جهة بر غير ذلك الجهة التي وقف عليها القرار انه  
انه يجوز على قول بعض المشايخ وكذلك يخرج لنا لو اصاب سكان الاجارة  
من اصبحت صالحة ثم وقف نصيبه من الاشجار انه يجوز على قول من يجوز  
وقفا المشايخ وكذلك يخرج لنا لو بقي في الارض الموقوفه المستجرة مسجدا  
او وقفه الله تعالى انه يجوز واذا اجاز فعلى من يتوكل الظاهر انه يكون على المشايخ  
ما دام المدة باقية فاذا انقضت ينبغي ان يكون من بيت المال واجرائه ومصالح  
المسلمين <sup>اما</sup> سادلة قسمة الوقف بين الملك ومن وقف اخر فاعلم ان هذه  
المسئلة ذكرها هلال فوقفه قال رايتم رجلين وقفا ارضا لهما  
وقف صحيحا جائزا لهما ان يقسما هذه الارض لهما ان يقسما هذا  
ويكون في يد كل واحد منهما حصته من هذه الارض بحرورة على مثل ما  
وقفها عليه قلت وسواء وقفاها على وجه واحد وعلى وجه مختلفة  
قال هما سواء قلت اذا وقف ارضين ودورا بينهما وبين رجل فاراد  
ان يقاسم شريكه ذلك الله ان يجمع الوقف في ارض واحدة على ما  
اولا يجمع ذلك في ارض واحدة قال اما على قياس قول النبي فانه يجمع ذلك  
اذا كان في ذلك حظ الوقف وقال ابو يوسف في ارضين رجلين اني اقسم بينهما  
فجميع لكل واحد منهما حصته في ارض وارضين اذا في ناحية واحدة وكذلك  
كانت

٣٤  
وان كان يملك  
فقد اشترى منه قال لا ابيع  
فني باب وقف ارضي الخراج ما فضل  
قلت فما تفعل في هوانيت منها قال ان كنت  
رجلا وقف هو ابي الذي بنوها  
الارض اجارة في ايدي والوقف  
لا يخرجهم اللطاف عنها وهذا ما  
فيها جائز اهل بيته وقف البناء  
يؤيد قوله بعبارة كما علمت  
في ارض الاجارة كما علمت  
استدراكا على ما علمت

مسلمه  
اومى وقسمه الوصف من الملك  
الاحمر





المدد قال ان كانت المدد بالبصرة وبالكوفة لم اؤلف بينهما اذا كان في  
 مصر واحدهما قولنا وكذلك الوقف على هذا القول قلت ارايت ارضا بين طين  
 وقف احدهما حصته منها على وجه مستقيم فاذا اراد شريكه ان يقاسمها الارض  
 قال فله ذلك ويؤخذ بمقتضى شريكه قلت فان قسم الآخر بدون القاضي  
 قال القسمة جائزة لان الولاية الى الواقف واذا كانت الولاية للوقف كان له  
 ان يقسم ما وقف منها ويجوز قلت وكذلك لو كان الواقف قد هلك ووصي  
 الى رجل كان لوصيه ان يقاسم الشريك في الارض قال نعم قلت وكذلك لو كانت  
 الواقف وكل بالمقاسمة وكذا كانت الوكالة جائزة قال نعم قلت ارايت الواقف  
 ان مات ولم يوص الى احد قال لا يجوز القسمة في الوقف لا بالقاضي قلت ارايت  
 ان وقف بضاف رضى ثم اراد ان يقسم ويجوز له ان يقسم هذه  
 الارض لا يقاسم نفسه حتى يكون القاضي هو الذي يقسمها او يوكل  
 بذلك من يقسمها قلت ارايت لو باع نصيبه فيها بيعا صحيحا قال  
 فله ان يقاسم المشتري ويجوز الوقف قلت ارايت لو اوصى في رضى  
 بوقف ثلث ارضه على وجه مسماة قال قالوا الوصية جائزة وسواء  
 اوصى به شايئا او مقسوما قال لها سوا وهو جائز قلت ارايت الوصية  
 هذه الارض قال نعم اذا كانا قاسمهم ذلك فهم الصغير والكبير  
 قال قالوا يصح ان يجعل الوقف حصصا لايتام خيرا واحدا ويجوز ان يقاسم  
 الكبار في دفع اليهم حصصهم مقسومة قلت ارايت ان قسم الوصي الارض  
 فاخذ الكبار حصصهم وماز حصص الصغار والوقف يقسم بين الوصي والصغار  
 قال لا يجوز شئ من ذلك وليس للوصي ان يقاسم بين الوقف والوصي  
 واليهم قلت ولم يقل ذلك قال لا امرىا نه ليس للوصي ان يقسم بين  
 وله ان يجعل سهامهم خيرا واحدا فذكر ما وصفت لك قلت فلماذا لا يصح  
 وارثا وقد اوصى الميت ان يوقف ثلث ارضه قال بالوصية جائزة وليس هذا  
 الوارث ان يقاسم هؤلاء العشرة الا ان يجعل نصيبه ونصيب الوقف  
 خيرا واحدا فان فعل ذلك جازت القسمة فاما ان يقسم حصته من جهة

ارايت ان يقاسم الوصي الارض فان كان

قوله

الوقف ليس له ذلك الا بالقاضي ولو اوصى الى جماعة احد سم وارث الميت  
 قال لا يجوز قسمة الوقف الا بالقاضي قلت ارايت الواقف اذا قسم شريكه  
 الارض الى اهل ان يأخذ فضل دراهم قال ليس له ذلك لا يبيع بعض الوقف  
 قلت فلماذا لو كان الواقف اعطى الشريك دراهم قال بالقسمة جائزة  
 ويكون للواقف بما يقسم بقدر حصته التي جعلت له مطلقا او وقف  
 قال بل يكون مطلقا لانها بمنزلة الشراكت قلت فلو كان الواقف لهما فله ان  
 ليس له ان يباقي الى شئ من الارضين لم يوقف شيئا فاما اذا كان وقف  
 منها شيئا فله ذلك على قول ابي يوسف واسا على قول ابي حنيفة  
 فليس له ذلك قلت لهذا الواقف ان يقاسم شريكه باختيار او بقرعة  
 قال لها سوا وهو جائز كله ما لم يات عين فاحش بين اكثر مما يتخاين  
 الناس به قلت ارايت رجلا وقف نصف ارضه على وجه مسماة  
 معلومة ثم وقف ما تبقى منها بعد ذلك على وجه اخري قال فله ان  
 فان اراد ان يقسم بين الوقفين قال ليس له ذلك قلت ولم قلت ذلك  
 قال لان الواقف واحد والوالي واحد فليس له ذلك قلت وسواء  
 وقفها وقفين مختلفين او وقفها واحدا قال نعم هذا كله سواء  
 وهو جائز ذكر الحضاف في وقفه قال ارايت رجلا اذا وقف نصف ارضه  
 او نصف داره مشاعا اهل ان يقسم ذلك فنفر حصص الوقف قال ليس  
 ان يقاسم نفسه قلت فكيف تكون القسمة في هذا وكيف يجوز ان رفع اهل الوقف  
 ذلك الى القاضي وسأله ان يفر حصص الوقف فان القاضي جعل للوقف  
 قسما يقاسم الواقف ويجوز حصص الوقف قلت ارايت رجلا وقف نصف ارضه  
 ثم مات واوصى الى ابن له والى رجل اجنبي وترك ورثة صغارا ايضا هل الاجنبي  
 ان يقاسم في الوقف قال لا قلت ارايت الرجل يجعل نصف بستانه وقفا  
 والبستان دولاب قال الوقف جائز ويحل نصف البستان في الوقف قلت فان  
 مات الواقف فاراد القاضي ان يقاسم الورثة هذا البستان قال يقسم ذلك  
 ويكون الدولاب والشرب مشاعا بين الوقف والورثة قلت ارايت الرجل اذا

بلخ



نصف ارضه في وجوه سماة ثم ولي هذا النصف رجلا في صيانة ووجوده  
 ثم وقف النصف الاخر في وجوه اخر سماها وولي ذلك رجلا اخر ثم توفي فاراد  
 الوصيان ان يقسم ذلك كله لهما ان يقسمها وياخذ كل واحد منهما النصف  
 الذي حصل اليه ولا يته فيكون في يد كل واحد من ذلك لو كان وقف النصف الاخر  
 في تلك الوجوه التي وقف فيها النصف الاول ثم مات كل لهما ان يقتسما  
 ذلك قال قلت ارايت اذا وقف نصف ارضين ونصف دور والنصف الثاني  
 من ذلك لشريك له هل للواقف ان يقاسم شريكه ذلك فيجمع حق الوقف من  
 الارض في ارض واحدة ومن الدور في دار واحدة او دارين قال اما في قول  
 ابي حنيفة فانه يقسم كل ارض على حصتها وكن انك كل دار على حصتها واما  
 في قول ابي يوسف فان كان الذي هو اصل للوقف ان يجمع ذلك جميعه اذا كانت  
 من ارض قرية واحدة قلت ارايت الرجل اذا وقف حصته من ارضين او من دور  
 وهو النصف والثالث هل له ان يشترى شريكه قل في قول ابي حنيفة ليس له ذلك  
 فاما في قياس قول ابي حنيفة فله ذلك اذا كان اصله واردا على اهل الوقف  
 وذكر في الفتاوى الظهيرية ولو ان قرية بعضها وقف على قول من يوقف  
 وبعضها سلطاني يبقى للملكة وبعضها ملك فادار قسمة بعضها لبعضين  
 الملك فيجعل مقبرة ولو ان اراد واقسمة موضع من هذه القرية لا يجوز  
 واذا اراد واقسمة كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جاز لان هذه القسمة  
 تفيد التميز بين الوقف وبين غيره وذكر في الزماني اذا كانت الارض بين  
 شريكين وقف احدهما نصيبه متاعا ثم اتسما فوقع نصيب الوقف في  
 موضع لا يجب عليه ان ينفقه ثامنا وان اراد الاجتماع على اختلاف ينفقه ثامنا  
 وان كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم اراد القسمة فالوجه في  
 ذلك ان يبيع ما بقي ثم يقتسمان وان لم يبيع ورفع الا الى القاضي فاساننا  
 بالقسمة جاز لان القسمة حرة بين اثنين فان طلب بعضهم القسمة  
 ينفق الواقف او الطرف الاخر قل ابو حنيفة لا يقسم وقال ابو يوسف  
 يقسم وذكر في فضائل في الفتاوى دور بين اثنين او ارض وقف احدهما

قوله

نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمة يقسم القاضي بينهما فيجمع الوقف في  
 دار واحدة جاز في قول هلال وهو قول ابي يوسف ومحمد كما كان بينهما  
 داران فطلب القسمة فجمع القاضي نصيب احدهما في دار او نصيب الاخر في دار  
 جاز ذلك فذلك هنا الا انه ثمة يجوز سوا كان في مصر واحد او في مصرين  
 وهذا في المصرا والحمد يقسم القاضي في المصري لا يقسم ولو ان رطب  
 بينهما ارض فوقف احدهما نصيبه جاز في قول ابي يوسف ولو ان الواقف  
 مع شريكه اقتسما واردا خلا في القسمة دراهم معلومة ان الواقف هو  
 الذي ياخذ الدراهم مع طائفة من الارض لا يجوز لان الواقف يصير بايعا  
 شئا من الوقف بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي اعطى  
 الدراهم جاز ويصير كانه اجبر الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من  
 نصيب شريكه بالدراهم فيجوز حصه الوقف وما اشتراه بالدراهم  
 فيكون ما اشترى بالدراهم ملكا له ولا يكون وقفا فان احتاج الى تحويل الوقف  
 عن الملك يرفع الا الى القاضي حتى ينصب قايما يماسه رجل وقف جزائيا  
 من ارضه تقسم فاصاب الوقف اقل من حصة لجودة هذه الطائفة التي  
 وقعت في الوقف وتزيد في ذرعان الطائفة الاخرى او على العكس جاز لان  
 مثل هذه القسمة تجوز في الملك وكذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف  
 لتحقيق المعاد له هذه عبارة الاصحاب قلت فالكلام في هذه المسئلة  
 يقع في موضعين الاول في بيان ان قسمة الوقف لا تجوز لتحقيقه الثاني  
 في جواز قسمة الوقف من الملك او من وقف اخر اما الكلام في الاول فاعلم  
 ان هذه المسئلة وقع فيها فيما بلغني في قضات شمس الدين ابن الحريري  
 ونائبه شمس الدين ابن الغزواني والقاضي علاء الدين فالذي وقع فيه  
 القاضي شمس الدين المذكور ووقف عليه وهو هون مما وقع فيه القاضي  
 المذكور وكذلك وقف علويما وقع فيه القاضي علاء الدين المشار اليه واما  
 ما نقله عن ابن الحسن الحريري فلم اتفق عليه ولكنه بلغني قسمة وقف ابيك  
 مستحقه لا غير وهو سهل من الذي فعله القاضي علاء الدين المشار اليه والمذكور

مطلب الكلام في هذه المسئلة  
 يقع في موضعين



مطلوب في هذه المسئلة

ما وقع فيه كلامهم وما نقل عن اصحاب في هذه المسئلة لينفع وجه الحق  
 ويحول الاشتباه فيها وايضا ان ما فعله المذكورون ليس هو مذهب أبي حنيفة  
 ولا احد من اصحابه واتبع الكلام بعدهم بما نقل عن الاصحاب في هذه  
 وتحريروا لهم فيها على وجه ظاهري فيها اشكال ولا احتمال ولا ايهام  
 فاقول وبالله المستعان فالذي وقع فيه القاضي شمس الدين المذكور وهو  
 جدي رحمه الله فصورته انه قسم زقاق ابن السلقوس بين متحققة وحكم  
 بنهك والذي فعله ولد القاضي علي الدين انه قسم وقف بهاء الدين  
 الحنفى وجمع فيه بين بعض المختلف مثل الخائفة مع الضيعة والارض مع  
 الدار وقسم ذلك قسمة جمع يستحقها وحكم بضعة القصة ولو لم يكن  
 حلالا وسأله قبل ان يحكم بها هل تنقل المسئلة قال لا وانما الذي فعل  
 هذا وقال انه كان ينقلها ولكن لم اعرف مكانها ولا وقفت على نقل فيها  
 بالذي فعله والد وقف ابن السلقوس المذكور وانما وقفت عليه بعد ذلك  
 ولم يكن فيه انه حكم بها ولا ينزلها حلالا ولا لا بل على هذا ما وقع في هذه  
 القسمة من القاضى شمس الدين وولد المذكورين وما نقل عن ابن الحرير في  
 فاما مذهب أبي حنيفة واصحابه انهم لا يجوزون الاجماع فانه ذكر في الذخيرة قال  
 قسمة الوقف من الملك ان يجوز عند هذا وقال ابو حنيفة لا يقسم ذلك المسئلة  
 في النوازل وفي واقعات الناطق في صورة ما ذكر في النوازل رجل وقف ضيعة له  
 قال على بنيه وادخلهم قسمة ما يريد في ضيعة سوا هذه او انا ذلك للقيم هذه  
 عبارة الذخيرة وذكر في الكافي اذا قسما القاضى يجوز وقف المشاع وقد  
 قضاه وصار مستقفا عليه كتابا والمختلفات فان طلب بعضهم القسمة  
 قال ابو حنيفة لا يقسم وقال ابو يوسف ومحمد يقسم فاجمعوا على ان الكل كان  
 وقفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم كذا في المحيط بهذه عبارة الكافي وذكر  
 مثل ما ذكر في الكافي بعد اذ ذكر في القناوي الظهيرية قال والوقف  
 متى كان على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم وذكر في الخلاصة في القناوي  
 واجمعوا على ان الكل كان وقفا على الارباب فارادوا القسمة لا يجوز في هذه

في هذه المسئلة لا يجوز وقف على من اراد

نقول

النقول كلها ناطقة بان قسمة الوقف بين اربابه لا يجوز قسما ان ما فعله  
 القاضي شمس الدين وولد ابن الحريري على خلاف المذهب واجماع الامم  
 ولا يجوز لامد من القضاة الحنفية ان يفعل ما فعلوا ولا يتبعهم فيما وقعوا  
 فيه ويما خلفوا على ان اذكر ما فعلوا الا قسمة من ان يقف احد من الحكماء  
 على شيء فيظن انه المذهب فيتبعه فيه فاروت ان ابي بن ذلك وانه خلاف  
 كذا يقع فيه احد وسيتم الحال جيل بعد جيل وما كل احد عند كتب يوجد فيها  
 هذه المسئلة ولا عند كل احد ثبت من الحكماء فهذا هو الحامل على ذكر  
 ما وقع لانه على وجه التخطئة لهم وتوسيف فعلهم والله سبحانه وتعالى  
 اعلم بالسوء والنجوى ولكن بقي شيء من هذه المسئلة اذكر ان شاء الله تعالى  
 لا يقال ان ينظر به احد فينسب العبد الى عدم الاطلاع عليه وانه حجة  
 لهم في فعلهم ويبقى حلالا له على الوقف فيه وهو ما ذكره في خزائن الاكمل قال  
 لو قسم ارباب الوقف ارض الوقف وهم يتنفقون بنصيبهم جاز ومن  
 ابي منهم بطلت القسمة هذه عبارة لغزاة وفي القصة اذا قسم للوقف  
 عليهم الارض الموقوفة عليهم فلا حرج ابطالها وفي فتاوى فضة ان لو اراد  
 الواقف ان يقسم الارض الوقف ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم  
 يردونها ويكون له دون ما يشركه لم يكن له ذلك لان يرضى اهل الوقف  
 بذلك ولو قسم وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا لو اراد  
 منهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم ذلك جاز ومن ابي بعد ذلك ابطاله  
 وفي موضع اخر ذكر ما صورته رجل وقف ارضه على اقوام معينين فارادوا  
 المهاجرة فيأخذ منهم بعضا ليزرعه لنفسه قال ان كان التولية الى غيره  
 قد نفع المتولي اليهم سوا هذه جاز وان كانت التولية اليهم والى غيرهم  
 فافترسوا منهم بعضا ليزرعه لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدس  
 على حقهم كالتولية بالعمارة والموت فلا يجوز في هذه النقول افادت جواز  
 القسمة من الارباب على وجه التراضي لا على جهة الاجبار والزم عليهم  
 في الحال كما ذكره في القسمة من قوله ولا حرج ابطالها لان ينظر في



نقلناه اولاً وفي هذه النقول الآخرة وهل بينهما مخالفة أم لا وهل يجوز العدول  
عن العمل بالاول الى ما ذكر في الخزانة والقنية وفتاوى قاض خان مع افعال ان يكون  
اختيارات لا مذهباً الا فاقول لا مخالفة بينهما نقلناه اولاً من اجماع الاصحاب  
وبين ما ذكره في الخزانة والفتاوى قاض خان لان الذي نقلناه اولاً وهو قولهم  
لا يقسم مضاف لا يجيبهم الناظر ولا القاضى في قسمة ولا يقسم بينهم وهذا  
اجماع وما ذكرناه اخيراً مضاف على وجه التمايز في الغلة لان نفس الغلة القسمة  
التي هي ذرع ومساحة وتعديل لانها تنقسم الى اشياء لا يمكن عملها الرجوع فيها  
فيها لا تقص وكذا الطلب والاذن وايضاً فان ارباب الوقف حقهم في الغلة  
لا في العين حتى جازت اجارة الوقف منهم وليس لهم ان يعقدوا عليه  
عقد مزارعة ولا اجارة وهو اخف من القسمة الشرعية فلان لا يملكوا  
ما هو اعلا منه بالطريق الاولي فلهذا المعاني حملنا قوله في الخزانة وما  
معها على التمايز في الغلة بمعنى ان كل واحد يأخذ غلة مكانه ويقطع حقه  
من غيره وذات صريح وليس بقسمة بل نزل منزلة الاقرار بان لا يستحق  
مع صاحبه شيئاً الا ترى انه قد في القنية فالأصوم ابطالها ولو كانت  
قسمة لما كان يملك احداً بطلانها بعد الانقسام وتؤيد ما ذكر في العمل على وجه  
التمايز ما صرح قاض خان بما نقلناه عنه ثانياً من قوله فارادوا المراهقة  
وفصل بين ما اذا كانت التولية لهم او لغيرهم كما قدمناه فعلمنا انما على  
وجه التمايز والتمايز في قسمة في الجملة واذا دار الامر بين ان يجعل على ما ذكرناه  
وبين ان يجعل على حقيقة القسمة كان عمله على ما قرناه اولاً وجمعاً وتوفيقاً  
بين النقول كلها هذا اذا ائزنا وسلمنا النساوي اما اذا نظرنا الى النقول  
الاول وقول الاصحاب واجمعوا ان العمل به كان وقفاً على ارباب فارادوا  
القسمة لا يقسم لا ينفقت الى ما سواها لا نقول فتاوى الاول ونقل المذهب  
واذا دار الامر بين ان يفتق بقول الفتوى وبين ان يفتق بما هو نص المذهب  
لا يفتق بقول الفتوى بل بقول الفتاوى مما يستأنس بها اذ المذهب ما يابى  
رخصاً من كتب الأصول ونقل المذهب اما مع وجود غيرهما لا ينفقت اليها خصوصاً

اذا لم يكن نص فيها على الفتوى ولهذا يحصل الجواب عن السؤال الثاني  
جسناً الى ما وقع فيه القضا المذكورون اما نقل عن ابن الحارثي فما عمل  
حقيقه ما فعل فان كان اذن وقسم وقسم وعدل وحكم بها او اثبت بها الحكم  
فكل ذلك لا يجوز وان كان قد اثبت اقرار المستحقين بما لها عليه لا غير فقد  
يقال فيه الجواز على قول من رجح وهو الثبوت ليس بحكم واما الذي وقع فيه  
القاضى عن الذي في الغز فلا يجوز ايضاً لانه حكم واثبت واذن وكل ذلك  
لا يجوز واما ما وقع فيه وله القاضى فلا يحل له ان يفتق من الكل فانه  
اذن وذهب الشهود للتعدل والتقويم وجمع بين المختلفين المختلفين  
واثبت ذلك ومك بصحة القسمة ولزومها طلاً وملاً وهذا مشكل في  
وجه كثرة من الاذن الى الجمع بين المختلفين المختلفين الى الحكم بما الى  
ذهب الشهود لتقوم بالمرافعة الى ثبوت ذلك الى الحكم بلزومه  
كل الى الحكم بلزومه سلاً فهذا حكم لا يجوز اصلاً على مذهب الامام الاظم  
البحسيفة واصحابه ولا على تجميع ولا على قول ضعيف بل هو فعل يستوجب  
النقص لئلا الله العاقبة فيجب على كل من يقول بالقضاء على مذهب الامام  
ان يجافي هذه المسئلة والدخول فيها ويتحفظ منها ولا يعثر لغيره  
ولا يتقدم بل يقف عنده ما قد اثبت في هذه الاوراق والله المسؤول  
ان يعصمنا واياها من الخطا والخلل ويحيكنا عن الزيف والزلل هذا ما يتعلق  
في بيان عدم جواز قسمة الوقف بين مستحقين فاما ما يتعلق بجواز قسمة  
الملك من الوقف او الوقف من الوقف فنقول اذا وقف الانسان  
نصف ارضه سلاً على جهة فلا يخلو اما ان كان النصف الآخر له او لآل  
كان له فلا يخلو اما ان وقفه ام لا فان كان وقفه فلا يخلو اما ان كانت  
وقفه على جهة الوقف الاول عليها وجعل ولايته الى الناصر الاول  
وقف النصف الثاني وجعل ولايته الى اخر او لم يقفه اصلاً ففي الوجه  
الاول وهو ان يكون وقف النصف الآخر على جهة النصف الاول وجعل  
ولايته الى الناصر الاول ففي هذه الصورة غير منقولة بمجموعها ولكن  
ذكرها لاني نقلناه عنه لئلا ينسب به في تجميع جوابها بصورة ما قاله

مطلوب فما يتعلق بموافقة  
الملك من الوقف



هلاله لو وقف نصف ارضه ثم اراد ان يقسم ويجوز ان لا يجوز له  
ان يقسم هذه الارض لانه يقاسم نفسه حتى يكون القاض هو الذي  
يقسمها او بكل بنيك من يقسمها فامتنعت قسمته لكونه يقاسم  
نفسه فاذا وكل او رفع الامر الى القاضي يجوز لزوال المانع فكذلك في هذه  
الصورة اتخذ ذكرناها يقال لا يملك ان يقسمها لانه يقاسم نفسه  
من نفسه وهو لا يجوز فان كان الواقف يملك ان يقسمها بنظر البعد الناظر  
الاول ويشارك بينهما ولا يقال ينبغي ان لا يجوز هذه القسمة وان  
اقام ناظر اخر لان الجهة واحدة لانا نقول اتحاد الجهة ليس بالثالثية  
مع تعدد النظائر الاتري الى ما قال الحضاف فيما نقلناه عنه من قوله  
قلت ارايت رجلا وقف نصف ارضه في وجوه سماها ثم ولي هذه  
رجلا في حيوته وبعد وفاته ثم وقف النصف الاخر في وجوه اخر سماها  
وياخذ كل منهما النصف الذي جعل اليه ولا يته فيكون في يد كل واحد  
لو كان وقف النصف الاخر في تلك الوجوه التي وقف فيها النصف الاول  
ثم مات قال لها ان يقسمها ذلك بعد ان صرح بان اتحاد الجهة مع تعدد  
النظائر غير مانع للقسمة نكرا فيما نحن فيه واما الوجه الثاني وهو ما  
اذا ما وقف النصف الثاني وجعل ولايته الى اخر في هذه الوجوه يصح  
القسمة سواء كان الوقف على جهة الاولى ام على جهة اخرى وقد مر  
ولا شك ان هذا بمنزلة الوصية اذا اراد قسمة المال فانه يقسمها  
فيبلغ الى كل وصي نصفه بحفظه عند واما الوجه الثالث وهو انه  
يقف الواقف النصف الاخر ويقاد على ملك نفسه ثم اراد قسمة  
النصف الذي وقفه وهذه الصورة ذكرها الحضاف ايضا فيما نقلناه  
عنه وجعل الجواب انه ليس له ان يقسم لانه ان يقاسم نفسه ولكن يرفع  
الامر الى القاضي حتى يتم قسما يقاسم الواقف ويجوز حصة الوقف هذا  
كله اذا كانت الارض لشخص واحد ولو كانت بين اثنين فوقف احدهما نصيبه  
فنقول لا يجوز اما ان وقف الاخر ولا في كلتا صورتين يجوز القسمة ويفرغ

كل نصف على جهة ولو كان سكان الارض الواحد القدر كرها او ارضي ودور  
وهي بينهما نصفان ووقف احدهما نصيبه او وقف كل منهما نصيبه ثم اراد  
قسمة ذلك على جهة الجمع بحيث يجمع سهام كل نصف في ارض او ارضين  
او دار او دارين هل يجوز ام لا فاعلم ان في الصورة الاولى وهي اذا وقف  
احدهما ولم يقف الاخر انه يجوز القسمة على وجه الجمع ان كان في ذلك حظ  
للووقف وهذه الصورة ذكرها لا فيما نقلناه عنه واما الصورة الثانية  
وهي اذا وقف كل منهما نصيبه و اراد ان يجمع كل نصيب في ارض او ارضين  
او دار او دارين او طلب ذلك قيم كل وقف من القاضي فالظاهر انه لا يجوز  
الجمع بل يقسم كل ارض ودار على حدة وما ذكرنا ان الحضاف ذكره في الصورة  
الاولى ان في قول ابي حنيفة لا يجوز وفي قول ابي يوسف يجوز ان كان  
اصح للوقف وفي هذه لا يمكن لانه ان كان في ذلك حظ لاهل الوقف  
فليس للوقف الاخر حظ وقد شرط ان يكون في ذلك حظ للوقف وهو متعين  
في هذه الصورة فلذا ينبغي ان لا يجوز وصار كما قال في المحيط وفيه في انه  
لا يجوز ان يشترى مال يتيم ليعتق اخر وعملوهناك بان ان كان في مصلحة  
لامرهما فليس الاخر بمصلحة وسأله الوقف اخت سئله اليتم بولنا انه  
يقال ان الواقف مع شركه في الصورة المتقدمة والناظر مع شركه او مع  
ناظر اخر من جهة واقف اخر او مع شركه مالك ان يقسم الوقف بدون  
امر القاضي القسمة على جهة التراضي في الاملاك ام لا بد من قسمة القاضي  
بين الوقف والوقف وبين الوقف والمالك الظاهر انهم يملكون ذلك  
من غير دخول درهم في القسمة من جهة شركه مالك هذه... المسئلة  
ذكرها لا فيما نقلناه عنه من قوله فاذا شركه ان يقاسم الارض قال له ذلك  
ويؤخذ شركه بالقسمة شركه قلت فان قاسم الاخر بدون القاضي قال  
القسمة جائزة لان الولاية للواقف قلت وكذلك لو كان الواقف قد ملك  
واوصى الى من كان لوصيه ان يقاسم شركه في الارض قال نعم فقد صرح  
بان الواقف يملك ذلك بغير القاضي وكذلك لا يقال ان المراد من الوصية

في



الذي هو وصي في امور الوقف واسواله واولاده دون ناظر الوقف لانا  
 نقول الوصي ملك نظر الوقف ضمن الوصاية وفي ملكه خلاف بين المتأخرين  
 وناظر الوقف يملك الولاية قصدا ولا خلاف فيه ناذ الريد كما قلتم بقوله  
 وصي الوقف وصي المال والاولاد وانه هو الذي يملك القسمة في الوقف  
 ايضا كملك الوقف لها في الطريق الاول ان يملك ناظر الوقف القسمة  
 لان ما ثبت ضمننا هو اضعف مما ثبت قصدا على ان هذا لا يخصاف  
 وغيرهما يذكر لفظ الوصي في كتب الاوقاف وموارد ناظر الوقف  
 كما يذكر لفظ القيم وموارد ناظر هذه الحقيقة تغيير اصطلاح  
 لا تعير حكم والله اعلم وهذا الذي ذكرته من قسمة الجمع في حق الوقف  
 من الملك انها تجوز ان يجمع سهام الوقف في مكان واحد اذا كانت القسمة  
 بالتراضي اما اذا كانت على وجه الاجبار فلا يوسيه ان هذا لا يخصاف  
 ولا اذا كان فيه حظ الوقف ومصلحة وهذا يمنع التعديل في جهة تسمى  
 الاجبار فاذا القاض لا يجوز له ان يجر على ما فيه مصلحة دون جهة  
 بل من شرط قسمة الاجبار اعتبار جهة التعديل لكل واحد من الشركاء  
 ما خوز من العدل في الوقف مع الملك لا يمكن اعتبار التعديل فيه  
 اذا كانت القسمة على وجه الجمع لانهم شرطوا ان يكون للوقف الاصلح  
 وان يكون فيه حظ ايضا بخلاف الملك مع الملك لانهم لم يشترطوا ان يكون  
 لاهل من الشريكين حظ في القسمة بل قالوا اذا كان فيه مصلحة لكل فنفذ  
 الراي فيه الى القاض ولا شك ان هناك يمكن اعمال المصلحة لكل من  
 الشركاء بان يجمع سهامهم على جهة التعديل في مكان واحد من غير ان يكون فيه  
 حظ له دون صاحبه وفي الوقف لا يمكن ذلك كما نقلناه فيتمتع من  
 هذا كله ان القاض لا يجوز له ان يقسم قسمة الجمع بين الملك والوقف على  
 وجه الاجبار بمعنى اذا طلب ذلك ناظر الوقف واشتدع الشريك للملك في  
 القسمة ان يجره القاض ويقسم بل لا بد ان يكون على وجه التراضي من  
 من الشركاء كما واما مسألة الاقرب فالاقرب كما يقع كما يقع في كتب الاوقاف

مطلب قد يذكر الوصي والقسم في  
 كتب الاوقاف ويراد بها  
 ناظر الوقف

في قول الاقرب

مسئلة الاقرب قال ارب  
 في قول الواقف ونظم

في الوقف

من الشروط من قول الواقف على انه من توفي منهم من غير ولد ولا ولد لولد  
 ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من معه في دية ودوي طبقه  
 من اهل الوقف يقدم الاقرب اليه منهم فالاقرب وسيل فيها من توفي منهم  
 من غير ولد كما ذكرنا وفي دية اخره منفقون اخ لا ي و امر واج لا ي  
 واخ لام فالي من يصرف نصيب المتوفي هل يخص بذلك الشقيق ام  
 يشتركه الذي لا ي ام الذي لا ي ام يشتركون فيه فاعلم ان هذا لا ذكره  
 في وقفه في باب الرجل يقف ارضا على قرابته بيد الاقرب فالاقرب منها  
 الى الواقف فيعطى من الغلة ثم الذي **قلت** ارايت جلا ل ارضي  
 صدقة موقوفة على قرابتي بيد الاقرب فالاقرب نسبا ورعا  
 فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته  
 ثم يعطى بعد ذلك من يليه في القرب حتى ينتهي ذلك الى من بلغته  
 هذه الصدقة منهم قل فالوقف جائز وهو على ما شرطت **قلت** ارايت لو كان  
 له اخوان احدهما لا ي وامر والاخر لا ي ل بيداء بالذي لا ي ولا ي من الذي  
 لا ي **قلت** ارايت ان كان احدهما لا ي والاخر لا ي قل اما على في حصة  
 فيبداء بالذي لا ي قبل الذي لا ي واما على القول الاخر فصاحبها سوا  
**قلت** ارايت ان كان له عم وخال بيداهما لا ي في قول ابي حنيفة واما على  
 الاخر فصاحبها سوا قلت ارايت ان كان له اخ لا ي وابني اخ لا ي وامر قل  
 بيد اخي من لا ي قبل اخي من لا ي والام قلت ارايت ان كان له ثلاثة  
 اعمام منفرقين قال من قبل لا ي والعم من قبل الام سوا وذكر في موضع اخر  
 في باب الرجل الذي يقف على قرابته الاقرب فالاقرب قل قلت ارايت  
 قل ارضى هذه صدقة موقوفة له ابا على قرابتي الاقرب كيف يقسم  
 الغلة بينهم قل بيد الاقرب قرابته فيعطى جميع غلات هذه الصدقة  
 دون من هو بعد منه قلت ارايت ان كان اقربهم الى الواقف واحد  
 قل يعطى الغلة كلها وان كانوا جماعة فملك بعضهم قل يكون الغلة  
 لمن بقي منهم قلت فاذا انقرضوا من يكون الغلة قل لمن يليهم في القرب

في قول الواقف



من القرابة بطناً بعد بطن حتى يصير الى بعد قرابة كما وصفت لك وقد اذبح  
يوسف اذا قال الرجل ارضي صدقة متوقفة على قرابتي الاقرب فالاقرب فالغلة  
لنعم جميعاً بينهم بالسوية واقربهم من الواقف وابعدهم قهرها سواء  
وهذا القول ليس بخدي بشئ والقول الاول قولنا وهو قول الحسن  
قلت وكذا القول على قرابتي على ان يبدأ فيعطى غلتها الاقرب فالاقرب  
قال نعم هذا الباب الاول سواء قلت وكذلك لو كان على قرابتي ان يبدأ  
باقرهم الي ثم الاقرب ولم يعط غلتها فيعطى غلتها في هذا الباب  
الاول سواء ويعطى اقرهم جميع الغلة عندها وذكر الحشاف في وقفه  
في باب الرجل يقف الارض على اقرب الناس منه او على اقرب رجل اليه  
قال قلت ارايت ان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة متوقفة لله  
ابدأ على اقرب الناس منها وعلى اقرب الناس من جود على المساكين قال  
الوقف جائز وتكون الغلة لاقرب الناس وان كان له ثلاثة اخوة متفرقين  
قال الغلة لاختيه وامه قلت فان كان له اخ لاب واخ لاب فالغلة لهما  
جميعاً لان الاخ من الاب قرابته منه لا يبيد والاخ من الام قرابته بامه  
وليس يكون الوقف على قدر درجات الموارث وذكر في باب الرجل يقف  
على قرابته على ان يعطى الاقرب فالاقرب يبدأ باقرهم قال ارايت رجلاً  
قال سيد اباقر بن علي بن ابي يعطى من غلة هذه الصدقة ما تكفيه  
طعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من يليه بالقراب حتى ينتهي ذلك  
الي اخر قرابتي قال هذا جائز وينفذ على ما شرط من ذلك قلت ارايت ان  
كان اخوان احدهما لاب وام والاخر لاب قال يبدأ بالاخ من الاب والاخر  
بعده الاخ من الاب وكذلك الاخ من الام فانه يولد من الاب والاخ من الام  
في احد القديين قلت ارايت ان كان له اخوان احدهما لاب والاخر لام  
ابن حنيفة فانه يبدأ بالذي للاب ثم الذي للام فاما على قول الاخر فالغلة لهما  
جميعاً قلت فان كان له ثلاثة اخوة متفرقين قال يبدأ بالاخ للاب والاخر  
وعلى قول ابن حنيفة يبدأ بعد بالاخ للاب ثم الاخ للام وعلى القول الاخر يكون

قلت

ما ينفق

بقية الغلة بعد التي يرضي الاخ من الاب والام بين الاخ من الاب وبين  
الاخ من الام وذكر في الذخيرة قال اذا وقف على اقرب الناس منه ومن  
بعده على المساكين وله ابن واب دخل تحت الوقف الابن لانه اقرب الناس  
اليه فان كان له اخ لاب واخ لام فالغلة لهما جميعاً وعند ابن حنيفة  
الاخ من الاب اول فان كان الواقف ام واخوة كانت الغلة للام دون  
الاخوة وكذلك اذا كان له ام وجد فالام اقرب من الجد ومن الاخوة والا  
اقرب فان كان له ابواب فالغلة للجد في قول ابن حنيفة لانه يرضي  
بنزله الاب وفي قوله الاخر الاخوة دون الجد وذكر في وقف خزانة الاكمل  
قال لو وقف ارضه على قرابته يبدأ بالاقرب الى الواقف فيعطى له القوت  
من الغلة ثم الذي يليه من هواس رعا يعطى من طعامه وكسوته ثم من  
التي بلغت هذه الصدقة على شرطها ويبدأ بالاخوة لاب وام ثم بالذي  
من الاب والام اما لو كان احدهما لاب والاخر لام فعند ابن حنيفة  
يبدأ بالذي من الاب وعندهما سواء والاخ مقدم من اي جهة كان يولد  
الاخ لاب وام وكذلك في الاعام وذكر بعد هذا قال لو وقف على اقرب قرابته  
يعطى لمن هو اقرب الى الواقف من بعده وان كان الاقرب واحداً فانه يعطى  
الكل له ثم انقضى الاقرب يعطى الذي يليه وعند ابن يوسف يعطى من قرب  
ولمن بعد وان شرط على اقرب القرابة والاخر الحسن وهو قول بعض عبادة  
الخزانة فصار لنا من هذا اختلاف قريب وحكم عجيب من ان ابائهم سفل يعتبر  
لفظ اقرب في التقديم بل سوي بينه وبين الابعد ولم اعرض عنه هذا من  
غير هذا الكتاب وما الكتاب وما نقلناه من وقف هلال في الوقف على قرابته  
فالاقرب فانه في معنى ذكره في الخزانة عن ابي يوسف فيبقى في المسألة التي  
التي سبق الكلام لاجلها وهي الواقعة في كتب الاوقاف ان مات من غير ان  
يصرف نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته يولد من الاقرب اليه  
منهم فالاقرب خلاف وحسن لو كان لليت من غير ولد واخوة متفرقين  
انهم يشتركون فيه ولا يختص به الشقيق على ما نقله في الخزانة من قوله ان عند

بلغ



ابي يوسف انه يعطى لمن قرب ولم يبعد كما قد مناه لانه لا فرق بين  
 ان يقول على قرب قريب وعلى لا قرب فلا قرب لانه لا يصح ان يفعل الفضل  
 فقد صرح في وقف هلال بما قد مناه وقد ثبت لنا في قرب قريب وفي  
 الاقرب فلا قرب ان عندنا في ذكره في الخزانة ان قول ابي يوسف في ذكره هلال  
 لا يخص به من هو اقرب الى الواقف بل يشترك فيه الاقرب والابعد فكذا ما  
 نحن فيه ولهذا ايضا حكمه في القضية حاسم الدين الرازي عن ان  
 اليه ينقض وهو الذي يحكم به لانه من منكم شخص يقال له صلاح الدين الكعكي  
 واوقف عليه وصورة انه سكن في كلب وقف شرط فيه ما ذكرنا وهو ان  
 توفي منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا ولد ولا عقب عاد نصيبه الى من  
 هو في درجة وذوي طهقه من اهل الوقف بقدر الاقرب فلا قرب  
 فحكم بان يقال هذا نصيب الخياط الشقيق والاخ من الاب لكن لم يظهر من  
 كلامه ما يدل على انه ظفر بهذا النقل بل على انه سجاله بان هذا قوة قرابة ولا  
 ولا يقال انه ينبغي ان ينقض لانه لما عمل بان قوة قرابة خرج ان يكون فصل  
 من مذهب ابي يوسف فيها وهذا لا يخرج عن ان يكون حكمه لا في محل اجتهاده  
 المسئلة فيمكنه ولا ينقض ولا خصوصاً لما افقته لقول ابي يوسف  
 والقوي على قوله علوما هو عليه اكثر المشايخ وكان في القضية اتفق الدين  
 السبكي قد تحدث معي بذلك وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه  
 فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهد وهو وجه عندك  
 في مذهب الشافعي واصرر على ان يقول ابي يوسف على ما نقلناه من  
 وقف هلال والخزانة والحكم الا في محل اجتهاده لا ينقض وما كنت اذكر  
 هذا النقل عن ابي يوسف مع اني مورت عليه مراراً وفي الجملة فوجهه ضيف  
 لانه لا يلزم منه الغاء صيغة الفعل لا دليل والمغايه مقصود الواقف من  
 تقديم الاقرب وهو مشكل والله اعلم واما مسئلة وقف اهل الزمة فقد ذكر  
 الفضل في وقفه باب وقف اهل الزمة واذا وقف الرجل من اهل  
 نصرا نيا او يهوديا كان او يهوديا او مجوسيا ارضاله او دارا وعقار اعلى

ابي يوسف في بين الاقرب والابعد لان يقول بطلان ان يكون اجتهاد اهل الزمة

ولله

مسئلة وقف اهل الزمة

بلغ

ولله وولد ولله ونسبه وعقبها بما ما تناسلوا وجعل اخذ ذلك المساكين  
 قد لك جاز قلت فهو لا المساكين من هم قال من ساهم قال الواقف قلت  
 فان لم يسهم الواقف الموقوف قال ناي المساكين فرق ذلك بينهم فهو جاز  
 قلت فان فرق ذلك في مساكين المسلمين فهو جاز وان فرق ذلك في مساكين اهل  
 الزمة جاز قال قلت فان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله ايد على  
 ساكن اهل الزمة والواقف نصرا في قال الواقف جاز يفرق غلة في  
 ساكن اهل الزمة فان فرق ذلك في مساكين النصاري او اليهود والمجوس  
 جاز ذلك قلت ما تقول ان خص الواقف النصري فقرا النصاري  
 فقال اذا انقضض المدي ونسبوا لم يبق منهم احد جعلت غلة هذه الصدقة  
 في فقرا النصاري قال هو جاز وتفرق الغلة في فقرا النصاري على ما وقف  
 قلت فلو فرقها القيم في فقرا اليهود والمجوس قال فهو مخالف ونقض لما فرق  
 من ذلك ولو شرط الواقف وهو نصرا في ان تصرف غلته لفقرا المسلمين  
 قال هو جاز وتفرق الغلة في فقرا المسلمين كما قال قلت اذا جعل داره بيعة  
 او كنية او بيت في حياته وصحته واشهر على ذلك وانه قد اخرجه عن ملكه  
 للوجه الذي ذكره قال هذا باطل وهو ليس براسواله ويورث عنه اذ مات  
 قلت فما تقول في النسيجي الذي يجعل داره مسجدا للمسلمين وبناء كما يتدف  
 المساجد واشهر عليه واخرجه عن ملكه واذن للناس وهو باطل قلت  
 ان هذا ليس مما يتقرب به اهل الزمة الى الله تعالى كما لو اوصوا ان يحج عنه  
 فانه باطل قلت قلوا وصي الذي ان يبني داره هذه مسجدا للقوم باعيا  
 قال استحسن ان اجيز هذا من انه وصي للقدم باعيا منهم كالراعيان يدفع  
 ثلث ماله الى قوم باعيا منهم بمجوبة فالوصية لهم جائزة ودفع ذلك اليهم  
 ان شاءوا ومجوا وان شاءوا لم يجوا قلت اذيت الذي اذا وقف ارضاله  
 او دارا على بيعة او كنية او بيت نارا قال ان كان فعل هذا في صحته فالوقف  
 باطل وهو ميتات عنه اذ مات وله بيعه في حياته قلت وكذا لو قال  
 علوان تصرف غلة هذه الصدقة فيما يحتاج اليه هذه البيعة من البسا

جاز ذلك قلت ما تقول ان خص الواقف النصري فقرا النصاري

ثم اولا اهل الحلة باعيا منهم



ع

والمرسة قل هذا باطل لانه موصية وكذا في الاسراج فيها واصلاحها وكذا في الخبز  
 الصدقة على الرهبان والتسبيح في هذا باطل ولو قال على فقر البعثة كذا وكذا  
 قال هو جائز ولو اراد منه صدقة موقوفة يتفق عليها على يتفق كذا فان خشيته  
 البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في الفقر والمساكين واليهود  
 الرقيق وتكون الغلة من ذلك قال ما كان عند المسلمين قربة الى الله تعالى وما كان  
 عندهم اهل الذمة قربة فاجتمع في ذلك الامران من المسلمين ومنهم انفقوا وامضته  
 وما كان عند اهل الذمة قربة وليس هو قربة عند المسلمين لم يمن ذلك ما كانت  
 عند المسلمين قربة ولم يكن عند اهل الذمة تجعل غلة صدقة هذه في اكلان الموتى  
 او قال في حفر القبور قال هذا جائز وتكون الغلة في اكلان موتاهم وحفر القبور  
 لفقرائهم ولو قال ارضي صدقة تفرقة غلتها في فقر ايراني وله جيران مسلمون  
 ونصارى ومجوس وهو فضل في قال الوقف جائز وتفرق في فقر ايراني من المسلمين  
 وغيرهم قلت فان ارضي صدقة موقوفة تكون غلتها في ثمن زيت الاسراج  
 في بيت المقدس قال هذا باطل لانه قربة عندنا وعندهم فاذة لا شئني بالاستغفار  
 من هذه الصدقة بعد النفقة عليها عبيد فيخفون عفاة كل سنة او قال  
 بعض ذلك قال هذا باطل لانه جائز قلت والناس من اهل الذمة في جميع ما ذكرت  
 من امر صدقاتهم ووقفهم بمنزلة الرجال قال نعم قلت فما تقول في المرتبة من  
 الاسلام قال ما في قولنا في صيغة فانه يجوز لها الوقف ان وقفت شيئا ومضيه  
 على ما سألته الا ان تكون جعلت ذلك لغرض بغير اعيانهم مثل الحج والعمرة وما شابه  
 ذلك فلا يجوز ذلك قلت فما تقول ان وقف النصارى في وقف على ولد  
 وولد ولد ونسلهم ابا ما ناسا لو او من بعدهم على المسلمين وشروط ان كل  
 من ولد وولد ولد ونسلهم فهم خارجون من صدقة هذا جائز وهو  
 على ما شرطت ذلك قلت وكذا ان قال من انشغل من دين النصارى من ولد  
 ونسلي وعقبه الى غير دين النصارى فهو خارج من صدقة ولا حول فيه فان  
 انشغل بعض ولد الدين الاسلام وبعضهم الى دين اليهودية وبعضهم  
 الى من الجوس قال له شرطه مما شرطت من ذلك يتفق على ما قال وعلى ما حد

قلت فان خشيته البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في الفقر والمساكين واليهود الرقيق وتكون الغلة من ذلك قال ما كان عند المسلمين قربة الى الله تعالى وما كان عندهم اهل الذمة قربة فاجتمع في ذلك الامران من المسلمين ومنهم انفقوا وامضته وما كان عند اهل الذمة قربة وليس هو قربة عند المسلمين لم يمن ذلك ما كانت عند المسلمين قربة ولم يكن عند اهل الذمة تجعل غلة صدقة هذه في اكلان الموتى او قال في حفر القبور قال هذا جائز وتكون الغلة في اكلان موتاهم وحفر القبور لفقرائهم ولو قال ارضي صدقة تفرقة غلتها في فقر ايراني وله جيران مسلمون ونصارى ومجوس وهو فضل في قال الوقف جائز وتفرق في فقر ايراني من المسلمين وغيرهم قلت فان ارضي صدقة موقوفة تكون غلتها في ثمن زيت الاسراج في بيت المقدس قال هذا باطل لانه قربة عندنا وعندهم فاذة لا شئني بالاستغفار من هذه الصدقة بعد النفقة عليها عبيد فيخفون عفاة كل سنة او قال بعض ذلك قال هذا باطل لانه جائز قلت والناس من اهل الذمة في جميع ما ذكرت من امر صدقاتهم ووقفهم بمنزلة الرجال قال نعم قلت فما تقول في المرتبة من الاسلام قال ما في قولنا في صيغة فانه يجوز لها الوقف ان وقفت شيئا ومضيه على ما سألته الا ان تكون جعلت ذلك لغرض بغير اعيانهم مثل الحج والعمرة وما شابه ذلك فلا يجوز ذلك قلت فما تقول ان وقف النصارى في وقف على ولد وولد ولد ونسلهم ابا ما ناسا لو او من بعدهم على المسلمين وشروط ان كل من ولد وولد ولد ونسلهم فهم خارجون من صدقة هذا جائز وهو على ما شرطت ذلك قلت وكذا ان قال من انشغل من دين النصارى من ولد ونسلي وعقبه الى غير دين النصارى فهو خارج من صدقة ولا حول فيه فان انشغل بعض ولد الدين الاسلام وبعضهم الى دين اليهودية وبعضهم الى من الجوس قال له شرطه مما شرطت من ذلك يتفق على ما قال وعلى ما حد

منقول

ع

من ذلك قلت فما تقول ان وقف الذمي وقفا ثم حجه فشهد عليه  
 عليه بذلك شاهدان يهوديان او نصرانيان او مجوسيان قال الكفر كله  
 حلة واحدة وشهادة بعضهم على بعض جائزة اذا كانوا في اديانهم قلت  
 فان شهد شاهدان على شهادة شاهدين والشهود كلهم من اهل الذمة  
 قال ان كانوا عدولا في اديانهم فالشهادة جائزة قلت فان شهدوا عند  
 القاضى مسلمان على شهادة نصرانيين على اقرار الوقف بالوقف قال  
 لا تقبل شهادة اهل الذمة على شهادة المسلمين من قبل اهل الذمة لا  
 يودون عن المسلمين ما عندهم من الشهادة فلا تقبل اهل الذمة على المسلمين  
 فيما شهدون من الشهادة على شهادتهم قلت والذمي فيما يشترطه في  
 وقفه اذا كان صحيحا بمنزلة المسلم فيما يشترطه من الزيادة والنقصان  
 وادخال من اراد ادخاله في الوقف واخراج من اراد اخراجه من الوقف وفيه  
 ستنا نفسه ان يتفق من غلة هذا الوقف قال نعم هو بمنزلة المسلم في كل  
 فيما جاز للمسلم ان يشترطه من هذه الشروط قلت والبيع والاستبدال  
 قال نعم قلت وان اقر الذمي بالارض التي لا ينقر بها المسلمون قال اقراره  
 بالوقف على هذه الاشياء باطل لا يجوز قلت وما حال هذه الارض وما السبيل  
 فيها قال اخرجها من يدك واصنعها لبيت مال المسلمين لانه اقر ان ملكها لرجل  
 مسلم قلت فان كان الاقرار في الموضع الذي مات فيه هل ان كانت تخرج من  
 ثلث ماله فاقراره بما اقر من ذلك جائز على ورثته وان كانت لا تخرج من الثلث  
 كان مقدارا ثلث ماله خارجا من هذه فجوز اقراره في ذلك فيما يتقرب به للمسلمين  
 الخالة تعالى ويطلب اقراره في ذلك فيما لا يتقرب به الخالة تعالى ويكون الارض  
 لبيت المال قلت فما تقول ان كان له يقربان مسلم وقفا ولكنه قال من اهل  
 الذمة كان يملكها وقفها على وجوه سماها فلا يجوز اقراره في هذه الارض  
 كان يجوز وقفه فيها لو وقفها على ما فسروا وشرحا في باب وقف الذمي  
 اقراره فيما لا يجوز فيها لو وقفها هو قلت فاذا بطل اقراره فما حال الارض  
 وما السبيل فيها قال تخرج من يدك ويكون لبيت مال المسلمين لانه لم يسم ملكها

منقول



واما مسئلة الوقف في الموضع الذي اتصل به الموت فنقول ذكر الخصائص في  
 فوقفه قال وان رجا لا يرضى قال ارضى هذه صدقة لله ابدًا على ولد وولد  
 ولد ونسله وعقبه ابدًا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين فان كانت  
 هذه الارض تخرج من الثلث اخرجت وكانت موقوفة تستغل ثم تقسم  
 غلتها على جميع ورثته على قدر موارثهم عنه فان كان له ولد لصلبه وله  
 ولد ولد قسمت الغلة على عدد ولد لصلبه وعلى عدد ولد لولد فاصاب  
 من ذلك ولد قسم بين ورثته جميعا على عدد موارثهم من قبل ان هذه  
 وصية والوصية للوارث لا يجوز فما اصاب من ذلك من يرثه من ولد  
 من غلة هذه الوقف قسم ذلك بين جميع ورثة الواقف على قدر موارثهم  
 عنه وما اصاب من يرثه من ولد وله من هذه الغلة كان ذلك لهم فاذا  
 انقض ولد لصلبه قسمت غلة هذه الصدقة بين ولد وله ونسله على  
 ما قال ولا يكون لزوجته ولا لابويه من ذلك شيء فان كانت هذه الارض لا  
 تخرج من ثلث مال الواقف قال يكون ثلثها ميراثا بين جميع ورثته على  
 قدر موارثهم عنه ويكون ثلثها موقوفة بقسم غلته اذا جاءت على ولد لصلبه  
 وولد وله جميعا ان كان له ولد وله ولد فما اصاب ولد لصلبه تقسم بين  
 بين موارثهم على قدر موارثهم فاذا انقضوا انقضت الغلة على ما سبيلها  
 الواقف قلت ارايت ان جعل ارضه صدقة موقوفة لله ابدًا على وارث من  
 ورثته دون غيره وهي تخرج من ثلث ماله قال ان اجاز ذلك نقتضيه ورثته فا  
 الوقف جائز وتكون الغلة للوارث الذي وقفها عليه وان لم يحد ذلك  
 الموقوف من الورثة كانت الارض وقفا من الثلث فيكون غلتها بين من  
 وقف عليه وبين سائر الورثة على قدر موارثهم من الوقف فاذا مات الوارث  
 الذي وقفت عليه هذه الارض كانت غلتها للفقراء قلت فان مات بعض ورثة  
 الواقف الذي وقفت عليه الارض في الحيوة قال يكون بين من وقفت عليه  
 وبين من بقى من الورثة وبين من مات منهم فما اصاب لحياتهم اخذوه وما  
 اصاب من مات كان ذلك لورثته فلا يزال ذلك كذلك مادام الموقوفه  
 عليه الارض حيا فاذا مات كانت الغلة للمسكين ولو قال قد جعلت ارضي  
 هذه صدقة لله ابدًا يجري غلتها على جميع ورثتي ثم من بعدهم على المساكين  
 وهي تخرج من الثلث ان ذلك جائز على ما جعلها تكون غلتها جارية على جميع

ما في ذلك

ان

ورثته على قدر موارثهم فاذا انقضوا كانت الغلة للمسكين قلت وكذا ذلك  
 ان مات بعض الورثة ربقا لبعض قال من مات منهم سقط سهمه واخرت الغلة  
 على من كان باقيا منهم حتى ينقضوا جميعا فاذا انقضوا اجرى الغلة على  
 المسكين قلت ارايت اذا قال ارضى هذه صدقة لله ابدًا على ولدي بينهم  
 بالسوية وله اولاد ذكور واناث قال ان اجازوا ذلك فهو جائز على ما سعى  
 وان لم يجيزوا كانت وقفا من الثلث للذكر منهم مثل حظ الانثيين وان  
 كانت له زوجة وولد دخلت معهم في غلة الوقف وكان لها بقدر ميراثها  
 من هذه الغلة قلت ومن مات من ولد كان نصيبه من غلة هذه الصدقة  
 لورثته قال نعم وذكرها لا في وقفه قال قلت لو قال في موصية ارضي صدقة  
 موقوفة على ولدي بالسوية وله ولد ذكور واناث قال وان اجازوا ذلك فهو  
 جائز ولا كانت الغلة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قلت ارايت ان كانت له  
 زوجة قال فلها الثمن من الغلة قلت وسواء ذكر في الوقف او لم يذكرها قال  
 نعم قلت ارايت ان مات بعض الولد بعد ذلك قال يكون لورثته من هلك منهم  
 مثل ما كان نصيب الورثة من غلة هذه الارض لو كان حيا فقيم ذلك على قدر  
 موارثهم عنه قلت وكذلك لو لم يبق من الولد الا ولد واحد كانت الغلة  
 على ما وصفت قال نعم قلت ارايت اذا انقض ولد الصليب كله فلم يبق  
 منهم احدا قال الغلة لمن جعلها له بعدهم قلت فان كانت امرأة  
 الميت هية بعد ذلك قال فلا شيء لها قلت لم ذلك قال لاني كنت اعطيها  
 وبعض ولد الصليب باق لاني لا يجوز لي ان اعطيه وهو وارث ولا اعطي  
 من ورثة الميت على صاب ما يصيبه قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة  
 موقوفة على ولدي في موصية فابوا ان يجيزوا ذلك وهي تخرج من الثلث  
 لم يجز الوقف ولم ينظر لها وبجملها بين الورثة قال لان فيها وصية  
 من بعد الولد لان موصيها الحي الفقير فاذا كان موصيها الى الفقير البطل  
 الوقف وبطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فجعل ذلك  
 بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم من الوقف **لا يشبه هذا**



الوصية للوارث فإذا الوصية للوارث تبطل فتصير بين الورثة والوقف  
 إذا جعلت غلته للوارث أغرت الوقف وأبطلت الغلة فجعلها للورثة  
 إذا كان ذلك في مرض الواقف قلت أرايت إذا جعل أرضه في مرضه  
 صدقة موقوفة وهو لا يخرج من الثلث ثم يرا بعد ذلك رضى ثم سأل بعد ذلك  
 قال نعم جازعها وقفها عليه قلت وكذلك لو كان رضىها على وارث من  
 الورثة ثم يري بعد رضى نعم قلت فإذا جعلها صدقة موقوفة على  
 الفقير وهو لا يخرج من الثلث فاجاز ذلك بعض الورثة دون بعض قال  
 يجوز فيها قدر الثلث جميع المال وصصة من أجاز منهم فما بقي منها وبطل  
 منها بقدر حصص من لم يجر ذلك بعد إخراج قدر الثلث المال قلت وكذلك  
 لو وصي بذلك وصيه بعد وفاته قال نعم قلت أرايت جعل أرضه أو رضى  
 بها في مرضه صدقة موقوفة على وجهه سقى معلونة وأوصى بوصايا  
 سوي ذلك فلم يخرج هذه الأرض والوصايا من الثلث وأجى الورثة أن يجزوا  
 ذلك قال يقسم الثلث بين الوصايا والقاصيها وبين الوقف فتضرب  
 لأهل الوقف بقدر قيمة الأرض ويضرب لأهل الوصايا بقدر وصاياهم  
 فيكون ذلك بينهم على ذلك وما أصاب أهل الوصايا فلهم وما أصاب قيمة  
 الأرض للوقف جاز ذلك من الأرض وكان وقفا على ما شرط الميت قلت  
 فالوقف وغير الوقف ذلك سوا قال نعم قلت ولا يكون الوقف بمنزلة  
 العنق الذي بداسنه قال لا قلت أرايت أن كان الميت عتق غلامه مع  
 لقده الأشياء التي وصفت لك قال بلى وأما العنق فيمن أجون بعد  
 ذلك كما وصفت قلت أرايت إذا جعل أرضه صدقة موقوفة بعد  
 وفاته على قوم من بعدهم جعل الغلة للورثة قال يكون الغلة جائزة  
 للقوم الذين جعل ذلك لهم فإذا انقرضوا جعلت الغلة إلى الورثة  
 فكانت بينهم على سوا رتبهم ما بقي منهم لم يكن للفقير قلت أرايت  
 رجلا قال رضى موقوفة بعد وفاتي ولم يرد ذلك قال الوقف باطل  
 لا يجوز قلت ولم يطل ذلك قال لأن الوقف يكون للفقير والمحتاج

لأنها

إلا بما غاد الموصي بذلك أبطلت الوقف لا ترى أنه لو قال ذلك في صحته أبطلت ذلك  
 حق بقوله صدقة موقوفة أو يقول وقفها على الفقير قلت أرايت لو قال رضى بعد  
 وفاتي صدقة ولم يرد على ذلك وهو يخرج من الثلث قال تصدق بأصلها على  
 الفقير وتباع في تصدق بشئها على الفقير فإذا قال بعد وفاتي صدقة موقوفة  
 جوزت ذلك وجعلتها وقفاً على الفقير والمساكين فلو قال محبوبتي بعد وفاتي  
 لا يجوز هذا إلا يكون صدقة ولا وقفاً قلت فإذا قال رضى بعد صدقة موقوفة  
 موقوفة بعد وفاتي على عبد الله حياة قال نعم لعبد الله حياة فإذا هلك  
 عبد الله رجعت إلى الورثة ولم يكن وقفاً ولو قال ذلك في صحته قال لا يكون وقفاً  
 ولا يجوز ذلك قلت ولم يطل ذلك ذلك قال لأن هذا وقف ولم يجعل آخره  
 للمساكين ولم يقل صدقة موقوفة قلت إذا قال رضى هذه بعد وفاتي  
 صدقة موقوفة للفقير والمساكين وليس له مال غيرها فإجى الورثة أن يجزوا  
 ذلك قال يجوز في الثلث منها ويبطل الثلثان منها فوكة فيكون للورثة  
 قلت أرايت إذا قال رضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ورثتي  
 فأجى الورثة أن يجزوا ذلك ولا مال لغيرها قال يكون الثلث منها  
 وقفاً على ورثته ومن بعدهم على المساكين ويكون الثلثان الباقيات  
 منها لجميع الورثة سطلقين لا وقف فيهما قلت أرايت أن قال رضى هذه  
 صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقير والمساكين ولا مال لغيرها وأجى  
 الورثة أن يجزوا ذلك قال يكون الثلث منها وقفاً على ما وصفت لك  
 ويبطل الثلثان منها وقفاً على ما وصفت لك ويبطل الثلثان  
 الباقيات قلت فلذا أطلق القاضى كمثل شئ منها للورثة وجعلت الثلث  
 منها للوقف ثم خرج بعد ذلك مال للمورث كثير يخرج من ثلثه قال  
 يرد الثلثين إلى الوقف فلا يكون الأرض كلها وقفاً ويكون المال  
 للورثة قلت أرايت أن كان الثلثان من الأرض لما دفعهما القاضى  
 إلى الورثة باع بعضهم حصته من ذلك ولم يبيع الآخرون ثم ظهر للميت  
 مال كثير كيف يكون الوقف عندك في ذلك قال يوضع جميع ما بقى من هذه

بلى



للميت فيكون وقف من الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض  
 وليتوزعها ارض فتوقف على مثل ما اسره الميت وتقسيم الورثة الباقي  
 بعد ذلك على وارثهم ويجب على الذي باع حصته من الارض بقية  
 ما صار في يد من **قلت** ولا يرد بيعه منها **قال لا قلت** فلا اقل ارض  
 صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء والمساكين وله مال كثير غايب  
 عنه فابي الورقة ان يجيزوا ذلك **قال** يكون لهم الثلثان ويكون الثلث  
 الباقي وقف على ما وقفه الميت فاذا قدم المال ردت ما بقي من الارض  
 الى الوقف ولو قدم بعضه ردت من الارض قيمة ذلك **قلت** على ما  
**فهر قلت** ارايت رجلا وقف ارضه في مرضه وله مال كثير ثم  
 اذ ماله ذهب قبل ان يموت ثم مات ولا مال له غيرها **قال** يحبس  
 الثلث منها ويبطل الثلثين الباقيين **قلت** ايت لو وقفها  
 او اوصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك فلم يقض الورثة  
 ما صار لهم من مال حق ضاع المال **قال** يجوز الوقف في الثلث منها  
 ويبطل الثلثان الباقيان منها اذا اوصى بوقف ارضه بعد وفاته  
 على وجه سماء معلومة فخرت منها ثمرة قبل موت الموصي ثم مات  
 الموصي **قال** الثمرة ميراث ولا يكون لاهل الوقف **قلت** فلو خشت  
 الثمرة بعد وفاته والارض والثمره يخرجان من الثلث **قال** فالغلة  
 للموقوف عليهم الارض وكل ثمرة خربت قبل موت الموصي فهي لورثته دون  
 اهل الوقف **قلت** ارايت لو وقفها في مرضه الذي مات فيه و  
 ثمره يوم وقفها لم تكن الثمرة **قال** للواقف **قلت** لا تكون لاهل الوقف  
**قال لا وكذا** لو ان رجلا وقف ارضه كانت الثمرة له خاصة والوقف  
 جائز **وكذا في مانعة** **قال** في باب الوقف في المرض الموصي اذا وقف  
 ارضه لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يقف ارضه على انفسها او يقف  
 ارضه على وارثه بعينه ثم من بعده على الفقراء او يقف ارضه على الخلقين  
 من اولاده ونسله وحقبه ثم من بعدهم على الفقراء او يقف ارضه على

قلت ارايت

مطلب الوقف في مرض الموصي ياتي على اربعة اوجه

ارضه

ارضه بعد موته على فقراء المسلمين **وكل وجه على وجهين اما** خرجت الارض من  
 الثلث او لم تخرج ففي الوجه الاول ان خرجت من الثلث جاز ذلك في جميعها  
 وان لم تخرج ففي الوجهين ان اجازة الورثة جاز وان لم يجز واجازة في مقدار  
 الثلث وابطل القاض للثلاثين فاذا ابطال الثلثين ظهر ما يخرج الكل من  
 هذا على وجهين اذا كان كما بل الورثة يصير ذلك كله وقفا وان لم يكن بائع  
 الوارث لا ينقص بيعه لكن يؤخذ منه قيمة ما بلغ ويتوزع بها ارض اخرى  
 فتوقف مكانها **وكذا** لو باع القاض لارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء  
 الدين يخرج الارض من ثلثه لا ينقص البيع لكن يدفع من مال الميت مقدار ثمن  
 الارض ويشترى بها ارض اخرى فتوقف على الفقراء **وفي الوجه الثاني** خرجت  
 من الثلث جاز ذلك في جميعها وان لم تخرج فهذا على وجهين ان لم تجز الورثة  
 جاز في مقدار الثلث ويصير ذلك القدر وقفا ثم بعد ذلك اختلف المشايخ فيه  
 قال بعضهم لا يعطى الفقراء شيئا من الغلة لكامل ان يقسم جميع غلة الارض جاز فيه  
 الوقف ومالم يجز بين الورثة كلهم من وقف عليه ومن لم يوقف عليه فخر  
 يرض الله تعالى مادام الموقوف عليه في الحياة فاذا مات صرفت حصته  
 الوقف من الغلة الى الفقراء **وقال** بعضهم الغلة في حصه الوقف للفقراء ولا  
 يكون للورثة من ذلك شيء **وفي الوجه الثالث** اذا لم تجز الورثة جاز في  
 الثلث وكان مقدار الثلث بينهم ثم **فيما الوجه** لا يخلو من اربعة اوجه  
**اما** ان يكون اولاد الصليب والنسل كلهم اغنيا **او كان** الفريقان فقرا **او كان** الاولاد  
 الصليب كلهم اغنيا والنسل فقرا **او على العكس** ففي الوجه الاول من هذا  
 الوجه الغلة للفقراء من المسلمين الا ان يقتصر احد منهم بعد ذلك **وفي**  
**الوجه الثاني** وهو ان يكون اولاد الصليب وتسلم فقيرا **او كان** في كل من  
 بعضهم فقرا فانه تقسم الغلة بين فقراء الفريقين بالسوية فالصليب  
 الفقراء من اولاد الصليب يقسم بينهم وبين اولاد الصليب الاغنيا  
 والفقراء جميعا على فرض الله تعالى وما لاصحاب الفقراء من النسل قسم  
 بينهم بالسوية ودون الاغنيا منهم **والوجه الثالث** من هذا الوجه صرف الغلة

وفي الوجه الثالث



الى ان تقسم بينهم بالسوية **وفي** الوجه الرابع من هذا الوجه وهو ان يكون  
 اولاد الصليب كالم فقرا او منهم فقرا او غنيا فالغلة كلها بين فقرا واولاد  
 الصليب وبين الاغنياء على فرايض الله تعالى وكذا هذا الجواب على ولاده  
 واولاد اولاده ونسله وكان له اولاد ذكور فان الغلة تقسم بين الموجودين  
 بوجوه غلة الغلة على عدد رؤسهم بالتسوية ثم اصاب اولاد الصليب نصيبهم  
 بينهم ثانيا على فرايض الله تعالى وما اصاب اولاد اولاده والتل تقسم بينهم  
 بالسوية **وفي** الوجه الرابع والوجه الاول ينظر ان خرجت من الثلث بوقف  
 كما امر وان لم يخرج فهذا على وجهين ان اجازت الورثة فكذا الجواب  
 وان لم يجز فحقه ان يخرج بوقف اعتبارا للبعوض بالكل **وذكر في فتاوى**  
 البقالي قال الوقف في المرض كالوصية في الجواز ذكره الطحاوي وقد روي  
 عن محمد انه كان كالوصية وعن ابي يوسف مثله في رواية بن سميعة **وذكر**  
**في وقف خزانة الاكل** لو وقف ارضه في مرضه او بعد موته وكان عليه دين  
 لا يستغرق يجوز بقدر الثلث بعد الدين ولو وقف على ورثته ولا مال له  
 غيرها ولم يجز اقلها وقف على ورثته والثلثان ميراث **وذكر في**  
**الزخيرة** قال في الفتاوى الصغرى المربة الوقف اذا اضيف الى ما بعد  
 الموت حق صرح بالاجح يعتبر من جميع المار وان شكك بخالف المذكور في  
 هذه عبارة الزخيرة وقد ذكر هذا في كتاب الملقب بالاختلافات الو  
 قفة في المستغاث **واما مسئلة الاستدانة على الوقف** الحاجة ذكره لال  
 فوقفه قال **قات** ارايت الصدقة اذا احتاجت الى العمارة ولم يكن عند  
 القائم ما يجرها ما يعمرها ان يستدين عليها قال لا قلت له قال نعم ففعل  
 العمارة في الغلة ولم يفعل في شيء سوى ذلك قلت انتم تلوون الشئ  
 ان يستدين عليه في نفقته **قال نعم** قلت فلم يكون القائم  
 بامر هذه الصدقة بمنزلة ولما يتيم **قال لا يشبه** ولا يتيم الطالب  
 القائم بامر هذه الصدقة **الآتي** وصي اليتم انما يستدين على انسان

روي في الجواز  
 في الوقف

مسئلة الاستدانة على الوقف

بغيره

بعينه وفي الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه **وذكر** الزخيرة ما نقلناه  
 عن هلال شرف قال وعن الفقيه ابي جعفر ان القياس هذا لكن يترك القياس  
 فيما فيه ضرورة فهو ان يكون في ارض الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج  
 القيمة الى النفقة لجميع الزرع او طلبة السلطان بالخراج جاز له الاستدانة  
 لانه القياس يترك بالضرورة **قال** ولا يوط في هذه الضرورة ان تكون بالحق  
 لان ولاية الحاكم اهم في مصالح المسلمين من ولايته الا ان يكون بعيدا عن الحاكم ولا  
 يمكنه لخصه فلا بأس ان يستدين بنفسه **وهذا** اذا لم يكن في تلك السنة  
 غلة فاما اذا كانت وقرها القيم على المساكين ولم يملك للخراج شيئا فانه  
 يضمن حصة الخراج وما ذكره ابو جعفر لا يجمع بين اكل الجراد والزرع وبين الخراج  
**وتصور** الاستدانة في اكل الجراد النزع لانه حال الفقر **وهذا** الذي انما يستد  
 الحاجة فان كان ايجاب الدين في ما لهم **فاما** في باب الخراج فلا يصح لانه ان كان في  
 الارض غلة فلا ضرورة الى الاستدانة لانها تباع ويودي منها الخراج وان لم يكن  
 في الارض غلة فليس هنا الا رقية الوقف ورقية الوقف ليست للفقر فلا  
 يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقرا في مال ليس لهم **فهذا** **مسئله**  
**الوجه** ان يكون تصور المسئلة **فاما اذا كان** في الارض غلة وكان يبيعها مستغدا  
 في الحال وقد طلب الخراج ثم قالوا وليس قيم الوقف في الاستدانة على الوقف  
 كالوصي في الاستدانة على اليتيم لان اليتيم له ذمة صريحة وهو معلوم  
 فيتصور مطالبته **وفي فتاوى ابي الليث** قيم طلب منه صانعا للخراج  
 وليس في بيع من مال الوقف شيء واذا ان يستدين فهذا على وجهين  
 ان امر الوقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يصر بالاستدانة فقد اختلف  
**المشايخ** فيه **قال** القدر المشهور المختار **ما قاله الفقيه ابو الليث** انه اذا لم  
 يكن للمستدانة بل يرفع الا الى القاضى حق بامره بالاستدانة ثم يرفع الغلة  
 لان للقاضي في الولاية **وفي فتاوى** المتوفى اذا اراد ان يستدين على  
 على الوقف ليجعل ذلك في غرضه **قال** اذا اراد ذلك بامر القاضى غلة ذلك لا خلاف  
 لان القاضى يملك الاستدانة على الوقف فيملك المتوفى ذلك ايضا **وذكر** القاضى



واد ذلك بغير امر القاضى ففيه روايتان هذه عبارة الدخيرة **وفي المطول**  
 استدان القيم على الوقف الخارج ولجبايات ينظر ان امره الواقف بالاستدانة  
 جاز ولو لم يأمره ففيه روايتان والاصح انه اذا لم يكن بوسع الاستدانة برفع  
 الامر الى القاضى حق يامر بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان هذه الولاية للقاضى  
**قلت** فحال منع الاستدانة مطلقا سواء كانت بامر القاضى وبغير امره لانه  
 لا يشبه ولي اليتيم القائم بامر الصدقة اي الناظر باعتبار ان وصي اليتيم  
 يستدين على الانسان بعينه وضمنه صريحة فيمنع من مطالبة وفي الصدقة  
 ليس يستدين على رجل بعينه فهذا يقتضيه انه ولو اذن له القاضى في الاستدانة  
 ليس له ان يستدين لان الاستدانة ليست على انسان بعينه ولا على ذمة صهي  
 سواء كانت بامر القاضى وبغير امره للمعنى الذي ذكر وهو عدم الشخص المعين  
 في الوقف وقد رتبة الصبي **وابو الليث** جواز الاستدانة بشرط وهو  
 اذا لم يكن فيها بد بشرط اذا القاضى فيها **وفي بعض الفتاوى** صرح بانه  
 اذا استدان القيم بغير امر القاضى ضمن وقول الناظر في ذلك بل خلاف  
 مشكل لان هلالا يخالف فيه وقد قدمنا **فماصل هذا** ان في الاستدانة مخالفا  
 بين هلال وبين ابي الليث والناظر في **والذي يظهر ان ما قاله هلال** قياس  
 وما ذهب اليه ابو الليث او الناظر في استحسان حفظ الاوقاف من الخراب  
 وانقطاع الثواب من الوقف **والراجح عندي** ما قاله ابو الليث والناظر  
 وعمل الناس عليه وعمل من ادركناه من القضاة وهو حسن ثم ما يشترط هذه  
 الاستدانة وكيفية الاذن فيها وشروط الاذن فكل بيناه في كتابنا الاعلام  
 بمصطلح الشهود والامكام **واما مسألة الاستدانة بالادوية** فاعلم فيك  
 الله وايما ان هذه المسئلة تعزى الى مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة  
 رحمه الله وعمل بها بعض القضاة بالديار المصرية لكن منهم من عمل على الوجه  
 المرفوع منهم من عمل بها التفصيل الذي اوردناه والتقرب الى الدولة لئلا  
 بها سخا في مما يريدون ويسرع ما يفعله معهم فيها لما يقصد من اذنا وقاف  
 المسلمين باجنس الاثمان مما ربحه اكثر مما استبدل به وقران ما جرد واغلقها

مسألة الاستدانة بالادوية

عمن ولا جرم ان الله تعالى رد نصيبهم وكبرهم في نعمهم وشمت بهم لاعدا هذا  
**ما فصل لهم في الدنيا والعذاب الآخرة** **لا ينصرون** فانه السؤال  
 ان يعصوا من الاهواء والطمع ويجعلنا من اطاع الامر واستمع ولا يجعل احد من خلقه  
 علينا طامسة ويبيض وجوها يوم الطامة ويسلمنا فيما بقى ويوفقنا الطاعة  
 بمجرى والروضة وسلم **والذي** نقل عن اصحابنا رحمه الله في مسألة الاستبدال  
 بلا وقاف ما ساد ذكره ان شاء الله تعالى عنهم في هذه الاوراق بمجهرها واضحا  
 مستوفي بحسب الوسع والامكان بتوفيق الله العزيز المنان فاعلم ان هذا  
 مسئلتين **المسئلة الاولى** اذا شرط الواقف في كتاب وقفه ان لا يستبدل  
 اولي وفي هذه الصدقة لا يستبدل بها او يبيعها وليثري بغيرها سألنا  
 ارضا اخرى **المسئلة الثانية** اذا لم يشترط الاستبدال في كتاب الوقف فهل القيم  
 او الحاكم الاستبدال بها اذا كان فيه مصلحة للوقف ام لا **المسئلة الثالثة** فقد ذكر  
 هلال في باب الرمن قيفا رضاه على ان له ان يبيعها **قلت** ادريت وجلا قال  
 ارضي صدقة موقوفة لله ابد اعل مثل ما وصفت هذه الارض قل الوقف  
 جائز والشرط جائز وله ان يبيعها وقال ابو خالذ الوقف جائز والشرط باطل  
 في البيع واما ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف  
**قلت** ادريت ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط ان يستبدل بها قال الوقف  
 باطل لا يجوز **قلت** فلو قال على ان في ان يبيعها واستبدل بها قال هو جائز  
 وهو على ما شرط ولو قال كان استبدال اشترى بها ارضا ولم يرد على ذلك  
 قال اما القياس فالوقف باطل حق يقول يكون بدلها او يقول ارضا  
 اقفها على شروطها او يتكلم بكلام يستبدل به على البدل **واما** الا  
 استحسان فهو جائز ويكون الارض بدلها **قلت** فان قال على ان استبدل  
 بها دارا لانه يستبدل ارضا قال لا قلت فان قال على ان اشترى  
 بها ارضا لانه يشترى بها ارضا من ارض الخارج قل نعم قلت فان قال على  
 ان اشترى بها ارضا من ارض البصرة قل لا لانه يشترى بها ارضا  
 من غير ارض البصرة قل لا **قلت** فان باعها بثمن يتعاقب الناس

مطر المسئلة الاولى من  
 مسئلتى الاستبدال



قال البيهقي باطل

مطلوبها وما فيها وصفتها  
فصاع من يد

فيه باطل قلت فان باعها بعرض من العوض قال البيهقي في قياس قول أبي حنيفة  
قلت فله بيع هذه الارض الثانية واستبدالها بارضى قال لا يكون له ذلك لان  
يشترط قلت فان قال ارضه صدقة موقوفة على ان يذايعها واستبدال  
بها فباعها وقبض الثمن فضايع في بيع قال لا يخفى ان عليه والقول قوله مع بينه  
وقد بطل الوقف قلت فلو باع الوقف للاستبدال فذهب الثمن للمشتري قبل  
ان يقبضه قال فالحكمة جارية في قول أبي حنيفة وهو ضامن للمنفعة يشترط به  
ارضاً فوق وقف واما في قول أبي يوسف فالحكمة باطلة والثمن دين على المشتري  
على حاله قلت فلم يردت له ان يقبل فيها قال لان له ان يشترى بثمنها  
ارضاً بدلها فلا قاله فيها بمنزلة شرائه له بعد ما يبيعها فاذا شرط ان يبيع  
ويستبدل بها فباعها ثم اقال فبها له ان يبيعها بعد ذلك قال قلت  
ولم قلت ذلك قال لانها عادت على غير الملك الاول فاذا عادت على غير الملك  
الاول فكانه باع الوقف واشترى بثمنه ارضاً فوقها فليس ان يبيع البدل  
لانه لم يشترط بيع البدل قلت فلوردت عليه بعيب بعد البيع بقضاء قاض  
قبل القبض او بعد قال فله ان يبيعها ويستبدل بها لانها بمنزلة الاقالة ولم  
تعد على الملك الاول قلت ارايت لو باعها على ان المشتري بالخيار او بالبيع بالخيار  
فا بطل الذي له لخيار البيع قال فقد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها  
قلت وكذا وردت عليه بخيار روية بقضاء او غيره قال نعم وله ان يبيعها  
قلت فلو باعها واشترى بثمنها ارضاً فوقها ثم ردت اليه الارض الاولى  
بعيب بقضاء قال عادت الى الوقف واما الارض التي اشتراها ووقفها  
ففي الوقف بضع بها بما بدله قلت ارايت اذا قال على ان يذايعها ويستبدل  
بثمنها فلم يبيعها حق ما قال الذي اوصى اليه ان يبيعها ويستبدل بثمنها  
فما لا يكون له واما هذا الشرط الخاص قلت ارايت ان شرط ذلك لوصيه  
من بعده قال فلو وصيه ان يبيعها ويستبدل بها قلت ارايت ان شرط ان  
لكل من ولي هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز وله الاستبدال  
قلت ارايت ان جعل الاستبدال للرجل اخر سواه قال فالشرط جائز

والقول

والمراد ان يبيعها ويستبدل بها قلت وللرجل الذي شرط له الاستبدال  
لها قال نعم اذا شرط الاستبدال بها للرجل كان ذلك جائز **والشرط مثل**  
ما شرط لذلك الرجل لانه كالوجه في كونه الوقف ان يفعله فللمرجل ان يفعل **قلت**  
اذا ارايت ان قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد اخرجك  
بما جعلت اليك من البيع قال نعم يخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذه الصدقة  
بعد ذلك قلت فلو باع الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال يبيع  
الواقف ولي من يبيعه ولو باعها الرجل ثم باعها الواقف كان بيع الواقف  
باطلاً واما ينظر الى اول البيعين قلت فهل لمن شرط الاستبدال ان يشترى  
ما بدله من البلاء قال نعم قلت ويشترى قطعة او قطعتي قال نعم قلت  
ويشترى به دار او ارضاً قال نعم لا شرط البدل ولم يستحق اي شيء البدل  
قلت فكل ما اشترى بثمنها ارضاً ولم يشهد ان هذه الارض الثانية  
بدل الارض الاولى فيلحق بها اشهد على ذلك ولم يشهد اذا علم انه اشترى  
بثمن الاولى قلت ارايت رجلاً جعل داره مسجداً لله تعالى على ان له بيعه  
ولا استبدال به قال المسجد جائز والشرط باطل ولا يكون له بيعه قلت  
فلم فرق بين هذا وبين الوقف قال لان الوقف اغاير ارضه الغلة  
فاذا كانت الغلة المراد منه فاشترط بيعه للاستبدال به جوز ذلك  
علاوة الجدل ان المراد منه الصلوة والصلوة فيه وغيره سواء لا يجوز  
**وذكر الخصاص في وقفة** قلت ارايت اذا جعل ارضاً لصدقة موقوفة  
لله ابدًا على رجل وعلى ولد وولد ولد ونسبه ابدًا ما تناسلوا ومن  
من بعدهم على الساكنين واشترط لوصيته ولين نصير اليه ولا يه هذه  
الصدقة ببيعها ولا استبدال بثمنها ما يكون وقفاً سائر ما قال الواقف  
جائز على هذا والشرط جائز **قلت** فهل للواقف ان يبيعها ما دام حياً  
ويستبدل بثمنها ارضاً سائر ما قال نعم **المسئلة الثانية** وهي اذا  
لم يشترط الواقف الاستبدال فهل للقيم ان يستبدل بما هو اتفق  
وايود بان الحكم او بخير اذنه ام لا **وهذه المسئلة** هي التي وقع فيها

مطلوب المسئلة الثانية من  
سئل الاستبدال بها من  
من وقع الاستبدال بها



من وقع وهي المنسوبة على السنة الفقها الى حنفية **فمنقول ذكر** قاضي  
 في فتاواه في اثناء كلامه اما بدون الشرط اشار في السير الى انه لا يملك  
 الاستبدال لا القاض اذا اراد المصلحة في ذلك هذه عبارة **ذكره**  
 في وقفه في باب الرجل يقف الارض على اي يبيعها قال قلت ارايت  
 لو ان ارضي صدقة موقوفة لله ابدًا ولم يشترط ان يبيعها لانه يبيعها  
 ويستبدل بها ما هو خير منها قال لا يكون له ذلك لان يكون شرط البيع  
 ولا فليس له ان يبيع **قلت** ولم يجوز له ذلك وهو خير للوقف قال ان  
 الوقف لا يطلب به التجارة ولا يطلب به الارباح **وانما** سميت وقفًا لانها  
 لا تباع وانما يجوز ذلك اذا اشترطه في عقد الوقف ولان الواقف انما وقف  
 على مثل ذلك ولو جاز له بيع الوقف بغير شرط كان في اصله كان له ان  
 يبيع ما استبدل بالوقف فيكون الوقف يباع في كل يوم وليس هذا  
 الوقف **ذكر في الفتاوى الظهيرية** قال سئل شمس الامية الحلواني عن  
 اوية في المجد اذا قطعت وتعذر استغلالها هل للموكل ان يبيعها  
 ويشترى سكانها اخرى قال نعم **قيل** ان لم تعطل ولكن يوزن ثمنها  
 ما هو خير منها هل له ان يبيعها قال لا **وسى المشايخ** من لم يجوز بيع الوقف  
 تعطل او لم يعطل **وكذا** لم يجوز الاستبدال وهكذاكم في قولهم لا يبيع  
 السرخسي **في السير الكبير** قال ابو يوسف يجوز الاستبدال بالارواقف  
**وذكر** الفتاوى الظهيرية الصغرى ما صورته وفي السير الكبير ان  
 استبدال الوقف باطل لارواية عن ابي يوسف **وذكر في المحيط** قال لو قال  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على ان لا يبيعها واستبدل بها اخرى  
 فتكون موقوفة سكان الاولى قال في الوقف جائز والشرط جائز عند ابي  
 يوسف وهلال وعند يوسف بن خالد الوقف جائز والشرط وقيل كلامهما  
 باطلا **لا يبيح** اذا اشترط الاستبدال بشرط يقضيه العقد لانه  
 ربما يقع الضرر الى الاستبدال الوقف لان الارض قد يخرج منها ثمن  
 ما يفضل من المون فيؤدي الى ان لا يصل الى الموقوف عليهم بشي لفساد

لغيره

يحدث بالارض وتكون الارض لغيره اصلا وانفع للوقوف عليهم قلنا  
 القدر وجوزنا اشتراط الاستبدال في الوقف واستبدال الوقف جائز  
 في الجملة **القول** انه لو ائلف انسان الوقف بان يهدم العقار واجرى الماء  
 على الارض حق صارت به حال لا يصلح للمزاغة بغير قيمتها ويشترط  
 بقيمتها ارضا اخرى وتوقف مكان الاولى على تلك الشروط **وذكر في القنية**  
 سادله دار الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة  
 او تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفه وعلى عكسه لا يجوز وان كانت  
 المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال خرابتها لقلة رغبات الناس  
 فيها **وذكر في ادب القاض** لمحدر بن ابي بكر الرازي قال رجل وقف ارضا  
 واراد ان يبدلها بارض اخرى اذ القى ان شرط ذلك لنفسه في اصل  
 الوقف قلنا ذلك بلا خلاف بين اصحابنا وان لم يشترط ذلك **في الفتاوى**  
 ولاية الاستبدال اذا اراد مصلحة في رواية عن ابي يوسف **وليس**  
 لغيا لقاض ذلك **وليس** للقاض ايضا ذلك وذكر في الخبر قال روي  
 عن ابي يوسف انه قال لا بأس باستبدال الوقف لما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله  
 عنه انه وقف على الحسن والحسين فلما خرج الى صفينة ان مات بهم الدار فبيعوها  
 واقتسموا ثمنها بينهم ولم يكن شرط البيع فواصل البيع ثم امر بالبيع **وذكر في**  
 اخر عن محمد اذا ضعفقت الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيمة تحدر ثمنها ارضا  
 اخرى اكثر ريعا **له** ان يبيع هذه الارض ويشترى بثلثها ما هو اكثر ريعا هذه عبارة  
 الرخيرة قلت فتخرج من هذا ان في المسئلة اخلافا **المشايخ ورواية** عن ابي يوسف  
 فعلا منع ذلك اصلا وكذا شمس الامية السرخسي ومن رافقه من المشايخ ما نقلناه  
 عن الفتاوى الظهيرية قال رواية التي هي عن ابي يوسف بالجواز مقيدة بان يكون  
 الاستبدال باذن القاض فحين المصلحة لان غيره يملك ذلك فان قاضي  
 طرح مما نقلناه عنه انه لا يملك الاستبدال لا القاض اذ راي المصلحة في ذلك وكذا  
 في ادب القاض المذكور صرح بان ولاية الاستبدال الى القاض اذ راي المصلحة  
 لكن ما ذكره في هذا يقتضيه المحذور صرحا لانه ان يبيع بالثمن في الاشياء فقال

بلغ



وأيضا ما كان في يد المالك من ماله

لا يمكن إلا القاضى إذا رآه مصلحة وما ذكر في باب القاضى يقتضيه اختصاصه بالقاضى  
أيضا دون غيره لكن بالمعنى ما كان في يده من ماله من ماله النصيب في حق  
لنا ما ذكره في الدفعية والمحيط والفناوي الظهيرية من غير نصيب على القاضى  
فيجعل على ما ذكره في صوحان وصاحب ادب القاضى توفيقا بين كلام الأصحاب  
**والذي** كان يفعل بعض القضاة لجهال أنه ثبت استبدال الناظر للوقف  
غير أنه لم فيه ويحكم فيه بصحة ويستبدل بغيره الجير والبناء والكل  
المقتضى كبيت نائم يجر دسقى ومزرعة اليسرى بالشرف الثاوى والوقوف  
والمثال ذلك ويأخذ عوضا عن هذا إما ريعا أو ورثا بالقاهر وأما كونه  
يقا ولا يصلح أن توقف فهذا لا يجوز لا على قول أبي يوسف ولا على غيره وهو خطأ  
بين واجب النقص وثبات من نقصه وإعادة إلى الوقف على حاله الأولى  
**ولكن الطريق في هذا** دعت الضرورة إليه ومشت حاجة إلى فعله أن يقف القاضى  
بنفسه على الوقف الذي يستبدل به أن أمكنه ذلك وعلى المكان الذي يدفع  
فأما المصلحة في الاستبدال لجهة الوقف بحيث تكون محلة للمالكة الموروثة  
من محلة الموقوفة في أصلها خير من أصل الوقف ويكون والملك في محلة واحدة  
ولكن الملك أكثر ريعا وأجدا وأجدا أيضا فيستبدل بأذن الحاكم العدل المستبدل  
ضابطين لمساخنة بالقيمة والمساخنة غير متعين ولا مستأهلين في شهادة بها  
يقف كل واحد منهما على ذلك ويشهد به وتكتب خطه فإذا ثبت ذلك كل عند القاضى  
وسكن قلبه إلى شهادتهما واتصل به كتاب الوقف أن القاضى في الاستبدال  
بأذنه ويكتب الشهود خطوطهم بالمصلحة والغبطة لجهة الوقف في الاستبدال  
ويكتب القاضى على طوع الكتاب بهذا والسعالة أذنت في ذلك ويشهد شهود على  
الناظر الاستبدال على صاحب العقار المملوك أيضا ثم بعد ذلك يأتي إلى القاضى  
ويشهد بان ناظر الوقف المذكور فلا استبدال بالمكان المحرور عن الوقف المذكور  
وأنه بعد ذلك وضع يده على الوقف ولم يسلم إلى صاحب الملك الذي استبدل به  
رسالة من ذلك **فيجب** بانه ثبت ما ادعاه فيعود ذلك يستأدى للمدعى  
الشهود على ما وقع من الاستبدال فيشهدون عند القاضى بذلك فإذا ثبت  
سأله المدعى حكم بصحة الاستبدال المذكور فيه ولزومه وبضرورة الوقف

مطلب ما في الدفعية  
محل ما في صوحان

الوقف

المذكور ملكا مطلقا ويجعل المستبدل به وقفًا على شرط واقفه مع العلم  
بالخلاف فيه فيجب السائل في سؤاله ويحكم بذلك ويوقع على ما شئ  
كأنه استبدال على الجبادة كما بيناه في كتابنا بالأعلام وإن كان  
ذلك في كتاب الوقف فهو جاز ويثبت بخلافه من الذي دفع البدل عن الوقف  
ويكتب بين نسخة بذلك أيضا فتبقى نسخة مع ناظر الوقف ونسخة مع  
الذي الوقف ودفع بدله وفي الجملة فلا ولي للحاكم بحذف سدة هذا المأبى الجملة  
فانه إذا فتح بدله من طلبة الدخيل وثقل عليه من لا يقدر على دفعه ورده  
وبالله التوفيق والمستعان بقى لنا مسألة ثالثة لا يستغنى عن ذكرها وتحرر  
الكلام فيها في هذا المقام وهي أن الوقف إذا شرط أنه لا يباع هذا الوقف ولا  
يستبدل به كما هو المتعارف في كتب الوقف سيلادنا فهل يجوز أن يقال إن  
القاضى أن يستبدل إذا رأى المصلحة في الاستبدال مع مخالفة ما شرطه  
الواقف من عدم الاستبدال والبيع أم لا وما الذي يوجب من الجواب في هذه  
المسألة وهي موضع النظر وهي أخفى مما قد مرناه لأن ذلك منقول وهو ليس  
نقل فتحتاج فيها إلى نظر ملحق لها أن تخرج عليه فاقولوا بالله التوفيق أما نحن  
على نقلنا من هذا إلى خطائيل بالطريق الأولى لا يجوز أن لا يستبدل به بعد ذلك  
لأنه لا يملك الاستبدال إلا إذا شرط الواقف أن لا يشترطه فلا يجوز  
فيبقى الطريق الأولى أن يضر على أن لا يستبدل به إذا لا يجوز الاستبدال على  
ما نقلناه من بعض المشايخ وهو رواية عن أبي يوسف فالظاهر أنه يجوز  
الاستبدال للقاضى إذا كان فيه مصلحة للوقف أن كان الواقف قد شرط  
أنه لا يستبدل به وذلك لأن أبا يوسف هلل في جواب الاستبدال بوجه  
تصلح أن تخرج جريا بها عليها وهي أن الضرورة قد يقع إلى الاستبدال لأن  
الراعى ربما لا تخرج من الغلة ما يفضل من مؤنتها وكفها فيؤدي إلى أنه  
لا يصل شيئ إلى الوقف عليهم هذه عبارة الأصحاب لا يبيوسف قالوا  
الواقف إذا شرط أن لا يستبدل بالوقف حتى رأى الحاكم المصلحة للوقف  
في استبداله فاصتمع مع ناظر الوقف وراى الحاكم والمخالفة بينهما ظاهرة

العلم بالوقف

مطلب ما لا يستغنى  
في هذا الكلام

مطلب ما لا يستغنى  
في هذا الكلام



فان عمل ما شرطه الواقف فقد فوتنا مصلحة الوقف وتعتل مصلحة الوقف  
 عليهم وان نظرنا الي رأي الحاكم فقد علمنا مصلحة فيقول شرط الواقف في معنى  
 اشتراط شرط لا غاية فيه للوقف واشتراطه شرط لا غاية فيه ولا مصلحة  
 للوقف فيرسل يقول كما قال اصحابنا في اشتراط الوقف + ثم انه شرط باطل  
 والقاضي الكلام لان نظره اعلى وهذا شرط ليس بموافق للشرع فلا يسع  
 وكما قال اصحابنا ان الواقف اذا شرط ان لا يوجر الوقف اكثر من سنة مثلا  
 والقيم لا يدر من يستأجره هذه المدة قالوا للقيم ان يخالف شرط الواقف  
 ويكره شرع لا امر القاضي فان لا يذات ذلك مصلحة اجرة مدة اكثر من المدة  
 التي اشترطها نص في هذا الفرع في الفتاوى والبدعية وغيرها  
 فمستلنا هذه تشابه مسئلة التجارة والمسئلة المتقدمة والوقف فيهم  
 واحد وهو ان نقل القاضي علا والواقف انما يختار لما فيه مصلحة الوقف  
 ولا يظن ان يكرهها والوقف قد خرج من ملكه ولحاكم التولية العامة فاذا  
 راي الحاكم المصلحة لجهة الوقف في الاستبدال فعله ولا يضره قول الواقف لا  
 يستبدل به ولا ان ما نقلناه لا يكون ابلغ مما قالوا في ان القاضي اهل الوصي  
 العدل الكافي يصح وله ان يوفي فيه وان لم يظهر منه ضمان في الظاهر فهذا  
 دونه وكذا لا يكون ابلغ مما قالوا في ان الواقف اذا وقف على من يقره  
 فيه ان التعيين باطل ولا شك ان فيه زيادة لرحمة وقواب للميت  
 ذكر في القصة وغيره وكذا اذا نص الواقف اذ احد الاثبات في الناظر  
 في الكلام في هذا الوقف وراي الحاكم ان يضم اليه مشارفا يجوز ذلك  
 كالوصاية اضم اليه غيره حيث يصح فلهذا المتأهل كلها شهدت لصحة  
 تحريمنا هذه المسئلة وبالله التوفيق واما مسئلة بيع الوقف اذ لم  
 وليس له ما يبر منه او خرب بعضه هل للقيم ان يبيع البعض لعمارة ائمة  
 ام لا وكذا بيع البناء الموقوف والاشجار الموقوفة قبل وبعد بل يجوز ان لا  
 ذكر في الدخيرة قال سئل عن ائمة الحلواني عن اوقاف المسجد اذا اعتقلت  
 وتعدرا استغلا لها هل للمولى ان يبيعهما ويشترى مكانها اخري كل قسم

الوقف في كلامه في الوقف والوقف

في بيع الوقف

وفي مسئلة بيع الوقف

نكته

قل له ان لم يعطل ولكن يوجر بعضها ما هو خير منها هل له ان يبيع ما قال لا ومن  
 المتأخر من يجوز بيعه تعطل او لم يعطل وكذا لا يجوز الاستبدال بالوقف  
 وهكذا حكم عن فتوى شمس الائمة السرخسي وروى عن محمد بن اذ اضعفت الارض  
 الموقوفة عن الاستغلال والقيم يحرم ثمنها ارضا اخري اكثر ريعا  
 له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنها ما هو اكثر ريعا في ذلك القول  
 بشام سمعت محمد بن يقول في الوقف اذا صار بحيث لا ينفع السالكين  
 فللقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك للقاضي ان يخرت  
 الا من الموقوفة واداد القيم ان يبيع بعضها ليرسم الباقي بثمن ما ليس له  
 ذلك والاشجار الموقوفة ان كانت متممة لا يجوز بيعها الا بعد القطع  
 لانها بمنزلة البناء الموقوف وبيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم  
 ويجوز بعد الهدم وكذا باب الوقف لا يجوز بيعه الا بعد القلع وان  
 كانت الاشجار غير متممة جاز بيعها قبل القطع لانها بمنزلة الغلة وبيع  
 اوراق الاشجار الثبوت في الاشجار الموقوفة جاز لانه بمنزلة الغلة  
 وذكر هلال في وقفه قلت ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة  
 لله ابد الخريت فلم تصلح لشيء ارى للقيم ان يبيع بعض ترتها ويبيع ما  
 يقومها بثمن ذلك وفي ذلك صلاح لها قال لا اري له وانها عنه  
 ولا يجوز ان يبيع شيئا من ذلك وذكر في الخلاصة الفتاوى في المسجون  
 او لموض اذا خرب ولا يحتاج اليه لثرفق الناس ان يصفوا اوقافه  
 في مسجد اخر وفي فتاوى النسفي بيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز  
 وان كان باس القاض وان كان خرابا وقد روي عن محمد بن اذ اضعفت الارض  
 عن الاستغلال والقيم يحرم ثمنها ارضا اخرى اكثر ريعا كان له ان يبيعها  
 ويشترى بثمنها ما هو اكثر ريعا وفي الفتاوى قيم وقف خاف من سلطان  
 او من وادث ان يتغلب على ارض وقف يبيعها ويصدق بثمنها  
 قال الصدر الشهيد والفتوى على انه لا يبيع ولا يوافق هذا ما ذكره  
 الامام السرخسي في السير الكبير في باب الاستبدال في الوقف الثاني

وان كان خرابا ويكفي لمصلحة  
 لا يجوز ولكن المفسر في الوقف  
 كما سياتي في بيان



ذكر مسئلة ثم قال وهذا بيني خطاء من يجوز استبدال الوقف والشيخ  
 الامام ظهير الدين كان يفتي بجواز الاستبدال ثم رجع علو وقف المفسر  
 وليس له من الغلة ما يمكن مما رتب بطل الوقف ورجع بعض البنا الى الوقف  
 ان كان حيا والى الوارث ان كان ميتا قال الصدر الشهيد في الفتاوى وفي  
 جنى هذه المسائل نظر وعلو هذا ما نوت وقف احرق السوق والحانق حمار  
 جمال لا يمكن مما رتبها واستغفار عمل المحلة منها في الواقع والورثة وان كان  
 يعرف واقفها في لقطة هذه عبارة لملازمة وذكر في المحطة لا يجوز بيع رتبة  
 الوقف ولا قطعة منها اليوم ما بقي بتمثلها لانه يؤدي الى بطل شرط الواقف  
 وهو الثاني ويذكر ما احتاج الى العمار ولو جاز بيع بعضه ويؤدي ذلك الى فناء  
 الوقف كله وكذا لا يجوز بيع البناء القديم والعمارة القديمة واذا كانت اشجار  
 وقدرت في ارض الوقف ان كان في تركها ضرر بالوقف وينتفع به لا يجوز بيعها  
 شجرة جوز في ارض وقف فحوت الدار ليس للموتى بيعها ويحرم الدار بتمثلها كانت  
 يكثر في الدار ويستعين به على عمارة الدار لا بالشجرة لانه اذا باع الشجرة لا يبيع  
 من الوقف واذا اجماع الدار سقى الكل وذكر في الفتاوى الظهيرية في ارض وقف  
 خاف عليها القيم من السلطان او وارث الوقف ان يغلب عليها كان القيم ان  
 يبيعها ويتصدق بتمثلها وكذا كل قيم خاف شيئا من ذلك فله ان يبيعه ويتصدق  
 بتمثلها قال الصدر الشهيد الفتوى على انه لا ينفذ في كل شمس لانه لا يملك  
 من اوقاف المسجد اذا تعطلت وتعذر استغلالها للفقير ان يبيعها  
 ويشترى مكانها اخرى قال نعم قيل له لو لم تعطل ولكن يؤخر بتمثلها  
 ما هو خير من اهل له ان يبيعها قال لا وفي المشايخ من لم يجوز بيع الوقف  
 بيع الوقف تعطل او لم يتعطل وكذا لم يجوز الاستبدال وهكذا حكم في  
 فتوى شمس الائمة السرخسي وذكر في عمدة الفتاوى الصدر الشهيد في  
 اشجار الوقف اذا كانت اشجرة لا يجوز بيعها الا بعد القلع واليبوسة  
 لانها بمنزلة بناء الوقف وبيع بناء الوقف لا يجوز الا بعد المخدم ولو  
 كانت غير اشجرة يجوز بيعها قبل القلع وذكر في ادب القاض محمد بن

زكريا

الحاكم الرازي ودروي عن محمد بن الارض الموقوفة اذا ضعفت من استغلالها  
 والموتى بحد بتمثلها ارضا لنفع للفقراء واكثر ربحا فله ان يبيعها ويشترى  
 تلك الارض بتمثلها **رواه** ايضا وفي الفتاوى الصغرى الظهيرية قلت  
 هنا مسائل **الاولى** اذا تعطلت اوقاف المسجد وتعذر استغلالها **المسئلة الثانية**  
 اذا لم تجز الموقوفة عن الاستغلال **المسئلة الثالثة** اذا خرب الموقوف دار القيم  
 بيع بعضه ليرحم به الباقي **المسئلة الرابعة** الاشجار والحق في ارض الوقف  
 هل يجوز بيعها ام لا **المسئلة الخامسة** الشجره التي تكون في الدار اذا خربت  
 الدار للقيم ان يبيعها ليرحم بتمثلها الدار ام لا **المسئلة السادسة** اذا خاف القيم  
 من السلطان او من وارث الواقف على الموقوف هل للقيم ان يبيعه ويتصدق  
 بتمثلها ام لا **المسئلة الاولى** فقد تقدم بحواب فيها على ما نقلوه عن شمس  
 الائمة الحلواني وهو جواز البيع ولا يقال بشك على هذا الجواب في المسئلة الثالثة  
 وهو اذا خرب الموقوف دار القيم ان يبيع بعضه ليرحم به الباقي ولو انه  
 لا يجوز فانه اذا جاز بيع الكل مع تغيير عين الموقوف اصلا وراسا فلا بد  
 بجوز بيع بعضه لاحياء البعض وفي لا نأقول ان يجوزنا بيع الكل وان  
 يشترى به عوضه ببقية الوقف ونظير المستحقين اما في هذه المسئلة  
 التي اوردناها هنا المسائل فاننا لجوزنا ذلك ادعي الى فناء الوقف من غير  
 ان يتعوض عنه بخلاف ما اذا باع الكل فانه لا يذهب شي بلا عوض بل ربما  
 يكون عوضه اجود منه وابقى الوقف فهذا قلنا بالجواز في الاولى بالمنع  
 في الثانية **واما الثالثة** اذا ضعفت من استغلال هذه المسئلة من  
 الرواية فيها من محمد بن زكريا والفرق بينهما وبين الاولى ان في الاولى شرط  
 التعطل والتعذر وفي الثانية الضعف والجواز صحيح على قول محمد لانه  
 القول **ايضا** في الاستبدال اذا كانت المصلحة فيه الموقوف فلا يشك قوله  
 بالبيع هنا **والخمس** حيث يد من الجواب في المسئلة ان فتوى شمس الائمة  
 السرخسي على انه لا يجوز بيع وقف المسجد تعطل او لم تعطل واقف بعض  
 المشايخ وهكذا **روى** من هلال ايضا **قلت** ان قول محمد اولى مما ذهب اليه

المسئلة

ان الوقف اذا تعطلت اوقاف المسجد وتعذر استغلالها المسئلة الثانية اذا لم تجز الموقوفة عن الاستغلال المسئلة الثالثة اذا خرب الموقوف دار القيم بيع بعضه ليرحم به الباقي المسئلة الرابعة الاشجار والحق في ارض الوقف هل يجوز بيعها ام لا المسئلة الخامسة الشجره التي تكون في الدار اذا خربت الدار للقيم ان يبيعها ليرحم بتمثلها الدار ام لا المسئلة السادسة اذا خاف القيم من السلطان او من وارث الواقف على الموقوف هل للقيم ان يبيعه ويتصدق بتمثلها ام لا المسئلة الاولى فقد تقدم بحواب فيها على ما نقلوه عن شمس الائمة الحلواني وهو جواز البيع ولا يقال بشك على هذا الجواب في المسئلة الثالثة وهو اذا خرب الموقوف دار القيم ان يبيع بعضه ليرحم به الباقي ولو انه لا يجوز فانه اذا جاز بيع الكل مع تغيير عين الموقوف اصلا وراسا فلا بد بجوز بيع بعضه لاحياء البعض وفي لا نأقول ان يجوزنا بيع الكل وان يشترى به عوضه ببقية الوقف ونظير المستحقين اما في هذه المسئلة التي اوردناها هنا المسائل فاننا لجوزنا ذلك ادعي الى فناء الوقف من غير ان يتعوض عنه بخلاف ما اذا باع الكل فانه لا يذهب شي بلا عوض بل ربما يكون عوضه اجود منه وابقى الوقف فهذا قلنا بالجواز في الاولى بالمنع في الثانية اما الثالثة اذا ضعفت من استغلال هذه المسئلة من الرواية فيها من محمد بن زكريا والفرق بينهما وبين الاولى ان في الاولى شرط التعطل والتعذر وفي الثانية الضعف والجواز صحيح على قول محمد لانه القول ايضا في الاستبدال اذا كانت المصلحة فيه الموقوف فلا يشك قوله بالبيع هنا والخمس حيث يد من الجواب في المسئلة ان فتوى شمس الائمة السرخسي على انه لا يجوز بيع وقف المسجد تعطل او لم تعطل واقف بعض المشايخ وهكذا روى من هلال ايضا قلت ان قول محمد اولى مما ذهب اليه

2



مسألة إذا وقف وشرط أن لا  
يقضى منه دين

هلال وشمل ولاية ومن زافق من المشايخ وبقية المكاييل جواها ظاهر لله أعلم  
بالصواب **واسأله إذا وقف شرط أن يقضى منه دينه** فاعلم أن المصنف  
ذكر وقفه قال قلت أريد أن شرط في الوقف أنه لا يقضى من غلته  
أذلك جائز ذلك جائز ولذلك قال أن حدث على حادث الموت وعلى نيت  
من غلة هذا الوقف بقضا ما علي من الدين فإذا قضى بقي كانت غلة هذا  
الوقف جارية على ما شرطت قال قلت جائز قلت هذه المسألة فيما لم يقضى بها  
وقعت فخر من قاضى القضاة شمس الدين وحصل له توقف فيها وسأل عنها  
الإصهاب ولم ينقلها أحد منهم وما رأيت أحدا يعترض بها سوا الخصاف ولحق  
أن صاحب الفتاوى لم يدعيه ذكرها وهي مسألة حسنة وصحيحة الترجيح على قول  
من يرى وقف الإنسان على نفسه وما وقعت له إلى الأبد وأما مسألة الواقف إذا  
شوط النظر في وقفه لم يرد مثلاً فإنه ملك غلته بعد ذلك وأقامه غيره أو شوط أن  
ولاية صدقته إلى الأفضل فلا فضل من ولده فكان في الفضل سوا كيف يكون الحكم  
فيهم أو شوط أن ولايتها الخبز يد فلما حضرتها الوفاة أوصى إلى رجل في مال **مسألة**  
ناظر الوقف أم لا أو شرط أن يلبى هذه الصدقة فلان عتق يدرك أن ينفق فلان  
فإذا أدرك كان له هل يصح أم لا وسأله أخيراً سب نكرها هنا **المسألة الأولى**  
ذكر هلال وبقية هلال قلت أريد أن أوقف أرضي صدقة موقوفة على أن  
ولايتها لفلان بن فلان قال الوقف جائز والولاية لفلان قلت فالواقف  
أن يلبى بنفسه فلو فلان الذي شرط له الولاية قال نعم **قلت** فله  
الخارج الذي شرط له الولاية من ولاية هذه الصدقة قال نعم له الخراج  
لأنه بمنزلة الوكيل فلا أخراجه كما بدأ به وذكر في الخيرة قال فلان لم يكن شرط  
شرط الواقف أن لا يزل القيم وأخراجه يقول أي يوسف له ذلك وعلى قول  
محمد ليس له ذلك فلو جعل الواقف الولاية لرجل كانت له الولاية كما شرط  
الواقف ولو أضاف الواقف أخراجه كان له ذلك ولو جعل الولاية إليه  
في حال الحياة وبعد الوفاة كان جائزاً وكان وكلاً في حال الحياة وممياً بعد  
الموت **ولو قال** وليت له هذا الوقف فأعلم أنه الولاية حال حياته لا بعد وفاته

مسألة إذا وقف وشرط أن لا يقضى منه دين

**ولو شرط الواقف الولاية لأحد حتى حضرتها الوفاة** فقال للرجل  
انت **ولو زيد** على هذا فهو وصي في ماله وولده وفيما كان في يد من الوقف  
ولو أوصى إليه في الوقف قال محمد هو وصي في الوقف خاصة على قول أبي يوسف  
وعلى قول أبي حنيفة هو وصي في الأشياء كلها **ولو أوصى** لرجل في الوقف  
**وأوصى** إلى آخر في ولده **وأوصى** إلى آخر في وقف بعينه كأننا وصيين  
بينهما جميعاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو وقف أرضه وجعل ولده  
يتها إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرتها الوفاة أوصى إلى رجل آخر  
ذكر هلال أن الموصي الثاني أن يلزم ذلك الوقف مع الذي شرط له الولاية  
في الوقف جميعاً وذكر هلال أيضاً في وقفه قال قلت إن كان هذا الوقف  
أوصى إلى كل واحد من هؤلاء الموقوف عليهم هذه الأرض ثم حضرتها الوفاة **فقال**  
تدأ وصيت لفلان ورجمت من كل وصية لي قال فقد بطل ما أوصى به إلى هؤلاء  
وصارت ولاية هذا الوقف إلى هذا الرجل **قلت** ولو قال رجعت بما أوصيته  
به ولم يوص إلى أحد **قال** ينبغي للقاضي أن يولي هذا الوقف من يشاء وقد  
بطلت وصيلاً فحق لأهل الموقوف عليهم هذه الأرض بما أوصى لهم بما وقف  
عليهم هذه الأرض مما أوصى إذا أوصى إلى رجل في وقفه وشرط أن لا يزل  
يوصي بذلك إلى آخر **قال** فالشرط جائز والموصي أن يولي الوقف في حياته وليس له  
أن يوصي فيه **قلت** فإن شرط ولايتها إلى رجل بعد الوصي **قال** الشرط  
جائز والولاية بعد الوصي إلى من شرط له ذلك **قلت** أريد أن أوقف  
أرضي صدقة موقوفة على أن ولايتها إلى ولدي وفيهم الصغير والكبير  
**قال** يدخل القاضى مكان الصغير رجلاً وإن شاء أقام الكبار مقامه **قلت**  
أريد أن أوصي في وقفه إلى صغير قال القياس أن تكون وصيته  
باطلة ولكن استحسن أن يبطل ما دام صغيراً فإذا كبر كانت الولاية إليه  
**قلت** إذا شرط الواقف ولاية هذه الصدقة إلى عبد الله ومن بعده  
إلى زيد فأت عبد الله وأوصى إلى رجل يكون الموصي ولاية مع زيد **قال** لا

بلغ

مطل إذا أوصى الواقف لصغير



يجوز له ولاية مع زيد **ذكر في حواشي الأوقاف** وأوصى بالرجل ولم يذكر الوقف  
 فانه يصير وصيا له في اوقافه واسراله والا لزمه لوضعه وصية في ماله فهو  
 في كل واحد من هاتين صنفين قال ابو يوسف ستقيد بما خصه وذكر لخصاف في وقفه  
 قال اذا جعل ولايتها بعد وفاته الى رجلين فقبل احد هما ذلك ولم يقبل الاخر **قال**  
 ينبغي للقاضي ان يجعل مع الذي قبل رجلا يقوم بمقام الذي لم يقبل ان كان الذي  
 قبل موضعاً لم يترك عند ذلك القاضي ففوض اليه ذلك فهو جائز قلت ارايت ان  
 قال الواقف قد جعلت ولاية صدقي هذه الى فلان في حياتي وبعد وفاتي  
 الى ان يدرك ابني فلان فاذا ادرك فلان كان شريكاً لفلان في ولايتها في حياتي  
 وبعد وفاتي **قال ابو يوسف** الحسن ان يار عن ابني حنيفته لانه لا يجوز ما جعل لابنه من  
 ذلك **قال ابو يوسف** هو جائز على ما جعله **قلت** وكذلك ان قال فاذا ادرك  
 ابني فلان فاليه ولاية صدقي هذه في حياتي وبعد مماتي دون فلان **قال**  
 فذلك جائز في قول ابو يوسف **قلت** لو وقف ارضي له كل واحد منهما على قدر  
 باعيا تم وجعل ولاية كل ارض منهما الى رجل سماه ثم اوصى بعد ذلك الى رجل **قال**  
 فالوصية ان يتولي كل وقف وقفه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية ذلك  
 الوقف **قلت** فاذا اوصى هذا الموصي اليه الى رجل **قال** فالوصية من ذلك مثل  
 الذي كان الى الموصي **قلت** ارايت ان قال ارضي هذه صدقة مؤففة الله ابداً على  
 وجه سماها على ان ولايتها في حياتي وبعد وفاتي الى افضل فلدي **قال** فذلك  
 جائز **قلت** فان كان ولد في الفضل **قال** يكون الى اكبرهم سناً **قلت** فان قال ولايتها  
 الى افضل فلا فضل من ولدي واجب افضل ان يقبل ذلك **قال** تكون الولاية  
 الى الذليله **قلت** وضري الزخيرة الا فضل فقال هو لاء ورجع والا صلح والا  
 هدي في امر الوقف واذا سوي اثنان في الصلاح فلا علم بأسر الوقف في  
 ذلك **قال** وفيما في **قال** وقف على ارباب معلومين خصوصاً وهم اذا انصبوا  
 ستوليا بدون استطلاع رأي القاضي **قال** يصح اذا كان من اهل الصلاح والخيار  
 ان لا يصح بدون استطلاع رأي القاضي **قال** في سكة فزاره بعض اهل  
 السكة في مبارته وفي نصب الامام والموزن ففي العارة الباني او لم يتركها

بلغ

تبر

نصب الامام والموزن والمختار الباني او لم يتركها اذا كان يريد القوم من هو صالح ممن  
 يريد الباني فحينئذ هو ولي لان منفعة ذلك ترجع اليهم **ذكر** لخصاف ايضا في  
 موضع آخر **قلت** ارايت اذا جعل الواقف للقيم بالوقف من غلته في كل سنة شيئاً  
 معلوماً لقياسه بأسر الوقف هل يجوز ان نعم **قلت** وهل يجد القيام الذي يتحقق  
 هذا الرجل ما جعل له الواقف من غلته هذه الصدقة قال ليس له عندنا في هذا شيء محذور  
 وانما ذلك على ما عارفه الناس من القيام بعمارة ما وقعت عليه هذه الصدقة  
 واستغلال ذلك وبيع غلاته وتفرقة ما يقع من غلاته في الوجوه التي سلكها  
 فيها **قلت** ارايت ان لم يمسك هذا الرجل بنفسه قال انما يكلف من هذا ما يجوز  
 ان يفعله مثلاً فلا ينبغي له ان يقصر عن ذلك وانما ما كان يفعله الا  
 ولاجره فليس في ذلك عليه ولو كان الناظر امرأة وجعل لها سلاً كل سنة هل  
 تكلف من القيام لأمثل ما يفعله النساء قال لا ليس عليها من ذلك الا ما  
 يتعارفه الناس في هذا الامر قلت ارايت ان حلت بهذه القيمة افة  
 من الاوقات مثل الخرس والعوى وذهاب العقل والفالج واشياء ذلك  
 هل يكون هذا لجره في ما قال اذا حل به من ذلك شيء يمكنه معه الكلام  
 ولاسر والهي فلا جره له في ما واذا حل به شيء لا يمكنه معه الكلام ولاسر  
 والهي ولاخذ ولا عطا لم يكن له من هذا لجر شيء **قلت** فلو طغى في امانته  
 فزاع الحاكم ان يدخل معه اخوه في هذا الوقف او اخرج اخرج الوقف من  
 ومصيره الى غيره **قال** اما اخرج هذا الرجل ليس ينبغي ان يكون ذلك الا  
 لحيانة ظاهرة منه فاذا اظهر منه واستحق اخرج الوقف من يده قطع  
 عنه ما اجرى له الوقف **قال** اذا ادخل معه رجل في القيام بذلك فلا جره  
 قائم فان راي الحاكم ان يجعل للرجل الذي دخله سعة شيئاً من هذا المال  
 وليس بذلك وان كان المال الذي سعى له قليلاً صديقاً فزاع الحاكم ان يجعل  
 للرجل الذي دخله رزقاً من غلة الوقف فلا بأس بذلك وينبغي ان يقتصد  
 فيما يجير به من ذلك **قلت** فلو كان الذي جعله الواقف اكثر من جره مثله  
**قال** هذا جائز ولا ينظر في هذا الجرح المثل **قلت** فما تقول ان كان الواقف



جعل هذا المال في كل سنة لهذا الرجل ولم يشترط للقيم ان يجعل هذا المال لغيره  
**قال** فليس لهذا القيم ان يوصي بهذا المال ولا يشترط منه بعد فاذا مات انتفع  
 هذا المال عنه وعن غيره **قلت** والجواب المطبق وذهبنا بالعقل الذي يخرج به  
 القيم من القيام بامر الوقف ما هو **قال** اقول اذا دام ذلك بالرجل سنة اخرج  
 من القيام بذلك **قلت** فان زال عقله سنة او سنتين فخرج من القيام بامر  
 الوقف ثم رجع اليه عقله وضع هل يعود الى ساكن من القيام بامر هذا الوقف  
**قال** نعم **قلت** فاقول ان كان الحاكم الذي اخرجه من القيام بامر هذا الوقف  
 وقطع عنه ساكن اجراه له الواقف ما جاء حاكما اخر فقدم اليه هذا الرجل  
**فقال** ان الحاكم الذي كان قبلك انما اخرجه من القيام بامر هذا الوقف تحايلا  
 قوم سعوا اليه ولم يصح علي عند شيء استحق به اخراجه من القيام بامر  
 هذا الوقف **قال** اسو الحاكم انما تجري عندنا على الصحة والاستقامة  
**ولا** ينبغي للحاكم ان يقبل قول هذا الرجل فيما ادعاه على الحاكم المتقدم في  
 يقول له صح عندني انك موضع القيام بامر هذا الوقف فصار ذلك الى  
 القيام بامر فان صح انه موضع لذلك يردده ويجري ذلك المالة **وكذا**  
 لو كان الحاكم الذي اخرجه صح عنه بعد ذلك انه قتاب ورجع عما كان وصار  
 موضعاً للقيام به وجب رده الى ذلك **وذكر في تحفة الفتاوى** قال المتولي  
 اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي  
 عند الموت والوصي له ان يوصي الى غيره واذا اراد ان يقيم غيره مقامه  
 في حياته وصحته لا يجوز ذلك الا اذا كان النفوض اليه على سبيل المهر  
**وذكر في فتاوى** ضيخان قال متولي الوقف اذا اقترب موته وفوض التولية  
 الى غيره جاز لانه بمنزلة الوصي والوصي ان يوصي الى غيره وذكر في الفتية  
 للقيم ان يفوض ما فوض اليه من القضاة المنفوض اليه ولا فلا ولو مات القاضي  
 او عزل بقي ما نصبه عليه من **نصيب القاضي** ما لا ينبغي الا ان كان  
 منصوباً من الواقف وان كان منصوباً من جهة وبعله وقت نصيب الثاني في  
 خلاف ما اذا نصيب السلطان قاضياً في بلدة لا ينبغي الا ان يكون له قول

هذا هو الوجه في ما اذا نصيب السلطان قاضياً في بلدة لا ينبغي الا ان يكون له قول

احمد

متولي الوقف من جهة الواقف خلت بنفسه لا ينبغي الا ان يقول له ايا الواقف  
 امضيت **والقاضي** في حجه قلت فقروا ان الواقف ان يغير القيم في  
 غيره وهو بمنزلة الوكيل وهذه **السنة** وقعت في زمن كذا في القضاة شملت  
 عبد الله بن عطاء الحنفى وولوى قاضى القضاة يد مشق في الدولة الظاهرة  
 البيروسيه في سنة اربع وستين وستماية في نظر العزبة البوانية  
 بالشرع الاعلى الشافى فان الواقف بها عز الدين بيك المعظم شط  
 في كتاب الوقف المنظر الارشد فالارشد من ذريته ثم من بعده ذلك  
 كتب كتاب تفويض بالنظر في العزبة الى الشيخ شمس الدين الجوزي ورجع عن  
 الاول الذي في كتاب الوقف وثبت هذا الكتاب على قضاة القضاة شملت  
 المشايخ حكم فيه بصفة التفويض مع العلم بالخلاف ويستحي هذا الكتاب الرجوع  
 واتصل الى يومنا هذا وخرج الوقف من ذريته بمقتضى الكتاب المذكور وهو  
 حكم جيد ولا يفتقر بعض الفقهاء وقال ينبغي ان يفرق بين ما اذا حكم حاكم  
 لا يرى صحة الرجوع من الواقف بالوقف وبين ما اذا حكم بالوقف احد  
 لان حكم الحاكم بالوقف يتضمن النظر وغيره وهو في موضع الخلاف فيرفع  
 به الخلاف فلا يسيخ الحنفى ان ثبت الرجوع بعد ذلك وحكم به بامانة  
 من ابطال الاول **وجواب** ان الذي اثبت كتاب الوقف او لا اذا كان سواه  
 ان الواقف ما املك الرجوع ولا عزل الناظر الذي شرطه في كتاب وقفه  
 لم يقصد هذا المعنى بحكمه وانما اثبت اقرار الواقف لا غير **المراتب**  
 الرجوع لم يكن ساد كذا وقت تبوت الوقف لا كان له وجود اصلاً  
 فالحكم بطلانه لا يصح لانه معدوم لم يوجد بعد والحكم لا يكون  
 الا على شيء معلوم لا معدوم والحكم بالمعدوم باطل فلو قلنا انه حكم به  
 انصافاً وقت حكمه بالوقف كان باطلاً فللقاضي الذي يراه ان يحكم به  
 لانه لا اما حكم بطلانه وقت تبوت الوقف او بعد فان كان وقت  
 ثبوته فهو باطل لما قلنا انه حكم بالمعدوم والحكم بالمعدوم باطل والحكم  
 بالباطل لا يرفع الخلاف فللقاضي المخالف باطله والقضاة براهه ويصير

اي الواقف امضيت  
 كما نص في كتاب المنفعة في الوقف  
 اللبيب في النافع والنافع

باب الوقف



وجود هذا الحكم وعدمه سوا في المنع الحاكم للمخالف ان يحكم بذهبه وان كان بعد  
 فلا يمنع من القضا بما يراه الحاكم لا يخفى لان الحكم بثبوت الوقف اولا مقتضى  
 على ما وقع عليه وقت الحكم فلا يتغير بغير الثبوت به الى غيره فاذا اشهر  
 الواقف عليه بعد ذلك بالرجوع عن الولاية لمن شرطها له في كتاب الوقف  
 وردت القضية الى الحاكم حتى يرى صحة ذلك والعمل به **فصل** في جديده  
 ومسئلة مستدامة اجتهادية فيجوز الحكم فيها ولا يكون الحكم فيها بذهبه  
 اطلاقا للمحكم بالوقف ولا نقضاً لما بيناه **فصل** هذا ان الواقف يملك  
 عزل ناظر الوقف ولا استبدال به سواء حكم حاكم بالوقف وابنته او لا  
 قرناه **بقولنا مسئلة** وهو ان هذا الحكم الذي قد قرر ان الواقف ان يعزل  
 من جعل الولاية اليه ويولي غيره **هل** يثبت لناظر الوقف الذي لم يعزله  
 الواقف ويكون له الاسناد اذا اسند النظر الى شخص ثم اراد ان يرجع عن ذلك  
 التفويض ولا اسناد ويقوض ذلك الى غيره او يولي به بنفسه **هل** ذلك  
 وشيء ذلك ان شخصاً وقف وقفاً وجعل النظر فيه الى شخص وجعل له ان  
 يسند ذلك الى من شاؤا اسند هذا الشخص الى زيد مثلاً وقوض الله النظر لغيره  
 هو مقوض منه ثم اراد المفوض ان يرجع عن ذلك التفويض الى غيره ويؤلف  
 بنفسه **هل** يملك الرجوع عما فوضه الى غيره اولا ولا يكون كالواقف  
 اذا اراد الرجوع ام لا والذي يظهر لي ان الكلام في هذه المسئلة على التفصيل  
 وهو ان كان الواقف **هل** وجعل النظر في شخص اسند النظر في هذا الوقف  
 الى من شاء ويعزله اذا اراد ويعيد اذا اختاره فان في هذه الصورة يملك  
 الناظر ان يرجع في التفويض الذي فوضه ويقوض الى غيره او يثبت بنفسه  
**وان كان** سكت عن الاخير وهو ان يعزله اذا اراد ففي هذه الصورة لا يملك  
 الرجوع ولا العزل **بقولنا** كالوكيل اذا اذن له الموكل في ان يوكّل فوكّل حيث يراه  
 العزل **وكالظاهر** اذا اذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف شخصاً فانه  
 لا يملك ان يعزله الا ان يكون السلطان قد شرط له ان يعزله **فان** ان ناظر الوقف  
 ليس كالوكيل فاني اقول ان القابل لهذا القول لا يعرف مذهب اصحابنا  
 فانه لو عرف لما قال هذه المقالة **الان** الى ما نقلناه عن هلال في اول هذه

قضية  
 دله

مطلوب

مسئلة

المسئلة وهو انه **هل** للواقف ان يخرج الذي شرط له الولاية قال نعم له  
 اخراجه لانه بمنزلة الوكيل فله اخراجه كما يدل له **هذه** عبارة هلال **واينما**  
 فان اصحابنا قالوا اذا حصل الواقف الولاية الى شخص ولم يقل بعد وفاته فانه  
 يكون له الولاية في حياة الواقف فاذا مات الواقف تبطل ولايته فله ان يعزله  
 حكم ناظر الوقف حكم الوكيل حتى يطلوا ولايته بموت الواقف كما يطلوا ولاية  
 الوكيل بموت الموكل فان قلت هذا شبه بالوصي من الوكيل لان ولايته تكون  
 بعد موت الواقف وكذا في ناظر تبطل الولاية بعد موت الواقف **والفرق**  
 والوصي ظاهر في صورتيها ان الوصي يملك ان يوصي الى غيره وان لم يشترط  
 له الموصي ذلك ومنها ان الوكيل يملك عزل نفسه والوصي بعد القبول  
 لم يملك العزل ومنها ان القبول شرط في الوصية وليس شرط في الوكالة  
 ومنها ان الوصي يولي بالوصاية ما كان يولي به الموصي وان خصل له الصلابة  
 في نوع ولا كذلك الوكالة للموصي وان خصل له الوصاية في نوع ولا كذلك الوكالة  
 ومنها ان الوصي يستحق اجر مثله على عمله وبطلت ذلك من الحاكم وهو  
 الاذن له بذلك والوكيل ليس له شيء من ذلك ومنها ان الوصاية تنقطع  
 حال الحياة والموت يعني ان القبول لها يصح في حياة الموصي وهو احد  
 الركنتين ولا كذلك الوكالة **واذا كان** ناظر الوقف شبه بالوصي من الوكيل  
 كان له الحق بالوصاية في من الحاجة بالوكيل **قلت** هذا البحث ما تحته غمرة  
 ولا يتبع شيئا يخالف ما قرناه **وبين** ذلك انا وان سلمنا انه اذا شبه  
 بالوصي من الوكيل **وان** الفرق يقع بين الوصي والوكيل في صورتيها ذكرت فلم يخفى  
 اولا بان الواقف اذا جعل الناظر ان يفوض ولم يذكر ان له ان يعزل لا يملك  
 العزل قيا ساعلى الوكيل والوصي **وما ذكرت** من ناظر شبه بالوصي من الوكيل  
 لا ينفصل في انه اذا فوض الى غيره وقد شرط له الواقف ان له ان يفوض  
 الى غيره انه يملك العزل لان الوصي لم ينقل في حقه خلاف ما نقل في حق  
 الوكيل والظاهر **بقولنا** انه اذا نص الموصي في الوصية ان الوصي  
 بذلك من غير ذكر العزل يكون حكمه كالوكيل وكالتقاضي فلا فرق بين ان يقول

بين الوكيل

الفرق بين الوكيل والوصي





ناظر الوقف يشبه الوكيل والوصي **فهنا** معنى قولنا انه تحت لا قدرة له ولا يتبع **الوصي** الا اذا تيقن نقل صح في الوصاية عليك الغزل وهذا من المجال **فتحت** من هذا كله اذا ناظر اذا فوض النظر الى غيره وقد ذكر الواقف ان له ان يفوض ذلك من غير ذكر الغزل انه لا يملك الرجوع عن التفويض ولا الغزل علوما قرناه **فبقي** لنا صورة ثالثة وهي ان الواقف اذا جعل الولاية الى شخص لم يذكر له ان يفوض ذلك **صل** يملك التناظر التفويض الظاهر يملك قياسا على الوصي انه يملك ان يفوض الوصية الى غيره وان لم يشترط له الوصي فلو فوض **صل** يملك الرجوع والغزل في هذه الصورة ام لا **الظاهر** انه لا يملك غزله ولا الرجوع فيه لان التفويض صحيح واذا صرح خرج المفوض من ان يتقبله ولا يله النظر فصار اجنبيا لا يملك الرجوع ولا الغزل **اما** فلا انه انما يملك من له حق في يد شرعا كالمصبة لغزلي الرجوع **في ناظر** لم يبق له حق بعد التفويض فلم يملك الرجوع **اما** الغزل فلان الولاية تكون فيه للمقتضى والواقف **اما** الناظر فلا تقدم الولاية العامة في حقه وانتقال الولاية الخاصة عنه **فهذا** قلنا انه يملك الرجوع ولا الغزل **النسبة الثاني** وقع في كلام الخصاف فيما نقلناه عنه انه لو وقف ارضين له كل ارض على قوم باعياهم وجعل ولاية كل ارض منهما الى رجل سماه ثم اوصى بعد ذلك الى رجل في ارضيته ان يتولى كل وقف وقفه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية ذلك الوقف **وجه** ذلك ان الوصاية خلافة وكان الواقف يملك الكلام في الوقفين مع كل طرفهما فكذلك خلفته وكذا لو اوصى بهذا الوص الذي اوصى اليه الواقف الى شخص يملك اوصيا اليه شيئا كان له **وجه** ظاهر ايضا لان الوصاية الثانية بمنزلة وصية الواقف لانه خلفته فكان له ما كان للذي اوصى اليه **الارضي** ان وصى الواقف اذا اوصى الى رجل في ماله واولاده فقط فانه يكون وصيا

مطلب ما يحرم من النظر  
اذا فوض النظر الى غيره  
بقي مسألة ثالثة

التبعية الثانية وقع في  
تطام الخصاف

الذي

في ذلك كله وفي تركه الموصي الذي اوصى اليه هذا الوصيا **فكذلك** ناظر الوقف للمعنى الذي قد سناه وهو صك غريب ولم يقع الى الان **النسبة** الثالث اذا شرط الولاية الى اخص لا فضل فلا فضل من اولاده وكما قلنا في الفضل من ان تكون الولاية الى اكبرهم سنا **هذه المسئلة** واقعة في كتب الاوقاف ولكن صورها خلاف هذا الوضع فان المذكورة كتب لا فاقان الواقف جعل النظر في هذا الوقف والولاية عليه لنفسه ايام حياته ثم من بعده الى الارشد فالارشد من اولاده وانسابه واعقابهم فيجب شخص من الذرية ويقبضه انه ارشد الموجودين من نسل الواقف وعقبه ويسأل الحكم له بالنظر في بيع القاصي بينته ويعقد ببقية الموجودين ويحكم له بالنظر **بعض اوقاف** ليقم شخص ايضا من بقية الاولاد بنية انه ارشد الموجودين فعلى ما كان لخصاف انه يرجح اكبرهم فان كان اولاد اكبرهم سنا استحق النظر بانفراده وان كان الثاني فانه يرجع هذه وهذا الترجيح حسن قياسا على التقدم في العتلة فانهم يسادوا في الفضل والقراءة يرجح اكبرهم سنا ويقدم على غيره **النسبة الرابع** فيها اذا شرط وقال ان ولاية صدقي هذه الى فلان في حياتي وبعد وفاتي الى ان يدرك ابني فلان كان شريكا لفلان في ولايتها في حياتي وبعد وفاتي قال فاذا ادرك فلان هذا كله جائز على قول ابني يوسف **اما** على قول الخصفة فيما رواه الحسن بن زياد عنه فانه لا يجوز هكذا ذكر الخصاف ولم يقر **في القصة** والذي يظهر ان قول ابني يوسف اسقان وقول ابني صنفه قياس فان علانا ذكر مسألة توريد هذا وهي **صل** لو اوصى في وقفه الى اوصي **صل** القياس ان وصيته باطلة ولكن استحسن ان يبطلها مادام صغيرا فاذا اكبر كانت الولاية اليه **بقي** ان يكون الفتوى على قول ابني يوسف لانه اخذ بلا سقان الاصل ان الاستحسان يقدم على القياس في مسائل ليس هذه منها وهي مجموعة في كتابنا رفع الكلفة عن الاخوان في كشف ما قدم فيه القياس على الاستحسان ولان الفتوى في الفقه على قول ابني يوسف كما قد سناه

بقي  
التبعية الثالثة اذا شرط  
الولاية الى اخص لا فضل وقد  
تقدم تعريفه عن الاخيرة

التبعية الرابعة

في اوقاف

مطلب الفتوى في الفتوى  
على قول ابني يوسف



وهذه المسئلة دفعت في نظر الشامية البرانية بدست ليدي الشيرازي قان  
والدهاماد الدين اسند النظر فيها الي ولد عماد الدين وجعل انذارك  
ولده علاء الدين وتاهل يكون شركا لعماد الدين في النظر المذكورة ولكن  
مات علاء الدين واشتغل عماد الدين فحكم انه يزعم ان علاء الدين مات  
سفيها فاستقفا والذي يظهر ان ناضر الوقف لو فوض النظر الي غيره  
وقال اذا ادرك اني فلان كان شريكا او كانت الولاية كلها له انه يصح  
ويكون بمنزلة اشتراط الوقف على قول ابي يوسف لا الحضاف في  
مسئلة تويد هذا الترخيم وهي قال اذا وقف ارضي كل واحد منهما على قوم  
باعيانهم وجعل ولاية كل لرض منهما الى رجل سماه ثم اوصى بعد ذلك  
الى رجل قال الوصية ان يتوفي كل وقف وقف مع الرجل الذي جعل  
الولاية اليه قلت فان اوصى هذا الموصي اليه الى رجل قال فالوصية من  
ذلك مثل الذي كان الى الموصي فقد جعل وصي الموصي بمنزلة الوقف  
حق جعل له ان يشارك من جعل الوقف النظر له فكذلك اذا شرط  
الناضر ينبغي ان يصح ويكون بمنزلة اشتراط الوقف بنفسه فان قلت  
كيف جعلت ناضر الوقف بمنزلة الوقف بنفسه حق جعلت له ان يشترط  
هذا الشرط في تفويضه وجعله كالواقف في ان يملك عزلا من فوض اليه  
والرصوم عنه قلت في هذه المسئلة هو يشبه الوقف فانه اذا فوض  
وشرط هذا الشرط فاما ان نقول الشرط صحيح وهو الظاهر فيصح واما ان  
نقول الشرط باطل فنسبقي على صحتها فتشابه الوقف لان ولايته لا يقع  
ما دام حيا فبا النظر الى هذا المعنى قلنا انه يكون بمنزلة الوقف بالنظر  
الى ما اوردت من مسئلة ملك العزل والرجوع فليس يشبه الوقف  
لانه بالتفويض المتجرصا راجعيا فلم يبق له شيء من الولاية فصار بمنزلة  
الوقف فهذا المعنى جعلنا في هذه المسئلة بمنزلة الوقف بنفسه ولم  
نعمله في تلك المسئلة بمنزلة الوقف والله اعلم بالصواب **التبينة**  
**الخامس** فيما ذكره الحضاف مما نقلناه عنه من قوله قلت وهل يحل القيام

هذا الشرط

الذي

التبينة الحاشية في هذا

مسئلة مستنبطة

الذي يستحق به هذا الرجل ما جعل له الواقف من غلة هذه الصدقة التي قوله  
قلت فلو طعن فاستغردنا من هذا ما يجب على ناضر الوقف من العمل الذي  
يحق به المعلوم المقرر له على نظر **استنبطنا** من اشاء كلامه جواب  
مسئلة لوفعة وهي ان المدرس والفقيه او المعيد او الامام او من  
كان مباشرا لشيء من وظائف الحكماء اذا عرض اوج او حصل له ما يسهونه  
الشاس عذر من عيا على اطلاقهم المتعارف بين الفقهاء **ان لا يبرم** ومنه  
بل يصرف اليه ولا يكتب عليه غليته ومقتضى ما ذكره الحضاف انه  
لا يستحق من المعلوم منه ذلك العذر فانه قال قلت ارايت ان حلت  
لهذا القيم افة من الاوقات مثل الحرس والعمر وذهاب العقل والقلع  
واشياء ذلك هل يكون هذا الاجر له في ما قال اذ احل به شيء لا يمكنه  
معه الكلام والامر والنهي والاختار ولا عظام يمكن له شوقه جعل الجواب  
على التفصيل وهو انه ان امكنه والتمهي الى اخوه فلا اجر له قائم وان كان لا يمكنه  
شيء من ذلك فلا اجر له **فقلت** اذا مرض والفقيه او احد من ارباب الكوفة  
بالدراسة فانه على ما قال الحضاف ان كان يمكنه ان يباشر ذلك استحق  
وان كان لا يمكنه فلا يكون له شيء من المعلوم **وبما جعل هذه** في عدم منعه  
عن معلومة المقرر له بل اراد الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فاذا  
وجدت استحق المعلوم وان لم يوجد فلا يكون له معلوم وهذا هو  
الفقه واستخرجت ايضا من هذا البحث والتفكير جواب مسئلة  
اخرى وهي الاستئابة لا يجوز سواء كانت لعذر او لغير عذر  
فان الحضاف لم يجعله ان يستغيب مع قيام الاعذار التي ذكرها و  
الاستئابة يجوز **قلت** ويجعل له من يقوم مقامه الى ان يزول عذره  
وايضا هذا ظاهر الدليل وهو فقه حسن **التبينة السادس** ما ذكره الحضاف  
ايضا من قوله فلو طعن في امانته فرائ الحكم ان يدخل معه اخرا وراي  
اخراج الوقف من يده ومصيره الخمية **فاننا** وهو ان يحجر الطغيان

المعقولة

العامة

كان

التبينة الحاشية في هذا



الحاكم ان يدخل معه غير اذ اراد من غير ثبوت ذلك عليه عدم **ولا يجوز**  
 الغزل بجوده من غير ثبوت ظاهرة ففي الاصل يكفي مجرد الطعن لا يثبت  
 وفي الغزل والاخراج لا يثبت من الثبوت لما يوجب ذلك من ظهور الخيانة  
**ثم قوله** فان كان الذي جعله للقيم اكثر من جزم مثله قل هذا جائز ولم  
 يذكر الذي جعله اقل من اجر مثله كيف يكون الحكم فيه **هل يجوز** للحاكم ان  
 يزيد على مقدار الجرم مثله ام لا **لا** ذلك بشرط ان يطلب منه الناظر ذلك  
 بطريقة **هذه المسئلة** لم يقف عليها ولا وجدت احد من الاصحاب  
 ذكر ما نقله من الخصاف من كون القدر الذي جعله الواقف اكثر من اجر  
**هل** يجوز له اخذ ام لا **لا** **لكن** الذي يظهر انه يجوز للحاكم ان يعمل له اجر  
 مثله ويقتصد في ذلك من توسيع ولا كثرة في القدر الذي يريد بل  
 بقدر اجر المثل فما دونه بقليل تتاح فيه القوة غالباً نظر للوقف على  
 انما رأت قد ذكرنا الزاهدي في القضية مسئلة نحن ان نتكلم بها  
 ويخرج عليها جوابنا هذا وهو قل لولا ان الامام للقاضي من سوى القاضي  
 لا يفي بنفقته ونفقة عيالي فزاد القاضي رسوم من اوق في المسجد  
 بغير رضا اهل المحلة والامام مستغن وغيره يوم بالموسوم المعهود  
**ف** **ل** يطيب له الزيادة اذا كانا على اتفاق هذه عبارة القضية **فقد جرد**  
 للامام مع ان غيره يقوم بالوظيفة من غير زيادة فلا يجوز للناظر  
 اولى لان معلومه في مقابلة عمل ليس هو بل لا عن اقامة امر ديني  
 هو فرض عليه فلا وحي ان يجوز ان يزداد لتكملة اجر مثله **ولان** من الجائز  
 ان يكون ما قدره الناظر من المعلوم المذكور في كتاب الوقف كان في زمانه  
 اجر مثل العامل في ذلك الوقف لكثرة العمال **ول** رخص الاسعار وكثرة  
 المخل بان يكون له نصف العشر مثلاً **ولا** ينظر بالوقف ان يفتقر الاضداد  
 بالقصة في تقليل معلومه بحافظة ان ينظر الى غيره او يتهاون  
 في قيام المصلحة على ان الواقفين يشترط في كتب الاوقاف ان يبدل من  
 ارتفاعه بعمارتهم وما فيه سبب التما والمزيد لا يجوز **وهو مغل** **ولا راي**

مطلب مسئلة حسن التمسك

الناظر

الناظر ان معلومه قليل فيصرف في العمل فاذا اكمل اجر مثله اخذ في العمل وحصل له **ف**  
 فحصل له تمام الوقف والمزيد في مثله فكان هذا القدر الذي يزار بشرط الواقف  
 ايضا **ولا للحاكم** عالت ان يفرض لناظر الوقف اجر مثله اذا لم يذكر له معلوم  
 في كتاب الوقف فيملكت التكميل بالطريق الاولى **قوله** ان الواقف اذا اهل  
 المال لهذا الرجل في كل سنة ولم يشرط للقيم ان يجعل هذا المال لغيره  
**ق** **ل** ليس لهذا القيم ان يوصي به واذا مات انقطع عنه وعن غيره **مع**  
 لهذا الكلام ان المال الذي هو اكثر من اجر المثل انما يجوز انما بشرط الواقف  
 لهذا الرجل لا غير **فادلم** بشرط لهذا الرجل ولم يجز بعد من الناظر فليس لهذا  
 الرجل ان يوصي به الى غيره لان الواقف انما خص هذا دون غيره **ولا يجوز**  
 ان يتعداه فاذا مات انقطع هذا المال عنه وعن غيره الضمير في اذا  
 المناط **قوله** انقطع عنه تأكيد لانه معلوم انه ينقطع بموته ولا يورث  
 انه يعود الى الواقف لعدم الكفاية فيه وعلى قوله وعن غيره دخل  
**وهو** ان يقال لا ينقطع ببقاء التوريث والحكم انه ما در على الثاني شيء  
 فكيف يقول ان قطع عن غيره ويجاب بان هذه موازنة لفظية ولا  
 المتقدر من كثير مما يقع في الحالة ووضوح وهذا لا يخال بالحكم وما فيه  
 طائل **النتيجة** **سابع** المطبق وتقديره بسنة وانه اذا زال يعود الولاية  
 اليه كما كانت ليجوز المطبق بفتح الباء وهو في الدائم المتصل وتقديره بسنة  
 فيه فايده فان بها يتكامل سقوط الفريض عنه كالزكاة والصوم **قوله** واذا  
 زال يعود **معناه** بعد السنة لانه سقيط بالعود في السنة **الاخرى** الى قوله فان  
 زال عقله سنة او سنتين فخرج من القيام بامر الوقف ثم رجع اليه **هل**  
 يعود الى ما كان من القيام بامر الوقف **ق** نعم فالسنة خروج لا للعود  
**فقد** الخروج كالزوال المواعين عاد عادت ولايته **كاقول** اصحابنا  
 اذا عمى القاضي وارقت العياذ بالله تعالى **ش** ايصروا عاد الى الاسلام  
 فان ولايته تعود ولا يحتاج اليه ولا يجردين فسواء عاد اليه عقله  
 بعد سنين او اكثر تعود الولاية اليه على مقتضى ما ذكره الخصاف قتيلاً

السنة السابعة

اللغة



على مسألة القاضى وليس تقديره بسنة او سنتين يبقى ان لا تعود اليه الولاية  
اذا زال المحض لاكثر من ذلك **التنبيه الثاني** في ما ذكره في نعمة مراد ناظر  
الوقف اذا اراد ان يفوض النظر في غيره ثلثه بالوصية حيث يجوز وان  
اذا ان يفوض النظر في غيره لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العموم  
**يجب** ان يعلم ان سقوط الوقف عندنا بمنزلة الوكيل فمن حيث ان اذ مات الوقف  
تبطل ولايته كالكل اذا مات للوكيل فان الوكالة تبطل من حيث انه ليس له ان يفوض  
في حياته وصحته كما ان الوكيل ليس له ان يوكل **واما ما شابهته** بالوصية فهو ان اذا  
اراد ان يفوض الى غيره عند موته بالوصية حيث يجوز كما ذكره في النعمتين  
**و** لو كان بمنزلة الوكيل من كل الوجه لما افرق الحال بين ان يفوض في حال الحياة  
والصحة وبين ان يفوض في حال المرض بالوصية **والذي يظهر اننا انما نذكر**  
الا ان الوقف يبقى في حياة الواقف وبعد موته على حاله فاذا اولاه النظر  
بقى النظر الى ان استغاد الولاية من الواقف كالوكيل فتبطل بموته ولا غزله  
كما بداهه وبما تنظر الى بقاء الذي وكله لاجله بعد موته وهو الموقوف حصل  
كالوصية حق كان له ان يستند عند موته فعملنا بالشبهين **وقد** ان ليس  
له ان يفوض النظر في حياته كالوكيل عند موته قلنا ذلك كالوصية لما شابهته  
الوكيل من وجه والوصية من وجه فعملنا بذلك الموضوعين عملا بالشبهين  
بالقدم الممكن **واما قوله** اذا كان التفويض على سبيل العموم **هذا الاستثناء**  
مخصوص بالآخر وهو التفويض في حال الحياة بمقتضى قوله على سبيل  
العموم انه ولاه واقامه مقام نفسه وجعل له ان يستند ويوصى اليه من  
شاء ففي هذه الصورة يجوز التفويض منه في حال الحياة وفي حال المرض  
المختص بالموت **التنبيه التاسع** في ما ذكره في القنية المقيم ان يفوض ما فوض  
اليه ان هو القاضى التفويض اليه اولا والا فلا **هذا الفرع** اخبر من الفروع المذكور  
في التنبيه شمل الناظر الذي من جهة الواقف والناظر الذي من جهة القاضى  
**والذي ذكره** في القنية يخص الناظر الذي من جهة القاضى والحكم واحد في تفسير  
التعظيم هنا مثل ما قلناه فيما تقدم **واما قوله** اذا مات القاضى وغزله بقي ما

نص

نصبه على حاله قياسا على ناييه في القضا ولكن ينبغي ان يكون محولا على ما اذا  
عظم له الولاية وولاء في حياته وبعد موته فان القاضى بمنزلة الواقف  
والواقف اذا جعل المولية الى رجل ثم مات ولم يقل في حياته وبعد موته  
تبطل ولايته فكذا القاضى **فقوله** يبقى ما نصبه على حاله بشرط تعميم  
الولاية في الحياة وبعد الموت **الهم** الا ان يقال ان القاضى ولايته اعم  
من ولاية الواقف وفعله حكم فتكون ولايته بمنزلة حكمه وحكمه لا يبطل  
بموته ولا يغزله كما ما فعله من المولية وهو وجه جيد **ولا يقال** ينبغي ان  
يفرق الحال بين الموت والغزل هناكما افرق في ناييه في الحكم فان القاضى  
اذا استغلف ثم مات لا يغزله ناييه بموته ولو غزل يغزله ناييه بغزله  
لان القاضى ليس له ان يستغلف على القضا الا اذا فوض اليه ذلك فاذا  
فوض اليه الاستغلاف فاستغلف يبقى ناييه ناييا من الاصل فاذا  
غزله انغزل ناييه لان السلطان يغزل الاصل تبين انه لا يرضى بما  
فعله فيغزله ناييه **اما في ولاية الواقف في القاضى** سواء شرطها المطلق  
في تقليد ونص عليها ام لا وتبقى في بمنزلة احكامه واحكامه لا تبطل  
بالغزل فكذا تولية الواقف لا تبطل بالغزل فكذا توليته الواقف  
لا تبطل بالغزل فلهذا قلنا ان يغزله بموته ولا يغزله **وقوله** واذا نصب  
القاضى قضا اخر لا يغزله الا ان كان منصوبا من الواقف وان كان  
من جهة غيره وعلمه وقت نصب الثاني يغزله فلا اول الاشكال فيه  
**ولا يقال** ينبغي ان يغزله كما ان القاضى ليس له ان يغزله الوصى العدل  
الكافي ولو غزله يغزله **فلم** لا تجعل توليته الاخر غزلا لا الاول لاننا  
نقول ليس هو اثنى لان في مسألة الوصى حصل الغزل سرعا  
من القاضى وهذا لم يحصل غزله فيبقى بمنزلة ما اذا ضم القاضى الى الوصى  
رجلا في الوصية فانه لا يغزله الوصى الذي من الميت **وقوله** وان كان من  
جهة اي من جهة القاضى وعلمه وقت نصب الثاني فانه يغزله  
**ففرق** بين العلم بالاول وقت نصب الثاني وبين عدم العلم بالفرق



سمي ان نصيبه للثاني وهو لا يعلم بالاول الظاهر منه انما فعله نظر الوقف لا  
 غير لا ان اطلع على نصيبه من الاول ترتيب الغزل **بخلاف** وقت العلم لانه انما استبدل  
 لظهور ما يوجب عزله **لكن** السير افضل **لهذا** قلنا لا ينزل في الاول وينزل  
 في الثاني ويؤيد هذا ما لا لا صاحب في ان القاض اذا قضى خلاف مذهبه  
 فانه ان كانا سياتي في حصة رجحانه وان كان على الانفس  
 اتفاقا وعلواها تلك للامام بان حكم القاض في الاول وهو حالة الشيان  
 بعد رتبته لترتيب الاحكام والحوادث وكثرة الموضوعات فيعذر بخلاف الثاني  
**واما قوله** سوي الوقف من جهة الواقف اذا قل عزلت نفسي لا ينزل  
 وبقيت الكلام فيه نقص فليست في حصة اخرى **هذا** جعل على ما اذا كان  
 بغير حصة الواقف والقاض **ان** لانه يشبه الوصي وبعد القول لا يمكن  
 عزله بنفسه **لا** بحصة الوصي او في مجلس القاض **اما** لانه يشبه الوكيل  
 والوكيل ليس ان ينزل بنفسه من الوكالة الا بعلم الموكل وجعله بمنزلة الوصي  
 او لانه يشبه الواقف والقاض فلاف الثاني **لا** ان قوله متولي  
 الوقف ان هذا مخصوص به دون المنصوب من جهة القاض لا نقول  
 انما نص على متولي الوقف من جهة الواقف **الا** لانه ينظم الواقف والقاض  
**فانه** لا اذا قل وحصل نقص في العبارة ولكن بقوة الكلام يظهر  
 ان الناقص يكون تقديره الا ان يقول له الواقف مضيت والقاض  
 فيخرج لانه مقيد بالمنصوب من جهة الواقف بل الذي من جهة القاض  
 حكمه ينبغي ان يكون كذلك والله اعلم **واما مسئلة** اذا اقرانه وقف  
 جميع حصته من هذه الارض والارض وهي الثلث منها وشهد اشهد  
 عليه بذلك وكانت حصته النصف واكثر من الثلث كيف يكون حكم  
 فيها **اعلم** ان الحضاف ذكر هذه المسئلة في وقعه فقال **قلت** فان  
 شهد اشهد على اقرار الواقف ان اقرانه وقف جميع حصته من  
 هذه الارض وهي الثلث منها وكانت حصته النصف واكثر من الثلث  
**ان** تكون حصته كلها ان كانت النصف واكثر من ذلك وقفا **لا**

مسئلة او اقراره وقف  
 جميع حصته من الارض

ان اصحابنا لو اؤا رجل **قال** قد اوصيت بثلث مالي وهو الف درهم  
 فوجد ثلثه الف درهم انا نعطي الموصي الثلث كله وهو الف درهم وان كان  
 اكثر درهم - فله جميع ذلك وكذلك الوقف هو قيا من على الوصية **لا**  
 ان رجلا لو قال اوصيت لفلان بحصة من هذه الارض وهي الثلث فوجدنا  
 حصته النصف انا نحكم له بالنصف كله والوقف بمنزلة الوصية **قلت**  
 فهذا الذي ذكره الحضاف في المسئلة من اجواب يخرج على سلة الو  
 الوصية وهي منقولة عن الاصحاب ذكرها الكرماني ايضا وغيره لانه  
 وجد فيها رواية محفوضة عنهم **ولما قيل** ان يفرق ويقول بان الوصية  
 اوسع من الوقف من غيره **ولما** جازت الوصية للمحل به وجازت في المنقولات  
 والاراضي والوقف لا يجوز فيه ذلك كله **ولا** حالة الوصية اشتغال الموصي  
 فالظاهر انه متى مقدار الوصية حال اشتغاله بالمرض **ان** حالة الوقف  
 فما له بقطة وسنة وما لم يشغله عن ذكر مقدارها فلا محل كلامه  
 وهو الثلث على انه متى مقدارها لا اشتغال خاطر فيصرفه الى جميعها  
 بل بما جاز ان يكون مراده ان يستثنى لنفسه شيئا ينفع بثلثه والظاهر  
 يساعده على ذلك فان الانسان يخشى الفقر ونفسه تشع بخروج الكل  
 عن ملكه فكان الظاهر مؤيدا له **ان** في الوصية فالظاهر من حاله ان  
 يقصد التقرب بما يرجو به الزيادة من الاجر والثواب ويعلم انه صار  
 الى حاله قريته من الموت **والمنقولون به في ذلك الوقت** انه يختار ان يقدم  
 بين يديه كل ماله ولهذا القابل ايضا ان يلتزم الفرق في الوقف وحالة الصحة  
 وفي حالة المرض فلو تولى الوصية وفي حالة الصحة يجعل الوقف الثلث  
 الذي ذكره لا غير المحقق الذي ذكرنا **واما مسئلة** وقف هذه الارض  
 ولم يسم مقدارها هل يصح ام لا ذكر الحضاف في وقعه **قال** لو قال  
 وقفت جميع حصتي من هذه الارض **لا** ولم يسم **قال** استحسن ان لا يجر  
 ذلك اذا كان الواقف ثابتا على اقراره بالوقف وان جحد الواقف الوقف

امة الفنى

مطلب الفرق بين  
 الوصية والوقف

الحصة

مسئلة وقف الحصة من  
 الارض ولم يسم مقدارها

قال من هذه الارض



فان جات بينة تشهد عليه بالوقف وبمقدار حصته من الارض والدار وما  
 ذلك قبل القاض ذلك حكم بالوقف على ما مع عنده وان شهد غيره على الوقف  
 باقره بالوقف ولم يبره فوامقدار ما له من الارض ومن الدار اخذت بان سيق  
 كماله من ذلك فما سيق فالقول قوله وبحكم عليه بوقفه كذلك فان كانت  
 الواقف فوارثه يقوم مقام سقلمه في ذلك فما اقر من ذلك لزمه **واما**  
**مسئلة** الراهن اذا وقف الموهون هل يصح ام لا ذكر الخصاف في وقفه  
 الراهن اذا وقف الموهون ثم افتكه ولو بعد سنين فهو وقف وليس له  
 ان يبطل الوقف قبل فكك الرهن بل سقا فتكه فهو وقف **وذكر** وقف  
 اخر منه قال قلت فلوان رجلا وقف دارا له وهي في يد رجل قال ان فكها  
 فهو جائز وان لم يفتكها لم يجز **قلت** فان لجر داره سنة او اكثر ثم وقفها  
 قال فالوقف جائز ولا باطل **فان** اذا انقضت مدة الاجارة كانت الدار وقفا  
 وذكر في وقف خزانة الاكل قال لو وقف الراهن الرهن ان افتكه جاز ولا بيع  
 في الدين وذكر هلال في وقفه في وقفه في باب الرجل يشترى ايضا بيوعا  
 فاسدا فيقرها قبل ان يقبضها قال لو رهن رجل رجلا أرضا فوقفها  
 الراهن على المسكين قال ان افتكها الراهن جاز والوقف وان لم يفتكها  
 لم يجز الوقف وبعث الارض في الدين وابطلت الوقف **الاشارة** لو كان  
 الراهن قد مضى البيع فلذلك الوقف ولو كان الراهن غنق العبد خوت  
 العتق والعق مخالف والبيع بالوقف شبه **الاشارة** ان قولنا في عهد الرجل  
 اسره العبد فاشتراه رجل منهم ان مولاه احويه بالعتق فان كان الذي  
 اشتراه من العبد كان مولاه ان يخذ لو كان احققة المشتري من العبد  
 وكان العتق جائزا ولا يرد لان العتق استملاك انتهى كلامه **قلت** لو وقف  
 على تقدير مدة الفكك وانما اذا مضت ولم يفتك الراهن الواقف  
 الوقف هل يبطل ام لا **فتبين** ما ذكره الخصاف انه يفي موقوفات وان  
 طال المدة الى ان يفتكه وما ذكره هلال من قوله وان لم يفتك الم جاز الظاهر

القاضي  
 قدمات

مسئلة الراهن اذا وقف  
 الموهون يصح للام لا

انزل

مراده بعدم الجواز انفاذ والازوم والا لاشك انه جائز قبل الفكك وهذا  
 لوافتك عملا الاول عمله ولا يحتاج الى تجديد شيئا قوله وان لم يفتكها  
 لم يجز معناه على ما ذكرنا لم يلزم **فلو مات** الراهن ولم يفتكها هل يبطل  
 الوقف اصلا ورأسا ام لا **ويؤم** الورثة بان يقضوا الدين  
 من بقية التركة وكذلك لو لم يمت واستنع من الانفاء بان كان مستقفا  
 عليه هل يبطل ام لا وان لم يمتنع ولكنه معسر هل يبطل الوقف مع تعاق  
 من الفقرا به ام لا يتطل وينظر قدرته ويسدته وكذا لو استنع من الانفاء  
 رهوقا **هل** يبطل الحاكم الوقف ويبيعه في الدين ام يبيع عليه عرقه  
 وعقاره في الدين ويسلمه كوقف ام لا **وهو** اذا طلب المرفق من الحاكم نسخ  
 الوقف بعد تقديمه اليه بالفكك ولم يفتكه **هل** يحبس ويضخه  
 ام لا **وهو** اذا اراد الواقف ان يفسخه بنفسه هل ينسخ بفسخه ام لا **وهو**  
 اذا مات معسرا وليس له شيء سوي الرهن الذي وقفه هل يبيع الحاكم  
 في الدين ام لا **اعلم** وفقك الله ان الكلام في هذه المسئلة يستدعي ذكر  
 سقلمه وهي تحرير الكلام اولا على بيع الموهون ونقل المذهب عن الاصحاب  
 فيه ثم بعد ذلك انشا اهدتعالى في الايمية عن هذه المسئلة المفصلة  
 ملتبس من اهل المعونة في ذلك وهو خير معين **اسا** بيع الموهون فذكر  
 في الذخيرة في البيوع **قد** اختلفت عبارات الكتب في بيع الموهون وقع في  
 بعضها ان بيع الموهون فاسد **وهو** وقع في بعضها بان البيع موقوف  
 فمن شائنا قال في المسئلة روايتان **وعامة** على ان الصحيح ان البيع موقوف  
 اذا قضى الراهن المال او ابراه المرفق منه ورد الرهن عليه او رضى به  
 ثم البيع وان لم يجز المرفق ببيعه وطلب المشتري من القاض التسلم  
 فالقاضي يفسخ العقد بينهما **وقال** لان البيع صدر من المالك والمرفق  
 حق في المحل **وما يجب** رعاة من المالك **يجب** رعاة من المرفق وانما  
 يصير المحققان سويين اذا قلنا بالتوقف ومعنى قوله في بعض الكتب  
 فاسد انه لا حكم له فكان فاسدا في حق الحكم **قال** وبعد ذلك **هل** المرفق



حق فسخ هذا البيع اختلفت مشايخنا فيه منهم من قال ليس له ذلك لان حقه  
 في اليد في الرقبة والبيع يتصادف الرقبة **ومنهم** من قال له حق الفسخ لان البيع  
 يبطل ملك الرقبة وهو وسيلة الى استيفاء الدين منه عند الهلاك **وفي**  
**شرح الجامع الصغير** ان في ظاهر الرواية ليس المرهون حق الفسخ ويروى جماعة  
 عن محمد بن ابي حنيفة عن الفسخ وليس للراهن فسخ هذا البيع لان هذا البيع انعقد صحفا  
 في صفة ما وانما التوقف في حق المرهون هذا عبارة الدخيلة **وذكر في الفتاوى الظهيرية**  
 ما صورته بيع المرهون يعني انه غير نافذ في حق المرهون بل هو موقوف حتى لو انقضت  
 مدة الاجارة او قضى الراهن المال ينفذ ذلك البيع هو الصحيح وليس للراهن  
 والمرهون حق الفسخ بمنزلة بيع المستاجر **وذكر في القواعد** ان اذ باع الراهن الرهن  
 بغير اذن المرهون فالبيع موقوف لتعلقه بما لا يغير به وهو المرهون فيوقف على  
 اجازته وان كان الراهن يتصرف في ملكه **كما** اوصي بجميع ماله توقفت على اجازة  
 الورثة فيما زاد على الثلث لتعلقه بغيره فان اجاز المرهون جاز لان التوقف  
 لحقه وقد رضي بسقوطه وان قضاه الراهن دينه جاز ايضا لانه لو زال  
 المانع من النفوذ والمقتضى وجود وهو التصرف والصادق من الادل في  
 المحل **اذا** انعقد البيع باجازه المرهون ينتقل حقه اليه وله وهو الصحيح  
 لان حقه يتعلق بالمالية والبدن له حكم المبدل فصا دكا لعبد الماذون المدين  
 اذا بيع برضاهما ينتقل حقه اليه لانه رضى بالانقضاء دون السقوط  
**راسا فكذا** هذا وان لم يكن المرهون البيع وفسخه انفسخ في رواية حق  
 لو افترقه الراهن لا سبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للمرهون بمنزلة الملك  
 فصا دكا لما ملك له ان يجزئه وله ان يفسخه وفي اصح الروايتين لا يفسخ بفسخه  
 لانه لو ثبت له حق الفسخ انما يشترط ضرورة صيانة حقه وصحة البيع لا  
 يبطل بالحققة وهذا العقد في موقوف فان شاء المشتري يبرصق بفسخ  
 الراهن الرهن اذا العجز على شرب الزلال **وان** شاد رفع الامس الى العاقبة  
 والقاضي ان يفسخ العقد لقوات القدر على الشليم وولاية الفسخ الي  
 القاضية لا اليه وصار **كما** اذا ابق العبد المشتري قبل القبض فانه يجر

الفسخ

المشترى

بلغ

ة لا علم

المشتري لما ذكرنا كما عبارة المفردة **وذكر في شرح مختصر** ان الراهن  
 اذا تصرف في الرهن قبل سقوط الدين ففسخه لا يخلو **انما** ان تصرف  
 تصرفا يملكه الفسخ كالعتق والتدبير ولا يستلزم **واما** ان تصرف تصرفا  
 يملكه الفسخ كالبيع والكتابة والاجارة والهبة والصدقة والاقرار  
 ونحوها بغير رض المرهون فلا يجوز ذلك التصرف في حق المرهون ولا يبطل  
 حقه في الجس فاذا قضى الراهن الدين وبطل الرهن في الجس نفذت تصرفا  
 الراهن وان اجاز المرهون تصرف الراهن نفذ وبطل الرهن والدين على حاله  
 الا في البيع خاصة فانه يكون التمسك به سكا بالبيع وكذا لو كان تصرف  
 في لا يبرأ او اذن المرهون نفذت تصرفا **واما** اذا تصرف الراهن تصرفا  
 لا يملكه الفسخ فانه ينفذ ويبطل الرهن وذكر كلاما في التضييق فيه طول  
 وليس هذا موضع تم الكلام **الاسيحا** في فتح من هذا كله ان بيع المرهون  
 موقوف على اجازة المرهون وقضاء الدين او لا يبرأ **وتحري** ان الراهن  
 لا يملك فسخ البيع وكذا لا يملك المرهون فسخه على الصحيح من الرواية حتى  
 قال في المحيط في بيع ما هو متعلق به حق الغير **قال** فيما اذا باع الراهن المرهون  
 او الموحى المستاجر **قال** فانه موقوف **والمشتري** ان يفسخه علم او يعلم  
 ان ما يبراه رهن او موحى **قال** وليس للراهن ولا لغيره فسخه لان البيع  
 نافذ في صفة ما وكذلك المرهون والمستاجر لا يملك الفسخ في ظاهر الرواية  
 نص عليه في الجامع **فقد عار** **وانما** الذي يملك الفسخ هو القاضون  
 بموافقة المشتري للراهن بطلب التسليم وقد تقدم ان الواقف اشبه  
 بالبيع من العتق كما نقلناه من هلال كذا **الاسيحا** في روح في كلامه  
 عليه فانه ذكر الصدقة والهبة والوقف يشبهها **فقد عار** ان الوقف  
 يعمل فيه كما يعمل في البيع لمشايقته **فيما** **الرواية** من السؤال الاول وهو  
 انه اذا اسات الراهن بعد ما وقف المرهون هل يبطل الوقف ام لا  
 وهل يلزم الورثة بقضاء الدين من التركة **فقد عار** الظاهر انه لا يبطل  
 الوقف لان التصرف صحيح لانه صدقة من اهله في حاله **فقد عار** في نفاد

ية المحيط

الجواب عن السؤال الاول



اجازة المرهق او ادا الدين ولا يرا **فوق** الواقف لا يبطل الوقف مع امكان مراعاة حق المرهق وهو انه يستوفى الدين من التركة ولا حق للمرهق في العين كما قلنا في البيع اذا مات لا يبطل لانه تعلق به حق المشتري وتوقف نفاذه لاجل حق المرهق فمنع لا يؤثر في ابطاله واما قوله **فوق** يلزم الورثة باء الدين من التركة **فوق** للمرهق ان يطالب الورثة بالدين ويستوفيه من التركة ولا يمنع من ذلك ما مضى من البرهن لان الوارث خليفة الميت وهو كانه ذلك في حصة المورث فكذا بعد وفاة عن السؤال الثاني وهو انه اذا ارى المرهق واستنع من الايفاء هل يبطل الوقف ام لا **انظر** انه لا يبطل ولكن المرهق ان يرفعه الى القاضى ويجيبه يدنيه حتى يوفيه الدين **واما الجواب عن السؤال** وهو انه ان لم يمنع وكنه معبر هل يبطل الوقف مع تعلق حق الفقراء به ام لا يبطل ونظر ترد تدريره **هل سؤال** لم اوقف عليه في باب البيع ولكن نقائل ان يقول يرفع المرهق الامر الى القاضى فاذا اثبت حقه انه محسوس له سواء الرهن الذي وقفه وثبت الدين ايضا عند راجح المرهق في الطلب لم يعمل عليه الى مدة يسيرة فان القاضى يجيبه الى ذلك ويبيع الرهن في الدين لانه ظاهر كما بمنعه حقه بوقفه المرهون فينوب القاضى من ايدى في ابطال الحق المستحق ولانه تراجعت معناه حق من العبد وحق الله تعالى في العبد فظاهر وهو المرهق **واما** حق الله تعالى فهو الوقف فان الوقف هو حبس العبد على ملك الله تعالى وانصرف بالمنفعة على الصحيح فيقدم حق العبد وحق الله تعالى **ولا يقال** انه اجتمع معناه حق الفقراء ايضا لان الفقر لا حق لهم في الرقبة وانما حقهم في المنفعة فكان حقهم ضيقا بالنظر الى حق المرهق والضعيف لا اثر له مع القوي **ونقائل** ان يعكس هذا ويقول ينبغي ان لا يبطل الوقف لان المرهق لا حق له في الرقبة في الوقف وانما صار في الرقبة المالية وانما توقف نفاذه في الحال رعاية لحق المرهق لهذا لا يملك فسخه على الصحيح **وهو** لا يبطل لهذا العقد فيبقى موقوفا **فوق** بين ان يخرج حق المرهق ولا يبطل الوقف وبين ان يبطل الوقف ولا يخرج حق المرهق والقول الثاني

الكوابل عن السؤال الثاني في الوقف

واما الجواب

الثالث

الضعيف

وقد

اول من لا يبطل كيف وان المال غادر وراجح ويحتمل ان يعود اليه قبل حصول من يتن في الوقف فيقوت التاخير الى بدل اذا قلنا لا يبطل بقبول الوقف لا الى بدل وفيه ابطال حق الفقراء **فوق** ان المدبرين اذا وقف ماله قصد اسنه الى الماطلة **فوق** البصع وان كان يفرق بينهما بان هذا ليس لراباب الدين فيه حق بخلاف مسئلتنا **فوق** يقال ايضا ان المرهق ماله حق في العين انما له احتيا من اعني حقه والاحتيا من لا يتا في الوقف فشابه مسئلتنا من هذا الوجه **واما** نقول بان يبطل في الذي يبطل له لاجاز ان يليه الواقف لانه لا زهر في حقه بدليل انه لا يجوز له بيعه بعد ما وقفه ولو باعه ثم قضى الدين نفاذ الوقف ويبطل البيع **ولاجاز ان يليه** المرهق ان المرهق لا يملك ان يفسخ البيع فكذا لا يفسخ الوقف **ولاجاز ان يليه** المرهق لان مذهب الامام انه لا يري الحق في حق العاقل البالغ ولا يبيع عليه عروضة في دينه اذا استنع عن ايقائه ولا عقاره **فوق** يملك القاضى بيع العروضة في العقار واما بيان **والاظهر** انه يبيع فاذا كان عند مناعه من الايفاء مع قدرته على الاداء وظهور الظلم منه لا يليه فضا او لا لا يخرج ايضا على قولهما لان وضع المسئلة في البيع **فوق** الوقف ليس ببيع ولا مقرر بل هو موافق حريص على الاداء وانما منع منه مانع من ايقائه في الزمان وليس **فوق** في التاخير **فوق** ينظر في مصلحة الوقف وله لاملية **والا** لا يخرج عندي شيء لا القول بالابطال ولا عكسه **واما** الجواب عن السؤال الرابع وهو اذا كان متمنعا وهو في رهن يبطل الحكم الوقف ويبيعه في الدين ام يبيع عليه عروضة او عقاره في الدين ويبطل الوقف ويبيعه في الدين **فوق** ان يبيعه في الدين في هذه هذه الحالة الاولى ان يختار قولهما في هذه المسئلة ويبيع عليه عروضة ان وقت بالدين وان لم تفت تكمل بالعقد ونظر الوقف **فوق** ذلك عند تعدد مطالب المرهق بطريقه واستناع الدين من الايفاء ولا يبيع الوقف في هذه الحادثة على الاقل **كلها** الجواب عن السؤال الخامس وهو اذا اطلب المرهق من حكم فسخ الوقف بعد تقدمه اليه بالفكاك ولم يفتكه هل يجيبه ويفسخه

ماله  
مطل المدبرين اذا وقف  
قصد مئة للماطلة ببيع

القاضى

وانما

الكوابل عن السؤال الرابع  
والجواب مس بعد



ام لا **فقد** لا يملكه المرفق لان المرفق له حق المطالبة بدينه وليس له طلب ابطال  
 عقد صحيح لا ينافي حقه في الرهن **وهذه الدعوى** صحيحة **القول** في ما قاله صاحب  
 المعاداة في البيع **وكيفية** القرض من جهة القاضى وجعله يدعى المشتري  
 على الراهن التسليم ولو كان يصح هذا من المرفق ايضا كان امس ان يذكر  
 لكن انما يصح على المشتري لان الدعوى من جهته صحيحة **بغير** الا الى الراهن من  
 المرفق فلا لانه ان طلب التسليم فهو من اقرضه دعواه لانه شتم بلا نقاش  
 ما خرج من بيعه وان طلب بيعه فليس له ذلك لان حقه في الدفعة فلم يصح  
 الدعوى من جهته فلا يسمع الحاكم منه **وانما** اذا ادعى على الراهن الذي  
 تسمع دعواه ويحبسه فيه بطريقه **والجواب** عن السؤال السادس وهو اذا  
 اراد الواقف ان يفسخ بنفسه ونسخه هل يفسخ الوقف بذلك ام لا  
**النظام** انه لا يفسخ بذلك قياسا على البيع فانه قرن به في الحكم وفي البيع  
 لا يملك ذلك فيما قدمناه نكدا في الوقف **اما** الجواب السابع وهو اذا  
 الراهن الواقف مفسر او ليس له شيء سوا ما وقفه من الموهون هل يبيعه الحاكم  
 في وفاء دين المرفق ام لا **النظام** ان الحاكم ان يبيعه في وفاء دين المرفق لانه  
 تعذر افتكاكه واستدبره وحق المرفق تعلق به بعد الموت **فاما** اذا وقف  
 ما يملكه في مريض موته وعليه ديون مستغرة فانه يبطل الوقف ويباع  
 في الدين **والجواب** الوجه يتعين ان يحل كلام الخصاص وهلال وغيرها  
 من قولهم انه موقوف ان افتكه جاز ولو بعد سنين جاز وليس له  
 ان يبطل الوقف قبل الفكاك **وما** يتحقق الا باس من الفكاك الا في هذه  
 الصورة التي ذكرناها اولها ولا فاما مكان الفكاك فربما موجه فلهذا لم يحون  
 ابطال الوقف هنا جوزناه **ثم** **القول** بعد ذلك في متن البحر المحيط ما صورته  
**قال** ولو ان رجلا رهن ضيعة له من رجل ثم انه وقفها وقف صحيحا  
 فان افتكها الراهن فالوقف جائز فان افتكها حق مضت  
 سنة او سنتان لا يبطل الوقف حق لو افتكها بعد ذلك كان وقفا  
**فان** مات صاحب الضيعة في فضل الرهن قبل الفكاك ان كان له مال  
 غير الضيعة ادى الدين من ماله وكانت الضيعة وقفا وان لم

الجواب عن السؤال السادس  
 والمصلحة بعد

مطلب ما حمل عليه كلام  
 الخصاص وهلال

من

يكن له مال غير الضيعة بيعت الضيعة في الدين ويبطل الوقف **فانظر**  
**وقدك الله في صحة** ما خرجناه في هذه المسئلة كيف وافق المنقول عن  
 فيها والله اعلم **فقد** ان لم يفتكها حق مضت سنة او سنتان لا يبطل الوقف  
 وجعل في مسئلة الموت مفسرا يبطل الوقف **علينا ان** مادام الواقف حيا  
 لا يبطل الوقف سواء كان موسرا او مفسرا للمعني الذي ذكرناه اولنا **فان**  
 حينئذ من الجواب في هذه المسئلة ان الواقف مادام حيا لا يجوز ان يفسخ  
 الوقف ولا يبيع في الدين اذا مات فلا يخلو ان مات موسرا او مفسرا  
**فان** موسرا لا يبطل الوقف ايضا ويوفى الدين من بقية المال **وانما**  
 مفسرا وليس له سوا ما وقفه بعد موته فانه يباع في وفاء الدين  
 ومن ضرورته بطلان الوقف والله اعلم بالصواب **واما** اذا وقف  
 على غيره وله بنات وبنون هل يرضى البنات في الوقف ام لا وكذا اذا  
 قال على اخوتي وله اخوة واخوات هل يدخلن الاخوات في الوقف ام لا **وكذا**  
**الضابط** في ذلك ذكره هلال **قال قلت** ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة  
 على اخوتي وله اخوة واخوات **قال** هم جميعا سواء في الوقف **قلت** وهذا  
 بنزلة قوله بنى فلان فالبنون والبنات فيه سواء **قال** هذا كله سواء  
 وهو جميعا اسوة **وذكر** وقف الخصاص **قال قلت** ارايت اذا قال  
 ارضى صدقة موقوفة على بنوتي وله بنون وبنات **قال** تكون الغلة  
 للبنين والبنات جميعا **الا فلو** قال ارضى هذه صدقة موقوفة  
 على اخوتي وله اخوة ان الغلة للبنين جميعا **القول** الحقوله تعالى **فان كان**  
**له اخوة** والاخوة والاخوات في ذلك سواء **فكر** في الرضوة **قال** اذا قال  
 ارضى صدقة موقوفة على بنوتي وله ابنا فضاغدا استحقا جميع  
 الغلة **قال** ولو قال على بنوتي وله بنون وبنات هم جميع في الوقف  
 سواء لان البنين والبنات عند الاجتماع يستوفون بنين هكذا ذكره  
 الخصاص في وقفه ورواه **عن** ابي حنيفة **وعن** ابي يوسف في خالد  
 الشفي نعم اوصي بثلاث ماله بنين فلان وله بنون وبنات **فالتث**

مطلب في ان وقفه  
 على بنيه وله بنات وبنون  
 هل يدخل البنات في الوقف

ف  
 ف  
 واخوات

مطلب لو قال بنوتي وله بنون  
 وبنات هل يجمع في الوقف



هذه التوفيق من  
روايته الامام  
صلى الله عليه وسلم  
ما سياتي فليعلم

لهم جميعا وهو فيه سواء وكذا الوقت **قال** وروي يعقوب عن ابي حنيفة  
ان ذلك للبنين دون البنات وعمله فقال **الاصح** انه لا يحن ان يقال  
هذه المرأة من بني فلان وبعض المشايخ لو ان هذه المسئلة **روايت**  
**عن** ابي حنيفة وبعضهم وقف بين الروايتين فقال ما روي فيه التوثق  
والبنات يحول على ما اذا كان فلان ابا قبيلة كقبيصة بن جهم وشارف في التعليل  
الي ما قلنا حيث قال لا يحن ان يقال هذه المرأة من بني فلان هذا اعيا  
يستقيم اذا كانا بنات واما اذا كانا بنات لا يحنون مع ذلك فانه يستقيم  
ان يقال هذه المرأة من بني جهم وبخو **روى عن** ابي يوسف في الوصية فانه  
قال الثلث للبنين دون البنات **الا** في كل ابي يحن ان يقال هذه المرأة من بني  
فلان مثل خديا وقبيلة هذه عبارة الدخيرة **وذكرها** كشاف شخ ابو حنيفة  
قال ناقلا عن المسوط لو اوصى بثلثه لبني فلان ولفلان ذلك لولادنا لثالث  
للكور من ولده دون الاناث في قول ابي حنيفة الاخر **وفي قوله الاول** وهو قول  
اذ اختلط الذكور والاناث فالثالث بينهم فانفردت الاناث فلا شقهن  
بلا تفاق **وذكر في النار** في الاصول لمحافظة الدين قال والجمع المذكور بعلامتي  
الذكور يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط **ولا يتناول** الاناث المنفردة  
قال محمد بن الحسين **البيان** اذا قال من في حصتي استوفى على بني وله بنون وبنات  
فان الامان يتناول الغريقين **وذكر في شخ** جمع **البيان** قال رجل اوصى بثلثه فلان  
ولفلان ذكورا واناثة فالوصية للذكور منهم دون الاناث لان قوله بنون فلان  
ينزله الذكور من اولاد فلان لان الابن اسم الذكر والبنون جمعه وقال محمد بن  
لهم جميعا بينهم بالتسوية لان البنين جمع الابن كما ان الاخوة جمع الاخ فيتناول البنين  
والبنات المختلطة بالبنين كما يتناول لفظ الاخوة الاخوات المختلطة بالاخوة  
في قوله تعالى **فان الله اخوة** **فلا امر** **السيس** وعن ابي حنيفة في ذلك روايتان ومثله  
في الزوزي شخ المنظومة وذكر القدر في شخ مختصر الكرخي كل باب الوصية  
ليجاب في الناس يعرف قال بشر عن ابي يوسف في رجل اوصى بثلثه لبني فلان  
رجل من الناس يعرف فان ابا حنيفة قال في ذلك هو لولاده جميعا **الذكر**  
سواء رجوع عن ذلك وقال هو للذكور دون الاناث وقال ابو يوسف **ومحمد**

الذكور

الامام ابو حنيفة  
مما رجع عنه

اعلم ان لفظ

للكور والاناث جميعا **وجه** قول ابي حنيفة ان الابنية لا يتناول اسم الانثى  
لحقيقته وانما يتناول الاسم للذكور والاناث على طريق المجاز ومن حكم اللفظ  
ان يحل على حقيقته ولا يحل على مجازة لا بدليل ليس كذلك **الا** اذا كان فلان  
ابا قبيلة او فخذ لان النسبة اليه لا يقصد بها الاعيان وانما يقصد  
بالنسبة وهو موجود في الذكر والانثى **لهذا** المعقوتنا ولان اسم الانثى  
سواء كان يحن معهم ذكر لا يتناول الاسم من ولد الرجل المعروف  
والاناث لا ذكر معهم **وجه** قول ابي يوسف ومحمد ان الذكور اذا انفردوا  
مع الاناث فليعلم عليهم اسم الذكور وتناولهم الاسم جميعا وان  
كان لا يتناولهم حالة الانفراد فوجب ان يحل على جميعهم وذكر في  
الباب ايضا **قال** ليهشام سالت محمدا عن رجل قال قد اوصيت  
بثلث مالي لبني فلان الاخوة فلان وفيهم ذكورا واناثة **فان** ابا حنيفة  
قال هو للذكور دون الاناث وقال محمد هو بينهم بالتسوية لا يرد ذكر  
مالي انثى وهذا على ما قد مرنا ان اسم الذكور انما يتناول الاناث اذا  
اجتمعن على ما قد مرنا ان اسم ومن حكم الاسم ان يحل على حقيقته  
على قول محمد اسم الذكور على الاناث ويتناولهم الاسم جميعا **قلت**  
فقد مرنا من هذا ان في المسئلة خلافا بين ابي حنيفة وصاحبيه  
فعند ابي حنيفة في قوله الاخر ان البنات لا يدخلن في لفظ البنين  
وفي قوله الاول وهو قولهما يدخلن **هذا** اذا كان الاوصياء بنات  
من الناس رجل يعرف **اما** اذا كان ابا قبيلة او فخذ كقبيصة بن جهم فانه  
لا خلاف في دخول البنات حق لولده يكن له بنون وله بنات فقط  
فانهن يدخلن وحدهن كما ذكر القدر في فيما نقلناه عنه **وهذا**  
بنين خطأ من وفق بين الروايتين **قال** ان ما روي في دخول البنات  
يحول على ما اذا كان فلان ابا قبيلة كقبيصة بن جهم لان تلك لا خلاف فيها  
**وانما** الخلاف فيها اذا كان رجلا معروفا من الناس ليس ابا قبيلة **والظاهر**  
ان الصحيح قولهم **اما** لان القدر وروي اخر وجه ابي يوسف ومحمد

مطلب من المسئلة عند الامام  
وصح جسيم











وسمائية **رقعة** على قاضي القضاة حسام الدين الرازي كنفه وثبت فيه الملك والحيازة **في** فيه بصحة الوقف المذكور ولو كان الواقف مجورا عليه للسفاه مع العلم بالخلاف وتقدم قاضي القضاة تقي الدين سليمان الحنبلي **في** نفذ تنفيذ النقي سليمان ابن الحافظ شرفا الدين **في** نفذ تنفيذ ابن الحافظ **في** القضاة شمس الدين بن مسلم في سنة وهو آخر من نفذ وتاريخ تنفيذ بن مسلم في سنة عشر وسبعماية **وهذا** الحكم قريب لمراقف على مثله لا من قضاة المذهب وهو مخالف لما نقلناه من الحضاف ووجه ذكره انشاء الله تعالى **فاقر** بالاعتدال الكلام على هذا الحكم يقتضي تحرير مسئلة الحج وهل يجوز للقاضي حكم برفع الخلاف ام لا **واذا تقرر** هذه المسئلة فالكلام **مسئلة** في حكم قاضي القضاة حسام الدين المذكور في موضعين الاول في بيان جواز ما فعله قاضي القضاة حسام الدين المذكور **انما** اخذ بقول الامام الاظم اما سنا ابي حنيفة فيها حكم به وان نقلناه من الحضاف وايضا ليس مذهب الامام بل هو مذهب الصحابين **وانه** في التحقيق حكم مركب من مذهبي **والثاني** في بيان عدم جواز التعرض اليه بنقض وغيره على ما لا انشاء الله تعالى **فالکلام** على تقرير مسئلة الحج للسفاه وانه ليس حكم رافع للخلاف **قال** في الهداية واذا اجبر القاضي عليه **ثم** رفع الى قاض اخر فابطل حجه والطرفه جاز لان الحج منه فتوى وليس قضاء **الا ترى** انه لم يوجد المقضاه والمقضى عليه ولو كان قضاء فنفس القاضي مختلف فيه فلا بد من القضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحج الى القاضي الجابر او الى غيره بطلان تصرفه **ثم** رفع الى قاض اخر ينقض بطلان الاتصال المضاه فلا يقبل المنقض بعد ذلك **قال** في الدير ايع ولو حجرا القاضي الى السفاه لم ينفذ حجر عند ابي حنيفة حقا وتصرف بعد الحج ينفذ تصرفه عند وان كان ههنا على الاجتهاد لان الحج من القاضي قضاء منه ونقلنا القاضي

الحنبلي

في الوقف المذكور في قول رافع القاضي قاضي القضاة حسام الدين المذكور

الحمد لله

المجتهدات انما ينفذ ويصير كالمنفق عليه اذا لم يكن نفس القاضي مجتهدا فيه فاما اذا كان فلا يخلاف سائر المجتهدات لانه لا يرجع الاجتهاد فيها الى نفس القاضي وكذا ذكرنا الفرق في كتاب ادب القاضي وفي ذخيرة سفاهنا استفدنا من هذا ان الحج من القاضي للسفاه لا يكون حكما والقابل بل ان قابل يجوز له الحج على السفاه ويتجرب وهو الشافعي وابو يوسف ومحمد وابل بانه لا يحجر على السفاه وتصرفه نافذ ولو حج عليه لا ينقض وان كان سفاهها وهو الامام الاظم ابو حنيفة فيقول انصرف قبل الحج وبعد سوا وليس الحج يحكم عنده بل هو فتوى والقوي لا ترفع الخلاف في جميع المسائل الاجتهادية على ما عرف واسما الكلام على حكم قاضي القضاة حسام الدين المذكور في بيان ما اخذ واسنادا فوصفه انه اخذ بقول الامام في هذه القضية فانه تقرر لنا ان الحج من القاضي ليس حكم برفع خلاف الامام فيها فتوى وجود الحج وعنده سوا فصح حكمه وان كان الواقف مجورا عليه للسفاه وما ذكره الحضاف وابو الليث فهو مذهب الامام مذهب ابي حنيفة لان مذهبه في الحج قد تقرر نقله فان قلت كيف يجوز لحكم بصحة هذا الوقف وابو حنيفة لا يراه فصارت القضية حينئذ مركبة من مذهبي مذهب ابي حنيفة وابي يوسف فان الوقف صحيح عند ابي يوسف والحكم يتقاضي تصرفا الحج غير صحيح وعند ابي حنيفة عكسه **قلت** هذا اشكل في القضية ولكن رايت في منية المفتي في هذه الواقعة المركبة من مذهبي وقد نص فيها على الجواز **وصورة ما ذكر** **قال** لو قضى كقاض بشهادة الفساق وعلى غايب او شهادة رجل وامرأ في النكاح على غايب فانه ينفذ **وان كان** من مجوز **القضاة على الغايب** يقول ليس للفساق شهادة ولا للنساء في باب النكاح شهادة هذه عبارة المنية فقد جعل الحكم وان كان مركبا من مذهبي جازا **فكذا** في هذه المسئلة لانه حكم بصحة الوقف ان كان مجورا عليه للسفاه **ومن قال** بان تصرف المجور نافذ يقول بصحة الوقف ومن يقول ان الوقف يصح يقول بان تصرف

مطلب القبول لا ترفع الخلاف في جميع المسائل الاجتهادية

مطلب ما تركب من الوقف من مذهبي وهو جائز



بعد الحج فغير نافذ **فما ريت** هذه المسئلة كسلة النسيئة فان دفع الاشكال **فانه**  
**بانه** لا يجوز التعريق بتقصير او غيره **فلا نه** **مكم** في موضع الاستصحاب غير  
 مخالف للكاتب والسنة واجماع الامة ولا تقتض القضاء بخلاف فيه  
 وقد نفذ فلا يجوز نقضه ولا تغييره والله اعلم بالصواب **وليس**  
**هذه المسئلة** **والقول** **فيها** **الاج** **الح** **من** **كلام** **صاحب** **الهداية** **فايد** **طلبت**  
 غير مودة من الكتب وبحث فيها الفضلا واختلفوا فيها **وان** **القاضي** **ذا**  
 في بيع عقار ينتمى لوفاء الدين او عند الحاجة او في الشراء الجهة وصيته  
 فباع الماذون له بهذا الاذن او اشترى **ثم** **رفع** **الاستناع** **الى** **هذا** **القاضي**  
 الاذن **كل** **يجوز** **له** **ان** **يبيعه** **ويحكم** **به** **وان** **كان** **انما** **يحصل** **بآذنه** **وقيل**  
 القضاء على هذا او اليه **ثم** **هذا** **ام** **لا** **كونه** **شيئا** **لفعله** **فرايت**  
 في كلام صاحب الهداية ما يدل على الجواز وهو انه **لا** **اذا** **حجر** **على** **نفسه**  
**ثم** **تصرف** **بعد** **الحجر** **ثم** **رفع** **تصرفه** **الى** **القاضي** **الحاجر** **فانه** **حكم** **بطلان**  
**تصرفه** **وان** **كان** **انما** **يحجر** **عليه** **بآذن** **هذا** **القاضي** **فصير** **مما** **على** **قول**  
 ابي يوسف **على** **ما** **عرف** **فصار** **حكمه** **يبطل** **تصرفه** **لانه** **حكم** **بتنفيذ**  
 حجره **وتقريره** **قد** **ثبت** **لنا** **انه** **لا** **يجوز** **ولا** **ينفع** **لحجر** **السابق** **فيه** **فكذا**  
 في هذه المسئلة البيع انما حصل **ولا** **ينفع** **من** **حكم** **واظه** **اعلم** **بالصواب**  
**مسئلة** **عبر** **في** **اولاد** **البنات** **في** **لفظ** **الاولاد** **والنسل** **والعقب**  
**والنهي** **والال** **والجنس** **والاهل** **وتحور** **كلام** **الاصحاب** **فيها** **فنفق**  
**باب** **الرجل** **يقف** **على** **ولد** **او** **ولد** **ولد** **او** **نسله** **ويجعل** **آخر**  
**ذكر** **في** **المحيط** **باب** **الرجل** **يقف** **على** **ولد** **او** **ولد** **ولد** **او** **نسله** **ويجعل** **آخر**  
**للفقر** **قال** **وفيه** **فصول** **فصل** **في** **الولد** **وفصل** **في** **ولد** **ولد** **وفصل** **في** **نسله** **فصل**  
**مسئلة** **على** **فتمين** **احدها** **اذا** **ذكر** **الولد** **مطلقا** **والثاني** **اذا** **ذكر** **موصوفا**  
**فالاول** **لو** **وقف** **على** **اولاده** **يدخل** **فيه** **اولاده** **لصلبيه** **واولاد** **ابنائيه**  
**فاما** **اولاد** **البنات** **ففيه** **روايتان** **ذكر** **هلال** **والخصاف** **عن** **محمد** **انهم**  
**يدخلون** **فيه** **وعلم** **ثم** **قال** **فذكر** **محمد** **في** **السير** **الكبرى** **اذا** **استامن** **الحري** **على** **الاولاد**  
**فاولاد** **بناته** **لا** **يدخلون** **في** **الامان** **لانهم** **ليسوا** **متبا** **واولاده** **وهكذا** **اذا** **ذكر**

المغیر

مسئله عدم دخول اولاد البنات  
في لوط الاولاد

**الزاد** في سائل جمعها فالحسابيات لان اسم الولد لا ولاء البنات مجاز  
لان الوارثية من ولد حكماء عرفا من ان يكون متروكا اليه بالولادة وذو  
اولاد الابن دون اولاد الابنة **قال الشعبي رحمه الله** بنونا بنوا بنانا ونينا  
تنا بنوهن ابنا الرجال لا يا عد **قلت** والبيحي صلى الله عليه وسلم اما  
سحق حسن والحسين ولدا سماجا ابد ليل قوله تعالى **ما كان محمد ابنا عبد من**  
**ربكم** او كان لا ولا قاطمة على الخصوص والاظهر ذلك بطريق المجاز  
ثم بحث ثم قال **فصل** اذا اوقف ارضه علي وله ولد وله فتى على ثلاثة  
اوجه **الاول** لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي وللحادي يدخل  
فيه وله نصيبه وولد وله الموجود يوم الوقف وسخرت بعد و  
يشترك البطان في الغلة **ولا** يدخل فيه من كان اسفل من هذا بين الطرفين  
لانه خص هذين الطرفين بالذكر فلا يدخل فيه غيرهما ويدخل فيه اولاد  
البنات في رواية الخفاف وهلال لان اسم الولد له وله حقيقة  
وسا ولده ابنته يكون وله ولد حقيقة **ولا يدخلون في ظاهر الرواية**  
**وعليه المتن** لان اولاد البنات ليسوا با اولاد اولادهم مطلقا لانهم  
منسوبون الى الاب لا الى الام ثم بحث ثم قال **فصل** مسائل على اوجه **الاول**  
لو قال ارضي هذه صدقة علي يسلي يدخل فيه من كان من ولده ونسله  
سواء خلق يوم الوقف وخلق بعده لان النسل اسم عام يقع على البطون  
كلها وان كان في نسله اولاد البنات **ذكر هلال** انهم لا يدخلون في الوقف  
**وفى** محمدا روايتان يمين اوصي بثلاث ماله لذريته فلان او استأجر  
الحزن على ذرية فامتنوه **فقوله** **راية** لا يدخل اولاد البنات في الوصية  
ولا ما فان اولاد البنات من ذرية ابايهم لان ذرية قوم الام **الزاد**  
المجد اولاد الخلفاء من ذرية ابايهم **كما قال المأمون** وانما امهات  
النساء عمة مستودعات ولا تشارك ابا **وفيه** **راية** تدخل فيه لان  
الذرية اسم للفرع المتولد من الاصل **الزاد** ان الناس كلهم ذرية آدم  
ونوح والاب والام اصلان للولد ثم الام من ذرية امها فاستدل بها

مطل النسل اسم عاقبة  
على البطون طلعها



يكون من ذريته ايضا ومفعلا أصليته والقوله في جانب الام راجح لان ماء  
 الفحل مستهلكا في وجهها فانما يكون الولد متولدا من ماء بواسطه اسال ماء الفحل  
 في وجهها فاذا حصل التزاوج من ذرية اب آيسها فكذا تلك تجعل من ذرية ابابيه  
 ولما ثبت ذلك في الذرية ثبت في النسل لانها سواء ما انتهى كلامه **ذكر في الذرية**  
**قال في نوع اخر** واذا وقف على ولاده يدخل في الوقف بنو البنيين وهل يدخل  
 فيهم ولدا البنات فيه روايتان وكذلك اذا وقف على ذريته يدخل فيهم  
 بنو البنيين **وعلى يدخل فيه بنو البنات** فيه روايتان **واصل هذا ما ذكره محمد**  
 في باب من ابواب الامان اذا قال اهل الحرب المسلمين امنونا على ذرارينا  
 فامنوههم على ذكركم فممن امنونا ذراريم اولادهم واولاد اولادهم من الرجال  
 كالأولاد وان سفلوا دون اولاد البنات وكذلك اذا قال امنونا على اولادنا  
 فممن امنونا على نفهم وعلى اولادهم لا صلابهم وعلى اولادهم قبل الرجال في  
 البنيين دون بناتهم دون بناتهم **ذكر في باب من ابواب الامان** ان بنات البنات  
 يدخلون في الامان فيصير في المسئلة روايتان **وكان الشيخ تحليل الامان**  
**محمدا بن الفضل** ميل الى ان ولد البنت لا يدخل تحت الامان **وذكر في باب** ايضا  
 اذا قال واحد من اهل الحصن امنوني على بناتي وله بنات ابن وبنات دخل في الامان  
 بنات الابن ولا يدخل فيه بنات البنت **قال** هذا على الرواية التي قالها  
 ابن البنت لا يدخل تحت الامان **وقوله** امنوني على بناتي **على الرواية التي قالها**  
 ان ابن البنت يدخل تحت البنت تدخل ايضا ههنا **وقيل** بنت البنت لا تدخل  
 تحت الامان رواية واحدة **فلان** ابن البنت على احد الروايتين **والفرق** ان قضية  
 القياس ان ابن البنت وبنت البنت لا يدخلان تحت الامان لانهما ابن ابنت  
 لابن المستامن وابنته لكن تركنا القياس في ابن البنت باستعمال الشيخ وهو  
 قوله تعالى **وهبت له امحاق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل من**  
**ذريته داود وسليمان** الى قوله **وذكر يا يعقوب جعل عيسى من ذرية**  
**ابراهيم وعيسى** لابراهيم كان ولد البنت **وقد** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سمي الحسن والحسين ابنيه ومثل هذا الاستعمال لا يوجد في بنت البنت فتدبر ابنته

يكون

في السير الكبير

لا يدخل في البنات

المرز

البنت الى ما يقتضيه القياس **والمرز** في الوقف يجب ان يكون كذلك قال في السير  
 عقيب هذه المسئلة **الا** اذا سمي شيئا يعرف انراد ببنات البنات **فان قال**  
 المستامن لي بنات وقدموا مساهمتي واستوفيت بناتي **وقال** امنوني على بناتي  
 فحينئذ دخل فيه بنات البنات لان ولائها لخال دلت على اراؤ بنات البنات  
**والدلالة لخال من الشيطان ما للقيوم** فصا وكانه قال امنوني على بنات بناتي  
**وهناك** يدخل في الامان بنات البنات كذا ههنا **وهي** ان يكون الجواب في الوقف  
 هكذا **ذكر** في السير ايضا اذا قال امنوني على اولاد اولادي ودخل في الامان  
 بنو البنات **قال القاضى كذا** **ذكر الشيخ** الامام شمس الدين هذه المسئلة  
 ايضا على الروايتين **ذكر** الشيخ الامام شمس الدين الخسفي ان في هذه الصورة  
 اولاد البنات يدخلون رواية واحدة **وانما** الروايتان فيما اذا قال امنوني  
 على اولادي وهذا لان المذكور ههنا ولد الولد ولدا الولد حقيقة اسم  
 لمن ولد له وابنة ولده فمن ابنته يكون ولد له وابنة ولده  
 فمن ولد له ابنته يكون ولد له ولدا **فانما** اذا ذكر اولاده فاولاد  
 حقيقة من ولد له وهو ولد من حيث الحكم يكون مشوبا اليه بالولادة  
 وذلك اولاد البنات **والجواب** في الوقف على قول شمس الامام يكون هكذا  
 اذا وقف على اولاد فلان دخل تحت الوقف اولاد البنات رواية واحدة  
 انتهى كلامه **ذكر** لخصاف في وقفه قال باب الرجل يجعل ارضه موقوفة  
 على ارضه وولد له ونسله **قلت** ارايت رجلا جعل ارضه صدقة  
 موقوفة لله ابد في صحته على ولد له وولد له واولاد اولادهم ونسلكهم  
 ابد ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين **قال** الوقف جائز وينتدرك  
 ولد له وولد له ماتا سلوا ابد في غلة هذه الصدقة **كل ولد كان له**  
**يوم وقف هذا الوقف** وكل ولد حادث له بعد الوقف وولد لولد ابد فيكون  
 فيه سواء ثم بحث ثم قال **قلت** هل يدخل في ذلك ولد البنات قال قد روي عن  
 اصحابنا في رجل وصي لولد فلان رجل بعينه بثلاث ماله **قال** ان كان له  
 ولد لصلبه ذكورا واناث فان الثلث بينهم جميعا على عددهم وان لم

الشيخ

اولاده

ما الرجل يصف ارضه على ولده  
 وولد ولده







**باب الرجل يقف على ولده  
ونسله كيف يقسم**

عبد المطلب قال هما سواء والغلة جارية لكل من ينسب بابائيه من  
ذكر وانما الى العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه **ذكر** هلال في وقفه  
في **باب الرجل يقف على ولده** ونسله كيف تقسم الغلة **قلت** ارايت ان  
قال ولدي ونسلي فولد ابني والبنات **قال نعم** **قلت** ارايت ان  
ارضاه على ولده وليس له ولد **قلت** ارايت ان قال على ولدي وولد  
ولدي المذكور **قلت** فحين كان ذكر من ولده وولد ولده **قلت** والذكر  
من ولدا البنين والبنات **سواء** **قلت** نعم الا ترى انه لو قال صدقة من  
على ولدي وولد ولدي الفقرا اني اعطي من كاد فقيرا من ولدا البنين والبنات  
فذلك قوله المذكور والفقرا واحد ثم بحث **ثم** **قلت** لو قال ارضى صدقة  
موقوفة على ذكور ولدي وولد ولدي قال هي للذكور من ولده لصلبه  
وعلى ولادهم من البنين والبنات وعلى ولد كل ذكر من نسله سواء كان  
من ولد الذكور او ولد البنات **ثم** بحث **قلت** ارايت لو قال صدقة موقوفة  
ارضى على نسلي فانقرضوا جميعا الاول ربيت اعطيها الغلة **قلت** نعم **قلت**  
وكذلك على نسلي فلان **قلت** نعم **ثم** بحث **ثم** قال في باب الرجل يقف الاثر  
على فلان او حنيس فلان من فلان وحنسه **قلت** ارايت رجلا  
قال ارضى صدقة موقوفة لله ابا علي العباس بن عبد المطلب قال  
الوقف جائز ويكون الوقف لا لال العباس بن عبد المطلب **قلت** ومن آل  
العباس قال كل من ينسب بابائيه الذكور من الذكور والبنات الى العباس  
من الذكور والبنات الى العباس فمنهم من آل العباس **قلت** ارايت لو كان غنيا  
يدخل في الوقف **قلت** لا **قلت** ارايت من كان ابوه من ما يرثيها ثم رماه  
من آل العباس لا يدخل في هذا الوقف **قلت** لا يدخل الا من ينسب بابائيه الذكور  
الى العباس **قلت** ارايت من قرىب ولادته من بني العباس ومن بعدت  
ولادته **سواء** **قلت** نعم بعد ان يكون ينسب بابائيه الذكور الى العباس  
**قلت** وكذلك كل آل بيت مثل آل عياض بن ابي طالب بن عبد المطلب  
فهو على ما وصفت لك **قلت** نعم **قلت** ارايت لو قال صدقة موقوفة

**مطلب تعرف العباس**

علي آل بيت العباس بن عبد المطلب **قلت** فهذا قوله لا آل العباس سواء **قلت**  
ارايته رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على حنيس من الحنيس ومن الذي يعطون  
**قلت** الحنيس كل من ينسب بابائيه الذكور الى الرجل الواقف الى ثلاثة ابا على ما  
وصفت لك من الذكور والبنات فهو من الحنيس **قلت** ارايت لا خوال تكون  
من الحنيس **قلت** لا **قلت** ارايت ابن اخيه يكون من الحنيس قال لا يكون من الحنيس  
اذا كان ابوه من قوم آخرين **قلت** وكذلك ابن بنته قال نعم **قلت** ارايت  
اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اهل بيعة من اهل بيته **قلت** لا الذي ينسب  
بابائهم الذكور الى الجدة الثالث **قلت** ارايت الواقف يدخل في الوقف  
قال نعم **قلت** وكذلك ولده لصلبه قال نعم **قلت** ارايت امرأة ملك  
ارضى صدقة موقوفة على اهل بيعة يدخل ولدها في الوقف قال لا  
يدخلون اذا كان ابوهم من قوم آخرين **قلت** وكذلك لو كان الحنيس  
**قلت** نعم **قلت** ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اهل بيت  
الله قال اما قول ابي حنيفة رحمه الله فهو على الزوجة خاصة دون  
ما سواها ولكنها تستحق فيجعل الوقف على جميع من يقول بمن جمعه  
في منزله وداره من الاحرار ولا يدخل في ذلك سوايكم ولا يدخل في  
ذلك وارث الموصي ولا يدخل عبداه في الارض الموقوفة على اهل  
في شيء من ذلك **الشيء كلام هلال** وفيه مخالفة لما ذكره الخصاف من الواقف  
بنفسه لا يدخل وقد انتهت عليه في كتاب الاختلافات الواقعة في المصنفات  
**ذكر** في وقف بن مازة في باب الرجل يقف رضى على ولده وولد ولده  
وليس شرط اخره للفقرا قال واما الوجه الثالث وهو ان يقول الرجل ارضى  
هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي واولادهم **وجه القياس**  
انه لم يذكر الوجه الرابع فلا يدخل **الشيء** ان في الوجه الثالث لما ذكره البطلين  
ولم يذكر البطلين الثالث لم يدخل الثالث فكذلك هذا وجه الاستقناع  
لما قال اولادهم فقد ذكر اولادهم على العموم فيقع ذلك على البطلين كما  
ويدخل اولاد البنات لانه قال اولادهم واولاد البنات من اولادهم



**في باب الرجل ينفق رضى على ولده وسكته** ويشترط اخوه للفقير اقالها الوجه الاول وهو ان يقول الرجل رضى هذه صدقة موقوفة على نسلي فانه يدخل فيه هؤلاء الذين ذكرناهم لان النسل اسم عام فيقع على البطن كلها فان كان في نسله اولاد البنات **ذكر هلال بن يحيى** في وقفه انهم لا يدخلون وروي عن محمد بن الحسن رواية في رجل اوصى بثلث ماله لذرية فلان **قال** في رواية تدخل البنات في اولاد البنات **قال** في رواية لا يدخلون فلما ثبت ذلك في الذرية ثبت في النسل لانها سواء **وذكر** في المختارة المحملة من محمد بن يحيى قال رضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وتسلمهم فولد البنات يدخلون في هذا الوقف سواء الذكور في سائل على الرازي اذا وقف وقفا على ولده وولد ولده فهو لولد الواقف الذكور والبنات فاذا انقرضوا فمن كان من ولدي الواقف دون ولد البنات للواقف **اما** ان قال لولدي واولادهم كان ذلك لولد الابن وولد ابنته كلهم فيه سواء **وعن محمد بن يحيى** في قوله وولد ولده ساتنا سلوا صورا فليولد الذكور دون البنات فالتل من الذكور دون البنات ولو قال وقف على نسلي ولم يقل لولد ابنته يعطيه الواقف **لو قال** رضى هذه صدقة موقوفة لله ابدى على آل العباس بن عبد المطلب فالآل الكل من نسب بابائه من الذكور والبنات التي العباس ولا يدخل فيه العباس وابوه وامه لو كان حيا في الاحياء **قال** ومن بعدت ولادته وقربت سوادا **وذكر** على اهل بيت العباس من نسب بابائه الذكور الى الجيد الثالث **لو قال** على اهل بيتي يدخل فيه ابوالواقف وولد ابن الصليب **وفي كتابنا** منها على اهل بيتي يدخل فيه ابوالواقف وولد ابن الصليب **وذكر** مثل اهل بيت ابائه التي اقصاها له في الاسلام من اولاده الذكور منهم **وذكر** مثل اهل بيت علي واهل بيت العباس لا ينسب اليهم اولاد البنات ولا اولاد الاخوات ويدخل فيه ولد الوصي والد الوصي لانه كالوصية لاهل بيته ولو اوصى بثلثه لا يدخل فيها وولد ابنته **والعقبة** اولاد الذكور دون اولاد البنات وعند بعض الناس ولد البنات من العقبة **وفي كتابنا**

فانما

**في الوقف على الاولاد والقربى والحجرات** **قال** في الوقف على الاولاد والقربى والحجرات **قال** رضى هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صليبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موحود في الذكر والانثى **قال** ان يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه البنات واذا اجاز هذا الوقف فادام يوجد واحد من ولد الصليب كانت الغلة له لا غير فان لم يتجدد واحد من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شيئا **وان** لم يكن له لوقت الوقف ولد لصليبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه من دونه من البطن ويكون ولد الابن عند غيره ولد الصليب بمنزلة ولد الصليب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية **ان** هلال **ذكر** الحضاف عن محمد بن يحيى في اولاد البنات ايضا والصحة ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى ابائهم لا الى اسيحتهم بخلاف ولد الابن **وذكر** في السير ما يوافق ظاهر الرواية لو قال رضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه ولد لصليبه واولاد بنيه يستويون في الغلة ولا يقدّم ولد الصليب على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر **وذكر** يدخل في ذلك ولد البنت **قال** هلال **يدخل** كذا الوفا رضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي **قال** هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنت والبنات **وقال** على الواقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور من ولده فاذا انقرضوا فمن كان من ولدي الواقف دون ولد ابنته الواقف **قال** على اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد ابنته والصحيح ما قاله هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات **فان** ذكر في السير اذا قال اهل الحرف امنونا على اولادنا ولا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات **قال** في نسخة اخرى لان ولد الولد اسم من ولد ولد ابنته ولده فمن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف

مطلب



بالمخ

60

مطلوب في الاضافة الى الولد  
والى السمسرة

49

هل يدخلون ذكرهم يدخلون في الرواية لخصاف اما في ظاهر لا يدخلون  
 وكذا لو كان مكان الوقف وصية والقر على ظاهر الرواية لان اولاد ابنت لسوا  
 باولاد اولادهم منهم ينسبون الى الاب لا الى الام وفي الروضة للناطقة  
 فاجعلها وقفا لمولده وولد مولده فهي لولد الواقف الذكر والاناث دا  
 خلون فيه ولا يدخل فيه ولدا لولد مع ولد الصلب فيكون لولد ابن الواقف  
 دون ولدا ابنة الواقف ولو قال لولدي واولادهم كان ذلك لولدا ابنت  
 ولولدا ابنة كلهم في ذلك داخلون لانهم مضاف ههنا الى الاولاد  
 وفي الاول مضاف الى نفسه ذكره على الرازي قال ورايت في محم محمد بن الحسن  
 ان ولدا ابنة يدخل في وقفه في قوله ولدا الولد وتل بعد ذلك بورقين  
 فان مغل الارض صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ابدما متساويين  
 سوي في موصوته فالخلة لولد الصلب وولد ولده على عدد رؤسهم  
 فما اصاب ولد الصلب فهو بينهم وبين ساير الورثة من الواقف وزوجته  
 على فرايض الله تعالى وما اصاب ولد الولد والنسل فهو لهم بالسوية والنسل  
 لا يكون الامن ولدا ابني دون الابن في كتاب الوصايا من شرح الزيادات  
 لقاضي خان قال الفصل اذا اوصى لاهل بيته او بنسبه اولاده فالوصية  
 لغيره الذي ينسبون اليه الى اقصاب له في الاسلام يدخل فيه الحر وغيره  
 والولد والوالد اذا الميراثه ولا يدخل فيه الاكبر الذي ينسب اليه البتة  
 الكافر والمسلم والانثى والذكر اما اهل البيت فلا نه لا يراد به بيت السكنا  
 وانما يراد به بيت النسبة وكل من جمعه واياه من اهل بيت النسبة يدخل فيه  
 ولا يدخل فيه اقصاب في الاسلام لما قلنا في الفصل الاول ولا يدخل الاكابر  
 الذي ينسب اليه البيت لانه اوصى لاهل بيته لا لاقصاب البيت الخ  
 فالاول واهل البيت سوا بقا العباس واهل عباس ولا يدخل فيه قوم الام لان  
 الانسان بعد من جنس قوم الاب لا من جنس قوم الام الا ان كان ابراهيم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قرشيًا ولم يكن قبضيًا والاول اسم  
 لما يرصع هو اليه بالنسب والنسبة تكون بالابائهم هات وهل يدخل في هذا  
 الوصايا اولاد البنات لانهم ينسبون الى ابائهم لا الى امهاتهم وكذا الواصية

[illegible]

الفصل الثاني  
بينه وبينه



امرأة لاهل بيتها اولادها او بنسها فالوصية تكون لمن ينسب الي اسمها الي  
 اقصى في الاسلام ولا يدخل ولدها ولا اسمها والاولاد فلان ينسب الي اسمها حق  
 لو كان زوجها بن عمتها يدخل ولدها والام فلا ينسب الي قومها  
 لا الي قوم الوصية ذكر في تحفة الفتاوى لا يرتجى ان من جعل ارضه صدقة  
 سرقفة على ولده وليس له ولد صرفت الغلة الي الفقراء فان حدث له حادث  
 ولد صرفت الغلة المستقبل كذا ههنا ولو كان الوقف باسم الولد دخل فيه  
 البنون والبنات لان الولد اسم مشتق من الولادة وهو المعنى بوجد  
 فيهما ولو قال على ولده وليس له ولد لصلية وانما ولد الولد دخل فيه  
 ولد الابن بلا خلاف وهل يدخل فيه ولد البنت ذكر هلال لانه لا يدخل  
 وهكذا ذكر محمد في السير الكبير وفي شروط الخصاف ان ولد البنت يدخل  
 في الوقف فصار في المسئلة روايتان وفي كتاب الحج على اهل المدينة  
 في قوله ولد الولد يدخل فيه ولد الابنة عند اصحابنا وفي مسالك الرازي  
 التي جمعها في كتابات اذا وقف على ولده واولاده واولاد  
 اولاده دخل فيه ولد الابنة وهذا لان ولد الولد حقيقة اسم لمن  
 ولد من ولده انتهى يكون ولده حقيقة بخلاف ما استأمنوا  
 على اولاده لان اولاد الرجل في الحقيقة من ولده هو ومن حيث  
 الحكم من يكون منسوبا اليه بالولادة وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات  
 على نسبه دخل فيه ولد الابن وهل يدخل فيه ولد الابنة ذكر هلال ان فيه  
 روايتين عن اصحابنا واذا وقف على ولده ونسبه وله اولاد لصلب  
 واولاد اولاد دخل فيه اولاد الصلب واولاد الاولاد وان بعدوا  
 فاولاد الصلب يدخلون تحت اسم الولد وتحت اسم النسل واولاد  
 الاولاد يدخلون تحت اسم النسل ذكر في التجريد على المكرهات في كتاب  
 الوصايا منه وعن محمد بن ابي اوصي لعقب فلان فان الوصية لعقبه  
 حتى فالوصية لعقبه باطلة ولو مات قبل موت الموصي فالوصية  
 جائزة وعقب الرجل ولده من الذكور والانثى وان لم يكن له ولد

مطلق الوقف على ولد  
 وليس له ولد لصلبه

ونسبه  
 مطلق الوقف على ولد  
 وله اولاد لصلبه

ذكر

فولد وله الذكور والانثى وذكر في البدائع لكاساني في كتاب الوصايا ولو  
 ولو اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وانما هم اقرب في الاسلام حقان  
 الموصي لو كان مملوكا يدخل تحت هذه الوصية كل من ينسب اليه من قبل الاب  
 ان كان عبدا يملكها كل من ينسب اليه من قبل الاب سواء كانت  
 نفسه ذكرا وانثى بعد ان كانت نسبتها اليه من قبل الاب ولا يدخل من  
 كانت نسبتها من قبل الام لان المراد من اهل البيت اهل بيت النسب والنسب  
 والنسب الى الاباء واولاد النساء اباء هم قوم اخرين فلا يكون اهل بيته  
 ويدخل تحت الوصية لاهل بيته ابوه وجده اذا كان من لا يرث وكذلك  
 لو اوصى بنسبه وجده فهو على قرابته الذين ينسبون اليه اقرب من اولاد  
 سلام حق لو كان اباه على غير دينه دخلوا في الوصية وكذلك الخيس  
 فان لها شعي اذا تزوج امته فولدت منه ينسب الولد اليه لا الي امه حتى  
 اهل بيته لانه فقيت ان النسب والجنس يخص بالاب دون الام وكذلك  
 الوصية لان فلان هو بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان فلا يدخل احد  
 من قرابة الام في هذه الوصية وذكر في شرح مختصر الدرر في القدر في كتاب  
 الوصايا منه قال ابن سناء عن محمد بن ابي اوصي لعقب فلان ولعقب فلان رجل  
 اخر ان مات الموصي الموصى لعقبه على الوصية لعقبه باطلة  
 والثالث لفلان الذي اوصى له لان العقب في قول محمد انما يكون بعد موت  
 الموصي وان مات الموصي لعقبه قبل موت الموصي فالوصية جائزة ويكون  
 الثالث لفلان ولعقب فلان على عدد الرؤس وعقب فلان وله من الذكور  
 والانثى لان من ولد ابنته من الذكور والانثى عقب له فاما ولد ابنته  
 فليسوا من عقبه ثم بحث ثم قال وانما لم يدخل ولد البنات في ذلك لانهم لا يابون  
 فسوي بين الذكور والانثى وذكر في التجريد في شرح المصالح في كتاب الوصايا  
 منه قال وان اوصى بثلاثة اولاد فلان ولد بنون وبنات كان الثلث بينهم  
 بالتسوية لان لفظ الولد اسم جنس المولود ذكر كان او انثى واحدا كان او اكثر  
 ولو كانت امرأة حاصل دخل ما في غيرها في الوصية لا دخل تحت اسم الولد في

مطلق الوصية لزوجته



الميراث فكذا في الوصية فان كانت له بنات وبنو ابن فالوصية لبناته دون بنات ابنته لان لفظ الولد يتناول الابنة حقيقة واما ولاد الابن مجازا فاما يمكن صوته الى الحقيقة لا يصرف الى المجاز وان لم يكن له ولد لصليبه فالوصية لولد الابن استوي فيه ذكورهم وانما قلناه بعذر الصوف الى الحقيقة فيصرف الى المجاز تصحيحا لكلام ولا يدخل اولاد البنات لانهم من قوم اخرين وليسوا من اولاده لاذن الف الى الاباء وعليه قوله تعالى ما كان محرابا لحد من رجالكم فلو كان اولاد البنات ينسبون الى جددهم لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنا الحسن والحسين وذكر الخصاص عن محمد ولد البنات يدخلون فيها كولد البنين ويذكر في السير الكبير اذا اخذ الامان لنفسه وولده فانه يدخل فيه ولدا البنات وفي بعض النسخ انه لا يدخل وهذا لان الولد ينسب الى ابويه فلو بن لابنه وابن لامه حقيقة وابن لجد مجازا فان سب الى ابيه بانه ابنه فكذا ذلك الى ابائه ولان علي السلام من بني ادم وان لا ينسب اليه الا من الام الا اذا اصبحت ولدا البنات لا يدخل في الوصية والوقف والمسئلة السيرة فقيل قول محمد والفرق ان سب الامان على القوسعة ولهذا ثبت بالاشارة والتعريض والدلالة فانه لا ضرر على البنين في دخول ولد البنات في الامان بخلاف الوصية والوقف لان في الوصية لا اقارب يعتبر ابو حنيفة الاقرب فالاقرب دفعه عن الاقرب بمشادة الابعد كذا هتأوكر في التجر ايضا في باب من الوصايا التي تكون رجوعا والتي لا تكون رجوعا قال ابن سميعة عن محمد بن رجل وصي فلان ولعقب فلان يعرف رجلا اخر قال فان مات الموصي والموصي لعقبه حي فالوصية باطلة والثالث فلان الذي اوصي له لان لعقب في قول محمد انما يكون بعد الموت وانما الموصي لعقبه قبل موت الموصي فالوصية جائزة ويكون الثالث فلان ولعقب فلان على عدد الرؤوس وعقب فلان من الذكور والاف

مطلب الامان ولد البنات لا يدخل في الوصية والوقف

مطلب الوصايا التي تكون رجوعا والتي لا تكون رجوعا

والم

وان لم يكن له ولد فولد له من الذكور ولا ناث غير ولد الاناث لان ولدا بنته من الذكور والاناث عقب له فاما ولد بنته فليسوا من عقبه ثم بحث ثم قال فالعقب ولد الذكور لان الاسم يتناول ولهم كما لو اوصى بولد فلان وله ولد لصليبه وولد ولدوا فلان يذكر ولدا البنات لانهم عقب لابائهم وكفى القنية في كتاب الوصايا سنها قال وعقب فلان ولد الذكور والاناث ثم اولاد الابن ولكن بعد موت فلان ذكر في عمدة القفاوي للصدر الشهيد قال اذا وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا اقيم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى واولاد البنات لا يدخلون فيه وكذلك لو كان مكان الوقف وصية قلت فتحررنا من هذا كله ان اولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد واولاد الاولاد ام لا وفي رواية لخصاص وهما لا يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا هل يدخلون في الوقف على الذرية ام لا في رواية يدخلون وفي رواية لا يدخلون وكذا في لفظ السبل والعقب هل يدخلون فيه ام لا ذكر في المحيط ان ههنا لا ذكر انهم لا يدخلون وفي وقف لخصاص انهم يدخلون وفي وقف ابن مازة عن ههنا انهم لا يدخلون وفي فتاوي قاضي ان في اولاد البنات روايتين وفي الرواية الثانية لو ان السبل لا يكون الامن ولد الابن دون ولد الابنة وفي نسخة الفتاوي ان فيه روايتين عن اصحابنا وكذا في لفظ العقب هل يدخلون فيه ام لا فقال لخصاص العقب اولاد الذكور دون اولاد الاناث وفي تحرير الترمذي وكذا لفظ لول ولجنس واهل الحكم بينهم واحد ولا يدخل اولاد البنات في ذلك ونظمت ذلك في بيتين وانجتها في كتاب الملقب بالفوائد وهما

**الاولاد واهل كذا عقب** **نسل وجنس كذا ذريرة**  
**فلا يدخل لاملا وبنات نسل** **فيما ذكرت فقد تم الذم كذا**  
ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على ولادي واولاد اولادهم

مطلب كذا الكلام في الوصية



الاولاد اولادهم ان اولاد البسات يدخلون حينئذ من غير ان يقول في  
 المسئلة روايتا نولي الامرك ذلك فان قيل انهما يتايدون ذلك ولو ذكر  
 عشرة بطون على ظاهر الرواية فان قيل ظاهر الرواية فيما نقلناه من  
 المحيط هو انه جعل المانع من دخولهم كونههم متسولين الى بائنه دون امهائهم  
 فعلى هذا لو ذكرهم بطون او اكثر لا يدخلون على ظاهر الرواية للمعق  
 الذي ذكرناه وقد صرح صاحب الهداية في التجسس كما ذكرنا ان الفتوى  
 على ظاهر الرواية انهم لا يدخلون والله اعلم بالصواب **واما مسألة الزيادة**  
 في اجرة الماوية اذا كان وقفاً وهل تنفس الاجارة بها ام لا وهو الكلام في ذلك  
 فنقول في ذكر فتاوي مضاف المتولي اذا اجر حمام الوقف من رجل ثم  
 اخروا في اجرة الحمامة لو ان كان اجرة الحمام من الاول باجر مثله انقص  
 ليس يتغابن في مثله فليس المتولي ان يخرج الاول قبل انقصا سدة  
 الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتغابن فيه تكون فاسدة ولان  
 يواجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجرة المثل او بالزيادة  
 على قدر ما يرضى المستاجر به وان كانت الاجارة الاولى باجرة المثل ثم اردوا  
 اجرة مثلهما كان المتولي ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المستاجر  
 المسوق كما ذكره الطحاوي وذكر في فتاوي الخاق رجل استاجر ارض  
 الوقف سنين باجرة معلومة وهو اجر المثل فلما دخلت السنة  
 الثانية كثرت رقبات الناس وازداد اجرة الارض ليس للمتولي ان  
 ينقص الاجارة لنقصا ن اجر المثل يعني وقت العقد المسوق اجر  
 المثل ومنها في كتاب الاجارة وقف اجرة المتولي من رجل ثم جاء اخر  
 و زاد في الاجرة ان حين اجر الحمام اجرة بمقدار اجر مثله او بنقصا  
 يتغابن الناس في مثله فليس المتولي ان يخرج الاول قبل مضي مدة الاجارة  
 ليواجر غيره وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتغابن الناس في مثله  
 فهي فاسدة فله ان يواجر اجارة صحيحة اما من الاول او من الثاني باجر  
 او الزيادة على قدر ما يرضى المستاجر وذكر في اقامات لحام الشهيد رجل

مسألة الزيادة في اجرة الماوية  
 اذا كان وقفاً

لم يتغابن في مثله  
 اي يتناقص بالبناء  
 للمجهول ويقال غبنه  
 في البيع وكرا غبنا  
 من باب ضرب مثل  
 غلبه نقصه وغبن  
 بالبناء للمفعول فهو  
 مغبون اي منقوص  
 في كمن او غيره  
 مصباح اهل كاتبة غم

استبوا

استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخلت  
 الثانية كثرت الرقبات فازداد اجر الارض ليس للمتولي ان ينقص هذه  
 الاجارة لنقصا ن اجر المثل لان اجر المثل يعني وقت العقد ووقت  
 العقد المستحق اجر المثل وفيها ايضا الاجارات حمام وقف اجرة المتولي  
 من رجل فجاء اخر و زاد في الاجر ليس للمتولي ان ينقص الاجارة الاولى اذا  
 او اجر المثل او بنقص قدر ما يتغابن الناس في مثله ان الثاني في الزيادة  
 على اجر المثل صنعت وان نقص منه مما لا يتغابن الناس في مثله فالاجارة  
 فاسدة ولان ينقصها او ذكر في الفتاوي البدعية رجل استاجر ارضاً  
 موقوفة ثلاث باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخلت الثانية كثرت  
 رقبات الناس فازداد اجر الارض لو ليس للمتولي ان ينقص الاجارة لنقصا  
 اجر المثل لان المستحق اجر المثل و اجر المثل انما يعني وقت العقد ووقت العقد  
 كان المستحق اجر المثل فلا يعني التغير بعد ذلك وذكر في النخبة اذا استاجر  
 ارض الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة المثل حقارت الاجارة  
 فرضت اجرها لا تنفس الاجارة واذا ازداد اجر مثلهما بعد مضي مدة على  
 رواية فتاوي سرمد لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ بعد  
 العقد الموقوت الفسخ يجب للمتعلى ما مضى لو كانت الارض بحال لا يمكن فسخ  
 الاجارة فيها بان كان حينها زرع لم يستحصل بعد فالي وقت زيادته يجب  
 المسوق بقدره وبعد الزيادة الى تمام فتنه يجب اجرة المثل و لا يواجر بغيره اذا  
 عند التكرار هذه الجملة في مزارعة شرح الطحاوي ويذكر في خزانة الاكل لو اجر  
 المتولي ارض الوقف فزرعها المستاجر ثم طلب غيره بزيادة اجرة ينظر ان  
 كان فيه غبن وقت الاجارة للمتولي ان يلزمه هذه الزيادة يعق المستاجر  
 ان استنع وان لم يكن فيه غبن لا يتعرض له وذكر في المحيط ولا يجوز اجارة  
 الوقف الا باجر المثل ولو اجر ثلاث سنين باجرة المثل ثم اضره او اجره  
 لكثرة الرقبات ليس للمتولي ان ينقص هذه الاجارة لنقصا ن اجر المثل  
 لان اجر المثل يعني وقت العقد المستحق اجر المثل وذكر في الاحكام استاجر

سنين



بلغ

مطلوع

الارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة ولاجرة في السنة الاولى والمثل  
وفي الثانية ازادت وغيات الناس ليس للموتى ان ينقص هذه الاجارة  
**وذكر في الاحكام** وقف اجرة القيم ثم جاء آخر زاد في الاجرة لئلا كان حين  
اجرا بمقدار اجرة مثله او ينقصان يتغابن الناس في مثله فليس للموتى  
ان يخرج المستاجر منه قبل تمام المدة وان كان مما لا يتغابن الناس فيه فالاجارة  
**وذكر** حكام الدين في اجارة الوقف اذا زاد اجرة مثله كان للموتى ان ينقص العقد  
وما لم ينقص العقد يجب المستحق في القيمة ويجوز استيعاد الارض مدة طويلة  
عشر سنين واكثر رخصا سعرا وغلا في الملك والوقف اذا زاد اجرة مثله  
في خلال المدة ينقص ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا في البداية وفي كتاب  
الاجارات سنة لو اجرد اراضي ملكه ثم غلا اجرا لدار لم ينقص العقد  
الا في الوقف فانه ينقص نظر الوقف ويجدد العقد في المستقبل على اجرة  
معلومة وفيما مضى يجب المستحق بقدرة **تمت به ٢٢٠** وقيل هذا اذا زاد  
اجرة مثل الدار فاما اذا جاء واحد وزاد في الاجرة فعننا على المستاجر الاول  
فلا يعتبر ذلك ثم انما تنقص هذه الاجارة اذا امكن النقص فاذا لم يمكن فلا  
ينقص بل يترك اليه ان يتقصد الزرع باجر المثل والى وقت الزيادة يجب  
المستحق بقدرة وبعد الزيادة الى ان يتقصد يجب اجرا المثل **هذا** اذا غلا  
اجرا مثل الوقف **فاما** اذا ارض بالاجارة لا تنقص لان المستاجر رضي بذلك  
القدر وزيادة ولان النقص في الوقف عند العلل المعقولة نظر الوقف  
وفي هذا ضرر فلا ينقص **وذكر** في فتاوي قاضي خان في الوصايا ما صورته  
وهي باع شيئا من مال اليتيم شرط بانه باع ما يبيع فان القاضي  
يرجع الى اهل البصر وان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بغيره  
وان يمتنه ذلك فان القاضي لا يلتفت اليه من يريده ان كان في المزايدة  
يشترى باكثر وفي السوق باقل لا ينقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة  
بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجال من اهل البصر على ثمن  
بقولهما **هذا** على قولهما قول الواحد يكفي كما في التركة

وعلى هذا اتم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء آخر زاد في الاجرة وذكر في فتاوى  
الفتاوى اذا استاجر أرضا ثلاث سنين باجرة معلومة وهي اجرة المثل  
حق جازت الاجارة فزخصت اجرة لا ينقص الاجارة واذا زاد اجرة مثله قبل  
مضى المدة على رواية **فتاوى مير قند** لا ينقص العقد وعلى رواية شيخ الطحاوي  
ينقص ويجدد العقد والى وقت النقص يجب المستحق ما مضى لو كانت الارض  
بحال لا يمكن نسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يتقصد بعد فالوقت  
الزيادة يجب المستحق بقدرة وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجرا المثل  
وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل هذه الجملة من زريعة الطحاوي  
**وذكر** في النبايع لو كانت الارض المستاجرة وقفا وقدا استاجرها مدة طويلة  
ان كان السعر بحاله لم يزد ولم ينقص جاز وان غلا اجرة مثله ينقص العقد ويجب  
فيما مضى ويجدد العقد ثانيا فباقي ولو كانت الارض بحال لا يحتمل النقص  
بان كان فيها زرع لم يتقصد لا ينقص العقد لكنه يجب المستحق الى وقت  
زيادتها وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجرا مثله **ولا** تعتبر الزيادة  
في السعر الا اذا زادت عند الكل اما لو زادت عند بعض الناس لم يلتفت اليه  
لعله متغنى **وذكر** في فتاوي برهان الدين المعالي محمود بن عبد العزيز في  
الوقف المستاجر اذا زاد اجرة مثله كان للموتى ان ينقص العقد ويحتاج الى  
تجديد العقد فيبقى بان له ان ينقص وما لم ينقص يجب المستحق هذه الجملة في زرع  
زريعة الطحاوي **وذكر** في منية العقد اذا زاد اجرا المثل في الوقف بعد  
العقد ليس للموتى ان ينقص لان اجرا المثل يعتبر وقت العقد **قلت** فتحرر  
لنا من هذا ما حصله ان الاجارة في الوقف لا تنقص ولا تنقص بمجر زيادة  
من جاء بزيادة اجرة **تمت** ان يبين ان زيادة اجرا المثل في المأجور بعد العقد وسواء  
كان ما زاده مقدارا ثلث الاجرة او ربعها او اقل واكثر ثم من الاصحاب من اعتبر  
اجرا المثل وقت عقد الاجارة فقط ولم يرجع على زيادة اجرا المثل بعد العقد  
وسواء حصلت خسارة مستند الى ان اجرا المثل زاد ام لا **والقول** بالنقص

مطلوع



بعد ذلك ومنهم من قال اذا زاد اجر المثل بعد العقد كان الموقوف ان يفسخ  
العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانياً وخرج الامام برهان الدين ابو المعالي  
فيما نقلنا انه يفتي بان له ان يفسخ العقد وما لم يفسخ يجب المستحق لكن  
شروط ان يفسخ اذا كانت الزيادة معتبرة عند الكل اما لو جاز احد وزاد في  
اجرتها لم يلتفت اليه لاحقال انه ستعنت فيها ولم يقل احد من  
من اصحابنا انه اذا جاء شخص وزاد في الاجرة اما الربع او الثلث او اقل  
او اكثر ان الاجارة تنفسخ او يسوخ فسخها بمقتضى زيادة هذا الرجل  
فقط بل يفسخون فيما ذكرنا عنهم في هذه الاوراق انه لا يلتفت الى زيادته  
ولا يعمل بها وعللوا فقالوا العلة ستعنت وكلام المتعنت لا يعاين ولا  
يعرج عليه وقاضيه ان خرج فيما نقلناه عنه في كتاب الوصايا بما قررناه وان  
القاضي يلتفت اليه من جاء يزيد يجمع فيه الى ارباب الخيرة فيما نقلناه عنه  
ما قيل هذا سلم اذا كانت الاجارة الاولى وقعت باجر المثل وثبتت فلك عند  
الحاكم اما اذا حصلت اجارة الوقف ما من عاقل الوقف ومن جابه ان  
ناظره ولم يشهد بالشهود فمها بان الاجرة اجرة المثل وقت العقد فاذا جاء  
من يزيد على هذا المستاجر في الاجرة اما عقيب العقد او بعد من غير ان يظهر  
الحاكم انه ستعنت له لا تقبل هذه الزيادة نظر الوقف وربما يتبين بذلك ان  
الاجارة الاولى كانت بدون اجر المثل قلت الاجارة الاولى كانت صحيحة مادية  
عن شرط يفسدها لم يفسد بها زيادة من يزيد ما لم يتبين ان اجر المثل  
زاد بعد العقد وما ذكرتم من كون اجر المثل مسكوتاً عنه ولم يشهد به  
الشهود وقت العقد فلا يضر بها لان الذي يشترط لصحة الاجارة في  
الوقف هو الشروط في الملك لكن يزيد عليها بان يكون الاجرة فيه اجرة المثل  
وقت العقد فاذا سكتوا عن ذلك فالاصل الصحة الا ان يتبين من جاء يزيد  
ان الاجارة الاولى قد وقعت بدون اجرة المثل وان اجورها ان ذلك اكثر مما اقررت  
به فاذا اتبين ذلك انفسخت الاجارة الاولى كونها حصلت بدون اجر المثل  
لا بالزيادة القدر ادها فاما اعتبار ما زاد فيحتاج الى شرط وهو ان يتبين

مطلوب ما شرطه الكل  
لفسخ الاجارة

مطلوب ما شرطه الموقوف  
الاجارة في الوقف

ان اجرتها

ان اجرتها قد زاد بعد العقد مطلقاً من غير ان يشترط عليه ان ما زاد  
هو اجر المثل فان بين ذلك لان تسع زيادة ثم زيادة هذه لاقلوا اما ان  
ان تكون اجر المثل او اقل او اكثر فان كانت مقدار اجر المثل ساخ ايما الوقف  
سنة بهذه الزيادة وان كانت اقل لا يواجر الوقف منه بها فقط بل بتمام  
اجر المثل ان اختار وان كانت اكثر من اجر المثل فيجوز ايضا بقى ان الذي  
يفسخ هذا العقد من هو فقط هو كلامهم ان الموقوف للوقف هو الذي  
يفسخه لا غيره فيكون العمل فيه حينئذ الى الموقوف برفع الاسر الى  
القاضي ويأتي بالرجل النجاء ورفع الزائد وتبطل عند القاضي ان هذا  
القدر الذي زاده هو اجر المثل في هذا الوقف عند كل الناس دون  
هذا الذي دفعه وحده فاذا اكتمل ذلك يقول الموقوف فيفسخ هذا  
العقد كل ذلك بحضور المستاجر الاول فاذا افسخه يسأل من القاضي  
امضائك الفسخ ويحكم به مع العلم بالخلاف حتى يرفع اختلاف العلماء  
في المسئلة كما قلنا في امضاء الفسخ بموت احد المتعاقدين في الاجارة  
اذا كان خلع نفسه لان القاض هو الذي يبتدي بالفسخ من غير ان  
الموقوف لهم الا اذا استنع ناظر الوقف عن ذلك فحينئذ يجوز للقاضي  
ان يبتدي بالفسخ ويحكم به فلهذا خلاصة ما ظهر في كلام الاصحاب  
قدس الله ارواحهم مما نقلت منهم في هذه المسئلة واما علم  
**واما مسئلة غلة الوقف واما اصل كون غلة الوقف البسط** ام على اعتبار  
دراك احتوا الذي ادركت في زمانه يختص بها دون من كان قبله من  
المستحقين ام لا ويتضمن هذه المسئلة ايضا مسئلة غلة اوقاف  
المدارس وهل تكون حكمها حكم غلة الوقف على الاولاد ولا قاربهم فيوقف  
الحكم بينهما وتحرير الكلام في ذلك كله فنقول وبالله المستعان ذكر **مسئلة**  
في وقفه اريت رجلاً لارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وعلى من  
يحدث لي من الولد فان انقرضوا فعلى الفقير والمساكين لهداجا بقلت  
فان لم يحدث له ولد وجاءت الغلة اعطى هو لاولاد والقيام الغلة

مطلوب الذي يفسخ عقد الاجارة

مسئلة غلة الوقف هل هي على  
البسط او على اعتبار الاداء



قال اعطيهم الغلة ولا يصح لمن يحدث له من الولد شيئا وانما انظر الى عدد يوم  
 الغلة ولا اعطى من يحدث من القرابة من الغلات الماضية شيئا واعطيهم من  
 الغلة ما دونه وانما انظر الى عدد يوم قاي الغلة وكذلك كليات الاول  
 لا يكون لمن يحدث من الولد وانما انظر الى محي الغلة فمن كان منهم يوم قاي  
 الغلة فقد وجبت له الغلة ولا تنفذ الى من مات منهم قبل ذلك قلت  
 ارايت لو كان له ولد يوم وقف الوقف عشرة فلان من مات منهم بطلت  
 حصته وكان الوقف على من بقي منهم ما بقي منهم احد قلت ارايت من  
 مات منهم بعد محي الغلة قال حصته من مات منهم بعد محي الغلة ميراث  
 الورثة على كتاب الله تعالى فمن مات من ذلك دينه وانفذ منه وصاه  
 وارث زوجته منه لانه ما قدر ملكه قبل ان يموت وانما يحدث من  
 الغلة بعد وفاة من هلك منهم فممن بقي منهم دون من هلك منهم  
 ارايت رجلا قال اوصى صدقة موقوفة على قرابتي مات بعضهم قال  
 اجعلها لمن بقي منهم احد ولا تنفذ الى من هلك منهم قبل محي الغلة  
 وادخلت منهم من يحدث منهم قبل محي الغلة ومن مات منهم بعد محي  
 الغلة ~~وحيث~~ منهم بعد محي الغلة فقد وجبت حصته وهي  
 ميراث على ما وصفت لك ولا حول له فيما يحدث من الغلات وكذلك  
 الولد ايضا في صدر الباب قال قلت ارايت رجلا جعل ارضه صدقة  
 موقوفة على ولد له ومن بعده ذلك على المساكين قال هذا جائز قلت ارايت  
 ان حدث له بعد ذلك ولدا يكون له من غلات الوقف شيء قال نعم  
 فهو اسوة من كان من ولده يوم وقف الوقف قلت ولم قلت ذلك  
 قال لانهم كلهم من ولده ولا اسم يجتمع جميعا وانما انظر الى الغلة يوم  
 يكون غلته فما كان له من الولد يوم يميزهم فيها جميعا سواء لان الغلة  
 انما تجب لمن كان منهم مخلوقا يوم تكون غلته فمن كان للوقف يوم  
 من تولد منهم جميعا سواء وانما هذا عذري بمنزلة رجل قال قد وصيت  
 بثلاث مائتي لولي عبد الله وانما انظر الى ولد عبد الله الذي يكون

قلت

يوم موت الموصي يكون الثلث لهم ولا انظر الى من مات منهم قبل ذلك  
 في الثلث من كان مخلوق يوم موت الموصي من كان مخلوق يوم وصي ذلك  
 الوقف انما انظر الى الغلة يوم محي فمن كان مخلوق من الولد فمن جميع في ذلك  
 ولا تنفذ الى من مات منهم قبل ذلك وادخل من كان منهم قبل محي الغلة  
 الغلة كما ادخلت في الباب الاول من حدث قبل موت الموصي ولم تنفذ  
 الى من مات منهم قبل موت الموصي قلت ولم لا تجعل الوقف على من  
 كان حيا يوم وقف الارض ولا تجعل لمن يحدث شيئا والوقف يوم يميز  
 لهم خاصة فيكون على الذين كانوا مخلوقين دون من يحدث كما نقول  
 في الوصية انما يكون لمن كان يوم موت الموصي ولا تجعل لمن يحدث  
 بعد ذلك شيئا لان الوصية وجبت بالموت والوقف وجب بالاشهاد  
 قال هما مختلفان اما الوصية فقد ملكها الموصي يوم مات الموصي ولا  
 يتحول ملكهم عنها ولا يدخل ولا يدخل فيها من يحدث بعد ذلك لانها وجبت  
 الاولين واما الوقف فلم يملك الموقوف عليهم من الارض شيئا بلا اشهاد بل  
 وانما يكون الغلة يوم يميز وليس عليها قهر قبل ان يتحقق وانما انظر الى الغلة يوم  
 والوصية يوم تجب لاهلها الاربعان الوصية لم يملكها اهلها بلا اشهاد  
 لهم بالوصية دون الموت وكذلك الوقف لم يملك الموقوف عليه بلا  
 شهاد بالوقف منه شيئا دون ان يتحقق الغلة انما يكون الوصية بموت  
 الموصي والغلة في الوقف يوم يتحقق الغلة في الوصية يوم تجب بموت  
 الموصي في الغلة يوم تبين قال ابو حامد يوسف بن محمد بن خالد ان الوقف  
 والوصية في هذا سواء فان قال قائل فما حجتك على من قال يكون الوقف  
 كان مخلوق من الولد يوم وقف دون من يحدث من الولد قبله فانقول  
 قد جله لارض صدقة موقوفة على الفقراء من ولد عبد الله وكان من  
 ولد عبد الله يوم وقف الوقف فقرا وغنيا فان قال اعطى فقراهم يوم  
 ولا اعطى لغنيا شيئا لان الوقف وجب لهم باغياهم خاصة يوم  
 الاولين فان قال نعم هو لهم فان الوقف وجب للولد المخلوق يوم وقف

بلغ



دون من يحدث قبله فما تقول ان استغنى الذين كانوا فقرا او افقر الذين كانوا اغنيا  
ينبغي في قياس قولك ان يعطى الذين هم اليوم اغنيا لانهم كانوا يوم الوقف قد  
لهم ويمنع الذين هم فقرا لانهم كانوا اغنيا يوم وقف الوقف وهذا قياس  
هذا بشي وليس على معاني كلام الناس وهذا هي مروي وقوفهم وانما هذه الناس  
في وقوفهم على من يكون فقيرا منهم يوم تاتي الغلة وعلى ان يحرموا من استغنى  
منهم ويبدلوا من افقر منهم وكذلك الوقف على الولد ايضا ينظر الى من كان  
يوم تاتي الغلة وذلك في الزخوة لوقال ارضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث  
لبن الولد وليس له ولد فانه يجوز وان ادركت الغلة قسمت على الفقرا فان  
حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة لان اوان اسحقا قهنا  
هذه سبق حدوث هذا الولد ذكر الخصاص في وقفه قلت فما تقول ان قال  
جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة له ابد اعلو ولدي ولدي ولدي ولدي ولدي  
وسلمهم بوا ما ثنا ساوا وعلى ان تبدا بالبطن الاعلى ثم البطن الذي يليه  
ثم الذي يليه بطنا بعد بطن حتى ينتهي الى اخر البطون منهم ثم من بعدهم  
على المساكين قال هذا ما يزم على ما شرطه ويكون الغلة للبطن الاعلى ثم بطنا  
بعد بطن ابد ما بقي منهم اصد قلت فما تقول ان يمتنع من البطن الاعلى قال  
ليسقط سهمه وتكون الغلة لمن يكون موجودا فيهم حتى تطلع الغلة قلت فان  
مات البطن الاعلى لا واحدا قال فالغلة لهذا الواحد دون الذي يليه قلت  
فما تقول في ولد من مات من البطن الاعلى هل يكون لهم شئ من الغلة قال لا يكون  
لهم شئ من الغلة الا ان يموت احد من الاعلى بعد ان تطلع الغلة فيكون للسهم  
منهم قد استحق سهمه منها فيكون سهمه هذا الورثة جميعا قلت فمن  
منهم قبل ان تطلع الغلة قال فلا حق للميت منهم في هذه الغلة ومن الخصاص  
ايضا قال قلت ارايت حلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابد اعلو  
ولذي يدي ومن بعدهم على المساكين قال الوقف جائد الغلة لولد يدي من كان  
منهم يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث لذي يدي فينظر الى الغلة يوم  
فترك فيها ولذي يدي جميعا في مات منهم سقط سهمه وكانت الغلة كلها

مطلب المذهب في الوقف

فول الكشاف رحمه الله

الميت

لمن سبق منهم ولو بقي واحد كانت الغلة كلها له ذكرها في باب الوقف  
على رثة فلان منه وذكر في التجنيس والمزيد لو وقف على فقرايته فإ  
فقر بعضهم واستغنى الباقي ونظر إلى من كان فقيرا وقت حدوث  
الغلة فيعطى له وقلا أيضا رجل وقف أرضا له عليا وأولاد فلان وجل  
أخوه الفقرا وليس لفلان أولاد فالوقف جائز وتكون الغلة للفقرا  
فإن حدث لفلان أولاد يصرف ما يحدث من الغلة في الموقوف إلى  
أولاده وإن كان وإن كان لفلان أولاد وحدث له أولاد آخرون  
ينظر إلى ولد وقت حدوث الغلة فإن كان ولده وقت حدوثه  
الغلة تصرف الغلة إليه لأن هذا الجواب عند حدوث الغلة فينظر  
إلى ولد وقت الإيجاب وقلا أيضا صاحب التجنيس فيه رجل وقف  
داره وضيعته على المولى وأولمدهم وولد له هم فحق غلة الدار  
لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لأقل من ستة أشهر وإن كان  
أكثر من ذلك لا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة  
له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لأقل من ستة أشهر لأن  
العبارة الموجودة وقت حدوث الغلة وفي التجنيس أيضا امرأة أخذت  
نصيبها من الوقف على وجه الحاجة ثم استغنت فهذا على وجهين  
أما أن استغنت قبل الخروج أو بعد خروجها قبل الإدراك ففي الوجه  
الأول عليها أن ترد وفي الوجه الثاني لا لأن الحق إنما ثبت عند حدوث  
الغلة وذكر في فتاوى الخاص وقف على فقرايته فافقروا  
بعضهم واستغنى الباقي ونظر إلى من كان فقيرا يوم حدوث  
الغلة فيعطى له وقلا أيضا رجل وقف داره وضيعته على المولى وأولاده  
فولد فقرا غلة الدار فيما مضى قبل الولادة لأقل من ستة أشهر لهذا الولد نصيب  
ولا نصيب له في غلة ما قبل ذلك فيما مضى من غلة ذلك الوقف وفي غلة الضيعة  
له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لأقل من ستة أشهر لأن العبارة الموجودة  
وقت حدوث الغلة وذكر في غلة الفتاوى عاذا وقف أرضه على ولد له وليس له  
ولد أصليه وله ولد من صروف الغلة المولود من الغلة المولود لأن فأن حدث

بلغ

مطلب من اخذ نصیر علی ہفتی



له ولد لصلبه بعد ذلك صرف الغلة المستقبلة للولد لان كل غلة تترك فان ينظر  
 اليه يستحقها وقت الادراك لا ينظر الي ما مضى من اوقات الادراك من  
 سواه الواقف صرف الغلة اليه سواء كان موجودا يوم الوقف او صرث بعد ذلك  
 حتى كان في قفاواه رجل وقف ضيعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد  
 فان الغلة تصرف على ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال  
 الفقيه ابراهيم تصرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة تصرف اليه مستحقها  
 يوم الادراك ولا يشترط ما مضى من وقت ما حدث بعد الوقف وكان موجودا وقت  
 الوقف فيها رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعده على المساكين  
 جاز هذا الوقف واختلفوا في الولد الذي يستحق هذا الوقف قال هلال المستحق هو  
 الولد الموجود عند حدوث الغلة سواء كان موجودا وقت الوقف او حدث بعده  
 وبه اخذ شيخنا بلخ ولة يوسف بن خالد المستحق هو الموجود وقت الوقف  
 ومن صرث بعد الوقف لا يدخل في الوقف وكذا الولد لا يدخل في الوقف ان كان  
 له ولد وقت الوقف او حدث قبل دخول الغلة لانه خص ولده بالادراك فلا  
 يدخل فيه وفيها لولة على ولدك وولد ولدي دخل لفرقان جميعا وغير  
 ولد وولد ولده يوم وجود الغلة ويتحقق لعدم من كل الغلة ووقت وجود  
 الغلة الذي يتحقق فيه الزرع حيا ولة بعضهم يوم يصير الزرع متقوفا  
 ومنها لولة ارض هذه صدقة موقوفة على بني لدا بان او اكثر كانت  
 الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة  
 له والنصف للفقراء منها ولو قال ارض صدقة موقوفة على فقرا اربق  
 او على فقرا ولدي يصح الوقف ويتحقق الغلة من كان فقيرا وقت وجود  
 الغلة في قول هلال عليه الفتوى ومنها لولة ارض صدقة موقوفة  
 على فقرا اربق وكان في قرابته يوم يحيى الغلة فقير واحد استغنى قبل  
 ان ياخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبت له وقت  
 يحيى الغلة فانه لو مات بعد يحيى الغلة قل ان ياخذ حصته بتصير حصته  
 ميراثا ومنها لولة على ايتام قرايق فان احتل الغلام بعد يحيى الغلة وله حصته  
 من هذه الغلة لانه كان يتيم قبل يحيى الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال ايتام

الوقت

مطلد الوقف على القرابة  
 من الفقراء

مطلد الوقف على ايتام  
 الفقراء

كلا

كلا يزول بزوال الفقراء فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصوصية  
 في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتلت قبل يحيى الغلة فلاحقه ذلك  
 ولة هو انما احتلت بعد يحيى الغلة كان القول قوله مع اليقين وكذلك في  
 في بعض الجارية لان الاستحقاق معاق باليتم وصفة اليتم كانت ثالثة فكان  
 القول قوله في انكاره بزوال الاستحقاق ومنها رجل وقف على جيرانه في القيا  
 وهو قول الامام يكون الوقف لفقرا جيرانه الملاصقين وفي الاستحسان وهو  
 قولهما يكون لكل نفر بمجمعه مسجد للحلة والسكن والمالك فيه سواء ويدخل  
 المكاتب والعبد وامهات الاولاد ويدخل الصبيان والنسوان ولو كان للواقف  
 جيران وقت الوقف فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا ودرهم وانتقل  
 قوم اخر وقت ادراك الغلة قبل الحصاد الى جوارهم فاعتبر فيه كل من جاوره  
 وقت قسمة الغلة وذكر في خزانة الاكمل ولو جعل ارضه وقف على ولده واخوه  
 للفقراء فمن حدث له من الولد بعد يدخل في غير وقت يحيى الغلة قيا الاولاد  
 ولا وقت الوقف بخلاف الوصية حيث يعتبر وجود الولد وقت الوصية  
 حتى لا يدخل من حدث بعدها ولو قال هذه صدقة موقوفة على من سكن  
 بالبصرة من ولدي فمساكينهم لو انتقل بعضهم من الكوفة الى البصرة  
 سقط من خرج وثبت للآخرين بالقدوم على البصرة فتقسم غلة ما على من  
 سكن بالبصرة وقت الغلة ولو قال على فقرا اربق يحيى فقرهم وقت ادراك  
 الغلة ومن استغنى عنهم بعد سقط حقه ومن افتقر ثبت حقه ولو قال  
 على ولدي فاذا انقرضوا فمساكينك تقسم غلة ما على ولاية من غير انظار  
 من يحدث بعد وانما هي ان كان مخلوقا وقت الغلة فالمحل الذي ولد لاول  
 من ستة اشهر من يوم جاءت الغلة يدخل في القسمة وكذا في الوصية لو ولد  
 فلان ثم ولدت امواته لا قبل من ستة اشهر بعد موت الموصي فهو مستحق وما  
 ولد ستة اشهر فصاعدا لا يقيق ومنها قال ابو جعفر لو وقف على ولدي  
 ولا ولد له فهو للفقراء فان حدث له ولد بعد يصرف الي ولده ولو وقف  
 على فقرا قرابته يعني الفقراء يوم حدثت الغلة فكل من كان فقيرا يومئذ

مطلد الوقف على الجيران



يعطى له ولا فلا ومنه ما لو وقف على فقراء الجيران مع وهو الذي يلزقون بداره عند  
 أبي حنيفة وعند آخرين هم الذين يحقون في مسجدهم فلهما من مسجد وقيل الذين  
 يستحقون النذر على صوت وسط ويحق أهل الزمة والمكاتب علمها بشرط التقرب  
 ومن استغنى عن جيرانه فالغلة لمن كان فقيرا يوم قسمها بخلاف قوله على فقرا  
 قرا بفتح فهو لمن كان فقيرا أو تترك الغلة لا يوم القسمة وقيل بعضهم هم أسيان  
 يوم تترك الغلة ويستوي في القسمة من قرب جواره ومن بعد ولا نأت والذكر  
 والكان والنصفاي ولا رايب والسكان لا يفضل البعض على البعض ما من غاب  
 عن جواره ومن طال في سفره فالغلة لمن في جواره في بلده وسنها ولو وقف على  
 الجيران ينظر يوم قسمة الغلة لا قبله ولا بعده فلو باع بعض الجيران دورهم  
 وهم انتقلوا إلى محلة أخرى أدراك الغلة قبل مصاد هلاكه ولو انتقل إلى  
 جواره قبل يوم القسمة فله حصته من الغلة وذلك في الحيط ولو قال أرض هذه  
 صدقة موقوفة على ولدي وعلى ولد فلان وعند هلال النجاشي يدخل كل من  
 كان موجودا وقت حدوث الغلة وعند أبي يوسف بن خالد السعدي يدخل  
 من كان موجودا يوم الوقف لا من يحدث بعده لأن الحق يجب لهم عند الوقف  
 بدليل أن الواقف لو أراد أن يرجع عن الوقف في حال حيوته لا يصح رجوعه  
 وبه لا يقول بأن الحق إنما يجب في الغلة لا في العين لأن الصدقة حري في الغلة  
 في الغلة لا في العين لما بيننا في نظر الوقت الغلة فصار يوم حدوث الغلة  
 في وقت وجوب الحق كيوم موت الموصي في حق وجوب الملك للموصي في الوصية  
 وكذلك لو وقف على فقرا قرا بفتح فافتر بعضهم واستغنى الباقيون ينظر إلى  
 من كان فقيرا يوم حدوث الغلة له في كل موضع ثبت الحق للمولدة الغلة إنما ثبت  
 لولد له نسب معروف ومن الوقف لا من يعرف نسبه لا بقول الواقف بل بوجاهة  
 جارية بولد لا من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف بغير النسب  
 ولا حصته له في الغلة ولو جاءت امرأة أو امرأة بولد لا قل ستة أشهر  
 من وقت الغلة فله أن يشاركهم لأنه يعلم أنه كان موجودا وقت وجوب الحق  
 في الغلة والواقف غير منهم في هذا لأنه ثبت النسب بالفراش لا بقوله وفي

مطلب لوماع الجيران دورهم

لعله غير أبيهم ولزجها

وللجارية ثبت النسب بقوله ودعوته فيكون شتر ما فيه فلا يصدق في حق غيره  
 وحكي عن الفقهاء أبي جعفر أنه قال يجوز أن يقال لا يصدق في حق الواقف إلا اتفاق  
 بخلاف الشفعة والفرق أن هناك يصدق فيه تبطل الشفعة حكما وضوفا  
 وهناك ما قصد به الإقرار لا الإيجاب الشركة لهذا الولد فالوقف وفي ذلك المطال  
 حق الباقي تصدق فلا يصدق فيه وهناك بطلت الشفعة حكما لا قصد أو يجوز  
 أن يثبت الشئ حكما وإن كان لا يثبت كقول الوكيل كالموا في معرفة اليوم الذي  
 يجب الحق في الغلة ذكر هلال هو اليوم الذي صادت للغلة قيمة ولم يشترط  
 الفضل من المؤن وقيل هو اليوم الذي صادت لها قيمة بحيث يفضل من المؤن  
 وقيل في بلادنا هو اليوم الذي صادت لها قيمة بحيث تفضل من المؤن  
 والخراج في غير منزلة مريض مات وطلبه دين وله مال فإن كان الدين  
 محيطا بماله يصرف إلى الدين وإن لم يكن محيطا بماله يكن ملكا للورثة  
 مشغولا بالدين فكذلك حال الغلة إن كان المؤن والخراج محيطا فانها تصرف  
 إليهما وإن كان فيها فضل عن المؤن يكون ملكا للموقوف عليهم مشغولا  
 بالخراج والمؤن فإن مات أحد من الموقوف عليهم قبل أن يصير للغلة قيمة  
 لا تصير ميراثا وإن مات بعد ما صادت للغلة قيمة صادت نصيبه  
 ميراثا وهذا قول هلال وهو هذا القياس قول الآخرين فأفهم ذكر الغنا  
 الظهيرية رجل وقف صبيحة على ولد وليس له ولد وله ابن فالغلة  
 تصرف إلى ولد الابن فإن حدث للواقف بعد ذلك ولد نصيبه قال  
 أبو جعفر تصرف الغلة للولد الحادث ويتصرف في كل غلة إلى مستحقها يوم  
 لأدراك ولا يعتبر ما مضى من أحداث بعد الوقف أو كان موجودا وقت  
 الوقف وأدوات الواقف ساعة جاء الغلة فجاءت امرأة بولد ما  
 بينها وبين سنتين من الساعة القادركت فيها الغلة فإن هذا الولد  
 يشارك الولد الأول في الغلة قلت فعبارات الأصحاب قد اختلفت في  
 هذه المسئلة فلهذا لا يعرفها بمجى الغلة ويوم تاتي الغلة وصاحب  
 الذخيرة جعل وإن استحقاق الغلة أدراكها أو خصائص قال حين تطالع

مطلب اليوم الذي تجزئ الغلة

مطلب لوماع الجيران دورهم



الغلة ويوم هي الغلة لصاحب الهداية ذكر وقت حدوث الغلة قبل الخرج  
 وبعد الخرج قبل الادراك وفي كلامه شيء يحتاج الى ايضاح يا بني انشا الله  
 تعالى وبخاصة او ديوم حدوث الغلة ووقت حدوث الغلة وما كان  
 الثقة في وقت الادراك وهو ما كان صريح يوم الادراك في موضع وفي موضع  
 عند وجود الغلة ووقت وجود وقت وجود الغلة ثم في الوقت الذي  
 هو وقت وجود الغلة الوقت الذي يتحقق الزرع فيه جاك في موضع  
 قال يستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول هلال عليه  
 الفتوى وفي موضع آخر قال بعضهم يوم يصير الزرع مستقوما وفي موضع  
 قال في الوقت على فقر جيرانه ولو انشغل بعض الجيران الى محلة اخرى  
 وباعوا درهم وانقل قوم اخرين ادراك الغلة قبل كسار الى جواره  
 فالمعتبر فيه كل من جاوره وقت قسمة الغلة وفي جواره الاكل ذكر وقت  
 ادراك الغلة ويوم تدرك وفي موضع اخر في الوقت على فقر جيرانه  
 ان من استغنى من جيرانه فالغلة لمن كان فقيرا يوم قسمها بخلاف قوله  
 على فقره قرابة هو لمن كان فقيرا يوم تدرك الغلة لا يوم يقسمة  
 وقال بعضهم هما شيان وفي موضع اخر في الوقت على كبر ان  
 ينظر يوم قسمة الغلة لا قبله وبعد فلو باع بعض الجيران درهم وانقلوا  
 الى محلة اخرى بعد ادراك الغلة قبل كسار هذا شيء له ولو انشغل الى  
 جواره قبل يوم القسمة فله حصته من الغلة وفي المحيط قال وقت حدوث  
 الغلة وقال بعد ذلك ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة  
 ذكر هلال هو اليوم الذي صار للغلة قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن  
 وقيل هو اليوم الذي صار لها قيمة بحيث تفضل عن المؤن وقيل  
 في بلادنا هو اليوم الذي صار لها قيمة بحيث تفضل عن المؤن  
 والخراج فان مات احد من الموقوف عليهم قبل ان يصير للغلة قيمة  
 لا تصير ميراثا وان مات بعد ما صار للغلة قيمة صار نصيبه ميراثا  
 وهو قول هلال وعلى هذا المقياس قول الاخرين فانهم وفي الفتاوى الظهيرية

مطلق الوقت الذي هو وقت  
 جود العسكة

قال ينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى حدث بعد  
 الوقف او كان موجودا وقت الوقف هذه عباراتهم وقد قلنا كما عنهم في اقدم  
 وفيها من الاختلافات فلا يخفى فلا بد ان تنظر في ذلك وتجتهد في التوفيق  
 ان اسكن في البعض وقيل لا يمكن تنظر في ما يرجح بعضنا على بعض مما هو موافق  
 للقواعد والفروع الشارحة فيكون هو القول الصحيح الذي يعمل به وما عداه  
 مرجوح مستبعد من مزاهة تعالى المعونة والتوفيق وهو خير معين فنقول  
 وبالله المستعان عبارة هلال اوردتها فيما اذا وقف فقال ارضه من حصته  
 موقوفة على ولده وعلى من يورثه من الولد فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين  
 قال هو جائز قلت فان لم يورث له ولد وصاحب الغلة يعطى هؤلاء الولد القيام  
 الغلة قال نعم اعطى الغلة ولا يحسن لمن يورث من الولد شيئا وانما انظر الى قدر  
 يوم تاتي الغلة واشتبه بما ذكر بمسألة الوقف على قرابتي فاذا انقرضوا فعلى  
 المساكين قال فيها اني انما انظر الى عدد يوم تاتي الغلة ولا لقطعة حدثت  
 من القرابة من الغلات الماضية شيئا واعطى من الغلات المعاصرة كذلك  
 الاول لا يكون لمن يورث من الولد وانما انظر الى مجي الغلة فمن كان منهم مخلوفا  
 يوم تاتي الغلة فقد وجبت له ولا الشفت الى من مات منهم قبل ذكر فقوله  
 يوم تاتي الغلة ومجي الغلة واحد ليس بينهما اختلاف بل المراد من قوله  
 يوم تاتي الغلة ومجي الغلة ومن ادرك الغلة وهو صغير ودية القمع والشعير  
 فقامت كمال الاشفاق به من ظهور ذلك من الارض هو اول ما يخرج من الارض  
 الزرع والثمار من الغصون من غير ان يظهر فيه حب اصلا ثم زمن التوسط  
 فيما بين ذلك وهو صغير ودية الزرع ملبثا والثمار عاقرة قبل ادراكها فالذي  
 وقفت عليه من كلام هلال في وقفه هو ما نقلته لا غير لكن صلح المحيط  
 نقل عن هلال في معرفة اليوم الذي يجب فيه الحق في الغلة قال اليوم الذي صار  
 للغلة قيمة فعلى هذا يحمل كلام هلال من يوم يورث من يورث على ان المراد منه  
 ظهور الزرع من الارض والزهرة من الغصون لان له قيمة في الجملة كما لو  
 في جوارحه ما لم يصب صلاحه واعتبروا مطلق الاشفاق فكذلك هذا انشا

مطلق الكلام على ما يوافق  
 القواعد

بلغ

مطلق ما يحل عليه كلام اهل



ما ذكره في الذخيرة فانه اورد ذلك فيما اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
 على من يحدث لمن الولد وليس له ولد فانه يجوز فان ادركت الغلة قسمت  
 على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ من هذه الغلة لان اذا استحقا  
 هذه سبق حدوث هذا الولد فيغير مخالف لما ذكره هلاله ان كان يتبادر  
 الذهن اليه اوله وهلة انه مخالف وبما انه قد تقرر ان هلاله لا اغتبر  
 يصير للغلة قيمة فمن ادرك هذا الوقت استحق ومن مات قبله لم يتحقق  
 شيئا وكذا من حدث بعد والذ الذي ذكره صاحب الذخيرة صورة انه حدث  
 للواقف ولد بعد ادراك الغلة واجاب بانه لا يتحقق شيئا وهو موافق  
 لقول هلال لان وقت الاستحقاق يوم يصير للغلة قيمة لا قبله ولا  
 بعد وهذا الولد ولد بعد ادراك الغلة فلا يتحقق شيئا فكان جوابا للذخيرة  
 موافقا لقول هلال لا يقال ان صاحب الذخيرة قال لان او ان استحقاق  
 هذه الغلة سبق حدوث هذا الولد فيقتضي ان وقت الاستحقاق وقت  
 ادراك الغلة لا انقول قوله وان استحقاق هذه الغلة سبق حدوث  
 هذا الولد يصدق على يوم يصير للغلة قيمة فان من ولد بعد ادراك الغلة  
 هو مولود بعد ظهورها من الارض قطعاً وليس في كلام الذخيرة ما يدل على  
 ان المراد بان الاستحقاق زمن الادراك فان قيل فليعلم ان  
 واطلت فما الفارعة في قوله في الذخيرة فان ادركت الغلة تسقط على  
 على الفقراء ثم قال فان حدث له ولد بعد ذلك وهو يتوارى من الادراك  
 فلو لم يكن مراده بان الاستحقاق زمن الادراك ما كان في قوله فان ادركت  
 فائدة قلت نظرت نظراً مستقلاً واقدت امر استحقاقا وحركت ما كان  
 فاعلم ان قوله فان ادركت الغلة قسمت على الفقراء فيه فائدة بان الواحد يعلم  
 ناظر الموقف متغير في هذه الغلة على الفقراء فانه لو قال فاذا ظهرت الغلة او ان  
 الغلة تكون للفقراء كان يفهم منه انه يجوز للناظر ان يعطي الغلة للفقراء  
 قبل ادراكها ولم يحصل به النفع التام للفقراء والناظر ممنوع من تصرفه فيكون  
 فيه نقص لا ترى انه لا يجوز له ان يوجر الوقف لاجرام مثل لو اجره وانه

مطلوب الذخيرة هل  
 في اليوم الذي وقت  
 الادراك

مطلوب فائدة ثان في  
 قوله فان ادركت الغلة

نظروا

تسقط الاجارة قولاً لا يتصور فاما كان انظر للموقف فعليه وما كان فيه ضروري  
 الوقف تركه فلا ينفذ بغيره فيه <sup>الاثر</sup> الله في معناه جواب عن سوال سقده  
 ان الواقف وقف على من يحدث له من الولد وليس له ولد وقد قلتم بانه  
 يجوز فغلات هذا الوقف اذا اجات لمن تكون فقال فان ادركت الغلة قسمت  
 على الفقراء يحصل به جواب هذا السؤال المقدر يجوز عن الدخول الاول  
 بلفظ ادركت وعلى ان كلام الذخيرة ما يتعارض كلام هلال فانه ينقل  
 من الفتاوى وغيرها وهو متاخر جداً وهلال معاصر لامية كالتأفقي  
 واحمد والبخاري ومسلم والبيهقي فما ذكرنا هذا التوفيق للتعيين الظن با  
 المصنفين واما ما ذكره لمضاف من قوله حين تطلع الغلة فظاهر  
 موافق لما قال هلال لانه يصدق على الزرع اذا ظهر من الارض انه طلعت  
 الغلة وكذا في الشجر من الزهر على اعتبار الحقيقة او اعتبار المجاز وذلك  
 لان حقيقة الطلوع بدو الزرع وخروجه من الارض وذلك البطالع هو  
 الغلة لانه وان ادرك وكبر ما تغير عينه بل يجوز ان يراى في نفسه فكان  
 حقيقة لما يطلع من الارض ولا وما يخرج من العصبون وان قلنا المراد  
 من قوله حين تطلع الغلة القمح عينه والشعير او نفس الثمار المتكاملة  
 وانه على وجه المجاز فما يضرنا ذلك لان تسمية الشيء بما يؤول اليه  
 يجوز قال الله تعالى في ابي اضر **واذا قال تعالى انك ميت وانهم ميتون**  
 وهما تسمية الزرع قمح او شعير باعتبار ما يؤول اليه يجوز على وجه  
 المجاز واذا جاز وصار قوله حين تطلع الغلة نفس ظهورها من الارض  
 ولا فوق الادراك كما يقال له طلوع فيجوز من الظهور حينئذ  
 اما على اعتبار الحقيقة فان نفس الزرع غلة واما على اعتبار المجاز  
 فانه غلة بما يؤول اليه واما ما كان يجب به اعتبار من الظهور  
 من الادراك لا وقت الادراك **لا ترى** ان اصحابنا لو اذاعوا  
 اتدبت بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لوقته هذا الشاب فاذا هو  
 شيخ لا يجوز وعلموا هناك لم يمكن بان يهود شاباً واما الشاب فيصير

مطلوب ما ذكره لاضاف  
 موافق لما قال هلال



أخذت

**وأما ما ذكره** صاحب الهداية في التخييل والمزيد عما نقلناه فقد ذكره صراحة ما قاله  
 ثم تكلم عليه **فصورة** ما ذكره قال امرأة نصيبها من الوقف على وجه الحاجة  
 ثم استغنت فهذا على وجهين أما استغنت قبل الخرج أو بعد خروجه  
 قبل الإدراك ففي الوجه الأول عليها أن ترد وفي الوجه الثاني لا لأن الحق انما ثبت  
 عند حدوث الغلة فقوله ثم استغنت ثم تبين غناها فجعل الجواب على التفصيل  
 أما إذا استغنت قبل الخرج أي الغلة أو بعد قبل الإدراك وهذا ظاهر  
**فقوله** في الوجه الأول عليها أن ترد معناه أنها صارت غنية وقت استحقاق  
 الغلة وهو موافق لما قاله هلال ولما قرأناه حيث قال عليها أن ترد لأنها كانت  
 ملائقة وفي الوجه الثاني لا ترد لأن أو أن الاستحقاق جاء وهي فقيرة  
 وما يضر غناها بعد ذلك كافي الزكاة لو قبضها وهو معسر أي لا يجب  
 عليه الرد ويسقط من المزي في كلام التخييل في جلية وهو أن وقت  
 الإدراك لا عبوة به لأنه صرح فقال وبعد خروجه قبل الإدراك ثم  
 قال لأن الحق انما ثبت عند حدوث الغلة **فأفادنا** هذا الكلام أن قوله وقت  
 حدوث الغلة المراد منه قرب الإدراك لا وقت الإدراك ولهذا يجب أن  
 يحمل كلام الخصاف وغيره من قولهم حدوث الغلة أو مجي الغلة أو يوم  
 تأتي الغلة أو يوم تطلع الغلة ليس المراد الإدراك وإن الزرع إذا خرج  
 من الأرض سعى غلة وكذا الثمار وهذا من أهم ما يجب على الفقيه الاعتناء  
 به فله الحمد على ما فهم وعلم وأما ما قاله الخصاف من يوم حدوث الغلة  
 ووقت حدوث الغلة فيعمل على ما فسر صاحب الهداية **وأما ما** قاله  
 في النسخة من قوله فانه ينظر إلى مستحقها يوم الإدراك إلى آخره فيحمل  
 على حالة الظهور من الأرض لا على أن الإدراك منه يوم الحصاد وتوقف  
 بين الأقوال **وأما ما** قاله في موضع آخر من قوله ووقت حدوث الغلة  
 الوقت الذي يستحق الزرع جأوة قال بعضهم يوم يصير الزرع شقوقا  
 فهذا يشير إلى أن في المسئلة اختلاف المشايخ **فهم** من قال بأن تفسير  
 وجود الغلة الذي يعقد فيه الزرع جأ **وهم** من قال يوم يصير الزرع

مطلب الحكم أن يحمل كلام  
 الخصاف في غيره وهو من  
 المأم الواجب اعتباره

الوقت

سوقا

الحمد لله الذي  
 جعل العلم من  
 أسباب النجاة

منقولاً وهذا قول هلال فصار لنا في المسئلة اختلاف في تفسير وقت وجود الغلة في  
 وفي موضع آخر اعني في ضيفان سيحق الغلة من كان فقيراً وقت وجود الغلة في قول هلال  
 وعليه الفتوى أي في تفسير وقت وجود الغلة انما قوله وعليه الفتوى في أنه يستحق  
 الغلة من كان فقيراً من وجودها فالجواب أن ذلك اختلاف المشايخ والأولى أن يكون  
 العمل على ما قاله هلال وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخرج لا الإدراك لأنه  
 إلى ما قبل الإصحاب والقواعد المذهبية وهو عادل ويحل لامصحاب النسخة  
 على أنه مال إلى قول بعض المشايخ وقلة في موضع آخر لو وقف على فقرا  
 جرم أنه فإن المعتبر فيه من كان جاره وقت تسعة الغلة لا وقت الإدراك  
 وهو ظاهر الفرق بينه وبين ما تقدم من الوقف على الأولاد وذلك لأن الوقف  
 على فقرا لا يجوز أن يصير على قوام بصفة فإذا زالت الصفة قبل القبض  
 لا يستحقونها بخلاف ما تقدم لأنه غير مقيد بوصف ولا بصفة الفقر  
 فلم يكن بجرأة الصدقة ولهذا يأخذ منه الغني والفقر وإياها ذكره في المحيط  
 من قوله وتكلموا في معرفة اليوم في حق في الغلة وذكره هلال إلى آخره  
 فهو بحث حسن غير أنه من غوي كلامه ظهراً أنه يميل إلى اشتراط المؤن والخراج  
 وليس تحتها كما يدل في معرفة الوقت الذي يثبت فيه الحق في الغلة لا في المؤن  
 والخراج بقدر ما كان على المستحقين والشك أن الحق يثبت لهم بنفس الظهور وإن  
 كان الزرع في ذلك الوقت لم ينف لا ترى أنهم لو دفعوا المؤن والخراج من أموالهم  
 وحصدوا الزرع كان لهم ذلك فالذي قاله هلال وأما في تخصيصنا من هذا  
 كله أن العمل ما قاله هلال وهو المختار رقيمة الغلة لا قبلها ولا بعدها  
**هذا** فيما يتعلق بالوقف على الأولاد والأقارب **أما في الأقارب** فالحق في الجاهات  
 كالمدراس والترب والمساجد وما شئت كل ذلك فاعلم أنه ذكر في القنية  
 للزاهدي ما صورته إذا لم يدر المعلم ولا نور الإمام الإمام في آخر السنة  
 فلهما أن يعطى كل واحد ما شئت إذا كان الوقف على كل من يدرس ويؤذن  
 ولا يغير وقت خروجه الغلة **وتحريم** نافلاً عن من في المسجد سنة فلما  
 أدركت غلة الوقف فيه مات هي لثمة **فأما** رزق القاضي ذكر بعد هذا  
 ناقلاً اختلاف إمام الغلة وقت الإدراك ثم انقل لا يوجد منه قضية

مطلب قول هلال عليه  
 القبول راجع لمخ  
 كان فقيراً يستحق الغلة  
 وقت وجودها

مطلب ما ذكره في المحيط  
 لا حظاً له

مطلب فيما يتعلق بالوقف  
 على غير الأولاد والأقارب



ما يقى من السنة كالفاضل اذا مات واخذت سنة **وهكذا** في طلبة العلم المدرسين  
**يقول** اذا كان العطاء مساهمة فلقد المتعلم فاعلم ان وقت القصة ثم تراك  
 المدرسة وذكرنا قلا من الاوقاف على الفقهاء يجوز للانفيا اذا فرغوا انفسهم  
 للثقة فان كانا الفقير ان فرغ نفسه فان كان معيناً جاز ولا فلا **وذكر**  
**عن** **قل** الوقف على الخنفين المختلفين الى هذه المدرسة لا بأس بفتح  
 منهم ان ياخذ سنة **حم** يستوي فيه الغنى والفقير **وقب** للامام الغنى  
 ان ياخذ غلة الامامة **فهذه** الفروع التي ذكرها صاحب الفقيه فيها ما  
 هو صحيح وذلك ان المدرس والامام والموظن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج  
 الغلة وما ذاك الا لان هذه الوظائف فيها شوب الاجرة وذلك لاذ للمدرس  
 يتربد الى مكان معين ويقرأ ويغير الطلبة ويؤدي ثواب قرأته الى الواقف  
 وكذلك الفقيه والامام **وهذا كله** عمل ليس بواجب عليه فعلة فكان القدر  
 الذي يتناول له من الوقف الذي هو في مقابلة هذه العمل في سعة الاجرة  
**الان** الى قوله في الوقف على الفقهاء الخنفية انه يجوز للغنى من غير  
 ان ياخذ **والممكن** في معنى الاجرة والا لما جاز للغنى ان ياخذ منه شئ  
**جوز** **واعلم** انه انما جاز لكونه في مقابلة عمل يجوز اخذ قيا ساعا على  
 الاستيجار على افعال الطاعات على انفسه والمتأخرين وعليه الفتوى  
**واذا كان كذلك** فالمدرسون اذا مات في اثناء السنة قبل مجي الغلة وقيل  
 ظهورها من الارض وقد اشرقت شمسات او عزل يتبعون ينظر وقت  
 قسمت الغلة المدة مباشرة والى مباشرة من جاء من بعده وبسط  
 المعلوم على المدينين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمصل في كل  
 بحساب مدينه **لا** يعتبر في حصته ما قدرنا من اعتبار من مجي الغلة وادركها  
 كما اعتبر في حق الاولاد من اعتبار السن من مجي الغلة وبين المدرسين والفقيه  
 وصاحب وظيفة ما في جهات المعنى الذي قد اشتهر **وهذا** **الاشد**  
 بالفقه والاعد وفيها ما هو في الظاهر مخالفا لما قرناه **ولكن** اذا امكن  
 الفقيه فيه التماس ثبت له انه لا مخالفة فيه **وهو** الفرج الذي نقله في  
 الفقيه **عن** **وقوله** اخذ الامام الغلة وقت الامم انشغل لا يستوي  
 منه حصته ما يقى من السنة **وقوله** وهكذا في طلبة العلم في المدارس ووجه

طل ما باحد الامام  
 وكوه من الوقف في  
 معاملة عمله كالاجرة معني

لعله والام  
 مطلق اذا مات المدرس  
 اثناء السنة

ما في الوقف على المدرسين

الخالفة  
 وانما هو من طلبة العلم  
 وانما هو من طلبة العلم  
 وانما هو من طلبة العلم

المخالفة انه لما نظر الى وقت الادراك علمنا انه لم ينظر الى المباشرة  
 وانما الحق بالاقارب في الاولاد والاولاد عن هذا انما نقول لاشك ان  
 في ايام ملكه ثبوت الاجرة وثبوت الصلة وثبوت الصدقة ولو  
 رجونا شايبة الاجرة على الحقيقة لوجب الاستدراك وهو قول  
 بعض المشايخ انه يسترد منه ولو رجونا شايبة الصلة في كل الاحوال  
 لما كانا نعتبر غير حالة القبض فقط لانها تلك الصلات ولو رجونا  
 الصدقة فقط لما كانا نقول يجوز للغنى ان ياخذ معلوم المدارس  
 اصلا وقد نصوا على انه يجوز له فلا بد ان ينظر في ذلك كله شايبة بحسب  
 من يغاها من الاخرى فاعلمنا شايبة الاجرة في اعتبار من المباشرة  
 وما يقابل من المعلوم واعلمنا شايبة الصلة بالنظر الى ان المدرس اذا  
 تبين معلومه ومات او عزل ان لا يستوي منه حصته ما يقى من السنة  
 واعلمنا شايبة الصدقة في نصيب اهل الوقف فان الوقف لا يصح على الانفيا  
 ابتداء لانه لا يدفيه من انشاء قربة ولا يكون بملاحظة الصدقة وهذا في كل  
 الاوقاف من الاوقاف على الاولاد والاقارب والمدارس وغير ذلك هذا مما  
 ينفعنا في تهذيب الكلام فانه لا مخالفة بين ما ذكره في طوبى ما قرناه اوله  
 وذلك لان قوله اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انشغل لا يسترد منه  
 حصته ما يقى من السنة فذكر الادراك لاجل تحقق البعض هل يسترد  
 بعض القبض ام لا لانه سبق بيان وقت الادراك الوقت الذي ثبت  
 فيه الحق للامام والطلبة لانه قد تقر لنا في الوقف على الاولاد ان المعبر  
 على الصحيح وقت مجي الغلة او حدوث بيان هذه الالفاظ مع انه  
 ليس فيه شايبة اجرة اصلا من غير اعتبار من الادراك وهذا  
 لاشك فيه شايبة اجرة في الطريق الاولي ان لا يعتبر من الادراك  
 هنا ايضا بقول يعتبر من الظهور كما في حق الاولاد والامام الطاهر انه  
 لا يعتبر بل يكون على حكم المباشرة بالسط لانه اعدل كما قد منا والله  
 اذا جاز نظر الوقف مدة تزيد على المدة المنقولة في كتب الاحكام

شايبة

او يحصل في كل شايبة

الغلة

مطل  
 على الوقف من طلبة العلم  
 على المدة المقررة

علم مطلق اذا اجم



اوله يمكن شرط الوقف تقدير مدة الاجارة ولا نه لا يستأنف عقد حق شفعة  
العقد القول بان اجر الوقف مثلا اربع سنين او ست سنين والوقوف  
ضبعة او اجر سنين مثلا او ثلاث والوقوف دارا او ما نوت فلان ان  
السنة الزايدة في اجارة الحائز او الحائز على اختلاف وقت  
الاجارة فمها غير صحيح سيقى الفسخ وتصح السنة الاولى لمخصصها من الاجارة  
او يقال ان الاجارة مجموعها فاسدة ويصح العقد في المدة كلها وكذا  
في اجارة الضياع اذا وقعت على مدة اربع سنين او ست سنين  
**فهل** يقال ان السنة الزايدة على الثلاث او الثلاث الزايدات على الثلاث  
الاول لا تصح الاجارة في السنة الزايدة والثلاث الزايدات وتصح  
في البقية ام لا تصح في كل المدة المعينة في الاجارة مجموعها وهل يفرق  
الحكم فيما اذا كانت الاجارة عقدا واحدا او عقودا ام لا **فصل** في مقدار  
المدة يجوز الاجارة فيها شرعا ام لا يفرق الحال ويحرر في ذلك **فصل** في شرح  
جميع المعينين لابي السامع **قال** **فصل في اجارة الوقف** يبيع شرط الواقف  
في اجارته فان اهل له قيل يعلق وقيل يقيد بسنة **ويختار الفقهاء** ان يوجب  
الضياع ثلاث سنين وغيرها سنة **وهذا الفصل** جميعه من الزايدات فان  
اهل ذلك ولم يقيد الاجارة قال المتقدمون من اصحابنا يجوز اجارته اتمه  
كانت والمتأخرون قالوا لا يجوز اكثر من سنة واحدة لانه اذا طالت مدة الاجارة  
ادى ذلك الى تلك الوقف واندراسه **وانما قالوا ذلك** لغلبة الظن والفسق  
**وقيل** يجوز في الضياع ثلاث سنين ولا يوجب غيرها الا سنة واحدة **وهذا هو**  
المختار للفقهاء لان الرفعات في الضياع لا تنوف اذا انقضت المدة عن  
ذلك وفي غيرها لا ضرورة الى الزيادة على السنة فتشفيدها **وذكر في**  
شرح المختار **قال** **فصل** لا يجوز اجارة الوقف اكثر من المدة التي شرطها  
لانه يجب اعتبار شرط الواقف فان لم يشترط مدة فالمتقدمون من  
اصحابنا قالوا يجوز اجارته اتمه كانت **والمأخرون** قالوا لا يجوز  
اكثر من سنة لئلا يتخذ ملكا بطل المدة فتشفيدها **الوقف** ويشهر

## فصل في اجارة الوقف

سجدة

سنة الملكية لكثرة الظلة في زماننا وتقليص حرم استقلالهم قيل يجوز في الضياع  
ثلاث سنين وفي غير الضياع سنة هو المختار لانه لا يرغب في الضياع اقل من ذلك  
**وذكر في** متى بحر المحيط قال لا يجوز الاجارة الطويلة على الوقف ولو ابيع اليها فالحق  
في ذلك ان يعقدوا عقودا متفرقة متراصة كل عقد على سنة فيكتب استاجر  
فلان من فلان كذا ثلاثين عقدا كل عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما  
لانه لا يجوز ويكون العقد الثاني غير لازم لانه مضاف **وان اجر المتوفى**  
الوقف دارا او قوفة او ارضا او قوفة اكثر من سنة فان كان الواقف  
شرطا لا يوجب اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها سنة وكانت  
اجارته اكثر من سنة ادر على الوقف وانفع لا يجوز اجارته اكثر من سنة  
**فان كان** قد شرط ان لا يوجب اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء فيسند يجوز  
اجارته اكثر من سنة اذا اراد ذلك خيرا للفقراء **وان لم يشترط** في الوقف ان لا  
يوجب اكثر من سنة **روى** عن الفقيه ابو جعفر انه كان يقول في التمسك لا يوجب  
اكثر من سنة **فاما** في الارض فان كانت الارض تروى في كل سنة فكل سنة فكل سنة وان كانت  
في سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة او رزق في كل سنة طائفة منها  
**فيستأنف** ان يشترط في المدة ذلك القدر يتمكن به المستاجر من زراعة الكل على  
العادة **وكان الشيخ الامام** ابو منصور البخاري يجيزه في الضياع ثلاث سنين  
وكان لا يجيز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة **كان** الفقيه ابو الليث  
يجوز ذلك في ثلاث سنين في الضياع والحدود وغيرها **وقال** الصديق الشهيد  
في واقعاته المختار ان يفتي في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا كانت  
المصلحة في عدم الجواز **وفي** الضياع يفتي بعدم الجواز في ازيد على السنة  
الا اذا كانت المصلحة في الجواز **وهذا** امر يختلف باختلاف المواضع والاختلاف  
الزمان **وكان** ابو علي المنشيقي يقول لا ينبغي للموقوف ان يوجب اكثر من ثلاث  
ولو فعل جازت الاجارة وصحت **وهذا** القول لا يحتاج الى الحيلة التي  
ذكرناها في الاجارة الطويلة **وفي** وقف لخصاص الواقف لا يجوز الوقف  
اجارة طويلة **فان كان** يخاف على رقبته المثلث بسبب هذه الاجارة فللمحكم

مطلوب الواجب لاجارة المدة الطويلة

قول وعلى هذا القول ان على الواقف ان يبيع الوقف



ان يبطلها او كذا ان اجرها من رجل يخاف على قبضها من المستاجر فينبغي للحاكم  
 ان يبطل الاجارة ومثله في الدخيرة **وقد** في فتاوي في فوضان مثل ما نقلناه **وقد**  
 فقال ولعلنا القليل جرد ان الوقف خمس سنين **قال** الشيخ الامام ابو القاسم البجلي  
 لا يجعل اجارة الوقف اكثر من سنة **الامام** عارض يحتاج الى جعل الاجرة بما في الحال  
**وقال** الفقيه **ابو بكر البجلي** انما اقول بفساد هذه الاجارة **وقد** اذا اجري مدة طويلة  
 فالحاكم ينظر فيه ان كان ضررا بالوقف ابطلها **وهكذا** قال الامام ابو الحسن  
 السعدي فان احتاج القيم ان يواجر الوقف طويلة **قالوا** **والوجه فيه** ان عقد  
 عقود مترددة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استاخر فلان من لان  
 ارض كذا اودار كذا ثلاث سنين مثلا ثلث عقود كل عقد على سنة بل كذا من غير  
 ان يكون بعضها شرط فيكون العقود الاول لازما لانه ناجز والثاني غير لازم  
 لانه مضاف **قال** **ابو القاسم** **الله** وكان قوما لو انظر فانهم قالوا الاول لازم والثاني  
 غير لازم لانه مضاف **وقد** **شمس** لاية السرخسي في الاجارة المضافة تكون لازمة  
 في احد الروايتين وهو الصحيح **وقد** **قال** اذا اراد المتولي ان يعقد على المنفعة  
 او على العين فان عقد على المنفعة بان اجري سنين معلومة باجرة مثلا ينظر  
 ان كان الوقف اشترط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز لان شرط الوقف  
 مراعى وان لم يشترط ذلك في المتقدمين من مشايخنا انه يجوز ذلك لان  
 الوقف فوض الامر الى المتولي فيترتب له الوقف وللاوقف ان يواجر سنين  
 كثيرة فكذا من يقوم مقامه **وقال** المتأخرون من مشايخنا لا يجوز اكثر من  
 سنة واحدة لانه لو جاز ذلك يخاف على الوقف ان يتخذ ملكا **وقال** **الشيخ**  
 ابو حفص الكبير يجوز الاجارة في الضياع ثلاث سنين لان مصلحة الوقف  
 في ذلك ولا يجوز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة  
 في الضياع في عدم جواز اجارته ثلاث سنين او في غير الضياع المصلحة في  
 جواز اجارته اكثر من سنة واحدة وهذا امر يختلف باختلاف المواضع والازمان  
**وهذا** المختار والفتوي وكذا المزارعة والمعاملة **وقد** في الخلاصة في الفتاوى  
 قال المتولي اذا اجرد او الوقف اكثر من سنة ان كان الوقف شرط في صك الوقف

مطلبا الاجارة المضافة  
 تكون لازمة في الصحيح  
 في المحيط

ان لا

ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط شيئا جاز مقدار سنة الى ثلاث  
 سنين كذا اختار الفقيه ابو الميث **وقال** الشيخ ابو حفص الكبير في الضياع  
 يجوز ثلث سنين وفي غير الضياع لا يجوز اكثر من سنة **وقال** الامام  
 السعدي لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل صحت الاجارة **وقد** في الفتاوى  
 الكبرى المختار في الوقف اذا اجرد او وقفه اكثر من سنة واحدة  
 فان كان الوقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز لان شرط الوقف  
 مراعى وان لم يكن شرط ذلك تكلف فيه **كان** الشيخ ابو حفص الكبير يجوز في  
 الضياع ثلاث سنين ولا يجوز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة وكانت  
 ابو الميث يجوز في ثلاث سنين او يجوز ذلك مما يجري بين الناس طلقا  
 من غير تفصيل فالمختار في الضياع ان يقع في الجواز في ثلاث سنين  
 الا اذا كانت في عدم الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع والازمان  
**وقد** في موضع ان الاختيار ان الوقف اذا شرط في وقفه ان لا يواجر اكثر  
 من سنة واحدة لم تجز الاجارة **وقال** **الله** كان الوقف لم يشترط ذلك جازت  
 الاجارة ما لم تكن المدة طويلة فاحشة **وقد** **قال** **الله** ان اجرها الوقف  
 سنة او سنة او سنين **قال** نعم الاجارة جائزة اذا اجرها الى وقت  
 معلوم **قلت** ارايت الوقف اذا اجرها سنين معلومة ثم مات من تنقضي  
 الاجارة قال القياس ان تنقضي الاجارة وكفى استحقاق ان يجعلها الى وقت  
 التام **وقد** في وقفه **قال** **قلت** ارايت ان اجري الوقف لارض سنين  
 معلومة ثم مات قبل ان تنقضي مدة الاجارة قال لا يبطل الاجارة قلت  
 فتحررنا من هذا ان المتقدمين من اصحابنا لم يقدروا الاجارة الوقف  
 مدة طويلة بل جردوا اجارته مطلقا **اي** مدة كانت وسواء كان للوقف  
 ضيعة او غيرها **وقال** **الله** ما نقلناه من وقف هلال الخصاص يدل عليه  
 المتأخرون من الاصحاب تعرضوا لكتفيريها **لكنهم** اختلفوا **فمنهم** من  
 قال لا يجوز اكثر من سنة واحدة **وسمى** **قال** لا يجعل اجارة الوقف اكثر من سنة  
 للامام عارض القائل بهذا القول هو الشيخ ابو القاسم البجلي والشيخ ابن

المصلحة

لعله ارايت ارض الوقف

الخصاص

مطلبا  
 هذا الكلام على المسئلة



الكبير **الغاربي** كان حيز في الضياع ثلاث سنين ولا يجوز في غيرها اكثر من سنة  
 وفي الشيخ الامام ابو بكر البلخي والامام شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي  
 انه لا يقال بفساد هذه الاجارة اي اذا اجر الوقف خمس سنين  
 ولو اجريته مائة لكن الحكم ينظر ان كان فيها ضرر بالوقف بطلها  
 وقال القاضى على السبقي لا ينبغي المتولين ان يراجى اكثر من ثلاث سنين ولو  
 فعل جازت الاجارة وصحت وصح في الخلاصة في الفتاوى عن الامام على  
 السعدي انه لا ينبغي ان يفعل ولو فعل صحت الاجارة واجمع لنا شيخنا  
 المتأخرين على عدم اشتراط التقدير في مدة الاجارة قول ركن الاسلام  
 ابو الحسن على السعدي وقول ابو بكر البلخي وقول القاضى ابو على السعدي  
 قول المتقدمين من اصحابنا وقول هؤلاء المشايخ من المتأخرين جهة واحدة  
 وقول ابو حفص الكبير وجه واحد وهو الذي قال في المختار ان الفتوى  
 عليه وكذا في مجمع البحري واما قول ابو الليث فهو يفرق ما قاله ابو حفص  
 الكبير في انه سوى بين الضياع والدور ولم يصبوا على ان الفتوى عليه  
 واما ما قاله الصدر الشهيد في واقعة مما ذكرنا عنه فهو ايضا لم يوافق  
 ابو حفص في الاطلاق فانه جعل الامور مختلفا باختلاف المواضع والزمان وقد  
 على ان الفتوى عليه فوجب ان يحمل اطلاق ابو حفص الكبير على ما ذكره الصدر  
 الشهيد من اختلاف الزمان والمواضع لا ان اجريناه على ظاهره لم نفصل  
 بين موضع وموضع وزمان وزمان بل كون الجواب ان لا يجوز اجارة الوقف  
 في الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا في غيرها اكثر من سنة في كل المواضع والازمنة  
 وفيه مخالفة بينه ما قاله الصدر الشهيد وان حملناه على ما نقله الصدر  
 الشهيد لم يتفق مخالفة وهو اولى فصا ذكره في الجمع والمختار ومنه  
 بان الفتوى على انه في الضياع ثلاث سنين وفي غيرها سنة مقيد باختلاف  
 المواضع والزمان لا انه في كل الاماكن والازمنة فاذا كان الموقف ضيعة  
 وهو في موضع لا يوجب استيعابها ثلاث سنين وفي زمان يخاف من اهله  
 على الوقف فانه على ما قال الصدر الشهيد حمل كلام ابو حفص عليه ان لا يجرى

سويين

الكثر منها

اكثر منها وان كان ضد ذلك فيجوز ذلك فيجوز ان يجرى اكثر من ثلاث سنين  
 في الضياع وغيرهما فاطلاق المختار والجمع يحمل على الذي كثرناه وقريناه  
 لانه يعمل بظاهره فاذا تقررت لنا هذا صار الكلام بضد ذلك في موضعين  
 الموضوع الاول اذا اذاع الامير ان يعمل بقول المتقدمين ويقول من ذكرنا  
 من المتأخرين لا يجوز ان يعدل عن اقوال المتقدمين اجمع واقوال من ذكرنا قوله  
 من المتأخرين يعمل بقول الصدر الشهيد واما حفص الكبير على الحمل الذي  
 ذكرناه اول الموضوع الثاني انه اذا اوجب الحال المصير الى قول ابو حفص  
 والصدور الشهيد وكان الزمان مما يخاف فيه على الوقف اذا اوجرا اكثر  
 من ثلاث سنين فاجوز اربع سنين او خمس سنين هل يقال ان الاجارة  
 غير صحيحة في كل المدة او في الزمان على ثلاث سنين ويكون الجواب  
 فيما سوى الضياع كذلك وهذا الموضوع الثاني تقدم ذكره في السؤال  
 في صدر المسئلة فنقول وبالله التوفيق اما الكلام في الموضوع الاول فانه  
 يجب العمل باقوال المتقدمين من الاصحاب رحمهم الله لرواه الاول  
 لو فور عليهم واجتهد هم الثاني لقرئهم من عصر الامام ولا ية الاعلام  
 الثالث لكن نظرهم وقوة تحريمهم للمسائل القلم يوجب فيها رواية  
 منصوصة الرابع لان ما قالوا موافق للاصل المعروف من المقادير لا يفرق  
 مما سمعنا لاسد من القياس فيها الخامس ان قولهم لا يجوز ان يكون  
 عن رواية وهو الظاهر ولا عن رواية لانه موافق للقواعد والقوى  
 الشاهدة واما البحث عن بيان الرواية فلا قوة لنا عليه لانها نقلت  
 ولم تقف في ذلك على رواية منقولة عن الامام ولا من ابي يوسف  
 ومحمد واما البحث عن انه موافق للقواعد والفروع الشاهدة فهو  
 ان بيع المنافع كبيع الاعيان وهو صلاها وفي بيع الاعيان لم يحفظ  
 للشقير فيها مدة عن احد من الاصحاب ولا من اهل العلم فكذلك في بيع  
 المنافع لانها فرعها فلا يرد السلام لانه خرج بالحق فلا يقاس عليه  
 السادس ان ان يتركتنا قلنا ان قول المتقدمين عن بيع لاف رواية

مطلبا اذا اوجرا اكثر مما  
 قدر وهل الاجارة غير  
 محكمة في كل المدة او في  
 الازمنة عليها

مطلبا المقادير لا تعرف  
 الا بالسمع فقط





فقد تأيد بموافقة من كل من المناخرى وهم المشايخ الاعلام ركن الاسلام  
 ابو الحسن علي السعدي وكثير من مؤيديه ابو بكر بن علي الذي غالب قضاوي بالبيت  
 اخذت عنه والقاضي ابو علي السعدي علامة وقته والامام ابو القاسم البجلي  
 فان ظاهر كلامه يشعر بان الارقي لناظر الوقت لا يراه اوجه اكثر من سنة ففهموا  
 كلامهم وانقوا في القول بعدم التقدير ولا شك ان الاجتماع الاراد وقت  
 مستحبة كما قال صاحبنا حق الامام مع ابو يوسف ومحمدا اذا كان الامام  
 في طرفي وهما في طرفي انه خير للمفتي والا وفي ان يفتي يقول الامام وان كان  
 لم يسمع من لا يجوز ان يفتي بقول الامام واذا كان احد هما سعه لا يجوز ان  
 يفتي بخلافه فليحظر ان للاجتماع قوة زائدة فمن بابا وليا ان يعمل بهذا الظاهر  
 في حق اصحابه ولا يرد علينا ما نقل ان الفتوي عليه وان كان قول ذفر كمثل  
 الوكيل بالخصوص هل يكون وكلا بالقبض وقدة لو ابا ان يكون وكلا وقلة  
 زفر لا يكون وكلا الفتوي على قوله لا نأقول هو قول عن الامام ايضا  
 كما نقله ابو نصر البغدادي في تاريخ ابي حنيفة واصحابه ونقل عن ذفر  
 انه قال ما قلت بقول الالة لير ابو حنيفة وكذا اوردته في حق ابو يوسف  
 ومحمدا لا يمكن ان يقول هذا القول غير هؤلاء من بقية الاصحاب لا يقال  
 ما قال ابو حفص والصدور الشهيد ملحق بالماذهب باعتباره انه مخالف  
 لاختلاف العصر والزمان لا اختلاف حجة وبرهان وان الامام لو كان في زمان  
 نهم لقال بهم لانا نقول هذا حسن ان لو كان في زمانهم لانه يفتي بالآلة القلبي  
 فيه فان راي ان المدة مما يخاف على الوقف فيها ابطال الاجارة وان كان  
 لا يخاف لا يسلط الا انها تقدر ان اختلاف العصر والزمان ثلاث سنين  
 في الضياع وفي غيرها بسنة لانه ان كان الخوف في زمانهم على الوقف اذا اذ  
 المدة على هذا القدر فجاز ان يتغير بعدهم ويخاف عليه في اقل سنين وهو الظاهر  
 من حال الناس فان الزمان كلما له الياد بار والطبع في اهله والنظير  
 الى اختلاف املاك ولا استيلاء على لاقية اكثر من الزمان الذي كان انبه  
 فيصار احوال اختلاف العصر والزمان في التفويض الى راي القاضي لا الي

مطلب اد اطلاق الامام  
 في جميع اصحابه في  
 حله فالمفتي بالخيار

مطلب اعمال اختلاف الزمان  
 لا للتقدير

التقدير

الثقة بثلاث سنين او سنة فلم يبق دوران الحكم على ثلاث سنين  
 في سائر الامانة فلا يجوز ان يوضع ويثبت على المذهب ان الفتوي عليه  
 فان من وقف على هذا القول سمي لم يقف على ما وقفنا عليه ما نطق الالة  
 هو المذهب المروي ابي حنيفة وخصوصا انه اثبتته صاحبنا المختار في  
 كتاب الاختيار للفتوي وفي ذهن العوام الضعفاء من الفقهاء انه هو المذهب  
 من المذهب وان جميع ما فيه لا يجوز ان يفتي بخلافه وغالبهم ما يعرف  
 زمن مصنفه ويطن انه من المتقدمين الاعلام لو وقف على كلام شمس  
 الائمة السرخسي ووجدت مخالفا له لا يلتفت اليه ويقول قد قال  
 في المختار للفتوي فالواجب اتباع المتقدمين في امور الدين وشكر المتقدمين  
 على تعذيب كلامهم وتسهيله لمن يعتمدهم فجزاهم الله خيرا ورضى  
 اجمعين واما الكلام في الموضع الثاني فنقول الظاهر انما يفسخ العقد  
 في المدة الزائدة على ثلاث سنين ان كان المستاجر ضيعوة او على سنة  
 ان كان في غيرها وذلك لان الاصل عندنا ان العقد في الاجارة مقدرا حكما  
 عند حدوث كل منفعة لان المنافع بعد وقت العقد جملة ويرد العقد  
 عليها حتى جعلوا ان الاجارة تفسخ بالاعذار الطاهرة ويستحق الفسخ  
 بالاعذار الباطنة لخصية ولا يظهر في ذلك الفسخ في مجموع المدة انما يظهر  
 فيما بقي منها وان كان كذلك لانه بالاعذار تقدر المضي في الباقي من المدة لم يحصل  
 العقد فيعذر ان يقدر العقد عند حدوث كل منفعة فلهذا الى بان  
 الاجارة تفسخ فيما بقي من المدة ولو كانت المنافع تقدر موجودة عند  
 العقد لما جاز ان يقال هذا لان فيه تفرقي انصفته على المجر وهو ينص  
 بذلك فلا يجوز وهذا الذي نحن فيه يشابه هذا من حيث انه تعذر المضي  
 في بقية المدة لان تصرفنا الناظر على الوقف ولا يسه كل سنة امر نظري  
 فما كان انظر الوقف فعمل وما كان فيه ضرر على الوقف لا يعمل تصرفه  
 في حق الوقف كما قالوا اذا اجروا من احوال لا يجوز واذا عقد عليه  
 نحن يخاف تغلبه على الوقف لا يجوز وهذا لما كانت المدة الزايرة منقطة

المطلب في بيان  
 حكر الكلام على المدة الزايرة



عن العفارات

ذكر تقسيم ما يقع في الأجرة  
من الصور

أخوف على الوقف وأنه يضر ربهما ذلت ولايته على الوقف عن التصرف فيها  
فتعذر أن يتصرف فيها أنه عاقد عند حدوث كل منفعة لاي ما يعذر من  
حيث الحكم وبالموت يعذر العقد منه حقيقة فكذلك ما فتعذر المصروف  
فاستحققت الفسخ كما في الأعداء وقد لا يظهر عمل الفسخ في كل المدة بل في  
بقيتها فكذلك هذا لا يقال إن كان كذلك ينبغي أن تنسخ إجازة ناظر الوقف  
بموته لا تعذر العقد من جهة عند حدوث كل منفعة فتعذر المصروف واستحققت  
الفسخ لا فاقول ناظر الوقف نائب عن العفارة في المصلحة فيه والمصلحة فيها  
كان من تصرفه أنفع لهم أمضى وما كان فيه ضرر بهم فسخ وبموته لم يحصل لهم  
الضرر ونشأ به الوكيل مع الموكل والوصي مع الموصى ولما هنا الضرر يمتنع منه  
والمدة منقطة فورد عليه تصرفه فيه خاصة لا فيأخر رقيه وهو الثلاث سنين  
في الضياع والسنة في غيرها وهذا البحث ما سمعته من أحد قديمي وجاريت فيه  
أعيان الفقهاء من المذهب فلم يحصل منهم تعرض إليه في كلامهم ولا إلى أيضا  
في ذلك الوقت وإنما فقه الله سبحانه وله المنة على به وقت سمعته من المسئلة  
تفضلا منه وتكرما قلله لحدا ولا يخرج كما يجب ربنا ويرضون من كل عمة  
سؤالي له سبحانه وتعالى في الكشف عن هذه المسئلة لما علمه من نيق  
وتصدي نعم المولى ونعم النصير فاذا تقررت لنا هذا جينا إلى ذكر تقسيم ما  
يقع في هذه الأجرة من الصور فنقول لا يخلو إما أن عقدا على هذه الأجرة  
هذه المدة الكبيرة عقدا واحدا أو اشتمل مثلا على ست سنين جملة  
فنقول تنسخ الثلاثة الثانية وتصح في الثلاثة الأولى لكون المنافع ترتب  
عقب العقد وإن كانا عقدا حقودا منفردة فلا يخلو إما أن كان كل عقد  
سنة أو سنتين أو ثلاثة فإن كان سنة فيصح منها ثلاثة عقود ونسخ  
في الباقي وإن كان كل عقد سنتين فيصح فيه عقد ونصف عقد ونسخ  
في الباقي ولا يقال إن العقد حصل على سنتين فإن نصفنا أنقص الصفقة  
فيأبى المستأجر لا نأقول المنظر واليه حدوث المنفعة لا العقد على ما  
تقرر فلم يبق فيه تفرق الصفقة على واحد وإن كان العقد ثلاثا جازم  
منه في عقد واحد ونسخ في الباقي للمعنى الذي ذكرناه بقى بيان سعة طلب

هذا الفسخ في المدة الزايدة من القاصو هل يقال إنه يطلبه ناظر الوقف  
والمستأجر أو لا يفتقر إلى طلب أحد بل إذا دخلت المدة الزايدة تنسخ  
الإجازة فيها بنفس المدخل كالعذر الظاهر الذي لا يحتاج فيه إلى دفع الحاكم أو  
مخوض إلى رأي القاضي بمعقاه نه ينصب شخصا قديما بالفسخ حسبية الظاهر  
أن ذلك لناظر الوقف ولا يمنع منه كونه هو الذي يأسر العقد ولا يكون هذا  
تناقضا منه كما قال أصحابنا في الوقف إذا باع بال الصغير ثم ادعى أنه باع  
بغيره فاحترس مع دعواه فاقدمه على البيع لا يفسخ دعوى الفساد وكذا  
مستوى الوقف إذا باع غلة الوقف ثم ادعى أنه باع بغيره فاحترس مع دعواه  
وتناقصه هذا لا يمنع دعواه ذكر الفرع من الزايدة في القينة قلنا  
هذا إن نقول أن الدعوى لناظر الوقف قياسا على الدعوى في الغلة لأن  
المنافع ابدأ تقاس على الأعيان ولا شك أن الدعوى منه صحيحة لأنه يطلب  
تسليم المأجور كما في الدعوى في مضاد الفسخ في الإجازة بالأعداء ولا تصح  
من المستأجر لأنه يطلب بدعواه صحا يمنع منه اللهم إلا أن يقال يصح منه  
الدعوى أيضا إذا كان يحمل الأجرة عن المدة الزايدة ثم دفع ناظر الوقف إلى  
القاصو فطلب منه الأجرة بحكم أن الإجازة في المدة الزايدة مستحقة  
الفسخ لتعذر المضي فيها كما قلنا في الدعوى في مضاد الفسخ في الإجازة  
إذا كانت من جهة المستأجر لهذا الطريق والوجه لا تجزئها إذا كانت  
الوقف منجزا على الفقرا حضنا لله تعالى فإنه يملك ذلك القاضي  
قياسا على بقية الحقوق المحضة لله تعالى والله أعلم وهذه المسئلة وقف  
فمنه من فاضل القضاة صدر الدين سليمان وطلب ناظر الوقف بفسخ الإجازة  
منه من فاضل القضاة سليمان المذكور وحصل فيها الخلاف بين المشايخ في  
ذلك العصر وراي فاضل القضاة سليمان المذكور أن الفسخ يقع في  
المدة الزايدة لا في مجموع مدة الإجازة وقال أيضا القاصو عماد الدين المذكور  
أن ماله من فاضل القضاة صدر الدين على كإي ذلك لا تشبه منه هذه  
فتت عليها وجرم بما قاله عن خاله المذكور ورواه عنه ليوسالته عن المأخذ فقال

ذلك



فقال لا ادري ولا ذكر لي قال ذلك لا من نفسه ولا عن الصدر سليمان وقصته  
 يا شبات هذه الحكاية في هذه المسئلة حق يعرف ان الذي قلته فيها سبقت اليه  
 من هذين القاضيين الكبارين وانقصا رايي اما رايي والله اعلم اما سئل  
 اذا قال اشهدوا اني وقفت داري الق بمحله كذا على جهة كذا ولم يحضر  
 هل يصح هذا الوقف ام لا وهل تقبل هذه الشهادة ام لا وتحرر الكلام في ذلك  
 كله فنقول وبالله المستعان ذكر هلال في وقفه قال باب الشهادة على  
 الوقف قلت ارايت رجلا شهد عليه شاهدان انه وقف ارضه ولم يحضر  
 الشاهدان قال الشهادة باطله قلت ولم قال لا ينظر لان الشاهدان  
 به ولا يدري الحاكم ما يحكم به وهذا عندنا كالمجهول وهو كالبيع قلت ارايت  
 ان يحضر احدتهما ولم يحضرهما الاخران قال الشهادة باطله لا يجوز قلت وتكون  
 ان يحضر الثلاثة حرة قال الشهادة جائزة في قول بعضهم واخرى  
 واما قول من قال الشهادة باطله قلت ارايت اذا شهد الشاهدان وقف  
 ارضه وحضرها لنا ونسبنا الحدود قال الشهادة باطله لا يجوز قلت ارايت  
 ان لا يكون جميعا لم يحضرها لنا ولكنا نعرف الحدود قال الشهادة باطله  
 لا يجوز قلت وكذلك لو كان جميعا لم يكن له بالبصيرة الاملاك الارض قال  
 نعم وهذا الباب الاول سواء لو كان اشهدنا في الارض وهو فيها ان قد وقفها  
 ولم يحضرها لنا قال الشهادة جائزة اذا كانا يعرفانها قلت ارايت اذا شهدا  
 على حدوده لا تعرف الحدود قال الشهادة جائزة ويكلف المدعي الوقف  
 شاهدين على معرفة الحدود وذكر في فتاوي القاضي خانة لو شهد شاهدان  
 انه وقف ارضه ولم يحضرها ولكنا نعرف ارضه لا تقبل شهادتهما اهل  
 للواقف ارضا اخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو كان لا يعرف  
 له ارضا اخرى لم تقبل شهادتهما اهل ان له ارضا اخرى دها لا يعلم ان  
 اشهدنا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر حدودها جازت شهادتهما  
 لانها شهدا على وقف ارض معين الا انهما لم يعرفا الحدود فلم يمكن التحلل  
 في شهادتهما ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه وذكر الحدود ولكن لا تعرف

سئل ادا قال اشهدوا  
 اني وقفت كذا ولم يحضر

ما السهولة على الوقف  
 من قول هلال

قلت

كلان

تلك الارض انما في اي مكان هي جاز شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة  
 ان الارض التي يدعيها هذه الارض وذكر في التوضيح اذا شهد ان على رجل انه  
 وقف ارضه ولم يحضرها الشاهدان فالشهادة باطله وكذا ان احدهما  
 دون الاخر الشهادة باطله وكذا ان شهدا به وقف ارضه التي في موضع  
 كذا ولم يحضرها فالشهادة باطله وكذا ان الحضايف لان تكون ارضا مشهورة  
 تخفي شهرتها من تحريدها فان كانت كذلك قضيت بانها وقف  
 وان شهدا انه وقف ارضه التي في موضع كذا وصدرها لنا الا اننا نسبنا  
 الحدود ولم تقبل شهادتهما لانها شهدا على انفسهما بالغفلة فان  
 قال لا يحضرها لنا ولكنا نعرف الحدود وذكر هلال ان القاضي لا يقبل شهادتهما  
 قال القاضي الاستاذ الكبير ابو زيد فتاويل هذا انما لم يعين القاضي ما بيناه  
 وعرفناه تقبل شهادتهما وذكر الحضايف في هذه القصص اني اجيز الشهادة  
 واقضي بالارض بمحوردها وقفنا واقول للشهود سمو الحدود واقضي بما  
 سيجوز ان كان الشاهدان يعرفان الحدود ولكن ما لم يعرفا الارض كونهما  
 كانا يباين عنهما تقبل شهادتهما ويكلف القاضي مدعي الوقف ان يقيم شاهدين  
 اخرين يشهدان هذه الارض بمحوردها تلك الارض التي شهد الشهود  
 قضيت بها وان شهدا ان ارضا على حدودها وقفنا عليها ولكن لم  
 يسجلنا حدودها قبلت شهادتهما وذكر فيها ايضا في الدعوى والشهاد  
 ما صورته قال ولو شهدا ان الدار التي في بلد كذا في محلة بني فلان فلا يصح  
 فلان بن فلان هي في بلد فلان المدعي عليه هذا هذا المدعي كذا لا تعرف حدود  
 ولا تقف عليها وقال المدعي للقاضي انا اتيك بشهود اخرين يعرفون  
 هذه الدار واتي بشاهدين يشهدان ان حدودها كذا وكذا اختلف  
 جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم بهذه الدعوى  
 لان الشهادة الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة اصلا بدون الشهادة  
 الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها على السواء وكذا في الدعوى والى  
 وجميع العقارات على هذا وهذا كله اذا لم تكن الارض مشهورة فان كانت

قول الحضايف

لعله اما ما بيناه

قولنا وبهذا هذا الكلام هلال  
 وفيه في ادلائح كذا  
 لذلك لما سئل في ما بيناه

قولنا وذكر فيها ان في  
 ما بيناه



شهيرة باسم رجل خودار هم و وصارت بالكوفة ودار الزبير بالبصرة فشهد  
 الشاهدان لانسان لم يذكر محدود ولا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة وتقبل  
 في قول صاحبيه واجمعوا ان الرجل لو كان مشهورا كشهرة ابي حنيفة وابن  
 ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب وذكر في متن البحر المحيط منع منه  
 في المسائل التي تعود الى الشهادة على الوقف اذا شهد شاهدان على رجل انه  
 وقف ارضه ولم يجرها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان شهدا  
 احدهما دون الاخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا انه وقف ارضه  
 التي في موضع كزاره لانهما لم يجدها لنا فالشهادة باطلة وقال الحنفية لان  
 يكون ارضا مشهورة تنفي شهرتها عن تحديدها اذا كانت كذلك قضيت  
 بانها وقف وان حدها اجمدين فالمشهور عن اصحابنا من قال اذا ذكرنا  
 حدين متقابلين تقبل وان حدها ثلاث حدود قبلت الشهادة عند  
 علمائنا الثلاثة مثل الحنفية فقبل اذا قبلنا هذه الشهادة وحكمنا ثلاثة  
 حدود وكيف يحكم بالحيد الرابع قال جعل الحد الرابع باز الحد الثالث حتى ينفذ  
 الى منفذ الحد الاول ايا كان الحد الاول وان شهدا انه وقف ارضه التي في موضع  
 كذا وحدها لنا الا اننا سنبين لا تقبل شهادتهما وان قال لم يجدها لنا كما  
 نعرف حدودها ذكرها لان القاضي لا يقبل شهادتهما في قول القاضي ابو  
 تاويل هذا انه لم يبين للقاضي انما بيناه وعرفاه تقبل وذكر الحنفية في هذه  
 اني اجيز الشهادة واقضي بالارض بحدها ووقفها واقول المشهور في  
 الحدود واقضي ما يسعون ويحدون قال هلال وكذا لو قال لم يكن في الموضع  
 الا تلك الارض لم تقبل فاما اذا لا اشهدنا انه وقف هذه الارض وهو فيها  
 ولم يجدها لنا فالشهادة جائزة اذا كانا يعرفانها وان شهدا انه حدها  
 لنا وكما لا نذكر محدودا لهما لنا فالشهادة باطلة وان كانا يعرفان الحد  
 ولكنهما لا يعرفان الارض لكونهما كانا غايبت عنهما تقبل شهادتهما وكيف  
 القاضي مدعي الوقف ان يقيم البينة ان هذه الارض حدودها هي تلك الارض  
 التي شهد الشهود بوقفيتها وان شهدا ان ارضا على حدودها ووقفنا عليها

ولكن لم رسم لنا حدودها قبلت شهادتهما وذكر في شرح مجمع البحرين في الدعوى  
 قال وان كان عقارا فحد يدعي في الدعوى والشهادة شرط واكتفينا بالشهر  
 في المشهور وذكر محدودا باسماء اصحابها واسماهم لم يحد شرط عند ابي حنيفة  
 لتعلق تمام التعريف بذكر المحدود وهذا هو الصحيح لان يكون الرجل يشب  
 اليه محدودا فيكون في ذكر المحدود المقصود وهذا اجمالا اذا كان العقار مشهورا  
 في نفسه فلا يتغير بشهرته عن تحديد عند ابي حنيفة خلافا لهما فانها  
 اعتبروا شهرة العقار لشهرة الرجل في الحد وابي حنيفة راعى ما يعي التحديد  
 وهو وقع وقوع المنازعة في التحديد زيادة او نقصان بخلاف الرجل و  
 يشترط التحديد في الشهادة كما يشترط في الدعوى لتطابق الشهادة الذي  
 وتكون الشهادتين بعين المدعي وليس ذلك بالتحديد وذكرنا في  
 في موضعنا ايضا في الدعوى قال اذا ادعى محدودا وذكر محدودا لاربع  
 وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونقف ثمة ولكن لا نعرف  
 حدها ولا نعرف اسماء الحيران قال الشيخ الامام شمس الدين كوفي ههنا  
 سائل ثلاثة احدها ان يقول الشهود لهذا المدعي ارض في محلة كذا في كذا  
 تلاصق دار فلان غصبت باسمه هذا المدعي عليه وانما في يد غيره ولم يذكروا  
 حدودها او قال لا تعلم حدودها وجاء المدعي بشهود اخري فشهدوا بحدودها  
 كان القاضي لا يقضي للمدعي لان الذي شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود  
 لم يشهدوا بالملك للدار والمثلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها  
 احدهم حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا لكن لا نعرف اياهم  
 الحد الذي سمعناه دعوى المدعي وهل هذه الحدود حدود تلك الدار فانا  
 قبلنا الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حدودها هذه الحدود وافر الباع  
 بهذه الحدود لكن ما رايها ولا مرنا بتلك المحلة ولا بسكانها واكثر ما يكون  
 تحمل الشهادة على الدار ولا على هذا الوجه ليسوا ببايع حدودها والشهود  
 يتحملون الشهادة بتعريف الباع وفي هذه المسئلة القاضي حيث امنك الى  
 الدار لينظر الحد الذي هو هذه الحدود وهل هو حدود تلك الدار فان وافق قضى

مطلقا اذا ادعى محدودا

في قولنا اننا سنبين



بقا المدعي اذا رجا اليه وشهدا عند ان حدودها هذه الحدود وان خالف  
 لا يقضي واما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعي دارا  
 في محلة كذا تعرف حدودها اذا اقتنا عند حيطانها ويشيران ان احد طرفيها  
 الى ههنا والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا وكذا  
 لا تعلم جيرانها قل اذا اراد القاضي ان يقضي للمدعي ما امر الشهود بان  
 يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاهد من اواسينين من ابناءه ويبنوا  
 الحدود للاسينين ثم يعرف الاسينان جيرانها ويسئلوا عن ابناءهم  
 فاذا رجعوا الى القاضي وشهدوا سنا ان الشهود يبنوا الحدود وشاروا  
 اليها رانا تعرفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان في سكة كذا فان  
 القاضي يقضي بشهادة الشهود الذي شهدوا واما ان الدار للمدعي  
 قال الشهود تشهد ان الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعي  
 ارضه الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعي لا ينفك  
 شهادتهم لانهم ذكروا اثنين وذلك لا يكفي فان كانت الدار مشهورة  
 باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول ابو حنيفة  
 وكذا القبة والارض والحانوت ويجوز في قول ابو يوسف ومحمد واجمعوا  
 ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم واللقب انتهى  
 كلامه قلت هنا سئل لا يخرج عن صورة سبعة فصور حد هاهنا وهم  
 ذاكرون الحدود عالمون بمحلها وصورة حدودها ونسب الحدود وصورة  
 اصلا وهم لا يعرفونها وصورة حدودها لكنه وقفها والشهود نبيك  
 وصورة حدودها وهم يعرفون الحدود لكنهم لا يعرفون مكانها والصورة  
 استغنوا عن ذكر الحدود لشهرتها الشهرة القافية والتحديد وهذه  
 الصور كلها انما يحتاج اليها عند كتاب الواقف او ورثته اما اذا كانت  
 الواقف حيا سعتا فلا يحتاج اليها فان الواقف علم التحديد وكذلك  
 وارثه اما الصورة الاولى فالواقف صحيح والشهادة جائزة وبها العمل  
 فوقفنا ولما الصورة الثانية اتفق هلال الخفاف وتبين من قلنا

مطالع مسائل الخرج  
 عن سبع صور

او هم يعرفونها

الصورة الاولى والثانية

عن

عنه ان الشهادة فيها باطلة وسعناه لا يجوز العمل بها لان الشهادة بالمحمول  
 والشهادة لا تصح لان الوقف ليس يصح في نفسه بل هو صحيح لكنه لم يكن  
 ثبوته بالبيعة لما قلنا وسياتي الكلام فيها ان شاء الله تعالى بسط من  
 هذا في الصورة الثالثة واما الصورة الثالثة فقال الخفاف الوقف  
 فيها باطل لان يكون مشهورة ففي شهرتها من تحريدها فان كانت كذلك  
 قضيت بانها وقف وقال فيها هلال الشهادة باطلة وقال في متن  
 البحر المحيط الشهادة باطلة وقال في فوجان انما لا تقبل رواة الشهود  
 يعرفونها وقال في الذخيرة الشهادة باطلة وذكر ما لا يخصاف بعبارة  
 ولا شك ان الذي لا يخصاف يحتاج الى دليل ولا يجوز العمل بظاهره  
 وذلك لان الوقف لا يشترط لصحته التحديد في نفس الامر بل يصح بقول  
 الواقف وقفت داري على كذا وقصير وقفا وان لم يذكر الحدود اصلا  
 واذا انكر الوقف فبما عها انه ولا يجوز الحكم بابطال الوقف بمجرد قول  
 لم يحدوها لنا ولا تعرفها ولا هي مشهورة فاذا كان كذلك وجب ان يقر  
 الخصاف الوقف باطل بحرف الشهادة باطلة كما قال هلال وفيه وهذا  
 سماه الاعنابه والشيخ في تعريفه في وقف على كلام الخصاف ههنا  
 هنا ممن يكون من اهل الفتوى او من قضاة المسلمين لا يجوز له ان يقف  
 بهذه العبارة ولا يحكم ببطال الوقف بمجرد ذلك فانه خطأ والعبارة  
 واجبة المثل فاذا وقعت هذه المسئلة عند الحاكم الحنفى المذهب فواجبه  
 فيها ان يقول للشهود اذهبوا فان شهادتكم لا تفيد شيئا ولا هي صحيحة  
 ويقول للواقف ان كان حيا اولوا رثته ان كان الامر كما ذكر الشهود فلا يعمل  
 لك انكاره ولا يجوز لك بيعه ولا اخراجه عن الوقفية ولا يعقل بقول  
 الشهود لان شهادتهم لا تفيد شيئا ولا هي صحيحة ولين كل الحذر  
 من ان يقع منه حكم بطلان الوقف مستند الى عبارة الخصاف التي  
 قدمناها لما قدمناه من القول بوجوب تأويلها والقول بالتأويل هو  
 الاول انه يعمل بصدق الشهود فيما لو اراد هو سعة عند الواقف وقدم

الصورة الثالثة

مطالع مسائل الخرج  
 عن سبع صور



ذكره للحدود لا يمنع من صحة الوقف الثاني لاحتمال ان تقوم بينة اخرى  
 بالتحديد والوقفية الثالث لاحتمال رجوع الواقف عن الانكار الى الاقوال  
 فيبين خطأ الحاكم وبطلان الحكم بعد ذلك فلهذا قلنا لا يجوز الحكم  
 ببطلان الوقف لان التحديد ليس بشرط لصحة الايقاف بل من شرط بطلان  
 صحة ظهوره في الخارج فلهذا حكم فلا يقال ببطلانه كما اذا تعذر ثبوت التركة  
 لشهود الدين مع انكار الخصم لا يجوز الحكم ببطلان الدين كراهنا ونظايره  
 كثيرة وقد وقع بعض القضاة فيما ينهنا عنه وبهنا عليه فساد الله  
 العصمة والسلامة هذا مما يجب على القاضى ان يعمل به فاما فيما يتعلق  
 بحواب المفتى في هذه الحادثة اذا سئل عنها فاجابه فيها ان يكتب له  
 هذه الشهادة والحالة هذه ولا يلزم من عدم صحته ببطلان الوقف  
 ان يكون حصل والله اعلم وكذا ما انتهت على جواب المفتى ايضا الاقوال  
 وهي ان القاضى اذا راى خطه بانه لا يصح الشهادة قد يقع في قلبه انه  
 ان الوقف باطل فيبطله فلماذا ردت عليه ولا يلزم الى اخره وامامه له  
 هلال وغيره فهو ظاهر لا كلام فيه وزيادة فاضحان ياتي الكلام عليها  
 ان شاء الله تعالى في الصور الرابعة واما قول الخصاص لان تكون شهور  
 تغني شهرتها عن تحديدها فعلى الخلاف بين الامام وصاحبيه على ما ياتي  
 بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى واما الصور الرابعة وهي التي  
 لم يذكر الواقف للشهود حدودها ولكنهم يعرفون حدوده وقد قلنا هلال  
 فيها ان الشهادة باطلة لا يجوز ذكر الوقف لو لم تكن له البصرة لانها لا  
 وجعله والباب الاول في المسئلة التي تقدمت سواء في ضوخان اقل لفظ  
 تعرف ارضه لحدود وهو مثله لانه لا يلزم من معرفة الحدود والباب  
 فيها في ضوخان ان الشهادة لا تقبل وصاحبها لا يحن هلال ان القاضى  
 لا يقبل شهادة تهما ونقل عن القاضى في هذا الشرط انه اول قول هلال  
 انه محمول على انه عالم بيننا للقاضى ما اذا بينا له وعرفاه تقبل وكذا نقله  
 صاحب المحيط عن القاضى في هذا المذكور وعلى كلام الخصاص كما قدمناه

الصوره الرابعه

مكان تعرف
الحد معرفة
الزخيرة

وكانه هو الذي اوجب للقاضى ان يذكرها ويلكلام هل هو هو  
 منه ولا يحتاج كلام هلال الى تاويل فان المسئلة التي صورها هلال واجاب  
 فيها غير المسئلة التي ذكرها الخصاص وماذا كان الا ان الصور التي ذكرها هلال  
 هي اذا قلنا لم يحدرها لنا ولكنا نعرف حدودها والصور التي خصصها قال  
 قلت فان شهدا انه اقر عندهما انه وقف ارضه ووقف عليها اوداره  
 هت ونحن جيرانه ونحن نعرف حدودها ولم يحدرها لنا ولا شئت  
 ان هذه الصورة غير التي ذكرها هلال بل تشابهها اصلا بل في هلال في الصورة  
 التي ذكرها بعد هلال ما اجاب الخصاص وذلك تشابه هذه وليت الصورة  
 التي ذكرها هلال محتاجة الى تاويل وماذا كان الا ان الوقف لم يحد للدار  
 وقت الاشهاد وذكر محلهما مثلا وقع عند الشهود انهما في الدار التي يعرفونها  
 او يعرفون حدودها من غير ان يحددها ومن الجائز ان يكون له دار اخرى  
 في تلك المحلة سوا هذه فكان معرفة الشهود بناء على ظنهم وحدشهم  
 لا على تحديد من الواقف فلهذا لا تقبل شهادتهم فاما الصورة التي ذكرها  
 الخصاص فليس فيها شيء من ذلك فانه قال ووقف عليها اوداره هذه  
 واتى بلا شارة فكان الواقف لما شهد على الوقفية كانوا جميعا عند الدار  
 عيانا فاما من حيث التماس فلماذا قال الخصاص احيانا الشهادة واقفوا لدار  
 والارض وقفوا وهلال ايضا يوافق في هذه الصورة فانه قال فيما نقلنا عنه  
 ولو قال اشهدنا في الارض وهو فيها انه قد وقفها ولم يحدرها لنا قال  
 فالشهادة جائزة اذا كانا يعرفانها فالذي اقره القاضى ان يوزيد ليس هو موضع  
 تاويل وكيف يحسن قوله هذا اذا لم يبين للقاضى اما اذا بينا للقاضى وعرفاه  
 تقبل وهلال ذكر صورته اما لو لم يذكر الصورة الاخرى كان يحسن ذلك اما بعد  
 ذكر الصورة الاخرى لا يكون مراده تصويرا واحدا وحاشا هلال ان  
 ينسب الى هذه العقلة التي لا تقع من ايراد الفقهاء فكيف من هلال نقله  
 من هذا ان الحق في المسئلة ان جواب هلال ظاهر لا يحتاج الى تاويل وان جواب

مصلح الخصاص في  
 المسئلة عند هلال والظاهر



لخصاف كذا ايضا ولا مخالفة فيما ذكره هلال الخصاف وما يؤيد قولهما  
 تأكيد قول هلال وكذا لو كان لا يمكن له بالصورة سوى تلك الدار ومع هذا  
 يقال ان الشهادة باطلة فقلنا ان مواده بقوله لم يحدها وكذا نفرد بها  
 اي تعلم حدودها من خارج لاننا وقفنا نحن وهو فيها ووقفها بغيرنا  
 فيها لان تلك الصورة قائلها بضد هذه وقول ان الشهادة جائزة فزال  
 توهمه القاضى بوثقنا واثبتنا والله الحمد واما الصورة الخامسة وهي القلم  
 يحدها اليهود ولكنه وقف وهو وهم فيها وهذه الصورة ظاهرة والاحوية فيها  
 متفقة ووجهها بين لانها شهادة على الارض بعينها وعدم مع فترم  
 لا تؤثر خلا في شهادتهم وقول الخصاف فيها وقول للشهود سوء الحدود  
 فاقض ما يسمون ويحدون وفايدته لاجل الحكم في الغيبة عن الدار  
 والكافية بالحكم حق كان الحاكم والشهود عند الدار فان لا يحتاج الى التعديل  
 ويجوز له ان يقض بوقفها كما في غير ذكر الحدود ولان صفة الصورة لا يحتاج  
 فيها الى تحديد في الغائب كما ان القاضى لا يعمل في امر الغائب الا بعد ذكر اسمه  
 واسمائه ووجهه ولو كان حاضرا الزمه اسمه بالحق وان لم يكن يعرفه اصلا  
 فهذا مع قول الخصاف واقول للشهود حدودها لان شهادتهم الاولى  
 غير معتبرة مطلقا وانما صارت معتبرة بذكر الحدود واما الصورة السادسة  
 وهي ما اذا حددوها لهم ولكنهم لا يعرفون مكانها وهم ذاكرون اسماء الحدود  
 وهذه الصورة الشهادة فيها جائزة وكلت بينة على الشخص بانها من الارض  
 وهي ظاهرة والاحوية فيها متفقة واما الصورة السابعة فهي مثله معروفة  
 مشهورة اذا كان المكان اذا كان مشهورا فحق شهرته من التعديل فوقه ما ذكره  
 او شهدوا فيه بفسب او بنوع من انواع الاستقالات وقالوا شهرته من تعق  
 عن تحديد ولم يحدوه ففي المسألة خلاف بين الامام ابي بصيرفة وصاحبه  
 فعند لا يكتفى بذلك الا بد من التعديل وعندهما يكتفى به وقال في شرح الجمع  
 وفي المحل وهو الصحيح اي قول الامام فالحوايل الذي قاله الخصاف خوجه على قولهما  
 املا انه اختاره لاجل الوقف كونه قرية هذا اخرا فصدق وحررته في المسألة

ان  
 الصورة الخامسة

مطلب عن قول الخصاف  
 واقول للشهود حدودها

ان  
 الصورة السادسة  
 والسابعة بعدها

مطلب الحوار والدار والدار

الخاتمة  
 كذا قال

عنه

ولم يحد له واخر كما يجب دينا ويرى ما اذا وقف ضيعة وقال ما خلاها من  
 المساجد والمقابر ولم يحدد المساجد والمقابر ولا الارض الموقوفة على المشايخ  
 فهل يقع هذا الوقف ام لا وهل يكون عدم تحديد المستثنى مفسدا للوقف  
 لانه مجهول واستثنى المجهول لا يصح وهل يكون الشراء في ذلك بنزلة الوقف  
 يعق اذا اشترى ضيعة وحدها ثم قال خلاها في المجهول ذلك من مسجد الله تعالى  
 ووقف عليه ومقبرة برسمه وفي موقى المسلمين كما يفعل الموقون ولم يحد  
 المستثنى وقدر الكلام في ذلك كله وهذه المسألة هي التي وقعت في سنة  
 احدى وخمسين وسبعماية وحصل فيها انكار من قضاة القضاة تقي الدين السبكي الشافعي  
 جماعة الشافعي بالدار المصرية على قضاة القضاة تقي الدين السبكي الشافعي  
 بدمشق وسبب ذلك انه اشترى الامير سيف الدين طاز قرية ببلاد السودان  
 وكتب لها كتابا على العادة وثبت على قضاة القضاة المشار اليه تقي الدين  
 وعكم به ثم جهزه الي الامير سيف الدين المذكور فادرسه الي قضاة  
 القضاة من الدين ابي جماعة لينفذ فقال قضاة القضاة من الدين  
 هذا التبايع ليس يصح لان المستثنى غير محدود ولكن ارسل الي  
 دمشق يحددوا وثبت حدوده عند القاضى الذي اثبت الكتاب ثم  
 اعود انا نفرد هكذا بلغف عن له الطابع على القضية فارسل الامير  
 المشار اليه الي امير الشام يسئل منه ان يعمل ذلك فارسل الدار الي قضاة  
 القضاة تقي الدين السبكي وعرفه ما جرى فقال الصواب ما فعلته  
 فعق هذا الكلام انه لا يحتاج الى تحديد المستثنى والتبايع صحيح  
 وحصل بينهما كلام في ذلك والذي رايته سبقوا عن الاصحاب في هذه  
 المسألة هو ما ياتي ذكره انشاء الله تعالى فان الله المستعان ذكره  
 الفتاوى الظهيرية الكبرى في كتاب الارغوى والمجاهر بالتحليل منه  
 قال وان كان للبيع قرية فان يكن ثمنها يستثنى كتب جميع القرية  
 الخاطئة المدعوة كذا وان كان شفا يستثنى كتب بعد الفراغ  
 من ذلك قبل ذكر الثمن الاما فيها من المساجد والمقابر والطرق

١٠٢  
 مسيلة ادا وقف ضيعة  
 واستثنى ما فيها من المسجد  
 ولم يحدد المسجد

في هذا المسألة الوقف  
 فيها انكار من ابي جماعة على السبكي

سأله  
 قال لم يكن



الخافذة والاقوات والحياض العاقد ولا بد من تحديد المستشف حق يقع  
 به الاستيفاء وليكتب في زمانا في تحديد المستشف حدوده الاربعه لزيق  
 اراضى دخلت في هذه الدعوى لا يصح لانه لا تقع به الاشارة وقد وقع  
 هذا في زمان والدي رحمه الله واجاب فقال لا يصح التحديد على هذا  
 الوجه الذي لا يقع به التميز وقيل اذا كانت الارض المبيعة محيطة  
 بالمستشف كيف يجد المستشف حق يقع به التميز قال رحمه الله يذكر  
 الكتاب في التحديد هل يكون بقرب هذا المستشف او شجر بحيث يقع  
 به التميز وما يكتب في زمانا وقد عرف هذا العاقد ان جميع ذلك  
 واحاط به علما وخبرة فقد استرد له بعض الناس وهو المختار فان البيع  
 لا يصير معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين انهي كلام صاحب  
 الفتاوى الظهيرية وذكر في القنية في باب ما يتعلق بالمقابر والمساجد  
 والطرق الدخلة في الوقف مع رغبة وقفت واستثنت منها مساجد  
 ومقابرها لكنها لم تحدد فاشترى رجل ارضا منها فادعى الموقوف  
 عليه فساد الشراء وبطلان الوقف بسبب عدم تحديد المستثنيات  
 وادعى المشتري صوته وبطلان الوقف وحكم الحاكم بصفحة البيع ونفا  
 الوقف بغير الحكم ثم صح بغير البيع وانما بطل الوقف ان لم يكن حكوما  
 به صح وقف رغبة بذكر حدود المستثنى في المقابر والطرق والمساجد  
 والخاص العامة تقع انه لا بد من ذكر حدودها جواب المسئلة لا بد  
 من ذكر الحدود وان امكن شيء لا يصح الوقف بدون الحدود فكتب وبقيته  
 اية خارزم قلت فتكررتا من كلام صاحب الظهيرية والقنية  
 انه لا بد من تحديد المستشف على هذا اتفقت اجوبة المشايخ  
 رحمهم الله تعالى بما نقله في القنية في انه لا بد منه من غير ان يحدد  
 بشئ وفي سمان امكن سعادته ان كان الذي الى جانب المسجد والمقابر  
 وان امكن التحديد به بان يكون هناك مثلاً حجر كبير ثابت او جبل او شجر  
 عظيمة بحيث يقع به التميز اما ان لم يكن شيء مما يمكن ان يحصل به فلا ينظر

٢ من هذه  
 لعله  
 كذا  
 الحرف كالذي

١٤٠

الى التحديد **فقد** هو المراد من قوله ان امكن لان المراد ان كان البائع  
 او المشتري او احد من اهل القرية لا يعرف حدود المساجد والمقابر فيجعل  
 الشهود هذا عند في عدم التحديد ويترك تحديد المستشف **بصفة** من وقف  
 عليه من الفقهاء المصنفين ان هذا يؤخذ من قوله ان امكن ويجب ان يعنى  
 بهذا الذي بينته فانه موضع يقع فيه من لم يكن له قوة النظر والاستنباط ولا  
 شك ان اشتراط التحديد اعرف تحديد المستشف مما هو موافق للقواعد فان  
 استثناء المجهول لا يصح ولا ينقص هذا بالبيع والوقف بل بهما وبالاجارة وكل ما  
 يلحق هذه الاحكام كالرهن مثلاً والهيبة وما يشابه ذلك فان العلة شاملة  
 وهي الهبة **والبيع** من القضاة المتقدمين في ديارنا فانهم ما اعتبروا هذا القدر  
 ولا فعلوه في كتب الاوثة في زمن نور الدين الشهيد ولا في المبيعات والاصح  
 ان يحمل المصلحة على انهم ما لو اوجبا نقل في القنية في **س** ان امكن وكانهم لم يحدوا  
 ما يحصل به التميز من الامارات القدر كذاها **و** له وجه لان فيه ضرورة وفي  
 الضرورة يتساهل فيها لا يتساهل في غيرها فان الاتياعات لا يمكن سداها  
 وكذلك الاوثة **فقد** نقول انهم لم يحدوا والمستشف لانه كان يمكن تركه  
 من غير ضرورة **فان** الذي يجب على القاضي ان اذا قدم اليه كتاب تباع قريباً ووقف  
 او ما شاكل ذلك ولم يذكر فيه تحديد المستشف فانه لا يثبت حق تباع له ان ذلك  
 مما لا يمكن تحديده ولا يصح شهادة على هذا فانها شهادة على الكفى وليست من  
 الاحكام التي تقبل فيها **بل** طريقة ان يكون يعلم ذلك بنفسه هذا كله على قول من  
 قال ان امكن **ما** على قول البقية فلا يثبت اصلاً ولو قيل انه ينبغي ان يحمل كلام  
 من اطلق هذا التفسير كان له وجه للمعنى الذي قد سناه **ف** راي قدس  
 في خلاصة في الفتاوى ما صورته **قال** الامام الحنفي يشترط في الاستثناء المساجد  
 والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخاصة ان يذكر حدود  
 الاشياء ومقابرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والتجارات والصكوك التي  
 فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان لحدودها والامام ابو شجاع  
 لا يشترط ذكر حدود هذه الاشياء **قال** بصفحة من هذا تهيل على الناس

١٠٣  
 بلع  
 مطلق استثناء المجهول  
 لا يصح مطلقاً



كلامه وفتحنا وي ركن الاسلام على استغفر في مثله والله اعلم اذا وقف على واقعه والى  
اولاده **وقوله** وعقبه بطناً بعد بطن **هل** يكون هذا الوقف من تبايعوا اولاده  
أصلية يختصون به وجوههم ما داموا احياء ولا يشاركهم اولادهم ومن اسفل منهم  
من البطون وكذا ايضا في اولادهم الى اخر التل والعقب كذلك ويكون بمنزلة قوله  
**ثم** من بعدهم على اولادهم **لا يمنع** من التشريك وتحرير الكلام في ذلك **وهو** المسئلة  
وقعت في سنة ثلاث وخمسين وسبع مائة في كتاب وقف المزرعة العصورونية  
بدمشق وعقد كهايجالس ذكرتها في درر **بالمدرسة الرحمانية** داخل دمشق وصنف  
مصنفا على حدة سميت **بإيضاح الاسرار الخفية** من كتاب وقف المدرسة  
العصورونية **ثم** اني اخترت ان اتيته في كتابي **وهو** **بسم الله الرحمن الرحيم**  
هذا ما شهد به الشهود الثابتة خطوطهم واسماؤهم اخر هذا المخطوط **وهو**  
من اهل العلم والخبرة الباطنية ما يشهدون به شهادة علوا صحيها وتحققوا  
معرفتها لا يشكون فيها ولا يترابون بها يعرفون القاضى لاجل فاضى القضاة  
فخر الدين ابا حامد محمد بن قاضى القضاة شرف الدين ابي سعد عبد الله بن محمد  
بن هبة الله بن منصور بن معرف جاسعة وانه وقف على بنه محمد بن محمد بن  
محمد بن عبد الله بن عبد الله بن قاضى القضاة فخر الدين ابو حامد محمد المستوفى  
بينهما بالتوبة نصفين جميع اراضي الخراج اللواتي من اراضي قرية بلدات  
وصدودهن وقفاً سوياً وجه الله تعالى محوماً ايام حياتهما ابداً  
ما عاشا ودايماً بقيا **ثم** على اولادهما من بعدهما واولاد اولاد ونسلهما  
وعقبهما من بعدهما ابداً ما تنا سلاو بطناً بعد بطن علوا عينه الواقف  
المستحق اعلاه **فاذا انقرضوا** باسهم وقلت الارض منهم عادة ذلك وقفاً علوا القضاة  
والساكنين يعرف الشهود صدقة ذلك ويخبرونه ويشهدون ان الواقف المذكور  
لم يزل ما كانا من مستحقا لجميع هذه الاراضي الخراج المودعات والمياه النخضة  
بمن ملكا حايروا وهيازة فائمة متصرفا فيهن تصرف المالكين المستحقين **واقفين**  
العشر الاوسط من ذي القعدة الحرام سنة ست وخمسون ومئتين وثبت هذا الخبر  
على خط القضاة صدق الدين الشافعي في يوم الاحد الخامس من ربيع الثاني سنة

اصول

احدي ومهسين وسماية بشهادة شاهدا من ثلاثة شهد واعلى شهادة  
ببر الدين يوسف الفارقي وحكم يا ثبت عنده مع بقاء كل ذي حجة على حجة  
ونفذه بعده فمضى القضاء شخص الدين عبدالله بن عطا الخفقي وبعده القاضي  
القضاة حكام الدين الشيرازي وبعد تنفيذ حكم القاضي للقضاة نفق  
الدين سلمان الخليل وفيه انه ثبت عنده ايضا مضمون المحضر وهو من مضمون  
معرفته شهوده بمحي الدين عمر بن القاضي فخر الدين الواقف احد الاخوين الموقوف  
عليهما وشها دتم انه توفي واعقب ولديه شرف الدين محمد وراثة الرحيم تترك  
عقبها سواهما وشهدون ايضا ان الاخوين الشقيقين ملكة وفاطمة بنتا  
زينب بنت عماد الدين عبدالله الموقوف عليه المتفق بذكره في كتاب حضور الموقوف  
ان زينبا المذكورة لم تذكر عقبها سواهما وان الاخوين شرف الدين محمد وراثة الرحيم  
ملكه وفاطمة من بنت الاخوين محي الدين وعماد الدين حسبما تضمنه وهو  
مؤرخ بالقرن الاخر من شهر رجب سنة اثنين وسبع مائة فلما تكامل ذلك  
سأله الحكم الحكم بمضمون الكتاب المحضر المذكور وبانتقال نصيب كل واحد من  
محيي الدين عمر بن عماد الدين عبدالله المذكور من الموقوف وهو النصف منه  
الي ولده شراي ولد ولد وباش سققاق الاخوين الست فاطمة وملكه النصف  
الموقوف وهو النصف الموقوف على صديقهما عماد الدين عبدالله والنصف  
صهما بينهما يا المهور نصفان دون الاخوين شرف الدين محمد وراثة الرحيم  
المذكورين كما علمهما زينب المسماة بحكم مصر عقب عماد الدين عبدالله  
في ابنته زينب ووفاتها ولا ولدها صوا ابنتها ملكة وفاطمة فامل  
وراشادكة الاخوين مع الاخوين محمد وراثة الرحيم المذكورين في الموقوف  
المعين واخصاص الاخوين بالنصف الموقوف على صديقهما عماد الدين  
عبدالله وراي الحكم بذلك ويبدوها في الاولاد الادع عليه باختلاف  
العلماء في ذلك وحكم بمضمون كتاب المحضر المذكور وبانتقال النصف  
الموقوف على عماد الدين عبدالله الي ابنته الاخوين المذكورين لثبوت  
حصة عقبة في ابنته زينب ووفاتها وحصولها في ابنته الاخوين المذكورين

بلغ



ولكونه يرى

المذكورين ان بنات البنات من اولاد الاولاد وقص يند والزم بمقتضا  
 وتاريخه سنة <sup>اشنين</sup> وسبع مائة ونفذ تنفيذ بقي الدين سليمان وما حكم به وله من  
 عن الدين زمان ولايته نيابة وتاريخه قد مضى سنة اثنين وسبع مائة  
 ونفذ تنفيذ بقي الدين سليمان وما حكم به وله من الدين في صفة سبع  
 وسبع مائة وعمل بولاية مضمونها انه حكم بشريك محمد ولخواته عروس  
 ونسب ومحموده وزينب اولاد فاطمة بنت زينب بنت عماد الدين  
 عبدالله احد الموقوف عليهم معا والدتهما فاطمة المذكورة وعمل بمعية  
 اخري مضمونها انه ثبت عند وفاة شرف الدين محمد بن محيي الدين  
 عيسى بن الواقف انه خلف ابنتيه سيد وامة الرحيم لم يخلف عقبها  
 سواهما وان شرف الدين هو ابني والد فاطمة بنت زينب بنت عماد الدين  
 عبدالله وان فاطمة المسماة لها من الولد محمد واخواته المذكورين املاء  
 الخمسة وحكم بشريك الاخوة الخمسة المذكورين في الوقف المعين مع الـ  
 خنثي المذكورين سيد وامة الرحيم ابني شرف الدين محمد بن محيي الدين  
 عمرهم الموقوف عليه ومع خالتهم ملكة بنت زينب المذكورة ونفذ ما عمل  
 الدرا في نجم الدين الدمشقي عمل الدمشقي بولاية مضمونها انه ثبت عند  
 ان محمد بن فاطمة بنت زينب ولد استحق عليه لاخته نسب ثبت تدعى ما  
 ولحموده بنت تدعى ش ولزينب ولدا يدعى بابكر انه حكم بشريك  
 من سقى من هؤلاء مع اصولهم ومع من عي من المستحقين ونفذ ما عمل الدمشقي  
 شرف الدين الحسيني الحافظ وحكم بشريك احمد وفاطمة ابني محمودة وعلي بن  
 زينب وحلة بنت صلاح الدين يوسف وملكة بنت زينب مع امهاتهم  
 ومع صلاح الدين يوسف المذكور والرحلة ومع من عي من بقية المستحقين  
 للوقف المذكور باستحقاقهم المذكورين ذلك مع بقية المستحقين المشار اليهم  
 باعلا هذا الكتاب وتناولهم ذلك على حكم الشريك ونفذ برهان الدين  
 الزرعي تنفيذ باقي الحافظ ونفذ تنفيذ الزرعي شهاب الدين الزرعي الشافعي  
 وحكم الزرعي مثل ما حكم الدمشقي نفذ شهاب الدين الشافعي البعلبي ونفذ

نور

تنفيذ القاضي علي الدين ابن الغزالي فتملك المحكوم لهم هذه الاحكام اربعة  
 وعشرين نسبا بعد من مات من المحكوم لهم على شهاب الدين البعلبي  
 متقدرا العدل ثم مات منهم عشرة انفس ولم يحكم بانقال نصيبهم  
 الواحد هو الربع والسادس من الوقف وبقي من المحكوم لهم لان اربعة  
 عشر نسبا منهم سيد بنت شرف الدين محمد بن محيي الدين بن عمر الواقف  
 احد الموقوف عليها وهو النقي شملها حكم النقي سليمان وبنتيها ملكة وفاطمة  
 وستعلي بنت امة الرحيم اخت سيد المذكورة واحمد وحلة ولدا يوسف  
 ابن ملكة بنت زينب بنت عماد الدين الواقف وعلي بن محمد بن فاطمة  
 المذكورة اعلاه وننتيه اسن ونسب بنت فاطمة المذكورة وننتيها اماما  
 وزينب بنت فاطمة المذكورة وابنها علي وعروس بنت فاطمة المذكورة  
 احد الاخوة الخمسة المذكورين اعلاه واسن بنت محمودة بنت فاطمة المذكورة  
 اعلاه فبيلة بنت شرف الدين محمد بن محيي الدين بن الواقف  
 اعلاه وبغيرها في الطبقة الثانية سنها بنتها ملكة وفاطمة ونسب  
 اضربا ستعلي بنت امة الرحيم وزينب وعروس ونسب بنات  
 فاطمة ام الخمسة والطبقة الثالثة سنة انفس احمد وحلة المذكورين  
 وماما المذكورة وعلي بن زينب علي بن محمد واسن بنت محمودة والطبقة  
 الرابعة اسن بنت علي بن محمد بن فاطمة لا غير الى من ينقل نصيب المنفي  
 وهو ربع الوقف وسدسه والذين توفوا العشرة المذكورين وصم  
 فاطمة بنت سيد بنت شرف الدين المذكورة واخت سيد واسمها  
 امة الرحيم المذكورة وابنة امة الرحيم بنت حمود صلاح الدين  
 يوسف بن ملكة المذكورة وابنه محمد ومحموده بنت فاطمة بنت  
 زينب ووالدها احمد وفاطمة واحمد ويوم ولد علي بن محمد بن فاطمة  
 لا في الكلام في هذه المسئلة ينقل الى نقل الحكم في قول الواقف فبيلة  
 اولادهم اولاد اولادي وتسلم بطناً بعد بطن وما تخرج من كلام الفقهاء  
 فذلك وهو يقتضي الترتيب ام لا يقع من الشريك وهل ترتبه ترتيب

وقد سأل علي

سليمان بن محمد بن علي



كل شخص بابيه خاصة ام بابيه ومن في درجة ابويه واذا اتفق لنا ذلك فالكلام  
فيها حيث يقع في موضع منها انه هل يقال هذا المحضر المنقضي انكر هذا الشرط هو  
شهادة بالاستفاضة ام شهادة على الوقف وتظهر غزوة الكلام في جواب  
ثبوت الشرط بالاستفاضة وعدمه على ما ياتي بيانه وتقرره ومنها ان  
هذا الوقف هل هو بمنزلة وقفين ام بمنزلة وقف واحد وتظهر غزوة ذلك  
في ضمن هل يكون هو اولاده كانهم وقف عليهم نصف هذه الاماكن ويصل الله والاولاد  
كذلك يكون الترتيب المذكور متعلقا بكل منها وفي اولاده ويسلمه وحقيقه يعقوبه  
اذا مات من تحت عمره ينقل نصيبه الي ولد له وان كان ثم من تحت عبد الله  
من هو في درجة هذا الميت ام لا يكون كذلك ويكون وقفا واحدا والشرط في  
الترتيب ما يد عليه ومنها ما سيق قوله في المحضر على ما عينه الوقف  
المستحق علاه وهل يعود الى الترتيب بشم ام لا يربها الى الترتيب بالاولاد  
ام لا يلتفت الى هذه العبارة ومنها حكمه في القضاة تقى الدين في سليمان  
الحنبلي والنظر فيه ومنها حكم صدر الدين الداراني في البعديتين والكلام  
عليهما ومنها حكم الدمشقي ابن الحافظ والزرقاني في البعديتين والكلام  
وفاته من مات من هؤلاء المحكوم لهم الذين بلغ عددهم اربعة وعشرين نفر اثنى  
واثنا عشر من مات منهم عشرة انفس كور واثنا عشر من ينقل نصيب  
العشقر الذين ماتوا هل ينقل الي شدة ام اليها والي من يقسم المحكوم لهم  
انزل منها فهذا مقصود المستفاد من السؤال الاول وهو نقل الحكم عن الاصحاب  
في مسئلة بطنا بعد بطن وهل يقضي الترتيب لا يمنع من الترتيب الى اخره  
فاقول وبالله التوفيق ذكره في الفتاوى رضى الله عنهما  
على ولدي وولد ولدي واخوه المساكين كل تصرف الغلة الي ولدي والي ولد  
ولده فاذا ماتوا ولم يتبق احد منهم ووجد البطن الثالث تصرف الغلة الي الفقير  
ولا تصرف الي البطن الثالث وان قل على ولدي وولد ولدي وولد ولدي  
فانه تصرف الغلة الي اولاده ابدا ما ناسلوا ولا تصرف الي الفقير باق  
احد من اولاده وان سفلوا قال الفقيه ابو جعفر هكذا ذكره لال في وقفة اذا

نقل الحكم في المسئلة وهي  
قوله بطنا بعد بطن

نك

ذكرنا ان بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب والاقرى  
ولا بعد فيه سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي  
ثمن بعدهم على ولدي او يقول بطنا بعد بطن فينشد بين يديه الوقف  
هذه عبارته وذكر في الخلاصة في الفتاوى مثل ما ذكره خاضع ان يعينه  
وذكر مثله ايضا في الفتاوى الظهيرية وذكر في الرجعية اذا قل ارضي  
صدقة موقوفة على ولدي تصرف الى البطن الاول يريد ولد صلبه ولا يشارك  
البطن الثاني الاول يريد بالبطن والاول يريد فم احد من البطن الاول  
باقيا فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك فالغلة تصرف الى الفقير ولا تصرف  
الي البطن الثاني وان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني ولا يشاركه  
فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون ولو قل ارضي هذه  
صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي اخضع به البطن الاول والثاني  
الا ترى انه لو ذكر البطن الاول ولم يذكر غيره اخضع به البطن الاول  
فاذا ذكرها اخضاعا في متن البحر المحيط وتتم الفتاوى والفتاوى  
الصغرى المسامية مثل ما ذكر في الرجعية وذكر في المحيط لو قل ارضي هذه  
صدقة موقوفة على اولادي يدخل فيه البطون كلها العموم اسر الاولاد  
ولكن يكون الكل للبطن الاول ما دأبنا فاذا انقضوا يكون للثاني فاذا  
انقضوا يكون للثالث والرابع والخامس فيشترك هذه البطون  
في التسعة الاقرب والا بعد فيه سواء لان المراد بهذا الوقف صلة  
اولاد وبرهم والان في العادة بقصد صلة ولده خلقة اما الخرسه  
اباه او لقربه منه فالبطن الاول اكثر خدمة واقرب منه واجتبا  
اليه فكانت عليه اسحقا فم ارجح فكان الصرف الدم اصح ثم البطن  
الثاني لان النافذة قد تقدم الجهد ويكون اقرب اليه من لهما اسفل  
منه فكان البطن الثاني بعد انقراض البطن الاول واما ما عدا هذين  
البطنين قل ما يدرك الرجل خدمته فكان قصدا في الوقف عليهم بجمع  
وصلتهم لاجل انسابهم اليه لاجل خدمته وهم في انسابهم اليه على

الثاني وللاولاد فما دام  
وهو وللاولاد

مطلوب اذا كان على ولدي  
بغيره كل البطون





السوا فاستور في غلة الاستحقاق فاستور في الاستحقاق وذكر في وقفه لخصا  
 ما صورته قلت آرايت البطن الثاني من هم قال هم اولاد هلاء السبعة وذكر  
 كلاما كثيرا يشعر ان البطن يكون اعلى واسفل وكذا وقع في وقف هلال وقف  
 خزانة الاكل وقف ابن مازة وذكر في القضية وقع وقف ضيعة علي بن  
 ليهم واولادهم بطنا بعد بطن فلو مات واحد من الموالين من الفروع الاخر  
 وبقي منه اولاد فلا ولي ان يصرف نصيب الميت الى اولاده دون من بقي  
 من البطن الاول وح وقف ارضا على اولاده وهم فلان وفلان من بعدهم  
 على اولادهم واولاد اولادهم ما توالدوا بطنا بعد بطن فلو مات واحد  
 منهم من اولاد فلا شئ لهم ما دام في البطن الاول احد انهم كلهم اوصافا  
 وغيره ان العبادات كلها مستفقة نقل على ان البطن الاول واولاد الصلب البطن  
 الثاني واولاد الصلب والبطن الثالث واولاد الصلب الا ان في هذا  
 عني الترتيب وفيما الترتيب وتما يعضده تنصص في موضعها وصاحب العلامة  
 والفتاوى الظهيرية ملو قول ان قول الواقف بطنا بعد بطن مثل قوله ثم  
 على اولاده ومثل قوله الاقرب فلا قرب ولا خلاف في ان ترتيب وكذا لفظ  
 الاقرب فلا قرب وقد الحقوا بطنا بعد بطن بهما فدل على انه للترتيب لا للشرک  
 وهذا الترتيب يكون ترتيب مجموع اصل البطن الثاني على انقراض مجموع البطن  
 الاول لانه ترتيب كل شخص اليه خاصة بل اليه وعمه وعمته لا يتم الا  
 لفظ بطنا بعد بطن مثل ثم والا قرب فلا قرب في ترتيب ثم والا قرب فلا قرب  
 ترتيب المجموع على المجموع يوضح اذا كانوا اولاد الصلب مثلا ثلاثة فمات  
 فمات منهم شخص من ولد لا ينقل نصيبه الى ولد من ولد غيره بل ينقل الى اخوته  
 الباقي فاذا مات انشغل هذا منقول صريحا في ثم فانه قال في الحضاف وغيره  
 رجل وقف على ولديه فلان وفلان ثم على اولادها من بعدهما فمات واحد  
 من ولد لا يصرف اليه شئ ما دام الاول باقا لانه شرط انتقال النصيب  
 اليه بوطاة اليه وعمه وحيث الحقوا بطنا بعد بطن يتم في الترتيب  
 تعين حكمه الى الترتيب الثاني ثم وكذا ما ذكره في القضية اخرا وكذا في

الاولاد والاولاد هم بطنا بعد بطن

طلبه الواقف  
 بطنا بعد بطن مثل قوله  
 ثم على اولادهم الاقرب  
 فالاقرب الي

كما في العلم

ثم

بانه لا شئ لاولاد الاولاد ما دام في البطن الاول حي وهو عين الغنى للسؤل  
 عنها بقى قول صاحب القضية مما نقله عن قع عك والاقرب انه رتب  
 اما فتاوى العصر او فتاوى قاضيان عبد الجبار والثاني من الامم الكرا  
 سيع وظاهره انه اختيار بعض المشايخ فانه قال الاول ان يصرف نصيب  
 الميت الى اولاده لاختيار بعض المشايخ فانه قال الاول ان يصرف نصيب  
 الميت الى اولاده دون من بقي من البطن الاول لكن على وجه الشرک  
 بل على الترتيب ايضا اعني ترتيب كل ولد على ابيه خاصة لا على ابيه وعمه  
 وعمته وما سببه الا انه قال في آخر كلامه دون من بقي من البطن الاول  
 فلما نص على البطن الاول علمنا انه لم يرد الشرک بالواو والفاو ترتيب  
 بطن بعد بطن وانه يكون لهذا الولد الذي مات ابوه نصيبا نصيبا  
 ونصيبه الذي كان يستحقه في حياة ابيه بل على الترتيب على الوجه  
 الذي قلناه واما الكلام على الموضع الثاني وهو ان المحضر هل هو شهادة  
 بالاستقاضة ام على الواقف فنقول بل هو والله اعلم شهادة على الواقف  
 لانه قال وقف على ابيه فلان وفلان وهذا ظاهر شهادة على فعل الواقف  
 ويجعل الاستقاضة ايضا لكنه ترجع الاول بان تاريخ المحضر في سنة  
 سنة وبشرى وستمية وفي ذلك الوقت كان يمكن ان الواقف يكون  
 حيا ولو كان على الاستقاضة فعندنا فيها اختلاف ونص في المحتج بها ان قبل  
 هو المختار وبالحالة فقد حكم بما حاكم واما الكلام على الموضع الثالث وهو ان  
 هذا الوقف بمنزلة وقفين ام بمنزلة وقف واحد الظاهر انه بمنزلة وقف  
 واقف واحد ويدل عليه قوله ثم من بعدهما لاولادها فمات واحد من  
 النصيب الى ولد الولد موت ابيه وعمه ولو كان مراده انه يكون وقفين  
 لقول ثم من بعدهما لولد نصيبه الى ولد وان كان يحمل به بمنزلة وقفين  
 ويلزم هذا الموضع ان يقول ان ولد الولد لا يتوقف على موت عمه لكن اصحابنا  
 لم يثبتوا هذا الاحتمال فانهم قالوا في رجل وقف ضيعة على ولديه فاذا انقرضوا  
 فعلى اولادها فمات احد الولدين عن ولد لا ينقل نصيبه الى ولد من ولد غيره

الكلام على الموضع  
 الثاني والثالث



الكلام على الموضع الرابع

مع انه محال والمحج هذا القابل هو انه يجعل انقراض كل شخص من الانشقاق نصيبه من الوقف الى ولده لان انقراض الاشياء في غير ما يعتبر وهذه الاحتمال هناك خاصة لم يقتضه نحن في هذه المسئلة ولما الكلام على الموضع الرابع وهو قوله على ما عينه الوقف المستحق اعلاه وانما هو يعود اليهم ووجهها انما اليها والى الوقف الظاهر انه يعود الى ثم وجهها وذلك انه لو كان لثمن من بعدهما على اولادها واولاد اولادها واولاد اولادها على ما عينه بصرف اليهم ويكون الوقف كله لاولادها فاذا انقضى انشغال الاولاد واولادها وكذا اذا زاد وفضلها وعقبها فما كان قبل لو كان المراد ما قلت فما قيل من قوله بطنا بعد بطن فانا اذا اعدناه الى الترتيب بغير ترتيب قيل له انا ذكرنا هذا على ما عينه الوقف وقد جعلناه على الترتيب بغير ترتيب وقيل له لا يحجز على المتكلم في كلامه والكلام تارة يفيد معنى نفسه وتارة يوكده غيره على هذا استعمال الناس لان لفظ بطنا بعد بطن لما كان الترتيب فيه جائزا من جهة استعمال بعض الفقهاء وكونه لم يستفد منه الترتيب صريحا كما استفيد من ثم قصد الوقف تأكيد الحال لينفذ القول بانها لا تمنع الشريك وتبادلا بحث على الرد على الترتيب بمقتضى الوقفين فان الوقفين لا ينفصل انهم يقصدون تقليل النصيب على الولد القريب بمشاهدة من هو اقدم منه ولا لرحلته على من هو اقدم منه والزم منه الغائب عن الكلام وهو بطن بعد بطن واذا حملنا على ثم لم يبلغ شئ فحمل على اليس في الغاء بعض الكلام او لمي لانك اذا جعلته يعود الى ثم فحق الاولاد عمر وعبد الله حسب والى الواو في حق من هو انزل ولا شك ان بطنا بعد بطن قبل قوله على ما عينه الوقف وهو يقتضي الترتيب على ما قررناه يلزمه قطعا تفصيلا ما اقتضاه من الترتيب اذا اعدناه اليهم لا يتغير بها شئ فلهذا قلنا ان حملها عليه او لمي لا يقال الا لغاء لا بد منه اذا حملتم قول الوقف على ما عينه على انه يعود الى ثم فقد الغيت الشريك لانا نقول الغاء الشريك ما جاء من هذا بل من قوله بطنا بعد بطن وهي متفق عليها عندنا انها تصلح ان تكون مغيرة للشريك كما قلناه من كلام اصحاب فيما تقدم فلم يحصل الغاء بقوله على ما عينه

مطل ما يغير الشريك

القول

الواقف فان قيل التغيير بالاخيضا يز فقوله على ما عينه الوقف شاخ عن قوله بطنا بعد بطن قيل له ليس هذا الحكم في التغيير كما تقول فقول الواقف رقت على اولادي واولاد اولادي وانسابهم الاقرب فالاقرب بل محال والترتيب حصل بقوله بطنا بعد بطن كما تقدم نقل وانما ان ثم الاقرب فالاقرب فلا يغيره ما هو محتمل واما الكلام على الموضع الخامس وهو النظر في حكم تقى الدين سليمان فالذي سمعته من قاضي الحنابلة لان وهو رفيقنا في القضية جمال الدين المراد اوى ايد الله تعالى ان بعض اصحاب الامام احمد تعرض الى قول الواقفين بطنا بعد بطن وغالبهم لم يتعرض اليها والذي لم يتعرض لها لانه للترتيب والظاهر ان تقى الدين سليمان لم يخطا ان يكون بمنزلة وقفيين فلا يمنع ان يحكم بانشقاق نصيب عبد الله الى بنتي بنته فان كان من ذهب الحنابلة يوافق فتشده لم يكن الغائب بطن بعد بطن وان كان لا يوافق فلا ينفذ لانه عرض مقلد واما الموضع السادس وهو النظر في حكم صدر الدين الداراني فاقول مرافق لما نص عليه النووي والرافعي من ان بطنا بعد بطن لا يمنع الشريك ولا يترتب شئ لكن يشكل عليه قول الواقف على ما عينه الوقف المسحى اعلاه وقد منا ترجيح العود على ثم فان كان اعتمد على انه اعاد الكلام الى ثم والواو واعمل ثم في حق اولاد عمر وعبد الله معها وبالواو في باب البتون فله وجه واما الموضع السابع وهو النظر في بقية الامكام فالكلام فيه كالكلام في حكم صدر الدين الداراني في قد مناه لكن حكم ابن الحافظ لم يوافق عليه من جهة اصحاب مذهبه فيما يلفق من فقهاء الحنابلة وسمعت عن قاضيهم المذكور فانه لم يكن مستندا فلا ينفذ لانه مقلد واما الموضع الثامن وهو السؤال عن انشقاق نصيب العشرة الذين ماتوا وبعضهم له اولاد وبعضهم لا ولده وكلام اتزل من سيد بنت شرف الدين محمد بن محمد بن محمد بن عم ابن الواقف وسئل ينقل الى سيد المذكور ام اليها والى من بقي من المحكوم لهم الظاهر ان سيدا تقتصر بدونهما لانها عتقتهم ثم الواقفين تقتض كل الوقف على قول من يقول بان بطنا بعد بطن ترتيب وحمل قوله على

الكلام على الموضع الخامس

الكلام على الموضع السادس والسابع والثامن

ذلكم



ساعينه الواقف ويعين اليه ثم وحدها وعلى قول من يقول بالتشريك والعدد  
 المحذور يحكم بانثقال العشرة الاسهم الى الجميع وهم اربعة عشر نفرا وسيد  
 قصارت المسئلة حينئذ خلافيه عندنا فننقل الى سيدة وحدها وعند  
 الشافعي لها والى البقية فلا بد من حكم يرفع الخلاف في المسئلة اما من الحنفى  
 او من الشافعي وكل من القولين وجه واما مذهب المالكية فلا اعرفه  
 في المسئلة ولا ننقله في ضمهم الى الظاهر من مذهبنا بله يوافقنا  
 لان مسئلة بطنا بعد بطن قد تقدم نقل مذهبهم فيما من في ضمهم والظاهر  
 انهم يحملون قول الواقف على ما عينه على العود الى محلان من اصلهم اعتبار  
 مقاصد الواقفين وقد قدمنا انه اقرب الى مقصود الواقف والله اعلم  
 وتعالى اعلم بالصواب واما مسئلة هل يجوز ان يشتري من غلة او فاضل  
 المسجد عقارا توقف على المسجد ام لا واما ما زاد فهل يصير وقفا بنفس  
 الشرائع ام لا وقفا للمجدا لا بد من وقف هذا العقار المشتري واما  
 وقف هل يكون كيفية او قفا للمجدا بعينه لا يجوز بيعه بعد ذلك  
 ام يجوز بيعه اذا احتاج المجدا عنه للعمارة مثلا وتجوز كلام الاصفا  
 في ذلك ذكر في القنية تأقلا على اجمع من مال المسجد شي قلبي القيمة ان  
 يشتري به دار للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفا وتضمني ذلك  
 محمد بن سلمة افاق بانه يجوز ث وهذا استقسان والقياس ان لا يجوز في  
 ان يشتري ويبيع بامر الحاكم في ويجوز شراء عمارة ارض او دار للمجدا  
 اذا كانت الرقبة وقفا اذا اشتري بمال المسجد دار او حائطا ثم لم يها  
 جاز اذا كان له ولاية الشرا في القافة بالحوائت الموقوفة اختلاف  
 المشايخ وذكر في الواقعات في الفتاوى للحسام الشهيد المتولي اذا حل  
 بمال المسجد ارا ثم باعها جاز لان اختلاف المشايخ ان هذه الدار هل تلحق  
 بالموقوفة على المسجد المختار ان لا تلحق لان صفة الوقف بعقد الشرايط  
 فشيبي ان في المسئلة اختلاف في فتاوى قاضيان المتولي اذا اشتري  
 من غلة المسجد حائطا او دارا او مستغلا اخر جاز لان هذا من مصالح

مسئلة كسر من غلة  
 الاوقاف الخ

المجدا

المجدا فاذا اراد المتولي ان يبيع ما اشتري وبيع اخلافوا فيه قال بعضهم  
 لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد ولا يبيعون بهذا  
 البيع وهو الصحيح لان المشتري لم يذكر شيئا من شرايط الوقف فلا يكون ما اشتري  
 من غلة او قفا للمجدا وذكر في الزخيرة متولي المسجد اذا اشتري بمال المسجد دارا  
 او حائطا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشرا وهذا المسئلة بناء على مسئلة  
 اخرى ان متولي المسجد اذا اشتري من غلته دارا او حائطا فله هذه الدار وهذا  
 الحائط هل يلحق بالحوائت الموقوفة على المسجد ومعناه انه هل يصير  
 وقفا اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد المختار انه لا يلتحق  
 ولكن يصير مستغلا الوقف المسجد وهذا لان الشرايط التي تتعلق بها  
 لزوم الوقف وصحته حقا لا يجوز فسوخ ولا بيعه ولم يوجد شيء من ذلك  
 هنا فلم يصير وقفا فجوز بيعه وذكر في الخلاصة في الفتاوى الفاضل  
 من وقف المسجد يشتري به مستغلا حائطا او دارا والمشتري بمال الوقف  
 لا يلتحق بالدار الموقوفة هذا هو المختار وذكر في متي بحر المحيط مسئلة ما ذكره  
 في الزخيرة اذا اوصى ان يشتري من ربع داره او حمامه في كل شهر كذا  
 من الخبز ويصرف على الفقراء والمساكين فهل يكون هذا اللفظ بيعا وقفا  
 للدار والحمام ام لا وتجوز به الكلام في ذلك ذكر في الزخيرة في كتاب الوقف  
 كما صورته قال اشتري من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم او فروقا  
 على الفقراء صارت الدار وقف لان هذا اللفظ يؤدي الى معنى الوقف  
 فصار كالوقف وقفت داري هذه على المساكين بعد موتي وذكر في فتاوى  
 قاضيان في الوقف رجل قال في مرضه اشتري من غلة داري هذه  
 بعد موتي كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفروقا على المساكين قال يصير  
 الدار وقف كما لو قال وقفت داري بعد موتي على المساكين وذكر في  
 الفتاوى الكبرى للخاصي في كتاب الوقف قال في مرضه اشتري  
 من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفروقا على المساكين  
 صارت الدار وقف لان هذا اللفظ يؤدي معنى الوقف فصار كالوقف  
 وقفت داري هذه بعد موتي على المساكين قلت فتجوز لنا من هذا ان الدار

الكلام في المسئلة  
 الشرايط

مطل اللفظ الذي  
 يؤدي معنى الوقف



والحام بصير وقفاً بحمد هذا اللفظ من غير ان يتلفظ بوقف داري  
 على الفقراء وجعلوا ان هذا اللفظ يؤدي الى معنى الوقف بمنزلة قوله وقف  
 داري بعد موت علي الفقراء وهو غريب وانفق انه رفع الخطاب وصية  
 وهو من كونه بهذا اللفظ الذي ذكره واوصى الموصي المذكور الى الوصية المذكورة  
 ان يقضى من ربع الحصة الخلفة عنه ومبلغها ستة اسهم من اربعة وعشرين  
 وهو الربع من جميع الحام الذي خارج باب الحامية بقصد حجاج ويعرف بحام العدي  
 وصدوده ويشترى من ذلك عشرين رطلاً خبزاً في كل ليلة ثلثي اسبوع ويفرق ذلك  
 عند خروج الواقف بالتربة يفسق فاصون صدقة على الفقراء والمساكين علموا  
 براه وقد صمّم المحرف فيه بان الربع المذكور من الحام المحدود وقف معين  
 على الفقراء والمساكين حسبما اوصى به الموصي وان صرح لفظ الموصي يقضي  
 ذلك هذه عبارة بعد ثبوت الملك والحياة عند الموصي الى حين الوصية  
 ونفذة في حق القضاة علاء الدين ابن كنجي واسم الموصي المذكور فارس  
 الدين علي ابن جمال الدين خضرا بن الامير شجاع الدين محمود بن هارون  
 ابن الدباج والموصى اليه الامير شهاب الدين ابن احمد بن التلوي البكي  
 المعروف باستاداره وتاريخ الرصية في خامس جمادى الاولى سنة ثمان  
 وثمانين وستماية وجعل النظر فيها للقاضي شمس الدين الملقب وثبت  
 في حق القضاة حكام الدين الريزي وثبت عنه ايضا ان الحصة تخرج  
 من الثلث بعد وفاة الدين بموجبه وتاريخ اجماله حكام الدين في ثمان  
 جمادى الآخرة سنة ثمان وثمانين وستماية وان فصل بالجد ونفذه وحكم  
 بما نقلناه عنه وتاريخ اجماله في الثالث من المحرم سنة سبع وستماية  
 ونفذه الخسالي كما نقلناه ونفذه ذلك وكتبت بخطي على كتاب الرصية  
 ما صورته ليسجل بثبوته وتنفيذه وذلك بعد ما تأملت ما حكم به  
 بر داله ثراه وجعل الحصة ماواه من جعل الحصة من الحام المذكور في كتاب  
 الرصية المسطور اعلاه وقفا بحمد قول الموصي ان الوصية يقضى من ربعها  
 ويشترى من ذلك عشرين رطلاً من الخبز في كل ليلة جمعة من كل اسبوع

جمعة من كل ليلة

نفذ

ريفت ذلك على الفقراء والمساكين وهو مكم ومعهم المسئلة المذكورة في الرخوة  
 وقادري في موقوفات وقادري الخاص ونصوا فيها ان هذا اللفظ يؤدي  
 الى معنى الوقف وصار كالوجه وقف داري هذه بعد موت علي المساكين  
 ولا اعلم فيها خلافاً بين الامعاء وبالله المستعان وعليه التكلان **بيع**  
 وهل يجري في الخسيس والنفس ام لا وهل يشترط في بيع التعاطي قبض الثمن  
 والمقن في المجلس ام لا وتحرر الكلام في ذلك كله وذكر في وقادري في موقوفات  
 وقد يكون البيع بلا أخذ ولا إعطاء من غير لفظ ويستحق هذا البيع البيع بالتعاطي  
**والمختلف** المشايخ فيه قال بعضهم هذا البيع يخص بالاشياء الخسيسة كالبقول  
 والحم والخبز والحب وقيل بعضهم يتعقد في كل واليه اشار في الجامع الصغير  
 في الكوكبة والامام ابو الحسن علي السعدي هذا البيع لا يكون الا قبض البدين  
 جميعاً وقيل بعضهم قبض احداهما يكفي وذكر في الهداية قال وقوله رضيت واعطيت  
 بكذا ارضه بكذا في معنى قوله بعث واشتريت لانه يؤدي معناه والمفهوم القبول  
 في هذه العقود **وهذا** يتعقد بالتعاطي في النفيس والخسيس هو الصحيح **وذكر**  
 في المحيط في الاماكن في ذكر الكرخان البيع يتعقد بالتعاطي دون الايجاب والقبول  
 في خسايس الاشياء وفيما جرت العادة بين الناس بذلك كالموضع عند  
 الزمان فلما وحل زمانه برضى صاحبها ولم يتكلم انعقد البيع وكذا لو قال  
 نقصاب كعطي من هذا اللحم بدينهم فقال سنوي فقال زن فوزن القضا  
 ودفعه اليه واخذ الدرهم يتعقد البيع وفيما جرت العادة لا يتعقد  
 البيع بالتعاطي **ونص** في الجامع انه يتعقد بالتعاطي في نفائس الاشياء  
 واذ لم تجز العادة بالتعاطي هو الصحيح **وذكر** في الرخوة ويتعقد البيع  
 بالتعاطي **واللفظ** الايجاب والقبول على هذا اتفقت الروايات **والاصل**  
 فيه عرف الناس وعادتهم ثم اختلف المشايخ فيما بينهم في بعضهم انما يتعقد  
 بالتعاطي في الاشياء الخسيسة نحو البقول والرومان واشياء ذلك (هذا ذكر  
 الكرخي في كتابه وعاشتم على انه يتعقد في جميع الاشياء الخسيسة والنفسية في ذلك  
 سواء وهو الصحيح **والمختلف** المشايخ ان الشرطي مع التعاطي الا من الجاني او الاطلا

مسألة بيع التعاطي

وفيما لا يجري

محل ما اتفقت عليه  
 الروايات



من احد الجانبين يكفي واشار محمدر في الجاهع الى ان تسليم المبيع يكفي وفي  
 مسائل مثلثتنا ان احدها يدل على انه يشترط الاعطائين الجانبين والاخرى  
 تدل على ان الاعطائين من احد الجانبين يكفي وكان الشيخ الامام شمس لا يميز في الجاهع  
 يشترط الاعطائين الجانبين وكذا الامام المغربي وكان يقول اذا وجز بقض  
 البدين في المجلس انعقادا ببيع بالثعاطي وكلا فلا يوجب المشايخ اكتفاء الاعطائين  
 احد الجانبين وهذا القائل يشترط بيان الثمنين لان عقاد هذا البيع وتسلم المبيع  
 هكذا حتى يتقوى اية الفصل الكرماني وفي المنتقى رجل ساوم رجلا بزارا وشرا  
 منه ولم يكن معه وعاء ياخذ فيه شرفا رقه ثم جاءه بالوعاء بعد ذلك ولطفاه  
 الدراهم فعزاهما جز فقد حكم بهوا في البيع باعطاء الدراهم فعزاهما يدل على  
 انعقاد البيع بالتعاطي من احد الجانبين **وقال ابو يوسف** رجل لغيره  
 كيف تبيع بعهده لحنطة فقال كل تغير بدين فقال كل لي خمسة اقفوة كمال  
 وذهب بها فقال هذا بيع وعليه خمسة دراهم وهذه المسئلة دليل على  
 انعقاد البيع بالاعطائين من احد الجانبين وذكر في الكافي شرح الوافي والتعاطي  
 اول على الرضى منهما والشرط في بيع التعاطي الاعطائين الجانبين عند شمس  
 الاية كالحواشي وقيل الاعطائين من احد الجانبين يكفي وذكر في البداية  
 بالفعل فهو التعاطي ويسمي هذا البيع المراءضة وهذا عندنا وذكر القنوري  
 ان التعاطي يجوز في الاشياء الحسية ولا يجوز في الاشياء النفسية ورواية  
 الجواني اصل مطلق عن هذا التفصيل وهي لا تأخذ ولا اعطاء عن لفظ وسي  
 فعزاهما بيع التعاطي واختلف المشايخ قال بعضهم هذا البيع يقتضي الاكتمال  
 كالبيع والخبز والخبز واللحم والحمرة لا بعضهم يتعقد في الكمال قال القاضي  
 الاجل السخري ولهذا البيع لا يكون الا قبض البدين جميعا وقال بعضهم  
 يتعقد قبض احد البدين وذكر الزاهدي في شرح القنوري بكم تباع تغير  
 حنطة قال بدرهم قال امزله فعزله فبيع وكذا الوكيل للمقصاب مثل نوزة  
 وهو ساكت ثم امتنع من دفع الثمن فاضد المرام دفع الدراهم وامتنع القضا  
 من بيع اللحم اجبره القضا فقلت فثبت لهذا ان بيع التعاطي كالمثلث  
 يتقارب البدين ثبت قبض احدهما انما كان على وجه الشراء ونحوه عليه

بقي

مطلد المسئلة بالفعل

مكرر

صدر القضاة وفيه ان بيع التعاطي بيع كالمثلث وان لم يوجد تسليم القضاة  
 عبارة الزاهدي **قلت** فظهر لنا من هذا ان البيع كما يتعقد بالايجاب والقبول  
 يتعقد بالتعاطي وان لم يحصل الايجاب والقبول وحقيقة التعاطي  
 وضع الثمن واخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ بيع واشترت  
 وان الصالح من المذهب انه يجوز في الخيس والنفس والبيع بالتعاطي  
 يعمل عمل البيع بالتعاطي الماضيين معهما انما حصل التعاطي عن  
 تراض منهما لزم البيع ولا خيار لو احدى منهما الامن حيب كما في البيع بالايجاب  
 والقبول فلواراد احدهما ان يمتنع عنه يرفعه الى القاض ويثبالت منه  
 الحكم عليه بعهده هذا ولزومه وقدم الرد الامن حيب بينة بطريقه  
 ويحكم له كما حكم بذلك مع العلم بالخلاف لاجل من يخالفنا في المسئلة وان  
 هذا ليس ببيع عندنا فاذا حكم القاضى الخفى بذلك ارتفع الخلاف **بقينا**  
 فقررنا الاعطائين من احد الجانبين هل يكفي ام لا بد من الاعطائين الجانبين  
**لانك** انا قد قلنا اختلاف المشايخ وقتا وبهم فيه فمنهم من كان يقول يكفي  
 الاعطائين من احد الجانبين وعامة هم على انه لا يكفي به بل لا بد من الاعطائين  
 الجانبين وهو الذي يظهر من حيث البحث لان الاعطائين الجانبين  
 اقيم مقام الايجاب والقبول فلو حصل الايجاب في المجلس والقبول  
 وراه لما صاع البيع فحكمنا في التعاطي لاولي لان التعاطي في اصله من  
 المعاطاة وهي معاولة فيقتضي حصولها من الجانبين المضاربة **بقينا**  
 والمخاصمة وذلك لا يتصور من واحد فكذا التعاطي وقد ذكرنا في الفقرة  
 انه استشهد على صحة الاعطائين الجانبين بمسئلتي وجعل ان كلا منهما  
 يدل على انعقاد البيع بالتعاطي من احد الجانبين وفي الاولي نظر **فان** قال  
 في المنتقى رجل ساوم رجلا بزارا وشرا منه ولم يكن معه وعاء ياخذ  
 فيه شرفا رقه ثم جاءه بالوعاء بعد ذلك واعطاه الدراهم واخذ البرق وهذا  
 من الجانبين وما قال في المنتقى انه يبيع قبل مجيئه في المرة الثانية بالدراهم  
 والوعاء قال ثم جاءه بالوعاء واعطاه الدراهم ومعناه واخذ البرق وهذا لا يدل

مطلد حقيقة التعاطي



على المدعي واما المسئلة الثانية فلا شك انها شاهدة للمدعي وله اقل على  
تصحيح لامد الطرفين على الاخر بل كلامه لو اختلفت المشايخ ولا شك ان  
اكثرهم اشتروا الاعطاس الجانيبي كالحلواني والسخري **وهو** حيث  
الدليل فهو قوي فلا ينبغي ان يعدل عنه الا ان يوقف على تصحيح الطرف  
الاخر من يقيم على قوله وفي كلام حافظ الدين في الكافي اشارة الى ان  
الظاهر اشتراط الاعطاس الجانيبي فانه صدر به كلامه ثم قال وهي  
وهي تشير الى الضعيف ثم تحقيق قولهم من الجانيبي ومن اهل الجانيبي  
اما قول من شرط من الجانيبي فظاهر لانه ساء وقرئ بضع الف والاف  
المتاع من رضي عن صاحبه واما قولهم من اهل الجانيبي معناه ان  
الانسان يبي الى البائع فيساويه على شئ مما يبيع فاذا حصل الرضى  
منه بذلك القدر الذي دفع فيه اخذ المتاع برضاه وذهب ففرضا  
تصوير الاعطاس من جانب البائع فاذا جاء الذي اخذه بعد ذلك وادار  
رده ليس له ذلك على قول من قال بلاكفا من اهل الجانيبي بالاعطاس  
ولا يرد عليه الا من عيب قدم بينة بطريقة كاذبة اصل الاجاب  
والقبول واما تصوير من جانب المشتري فهو ان يساوم البائع على  
شئ يريد شراه منه فاذا اتراضيا فله ذلك القدر وضع الف  
عنده وذهب فاذا جاء بعد ذلك وطلب من البائع المتاع فانه يرد  
دفعه اليه ويكون في شرايه من ذلك الوقت المتقدم وليس للبائع  
ان يبيعه ولا يتصرف فيه بعد ذلك بل يبقى في بيع المشتري  
من المجلس الاول بمنزلة الشراء بالاجاب والقبول **هذا** سعي  
قولهم من اهل الجانيبي اي من جانب البائع وجانب المشتري **وهو**  
كل واحد منهما قد بيناها وما ذكره الذاهدي بل لعلى ان القبض  
من اهل الجانيبي يكفي في المختار لانه قال قلت فثبت بهذا ان بيع الثمار  
كالنبت بتقاضي البائعين يثبت بقبض احدى اماره **وهذا** المارة **التي**  
والتصحيح وما رايت احدا قال في هذا اكثر منه والله اعلم شر القصة

قال

للغيرها والبنا القامر في ارض غير مملوكة في البيع وشراصة من ثمة او من  
زرع وشراصة من مقشاة وشرا ما يخرج انما كالمورد ونحوه ونحو الكلام  
في ذلك ذكر في المحيط باب بيع نصيبه من المشترك زرع بين رجلين  
يملك في ارض بينهما او حياطين رجلين او فحل بينهما وعليه ثمر قباغ  
احدهما نصيبه من الزرع والحياطين والثمر فلا يفلوا اما ان يباع مع  
ارضه ومع الثمار او بدون ارضه ونخله ولا يفلوا اما ان يباع من اجنبي  
او من شريكه فان يباع نصيبه من الزرع والحياطين مع ارضه او من الثمر  
مع الشجر جاز سلفا لانه ليس لاحدهما ان يطالب شريكه بالقلع والهدم  
لان ما حقته ملكه فلا يتصور احدهما واما اذا يباع نصيبه بغير ارضه ونخله  
ان يباع من اجنبي لم يجز وكذا لو يباع نصيبه من ثمره بغير ارضه وهو حصص  
او من المصلحة لا يجوز لانه لو جاز كان له ان يطالب شريكه بالقلع فينضم  
شريكه بذلك وكذلك لو يباع نصيبه برضي شريكه لا يجوز لان في قلعه  
وهو منه ضرر والاشان لا يجوز على تحمل الضرر وان رضوا لو كان كله  
قباع نصفه من رجل لم يجز لانه يطالبه المشتري بالقلع والهدم فينضم  
البائع فيما لم يبيعه وهو ان تصف الاخر فصا ربيع الخبز في السقف **هذا** الباع  
عرضة دون البناء يجوز وان تصور البائع حيث يرفع البنا لا يفسد  
الضرر بما لم يبيعه فباعا هو يتسلم ما هو اصله ان البناء مع العرضة فلا يفسد  
كما لو فري شجارا في ارض الغير باسمه يوسر بقلعها وهذا كل واحد منهما  
اصل فيعتبر واما اذا يباع نصيبه من الزرع والحياطين والثمر من شريكه  
في رواية يجوز لا لعدم الضرر في رواية لا يجوز وهو المختار للفقهاء **اي**  
لاذ البائع يطالب المشتري بقلع ما اشترى منه ليفرض نصيبه من الارض  
ولا يمكنه ذلك الا بقلع الكل لان الزرع في اطراف الارض متفاوت وكذا لو سق  
قلع الكل يتصور به المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه وكذا لو كان  
الزرع لرب الارض واكاره يباع ربه الارض نصيبه من اكاره لا يجوز لما قلنا ولو  
باع اكاره نصيبه من ربه الارض جاز لانه يمكنه التسليم بدون القصة فلا يتصور  
احدهما يباع نصيبه من الشجر دون الارض بغير اذن شريكه فان كانت الاشجار

الشمس



مطلب تصرف واحد  
الشريكين في المحل

بلغت وان قلعتها بما اذا لان المشتري لا يتصرف بالقسمة وان لم تبلغ  
لا يجوز لانه يتصرف بالقسمة وذكر في الرجعية مبطنة بين شريكين باع  
احدهما نصيبه من ارض من غير ارض لا يجوز لان في قلبه ضرر بالحق  
غير الباع فينبغي ان يشتري كل المبطنة من الشريكين ثم يبيع البيع  
في النصف واما الشريكين اذا تصرف في المحل المشترك تصرفا ينفع  
به صاحبه فانه يقبل الرد ولا يجوز تصرفه الا برضى صاحبه ومصلحة  
المبطنة التي ذكرناها تدل على ان بيع نصف الزرع بدون الارض لا يصح  
وان رضى به صاحبه واذا لم يرض ببيع نصف الزرع بدون الارض لم يصح  
العقد ادرك الزرع انقلب العقد جائزا لان المانع من الجواز قد زال  
ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل واذا كان الزرع كله لرجل باع  
نصفه من رجل بدون الارض وان كان الزرع كله لرجل باع  
مدركا لا يجوز لان هذا البيع يتضمن لحاق الضرر بالبائع في غير ما اتفقا  
البيع فيكون فاسدا كبيع الخبز في السقف واذا كان الزرع والارض  
مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض  
لا يجوز اذ لم يكن الزرع مدركا وعلى هذا القطن وسائر انواع الزرع  
اذا كان مشتركا بين اثنين باع احدهما نصيبه صاحبه بدون الارض  
واما اذا باع النصف مع نصف الارض من شريكه او من اجنبي غير  
شريكه جاز وفيه المشتري مقام البائع وفي الاجاز من اذا باع النصف  
من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية ورخصه من  
محمدا انه لا يجوز واذا كان الزرع بين رجلين باع احدهما نصيبه من الارض  
نصيبه من الارض لا يجوز وان باع الارض نصيبه من الارض جاز وان  
يذر ما جاز ببيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه اذا باع بدون الارض  
من اجنبي او باع المزارع نصيبه من اجنبي والزرع لم يرد للرجل  
البيع لرفع الضرر من صاحبه ثم لو باع صاحبه بعد ذلك من المشتري  
انقلب البيع الاول جائزا لان المانع من الجواز قد رفع اذا كانت  
الارض بين رجلين فزرعها احدهما رتب الزرع فترضى على ان يبيع

وبالارض مثل نصف البند ويكون الزرع بينهما لا يجوز ولا يجوز قبل ان يثبت  
لو طلب الاخر القلع تحت الارض ويوصى المزارع بقلع ما في نصيب الشريك ان كان  
المزارعة قد قصت ثم يبيع نصف الزرع بدون الارض فلا يجوز وضع  
كان لصاحب الزرع حق الفرار بان زرع في ملكه اما اذا لم يكن له حق الفرار كان  
متعديا في المزارعة كالعاصب جاز ببيع نصف الارض لانه اذا لم يكن لصاحب  
حق الفرار كان القلع مستحقا والمسحق للقلع كالمقلوع ولو كان مقلوعا نصفه  
جاز ببيع نصفها كذا هتا وعلى هذا اذا باع نصف البند بدون الارض ان كان  
مستحقا في البند لا يجوز وان كان متعديا جاز **ذكر** في فتاوي قاض خان رجل  
باع نصيبه من المبطنة المشتركة قال ان كان القلع يضره لم يجوز البيع نصيب  
البائع يكون للمشتري ما لم ينقص البيع **قول** له لو ان الشريك الذي لم يبيع  
اجاز بيع الشريك هل له ان يرضي بعد الاجازة **قول** له ذلك لان قلعه ضرر  
ولا تمان لا يجبر على ان يحمل الضرر ولو كان بينهما ارض وتخل فباع احدهما  
نصف الشجر من رجل لا يجوز وكذا لو كانت الدار لرجل قبل نصف بناها  
من غير ارض لا يجوز اذا كانت الشجرة بين ثلاثة فباع احدهما نصيبه  
من احد شريكه لا يجوز وان باع منها جاز **ذكر** في البداية في البيع والاصل  
المحفوظ ان مالا يمكن تسليمه لا يضر ويرجع الى قطع اتصال ثبات اصل  
الخلقة فبيعه باطل ومالا يمكن تسليمه لا يضر ويرجع الى قطع اتصال  
عارض فبيعه فاسد **الار** ان يقطع باختياره ويسلم فيجوز القياس على  
هذا الاصل ان يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم لانه يمكن تسليمه من  
غير ضرر وليز من الخبز الا انهم استحسنوا عدم الجواز بالنظر لان الخبز من امله  
لا يتخلوا من الضرر بالجوان ولو باع حلية سيف فان يتخلص من غير ضرر  
يجوز وان كان لا يتخلص لا يضر فالباع فاسد **الار** اذا فصل وسلم على  
هذا بناء بين رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من البند  
لغير شريكه لم يجوز لانه لا يمكن تسليمه لا يضر وهو بعض البند كذا  
زرع بين رجلين او ثمار بينهما في ارض لصاحب الشريك فيها الوقت لا يرد

مطلب الاصل  
المحفوظ



فباع احدهما نصيبه قبل الادراك لم يجوز لانه لا يمكن تسليمها الا بضر صاحب لانه  
 لا يجوز على القلع للحال وفيه ضرر به ولو باع بعد الادراك جاز لا لعدم الضرر  
 في تيمم الفتاوى قل الشجرة اذا كانت مشتركة فباع احدهما نصيبه من اجنب لا يجوز  
 لو كانت بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احد ولو باع من كان له نصيبه لا يجوز  
 ولو باع من كان له نصيبه من الزرع المشترك في نوادر هشام في الزرع المشترك اذا باع  
 احدهما نصيبه من شريكه لا يجوز وهكذا ذكر الصدر الشهيد في بيع الزرع  
 المشترك من الاجنبي ومن الشريك اذا باع العامل من ربه الاشجار حصته  
 من الثمار جاز ولو باع ربه الاشجار حصته من العامل لا يجوز وفي المتن  
 رجلان بينهما ارض وفيها زرع فباع احدهما حصته من الزرع من صاحبه  
 لا يجوز الا ان يقطع المشتري الزرع كله فيجوز له البيع بين رجلين باع  
 احدهما نصيبه من اجنبي بغير رضو شريكه لا يجوز كذا الزرع والشجر  
 ولو باع من شريكه يجوز وفي نوادر هشام لا يجوز في خلاصة الفتاوى  
 باع نصف الزرع بدون الارض ان باع العامل من ربه الارض جاز وعلى العكس  
 لا يجوز وفي التجرى قال محمد بن ابي رجب ولا يرضى فباع احدهما  
 نصيبه من البنا الغير شريكه لم يجوز في شرح مختصر الكوفي للقدري قال  
 اما بيع الاوصاف فكبيع المية الشاة الحية واما بيع الاتباع فكبيع نالج  
 الفرس وكبيع اللبن في الضرع واما الاول فلا يجوز بعبه لان الاستباحة لذلك  
 من الحيوان يجوز قبل الذبح ولا نه لا يمكن تسليمها الا بضر واما الثاني فلما ان  
 من النهر من بيع اللبن في الضرع واما وكذا ما لا يتبع من غير الحيوان الا بضر  
 وهذا كبيع ذراع من ثوب وتوا في غمرة لان البائع لا يمكن تسليمه المعقود عليه  
 الا بضر ولم يبق بالعقد اما اذا كان في الضرر في بيعه فيجوز مثل  
 ان يقول ابيعك عشرة دراهم من هذه النقرة فيجوز لانه لا ضرر في بيعها  
 فهو كبيع قنار من صبرة وذكر بعد هذا في باب البيع يقع على شي فصار  
 على خلافه وما يفسد وما لا يفسد في اخوه قد مرنا ان بيع ما يفسد  
 ضرر لا يبيع وقد ذكر محمد في كتاب الشفعة في بابين شريكين ولا يرضى

شركة

باع احدهما نصيبه من البنا الغير شريكه لم يجوز لانه لا يمكن تسليمها الا بضر  
 وفي ذلك ضرر وذكر في الكافي شرح الواجب باع الثمار وقد ظهر لبعض دون  
 البعض فظاهر المذهب انه لا يباع عند خلافه الا وكان شريكه في الماله  
 والفضل يفتيان بالجواز في الثمار والبنا والطيخ وغير ذلك ويجوز ان  
 الموجود اصلا في العقد وما يحدث بعده تبعاً استحقاقاً لتعامل الشائس  
 وقد روي محمد بن محمد في بيع الكور وعلى الاشجار انه يجوز وسأولم ان الورع لا يخرج  
 جملة ولكن يتألف من البعض البعض ولا يصح ان لا يجوز في الاجناس للناطق  
 في لود في كتاب الشفعة من الاصل واشترى نصيب الشريك من البنا  
 من غير ارض لم يجز البيع وكذلك الغل والشجر في هذا فقد صرح ان البنا  
 اذا كان مشتركاً وباع احدهما نصيبه من رجل لم يجز فكذلك الغل والشجر  
 ولو باع من شريكه جاز وفي نوادر هشام ولا يجوز ايضا من شريكه ولو كان  
 الزرع بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احدهما لم يجز ان باع من هما جاز  
 وهذا لفظ كتاب الصلح ولو اشترى اذرا من خشية او من ثوب من جانب  
 معلوم لا يجوز وان قطعه وسلمه الي المشتري ليس للمشتري ان لا يقبله  
 وان يفسد البيع قبل تسليم البائع اليه فله هذا اذا باع غصناً من شجرة  
 من موضع معلوم لم يجوز هذه عبارة الاجناس في حقه في حقه في حقه نصيبه  
 من مال مشترك من شريكه او من الاجنبي باذن شريكه جاز وان كان بغير  
 اذن شريكه فان كانت الشركة بالخلط والاختلاط بنفسه لا يجوز وان  
 كانت بالارث والهبة او الصدقة جاز باع نصيبه من شجرة مشتركة  
 من الاجنبي لا يجوز ولا من احد شريكه اذا كانا ثلاثة ومن شريكه جاز  
 ولا يجوز بيع الزرع المشترك لاجنبي ولا من الشريك الا ان يقطع  
 ولو لم يقطع فجاز باع العامل من ربه الاشجار حصته من الثمار جاز  
 وعكساً لانه ليس للعامل تركه فلهما ولو لم يتنازعا حق ادركت جاز  
 لزوال المفسد كمن باع الخبز في السقف واخوه وسلمه على غدار لا يرضى  
 مع الاكار في الزرع باع نصيبه من بناء اجنبي بغير اذن شريكه لا يجوز

الناس







ان لا يرضى لما قال له ذلك **نكاهنا** نقول ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع  
 فالبيع جائز الى وقت الادراك فينفذ ويلزم **وان** استمر الحال وطلب القلع قريب  
 الى ذلك نظر المشتري في طلبه وهو البائع النقص فسخ البيع لا ينافي استحقاق  
 الفسخ وان سكت الى وقت الادراك ان قلب جائزا لان المانع من الجواز قد زال  
 الذي ينبغي ان يحمل عليه كلام صاحب المحيط والذخيرة لا يحمل التوقيف على ان  
 في كلام صاحب الذخيرة نظرا **وهو** انه ذكر اولاً ان احد الشريكين اذا تصرف  
 في المحل المشترك تصرفاً يتصور به صاحبه وان يقبل الرد لا يجوز نظره  
 الارضي بغير شريكه ثم قال **مسئلة** المبطنه تدل على ذبيع نصف الزرع  
 بدون الارض لا يجوز وان رضى بصاحبه **فان** نقل الرواية انه وان رضى  
 صاحبه انه لا يجوز **بل** اتي بها على وجه التفقه **وان** مسئلة المبطنه  
 تدل عليه **وليس** كذلك لان مسئلة المبطنه ليس فيها رواية وان رضى  
 شريكه لا يجوز **بل** الجواب فيها خرج على وجه الاطلاق فيقال على التقييد فيقول  
 هذا الموضع وهذا الوجه فيقول المحيط وعده هو الذي ذكر فيه انه لا يجوز  
 وان رضى به شريكه ويتعين حمله على ما ذكرنا لا نأول في اختلاف من  
 خالفه فقولنا اقرب الى الحقيقة لان الحق للشريك فاذا رضى به لم يصح  
**ولما** ما يتعلق ببيع نصف الزرع والتمر وسائر انواع الزراعة في الشريك  
 بدون الارض كارض بين رطلين فيها زرع لها فباع احدهما نصيبه من  
 الزرع لشريكه بدون الارض فان هذا لا يجوز ايضا كما نقلنا من المحيط  
 والذخيرة لكن في المحيط ذكر فيه روايتين ومختار الفقيه ابي الليث  
 عدم الجواز وفي الذخيرة اطلق الجواب على عدم الجواز **فان** كل فيما اذا لم  
 يكن الزرع مدركاً ولو باع نصيبه من الزرع مع نصيبه من الارض لشريكه  
 او من اجنبي يجوز رضى به شريكه او لم يرض **بقي** يتكلم علينا ما ذكره  
 في الذخيرة ناقل عن الاجناس وهو قال اذا باع النصف من الزرع المشترك  
 من شريكه يجوز في ظاهر الرواية **دروي** هشام عن محمد انه لا يجوز وهذه  
 عبارة الذخيرة ثم كشفت الاجناس عن هذا فلم يجد مسئلة الزرع القدرها  
 في السخيرة نقلها عنه بالكلية ولا انه ظاهر الرواية بل الذي في الاجناس قد ساء

دروي

**ونرى** على الجواز فيه فانه قال زرع بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه لواحد  
 لم يضر ولو باعه ستمهما ما **ونرى** في المسئلة ان يبيع زرع المشترك لا يجوز لان  
 الاجنبي ولا من الشريك الا ان يقطع **فان** في هذه المسئلة وهو يبيع  
 حصته من الزرع والشجر من الشريك روايتان **في رواية** يجوز وفي رواية  
 لا يجوز وهذه الرواية اختارها ابو الليث وعليها جواب عامة المصنفين  
 ولكن لا تجزى على اطلاقها بل تحمل ما اذا كان في صورة يحصل فيه ضرر بالقلع  
 كما اذا باع رب الارض من الاكار حصته من الزرع او من الثمرة لشريكه ما لك  
 الارض فانه يجوز اتفقا لانه يمكن تسليمه من غير ضرر ولا يجره احد  
 على قلعه وتفرغ الارض **فالرواية** اختارها ابو الليث وعليها عامة  
 الاجابة بحمله على هذا اي لا يجوز ان تجزى على الملاحقة والدليل عليه ما ذكره  
 في المحيط في التحليل لها حيث قال لان البائع المشتري يقلع ما اشترى  
 منه لتفرغ من الارض ولا يمكن ذلك الا بقلع الكل ومضى يتصور به المشتري  
 فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه **وعلى** في مسئلة بيع الاكار نصيبه من  
 الارض فقال لانه يمكن التسليم بدون القسمة فلا يتصور احدهما **فعلما** ان  
 ما قاله ابو الليث واختاره من عدم الجواز اذا كان في صورة يتصور المشتري  
 بالقلع **اما** اذا لم يتصور فلا **وكنا** يجب ان يحمل جواب من اطلق من الاصواب  
**كما** صاحب المسئلة وفيه على هذا التفصيل **فان** الجواب حينئذ انه  
 ان باع من شريكه الذي لا حق له في الارض لا يجوز على المختار هذا اخرا  
 كما اتفق من تحرير الكلام على مسئلة بيع الحصة من الزرع والمبطنه  
 والتمر من الشريك ومن الاجنبي **فان** مسئلة الغراس والنبات  
 المشترك اذا بيع منه حصة لاجنبي والشريك **فان** يجوز ان لا يكون  
 حكمه حكم الزرع والثمره ام لا وهل يفرق الحكم بين الغراس والنبات ام لا  
 وتحرير الكلام في ذلك كله **فنقول** والله المستعان ما نقلناه من المحيط  
 في هذه الاوراق يقتضها التسوية بين الزرع والتمر والغرس والمحيط **الجواب**  
 في الكل واحد وقد صنفنا في مسئلة الزرع وما ذكره غيره **فان**

مسئلة الغرس والنبات المشترك



فانه لو كان بينهما ارض وقيل فباع احدهما نصف الشجر من رجل لا يجوز ذلك  
لو كانت الشجرة بين اثني فباع احدهما نصيبه من اجنبي لا يجوز ولو باع من  
الشريك يجوز ولو كانت بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احد شركه لا يجوز  
ولو باع منهما باء **فبقوله** لا اجنبي طاهر انه لا يجوز واما قوله الصورة **الثالثة** فيها  
اذا كانت الشجرة بين فباع احدهما نصيبه من الشريك جاز ايضا فيل لا يجوز ان يجري  
على ظاهره بل يجب ان يقال لا يقال وان كانت الارض لهما ايضا **والاخر** لهما الارض  
ان كانت لهما فلا يجوز بيع احدهما حصته من الاخر بدون الارض قياسا على الزرع  
كما تقدم **وان** كانت الارض لغيرهما باء اخر سا في ارض بطريق شرعي فباع احدهما  
نصيبه من الشجر لشريكه فلا يخلو **اما** ان كانت مناصبة او استأجر ارضا  
للغير فخرج في المدة وباع احدهما نصيبه من الغير المدة **فان** كانت مناصبة  
فينبغي ان يباع من شركه الذي لا يرض له انه يجوز وان يباع من الشريك  
الذي لا يرض له انه لا يجوز **فان** في الاكارع رتب الارض **وان** كانت اجارة ينبغي  
ان لا يجوز بيع نصيب احدهما من الشريك ولا من الاجنبي **والاخر** فظاهر  
**واما** الشريك فلا يجوز ايضا قياسا على ما اذا كان الزرع لهما ولا يرض بينهما  
وقد قدمنا انه لا يجوز فكذلك **وان** كانت الارض لهما فلا يخلو **اما** ان يباع  
صاحب الارض نصيبه لشريكه او لشريكه له **ففي** الاول لا يجوز وفي الثاني  
يجوز قياسا على مسألة الاكارع في الزرع وقد تقدمت **فقول** فوضان وان  
باع من الشريك جاز يحول على هذا التفصيل وينقيد بالصورة **والاخر** لا  
على طلاقته **ويبقى** قوله وان يباع من الشريك جاز اي يباع الشريك حصته  
من الشجر لشريكه الذي له الارض لا غير تصحيحا لكلامه وجمع بينهما وبين غيره  
**وما** يؤيد هذا قوله في الصورة الثالثة **فان** اذا كان ثلاثة فانه جعل  
الجواب كالجواب في الزرع فيستأنس به على انه مراده الكنفيد المعروف  
في مسألة الزرع لان الغرض حكمه غير حكم الزرع **وفي** النسخة جعل مسألة الشجر  
مقتبسا عليها مسألة الزرع فانه قال وكذلك النوع المشترك **فان** الملاق  
جواب الايضاس الذي نقلناه **يجب** ان يحل على هذا التفصيل ايضا وهو قوله

وان باعه من شركه جاز **فان** ما ذكره فوضان والذ ذكره في القضية يريد  
ما نقلناه من ان الشجر حكمه حكم الزرع فانه صرح وقال والشجر كالزرع **واما**  
مسألة بيع الحصة من البناء المستوفى بدون الارض **فان** ان هذه المسألة  
ذكرها الامامان بعبارة مختلفة عما نقلناه عنهم في هذه الاوراق **والثانية**  
احد عبارة كل واحد منهما واتكلم عليها بمفردهما واتبع الكلام بعد ذلك  
بتلخيص الجواب وتحويل ما نقل عنهم بحسب الوسع والطاقة مستقرا مراده  
سبحانه وتعالى المعونة وهو خير معين **فان** **الكلام** بعبارة المحيط **فان**  
ذكر المحيط هذه المسألة وصورها في الحايطة ونقلها مع مسألة الزرع  
والثمة على التخييل وذكر انه اذا باع الشريك نصيبه من الزرع او الحايطة  
بارضه او بغير رضه **وان** اذا باع من شركه او من اجنبي الى ما نقلناه عنه  
**فان** في اشكاليه **واما** اذا باع نصيبه من الزرع والحايطة والفرق من  
شريكه في رواية يجوز لا يجوز **والاخر** في رواية لا يجوز وهو المختار والفقهاء  
اي الليث **فان** الذي ذكره في مسألة بيع الحصة من البناء وافرد بها في الحايطة  
فالكلام فيها على ما قاله كالكلام فيما تقدم في مسألة بيع الزرع والثمر **واما**  
صاحب الرجوة فانه افرد بها في معنى الكلام فانه قال ولو على هذا اذا باع نصف  
بدون الارض ان كان مستحقا للبناء لا يجوز وان كان مستعدا جاز **واما** في  
حالة فانه وضع المسألة فواذا كانت الدار لرجل فباع نصف بناء من غير ارض  
من رجل لا يجوز **واما** صاحب البدائع فقال بناء بين رجلين ولا يرض لغيرهما  
فباع احدهما نصيبه من البناء لغير شركه لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا  
بصور وهو نقض البناء **واما** صاحب المعقاة فانه ذكر المسألة فقال بناء  
بين رجلين يباع احدهما نصيبه من اجنبي بغير ارض شركه لا يجوز وذكر ان  
والشجر ولو باع من شركه يجوز وفي نوادر هشام لا يجوز **واما** صاحب الخلاصة  
فانه قال وفي التجرية **فان** محمد بن ابي رجليه ولا يرض لغيرهما فباع احدهما  
نصيبه من البناء لغير شركه لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بنقض البناء  
وفي ذلك ضرر **واما** الزاهدي فانه ذكر المسألة في القضية فقال نصف حجارة

مسألة بيع الحصة من البناء



صنعة مشاعاً والرقبة للوالي **قال** رحمه الله وعند الشافعي يجوز بيع نصف العماره  
 مشاعاً والرقبة للوالي **قال** رحمه الله كان ينفق **من غير** مثله بخلاف بيع نصف الزرع  
 لا إذا العماره للبقا فاشبهت الرقبة ولا كذلك الزرع **قال** رحمه الله **فالحاصل** ان  
 في جواز بيع نصف العماره مشاعاً اختلافاً للروايتين والمشايخ والجواز اصح  
 وادق **واما** الناطق فقد ذكر في اجناسه فقال وذكر في كتاب كشفه من  
 الاصل لو اشترى نصيب احد الشريكين من البنا من غير ان يجرى البيع كذا  
 النخل والشجر في هذا فقد صرح ان البنا اذا كان مشتركاً فباع احدهما نصيبه  
 من رجل لم يجرى فكذلك النخل والشجر لو باع من شريكه جاز **وفي** نوادر هشام لا يجوز  
 ايضاً من شريكه **واما** صاحب المنية فانه قال باع نصيبه من بناء لا يجرى  
 اذن شريكه لا يجوز اشترى نصف ما يطارد جاز ولا ارض الا ان اشرك  
**هذه** عبارة الاصحاب فنقول البناء المشترك بين اثنين لا يخلو وان كانت  
 الارض لها ايضاً **واغريها** **فان** كانت الارض لها فباع احدهما نصيبه  
 من الارض والبناء جاز بالاتفاق سواء باع من شريكه او من اجنبي **وان** باع نصيبه  
 من البنا دون الارض فلا يخلو **اما** ان باع من شريكه او من اجنبي **فان** باع من شريكه  
 ففيه روايتان **كما** ذكر صاحب المحيط **والخبر** عدم الجواز لانه يكلف  
 المشتري القلع فيتضرر به **قال** علته ابو الليث وان باع من اجنبي يجوز  
**رواية** واحدة وان كانت الارض غيرهما ف**هذه** هي الصورة التي ذكرها  
 البايع والقدردي وصاحب الخلاصة وجعلوا الجواب فيما اذا باع نصيبه  
 من البنا لغير شريكه لم يجرى **فمن** **نقص** هذه العبارة ان اذا باع من شريكه  
 يجوز لكن ما ينبغي ان يتعدى هذا المفهوم الى كل الصور بل يخص الصورة التي  
 لا يمكن الشريك البايع فيها ان يكلف المشتري قلع البناء **وصورة** اذا عارها  
 ارض البنا مئة معلومة فبنا فيها مشتركاً بينهما فباع احدهما نصيبه  
 من البنا لشريكه بعد نقضا المدة قبل ان يطلب بالقلع فان في هذه الصورة  
 لا يمكن البايع ان يكلف المشتري القلع لانه لا حق له في رقبة الارض لان  
 جهة ملك العين ولا ملك المنفعة **لان** في المدة كان مالكاً المنفعة

مصلح ارض البنا

مع  
 كذا

مع شريكه **فان** باعه نصيبه من البنا لم يجرى فيها حق فختي منه القلع **لان**  
 العارية قد انقضت مدتها فيجوز البيع من شريكه في هذه الصورة **فانما**  
 اذا استاجر ارضاً للبنا مئة معلومة اجارة معينة فبنا فيها مشتركاً  
 بينهما **فان** باع احدهما حصته من البنا لشريكه من غير ان يجرى منه نصيبه  
 من الارض فان في هذه الصورة يمكن للبايع الزام المشتري بقايع البنا لان  
 الارض في اجارة ويطلب اخلاصها حق يستوفى منفعته بالمملوكة بقيد  
 الاجارة كما لو كان فيها عوض البنا زرع لم يدرك **وهي** في هذه الصورة  
 ايضاً اختلاف الروايتين رواية لجواز وعنده **وهي** رواية المختار  
**كما** ذكر ابو الليث **فان** باع نصيبه من بناية لا يجرى **فان** باع نصيبه من بناية  
 حق يكون على هذه العبارة محمولاً على الرواية المختارة القرية الى الفقه  
 وان كان يمكن ان يعمد الى غير ذلك عملاً بالرواية الاخرى **لكن** لا يلى ما قلنا  
 لانه اشبه بالفعل وتوافق اختيار ابي الليث التمرق قد **كيف** وان رواية  
 هشام صريحة في انه لا يجوز ايضاً من شريكه كما نقله الناطق **وان** كانت  
 الارض لاهلهما وبناهما فباع احدهما نصيبه من هذا  
 الحائط **فلا** يخلو **اما** ان باع صاحب الارض نصيبه من الشريك الاخرى على  
 العكس وفي كلتي صورتين ينبغي ان يبيع **وهي** رواية بيع الزرع والغراس في  
 الصورة الواحدة **وهي** بيع صاحب الارض فان في مسئلة الزرع والغراس  
 لا يجوز ان يبيع صاحب الارض من الاكار وعكسه يجوز لانها ليست البنا  
 مستحقاً للبقا بعقد لازم لانه لا يكون الا على وجه الا باعق والعارية  
 فان الارض التي تحت الحائط اذا كانت ملكاً لاهلهما والبناء بينهما فما يكون  
 بنا الاخر مع صاحبه لا بطريق الا بامه او العارية **واما** كان فليس لازم  
**بخلاف** الزرع والغراس لانه يكون بعقد لازم **وهو** للمزارعة او المناسبة  
**فان** باع صاحب الارض نصيبه من الشريك في الشجر او الغراس فقد باع  
 وهو مستحق للبقا باصل المزارعة والمناسبة فيكلف البايع المشتري  
 القلع فيتضرر بقلع النصيب الاخر الذي لم يبيع **وهو** كان مستحقاً للبقا

مطلقاً استاجر ارضاً للبنا

بانه



فلا يجوز خلاف هذه المسئلة لان بنا الشريك انما كان باحد الطرفين القاذرين  
 فلم يكن مستحقا للبقا فصار كالعاصبا الذي لم يكن للشريك في البنا في الحائط  
 حق القرار فصار القلع مستحقا ومستحق القلع كالمقلوع ولو كان مقلوعا  
 حقيقة جاز بيع نصيبه كذا هنا على البحث بعينه ذكره صاحب الرقبة  
 مما نقلناه عنه اللهم الا ان يقال انه قد يكون في صورة لازمة وهو ان يجر  
 نصفا رضى ثم يبيعه هو والمستاجر فيها بنا وفي هذه الصورة عارضا مثل  
 مسئلة الزرع وانه يجرى فيها روايتان **رواية الجواز** وعند الجواز هو  
 المختار **واما قول** بالثمة والمنية فباع احدهما نصيبه من اجنبيه غير  
 اذن شريكه لم يجر وان مفهوم ذلك انه اذا كان باذن الشريك يجوز والله  
 في هذا الكلام في مسئلة الزرع وقوله يجرى كصاحبه وبغير رضى صاحبه  
 وقد تقدم الكلام فيها واما قول صاحب القنية باع نصف عماره ضيقة شاة  
 والرقبة للوالي وانه يجوز بيع العماره المذكورة به كان يفيق **قوله الجواز**  
 وملا كما في او علاضا طي وعبد الرحيم الجوزي وهو كذا فانه رضى  
 وهي تحمل الكل فرق بما فرق وهذه هي المسئلة التي ذكرها القدروري صاحب  
 البدايع ولخلاصة ونقله هنا فتوى من ذكره لانه يصلح معارضا ولا يجوز  
 العدول به عما نقله القدروري عن الاصل وصاحب البدايع وصاحب الخلاصة  
 فان الذي نقلوه **رواية وهذا اختيار** فتوى بعض الاشياخ ولم ينص على ان  
 الفتوى عليه بل قال وبه كان فلان وفلان **ويحتمل** انهما لم ينظرا بالرواية  
 وهو الا يبق بهما واذا دار الامر بين ان يفيق بما ذكره القدروري وصاحب  
 البدايع ولخلاصة من الرواية وبين ما ذكره في القنية من هذا القدر فلا  
 يجوز ان يفيق الا بما ذكره القدروري ومن وافقه واما القرب الذي فرق به  
 فما احتج طائلا لانه قريب الى القفقه لان الضرر في الزرع والبنا واحد  
 فقلع متوقعة وقول انهما للبقا فاشبهت بيع الرقبة ليس بشيء لانه  
 لا يمنع المطالبة بالقلع الذي يتصور به **قوله** فالاصل ان فيه جواز بيع العماره  
 كما في اختلاف المشايخ والروايتين فهو في الشريك اما الاجنبي فلا اذا

مطلب اذا دار الامر بين مفتي  
 بما ذكره القدروري وصاحب  
 الخلاصة من الرواية

كان كذلك فابوالثابت رحمه الله قد اختار عدم الجواز وهو موافق لرواية  
 هشام ايضا وما ذكره اصدان للاصع هذا الا في هذا الموضع من القنية والظاهر انه  
 من عند المصنف لانه ظفر بالرواية ان الذي ذكره هو الاصع وفي الجملة فالتالي  
 يجب ان يعمل بانقله القدروري وصاحب البدايع ولخلاصة لا يعدل عنه  
 اليه ما نقله في القنية والله اعلم فتلخص الكلام في بيع الحصة من البنا المشترك  
 بدون الارض انه باع الشريك حصته من الاجنبي لا يجوز وان باعه لشريكه  
 الاخر ينبغي ان يجوز البيع سواء كانت الارض للبايع او للمشتري وان كانت  
 لغيرهما فلا يقلوا اما ان كانت في ايديهما باجارة او باعارة او بخصب فان  
 كانت باجارة بينهما فلا يقلوا اما ان اجرا لبايع نصيبه من الارض ثم باعه  
 من العماره مع البيع وان لم يوجره نصيبه من الارض لا يجوز وان كانت  
 باجارة لهما من الكمار وقمارها ستمها للبنا مدة معلومة فبنيام باع  
 احدهما نصيبه من البنا لشريكه وقد مضت المدة فانه يصح وان باعه  
 قبل مضى المدة ينبغي ان يجوز فيه الروايتين وانما لا تنخصب بينهما بان  
 تعديا في ارض الغير وتبنا بناء ثم باع احدهما نصيبه من البنا لاجنبي  
 فانه يجوز هذا البيع للاجنبي والمشتري والمشتري فانه غير مستحق  
 البقايل هو مستحق القلع والمشتري القلع كالمقلوع حقيقة فكانه باع  
 نصيبه وهو مقلوع ولو باع وهو مقلوع فكذا هنا اما الامكار الق  
 في دارنا فالغالب فيها انها تكون في اجاير بل تعرف مع الارض وتعرف  
 ويفرض على كل مائة ذراع مكسورة سلعان من الدراهم على اختلاف البيع  
 والمحال يبقى الذي ينبغي فيها يوردي ذلك القدر في كل سنة من فواجارة  
 شرعية وهذا ينبغي ان يكون من قبيل العماره التي غير مستحقة البقاء  
 فينبغي ان يجوز بيع الحصة منها من الاجنبي ومن الشريك مطلقا كما  
 نقلناه من الرخصة لان مستحق القلع كالمقلوع حقيقة ولان الذي  
 نصيبه من العماره ليس له فيها حق فحقه يمتنع منه الزام المشتري  
 بتفريق الارض فيتصور هذا في نفس الحكم في هذه المسئلة واما اذا رفع  
 الى القاضي بيع حصته من بناء وطلب منه ثبوت ذلك التبايع والحكم به

مطلب اذا بني في ارض الغير



مسألة حكم المقبوض على سوم  
الشراء اذا هلك في يد الاخذ

وله بطالب منه فانه يكشف عن امر القرار فاذا تبين عند ان ايضا النفع  
منه لخصه سقى للباقى القرار فيعمل فيه على ما قدرناه او لا من التفصيل  
وان ثبت عند انه غير سقى للباقى مع بينة الشايع واثبتت وحكم  
به انشاء كذا الجواب في الفراس والزرع ان ثبت عند ان ذلك سقى  
للباقى فله كما قدرناه من التفصيل وان ثبت عند ان غير سقى  
للباقى اثبتت كما قلناه في البناء والله تعالى اعلم **بيان حكم المقبوض**  
**على سوم الشراء اذا هلك في يد الاخذ** وتكون الحكم في ذلك كذا  
في الفتية في باب الضمان في القبض على سوم الشراء ثم من **في حصة** رحمه  
له في الثوب لك عشرة دراهم وثلثهم فقال هات حق نظرفيه  
او لحق يراه غيروي فاخذه على هذا وضاع منه فلا شئ عليه ولو ل  
هاته فان رضيت اخذته فضاع فهو على ذلك الثمن ط اخذته ثوبا  
و ل ان رضيت اشترى به فضاع فلا شئ عليه وان قال ان رضيت  
اخذته بعشرة دراهم فعليه قيمته ولو ل صاحب الثوب هو عشرة فقال  
المسأوم هاته حق نظرفيه وقبضه على ذلك فوضاع لا يلزمه شئ  
حبث ولا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن قيل هو قول ابي يوسف ويكفي  
عن محمد ان يميل قلبه بما ذكر في الحيلة او ما حكم المقبوض على سوم الشراء  
بالقيمة حتى يبي له ثمننا وان لم يبي له ثمننا لم يكن مضونا لانه مقبوض  
يكون الاستيلاء اخذ العقد فيكون وسيلة الى العقد فالحق بحقيقة العقد  
في حق الضمان دفعا للضرورة من المالك لانه ما رضى بقبضه الا بقوض فصار  
القابض ملتزما للعوض وعوضه الاصل هو القيمة ما لم يصطحا ويتفقا  
على المسحوق مق له يبي له ثمننا لم يكن اخذه العقد فلا يمكن لهاته به  
وفي المنفق ولو قال لا اخذ هذا الثوب بعشرين فقال المشتري اخذه  
بعشرة فذهب بالثوب فهلك في يده فعليه قيمته لانه قبضه بجهة  
البيع وقد بين له ثمننا ولو اسحقه فله فله عشرة لان لا يستهلك  
صار بالبيع بالمسحوق لانه حلالا لفعله على الصلاح والسداد ولو ل

العلم

البايع بما قلت او مات احدهما قبل ان يقول المشتري رضيت انقض  
جهة البيع فان استهلك المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة  
البيع لو انقض يقيم المبيع في يد مضفونا فكذا هنا وذكره في فتاواه  
رجل اخذ ثوبا ثوبا فقال اذهب به فان رضيت اشترى به فضاع من  
يد لا يضمن ولو قال ان رضيت اشترى به عشرة كان ضامنا **الوكيل بالشراء**  
اذا اخذ السلعة على وجه بعد بيان الثمن فادها الموكل فله رض به الموكل  
فردها على الموكل فهلك عند الموكل كان على الموكل قيمتها لانه اخذها  
على سوم الشراء وان لم يكن اموره لا يرجع لان الامر بالشراء لا يكون امرا بالمض  
رجل يبيع سلعة فقال اخذها فانظرها فاخذها ينظرها فهلك في  
يده لا يضمن وان قال انظرها بعد ما نظركم تبين فهلك قال الوضيق والصحيح  
انه لا يكون ضامنا الا اذا ل صاحب السلعة بكذا وذكر في الفتاوى والظهور  
والقبوض على سوم الشراء لا يضمن الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية وذكر في  
الفتاوى المذكوري الخاص بالمقبوض على سوم الشراء ان يكون مضفونا بالقيمة  
اذا بين الثمن وبه اخذ الفقيه ابو الليث ذكر في ثمة الفتاوى الكبري  
المقبوض على سوم الشراء ان يكون مضفونا اذا كان الثمن مستوفى عليه  
الفقيه ابو الليث في بيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان  
رضيت اشترى به عشرة فذهب به فهذا يضمن قيمته وعليه كفوى  
وذكر في خزائن الاكمل في موضع منها وكل موضع يكون المبيع مضفونا عند  
المشتري بالثمن لا يضمن بالثمن لما اذا كان مضفونا بالقيمة كسوم المبيع  
والمقبوض والمقبوض ينوب عن القبض المستحق فلا يحتاج الى تحديد يذكر  
في موضع اخر في المنفق قال ابو حنيفة رحمه الله لو قال هذا الثوب عشرة  
فقال المشتري هاته انظر اليه واربعه غيروي فاخذه فضاع فلا شئ عليه  
**مسألة** قال هاته فان رضيت اخذته فضاع يلزمه ثمنه ساوم رجلا  
ثوبا فقال هاتك بعشرين فقال المشتري لا بل بعشرة فذهب به ولم يرض  
البايع بعشرة لا بيع بينهما ولكن اسحقه فله عشرة في ثمنه والقبض ان يجب



القيمة ومن محرم بيعك هذا الثوب بعشرين فقال لا اخذه لا عشرة  
 فذهب به بلزمه خمسة عشر ان كان في يد المشتري حين ساوم وذكروا في  
 التجريد من شرح الجامع الكبير المحصوي قال اصل الباب ان القبض  
 اذا تجانسا تناوبا واذا تفايرا ينوب الا على عن الادنى ولا ينوب الادنى  
 عن الاعلى فالقبض الذي يجادل القبض المقتضى لجهة الشراء هو القبض  
 الذي يجب كون القبض مضمونا بنفسه وهو القيمة كقبض الغصب  
 فينوب عن قبض الشرائع لو هلك قبل القبض وقبل القكن منه هلك  
 من مال المشتري ولا يقبض الا بوجوب على القابض ضمان المقبوض بنفسه  
 كقبض الوديعة والعادية او بوجوب الضمان لكن لا يوجب ضمان للمقبوض  
 بنفسه كقبض الزهني ولا ينوب عن قبض الشرائع الذي ينوب عن قبض الهبة  
 وكذلك كل قبض ضمان او قبض امانة ينوب عن قبض الهبة لان الشرائع  
 ينوب عن غيره ويتضمنه اذا كان مثله او دونه اما لا ينوب عما هو فوقه  
 وقبض الشرائع قبض بنفسه مضمون بنفسه كالقبض في الغصب نقولنا  
 قبض بنفسه لا شرا ولا بيع لان المشتري يقبضه لنفسه لا لغيره وقولنا مضمون  
 بنفسه لان الموجب الاصل في البيع هو القيمة وقيمة معناه ونفس الشئ  
 معناه فمعنا قولنا مضمون بنفسه ان يقيمه وانما قلنا ذلك لان الاصل  
 وجوب المساوي رعاية الجانيين والتساوي هو القيمة وانما يصار  
 الى الثمن عند صحة التراضي منها شرعا لان وجوب المساوي للنظر فيها  
 في وجوب ذلك تحصيل لا فرضها وسعقودها وانما كان الواجب في  
 العقد الفاسد هو القيمة كما للعقد لا للقبض وكذلك في المقبوض على  
 سوما الشراء والمقبوض بحكم البيع الذي فيه اختيار للمبايع فعلم ان الضمان  
 الاصل في البيع هو القيمة كما ان الموجب الاصل في النكاح مهر المثل  
 وانما يصار الى المسمى عند صحة التسمية كذا هنا قلت فتميزنا  
 من هذا كله ان المقبوض على سوما الشراء مضمون بالقيمة اذا ذكر  
 في حالة المساواة الثمن والمراد بذكر الثمن فيه ذكر الثمن من جانب المشتري

في البيع والمساواة

فانه

مطلب من الكلام في المسئلة

**فانه قال في القنية** **المبايع** عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى له هذا الثوب بعشرة  
 دراهم فقال هات حق انظر اولا هل جعلا ربيغري فاخذه على هذا فضاخ  
 منه فلا شئ عليه ولو قال هات فان رضيت اخذته فضاخ فهو على ذلك  
 الثمن فجعل ذكر المايع وحده ليس بموجب للمضام وكذا في المسئلة التي  
 ذكرها بعد هذه المسئلة لولا ان رضيت اخذته بعشرة فعليه قيمته  
 ولولا **صاحب الثوب** هو بعشرة فقال المساوم حق انظر اليه وقبضه  
 فضاخ لا يلزمه شئ **فعلينا ان المراد من قول** **الاصحاب** اذا ذكر اي من جهة  
 المساوم ولا من جهة المايع وحده وبقيت الامور التي ذكرنا كلامهم ذكرنا  
 شل ما ذكر في القنية **فليعقب** بهذا التحريم فانه فائدة طيلة فان المتبادر  
 الى الافهام كان هو ذكر الثمن مطلقا سواء كان من جهة المايع او المشتري  
 وكذلك المسعوج من الفقهاء والشيخ وليس الاخر كذلك فان كل المسائل  
 تشهد بصحة ما اخرناه فانه لو كان يكتفى بذكر الثمن من جهة المايع وحده  
 لكان يجب الضمان في قولهم قال صاحب الثوب هو بعشرة او خذته **دراهم**  
 هات حق انظر اليه وقبضه وضاع وهلك في يد من اخذته وقد نص في جميع  
 الكتب انه لا يضمن ونصوا في جميع الصور التي فيها ذكر الثمن من جهة المساوم  
 وحده انه يضمن **فعلينا** ان ذكر الثمن الذي هو شرط في الضمان في المقبوض  
 على سوما الشراء ان يكون من جهة المايع والمساوم معا ومن جهة المساوم  
 وحده **واسا** من جهة المايع وحده فلا وتصوير المساومة تقدم فيما قلنا  
 عن الاصحاب بقى انه وقع في المصنفات مما نقلناه انه يجب القيمة  
 وفي بعضها ان يجب الثمن ولا يخفى ما بين القولين من الاختلاف فان قول  
 من قال الثمن المراد به المسمى في حالة المساومة وقد يكون اكثر من القيمة  
 او اقل منها **واذا نظرنا** الى ما قاله الشيخ جمال الدين المحصوي مما نقلناه  
 عنه ونما قاله في المحيط يتعين ان المراد من قول من قال الثمن انه القيمة  
 لانفس المستحق ذلك ان الشيخ جمال الدين المذكور قال في تهذيبه اصله  
 لان الاصل وجوب المساوي ورعاية الجانيين والمساوي هو القيمة

الثمن

بعشرة

مطل



والفصل الثاني في صحة التوافق من حيث ما شرط له وكذا المقتضى على سائر  
 الشرا ولا شك ان صحة الشبهة لم توجد لانها لا تكون الا عند التوافق من حيث  
 ولم يحصل ذلك بعد اذ لو حصل كان بيعاً تاماً لانه يكون بيعاً بالتعاطي  
 وما كانت المسئلة حينئذ تبقى مسئلة المقتضى على سائر الشرا اذ كانت  
 مسئلة البيع بالتعاطي وكذا قول صاحب المحيط ولانه ما رضى بقبضه  
 الا بعوض فصار القايض ملزماً للعوض وهو ضده الاصل هو القايض  
 ما لم يصطحاً ويتفقاً على المستقضى فيتعين ان يحمل قول من قال فصاح  
 يلزمه ثمة اي قيمة وقد وقع هذا في عبارة الخزانة مما نقلناه في هذه  
 وفي القنية ايضا من قوله فصول على ذلك الثمن والمراد القيمة لما ذكرنا  
 في المحيط هذا ايضا فانه من اجل الاشتباه على من يقف على كلام القنية في  
 ثم وقع في كلام المحيط الفرق بين الملاك والاستهلاك فانه نص على ما  
 اذا قل غده هذا بعشرون فقال المشتري اخذ بعشرة فذهب بالتوب  
 وهلك في يد من ان عليه القيمة وعلى يانه قبضه بجهة البيع وقد بين له  
 ثنائاً وقال ولو استهلكه فعليه ضررون وعلى فقال لانه بالاستهلاك  
 صار راضياً بالبيع بالمسئلة لانه لا يخلو قوله على الصلاح هذه عبارة  
 وهو ثقة حسن ونظروا في موافق القواعد المنقول في الفتاوى  
 فيحتاج الى التفصيل بعد ذلك في هذه المسئلة فتقول المقتضى على سائر  
 الشرا اذا ذكر الثمن في صالة المساومة انه مضمون لا يخلو اما ان ذكر  
 البايع الثمن وحده او المشتري وحده او ذكرهما معا وبعد ذلك فلا يخلو  
 اما ان هلك بعد القبض بنفسه شل ان يكون ضاح او تلف بنفسه  
 واما ان استهلكه المشتري ففي الوجه الاول من القسم الاول لا يلزم  
 المشتري الضمان بذكر البايع الثمن وضحه على ما قدمنا وفي الوجه الثاني  
 والثالث من القسم الثاني انه اذا هلك بنفسه من غير استهلاك من  
 المساوم فانه يضمن قيمته للبائع نظراً لانه لا يخلو الا صاحبها بالقيمة  
 ما بلغت سواء كانت القيمة اقل مما سئل او اكثر ولكن ينبغي ان يقال اذا

القيمة

القيمة لا يزار بها على المستقضى سواء ذكر المستقضى في صالة المساومة من البايع  
 والمساوم او من المساوم وحده وذلك لانه كان ذكر منها فقدمت في البايع  
 بهذا القدر فلا يزار عليه كما قلنا في الوجه في لاجارة الفاسدة وان كان المساوم  
 وحده فكذلك ايضا لان البايع راضٍ بهذا التسمية حيث سلم المبيع الى المساوم  
 فصار في يده ان ذكر الثمن بنفسه وفي الوجه الثاني من هذا القسم وهو ان استهلك  
 المساوم المبيع انه يلزمه المسئلة لا يضره راضياً بالتسمية دلالة في قوله  
 المستقضى فتأمله من هذا كله ان المقتضى على سائر الشرا مضمون ان ذكر  
 البايع والمساوم في صالة المساومة ثنائاً او ذكره المشتري وحده او اهلك  
 في يد المساوم بنفسه يلزمه قيمته وينبغي ان يكون على ما قرأناه ان استهلكه  
 المساوم يلزمه الغرض من البايع وان لم يلب البايع تسمية تحب القيمة ولو قيل  
 انه يجب ما سئل المشتري لكان له وجه والله اعلم واما قول صاحب القنية  
 ولا يجب ضمان السور الا بذكر الثمن قيل هو قول ابي يوسف وبني عند محمد  
 ان يميل قلبها الى وان لم يذكر الثمن او وجهه ان الشرط في الشئ حصول الرضا  
 في باب البيع وقد حصل ولكن هذا لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا يتوجه  
 الا لزام به عند القاض لا يتصلحان فحسبنا على كل واحد منهما فيما يتعلق  
 بنفسه وتفسير هذا الميل والله اعلم ان يميل قلب البايع الى بيعه من هذا  
 المساوم ويميل قلب المساوم ايضا الى شراء هذه السلعة هذا الذي يظهر  
 في تفسير الميل وما وقفت عليه في كتاب الا في القنية كما نقلته لا غير  
 واما قول من قال ان رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيه فاخذها  
 لينظر فيها فهلكت في يده لا يضمن لان قال الناظر بعد ما نظر في بيع  
 في لوان يكون ضماناً والصحيح انه لا يكون ضماناً الا اذا قال صاحب  
 السلعة بكذا فاوله لا اشكال فيه واخره هو قوله والصحيح انه لا يكون  
 ضماناً الا اذا قال صاحب السلعة بكذا فهذا في الظاهر لا يشترط ان يذكر  
 الثمن من جانب البايع يكفي في الضمان ويستقيم على ما ذكرناه وقرأناه  
 وليس كذلك لان الجمع او يمين التعارض وقوله في صالة الا اذا قال صاحب السلعة

لا يمكن

مطلوب ما يحمل عليه في صالة الضمان



بكذا **قوله** المشتري بكذا **لزم** الاختلاف بين القول والقبض **قوله** لا يفسد  
**قوله** صاحب الخزانة عن محمد في بيعك هذا الثوب بعشرين فقال لا اخذه  
 الا بعشرة فذهب به يلزمه خمسة عشر ان كان في المشتري حين ماوم فوجه  
 مشكل ولما اقف له مخرجه **قوله** انا ظهر لي شيء وهو ان العشرة لازمة بيقين  
**قوله** ما زاد عليها ففيه نظر ان نظر من جانب البائع ونظر من جانب المساوم  
 واجماعهما يوجب التخصيف اما الذي من جانب البائع فهو رضاه  
 بتسليم الثوب مع قوله لا اخذه الا بعشرة **قوله** اذا اقتصرنا على هذا وجه  
 كان يحتاج ان لا يلزمه شيء سوى العشرة **قوله** اما الذي من جانب المساوم فهو  
 اخذه للثوب مع قول البائع بعشرين **قوله** دليل على عدم رضاه بما  
 دونها **قوله** اخذه مع قوله بعشرين دل على انه راض بها فقصته هذا  
 ان يلزمه الذي قاله البائع فدار اليمين ان العشرة الزائدة تجوز معها  
 تلزمه وبين ان لا تلزمه فتشخص نظر المجامعين هذا الذي ظهر  
 في توجيه قول محمد في هذه المسئلة والله اعلم بالصواب **البراهة في**  
**العيوب في البيع والشرا بشرط البراهة في كل عيب** وتحرر الكلام في ذلك  
 كله **قوله** في شرح مختصر الطحاوي لا سبيل في قول البائع بالبراهة من العيوب  
 جائز في الحيوان وفيما سواه ويدخل في البراهة ما علمه البائع وما لم يعلم وما  
 وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه **قوله** وسواء جنى العيوب او  
 لم يسجد **قوله** اشار اليه او لم يشهد **قوله** يبرأ من كل عيب موجود به وقبض البيع  
 وما يحدث بعده الى وقت القبض في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 قال محمد لا يبرأ من الحادث واجمعوا ان البيع لو كان بشرط البراهة من كل  
 عيب به انه لا يبرأ من الحادث لانطلاقه ان يقتصر على الموجود ولو  
 قال بشرط البراهة من كل عيب وما يحدث فالبيع فاسد ولو وجد  
 المشتري بالمبيع عيبا فجاء به بعد ما وقع الشرا بشرط البراهة من كل  
 عيب **قوله** فقال البائع كان هذا العيب موجودا وقت البيع ودخل في  
 البراهة **قوله** في حنيفة وابي يوسف لا قابلية لهذا الاختلاف لانه

البيع بشرط البراهة من كل عيب

يبرأ منها جميعا عند ما يفيد **قوله** عند محمد **قوله** القبول قول البائع مع  
 يمينه على العلم انه حادث ولو ان رجلا قال لرجل بعت منك هذا الثوب  
 هذا العيب عليا نذيق او علمي انه بري من اباقة وقول الاخر قلت بطلت  
 خصوصته مع بانيه في الايات ولو اختلف البائع والمشتري وادعى البائع  
 ان البيع كان بشرط البراهة من كل عيب وانكره المشتري مع يمينه لو اقام  
 البائع البينة على ما ادعى بطل حق المشتري في الفسخ وذكر في الرضوخة  
 نوع آخر في البراهة عن العيوب اذا باع شيئا على انه بري من كل عيب  
 صح البيع **قوله** البراهة عن العيوب كلها **قوله** الثاني رحمه الله لا تقع  
 البراهة **قوله** الصحيح من حيث لا ان البراهة اسقاط فيه معنى التملك اما كونه اسقاطا  
 فيدليل انه صح من غير قبول كالاتفاق والعقاق **قوله** اما كونه فيه معفا التملك  
 فيدليل انه يرتد بالرد **قوله** اما كانت فالجمله لا تمنع صحته ما صحت الاسقاط  
 قطا **قوله** ما صحت التملك فلا تملك لا يحتاج فيه الي تسليم لان وقت البراهة  
 عنه سلم من وقت البراهة له **قوله** الجمله اذا لم تمنع التسليم والتسليم لا يمنع  
 اذا صحت التملك **قوله** لو اشترى ثوبا من صبرة ويدخل في هذه البراهة العيب  
 الموجود والحادث قبل القبض في قول ابي يوسف **قوله** قال محمد لا يدخل فيه  
 الحادث وهذا بناء على انه اذا باع بشرط البراهة من كل عيب يحدث بعد  
 البيع قبل القبض **قوله** يصح ام لا فعند ابي حنيفة يصح وعند محمد لا يصح  
 ولو شرط انه بري من كل عيب به لم ينصرف الى الحادث في قوله جميعا  
 وكذا اذا خص صوبا من العيوب مع التخصيص لو كانت البراهة عامة  
 واختلفا في عيب فادعى المشتري انه حادث وقول البائع كان يبرأ من العيب  
 فالقول قول البائع في قول محمد وقول الاخر الحسن **قوله** قول المشتري ولا يثبت  
 هذا على قول ابي يوسف لان البراهة العامة يتناول القام والحادث فلا  
 يفيد هذا الاختلاف **قوله** في شرح القدروري الزاهد **قوله** واذا اشترى  
 عبدا وشرط البراهة من كل عيب فليس له ان يبرأ بعيب وان لم يسجد العيب  
 ويبرأ **قوله** يدخل في هذه البراهة العيب الموجود والحادث قبل القبض **قوله**



ابي يوسف وقال محمد وزفر لا يمتثل لحادث والخلاف مبني على ان شرط البراءة  
 من كل عيب يحدث بعد البيع قبل القبض يصح عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو شرط  
 انه بري من كل عيب به لم يمتثل لحادث اجماعا ولو اختلفا في صدقته فالقول  
 قول المشتري وكذا في البراءة العامة عند زفر والحسن خلافا لمحمد وكذا اذا  
 اختلفا في اذ يداد العيب فالقول قول المشتري ولو خصوصيا من العيب  
 صح القضيصة ولو قال ابرأ لك من كل عيب بعينه فاذا هو عور ولا يبرأ  
 ولو قال بري من كل عيب لا اباقة بري من اباقة **ولو قال لا اباقة فله الرد**  
 انت بري من كل حق في قبلك دخل العيب هو المختار دون الدرك وذكر  
 في فتاوي القاضي خان رجل باع جارية ولة انا بري من كل اداء ولم يقل من  
 كل عيب فانه لا يبرأ عن العيوب عند ابي يوسف اذا اشترى رجل عبدا  
 فقال له رجل ضمنت لك سمائه وكان اعشى رده على البائع ولا يرجع على المضار  
 بشئ من الثمن ولو قال الضامن ان كان فعلى حصته العي على ذكر في المد ابيع  
 ويجوز البيع بشرط البراءة عن العيب عندنا سواء عم العيوب بان قال  
 على ان بري من كل عيب او خص بالشئ فثبتت من العيوب ولو شرط على  
 اني بري من العيب الذي يحدث روي عن ابي يوسف ان البيع بهذا  
 الشرط فاسد ذكر في المسئلة واذا بري البائع الى المشتري عند عقد  
 البيع من كل عيب فهو جائز وان لم يسم العيوب عندنا **يحت** قال فاذا  
 جاز لهذا الشرط قلنا يدخل فيه البراءة من كل عيب موجود به وقت العقد  
 فاذا احدث به عيب اخر بعد البيع قبل التسليم فهو داخل في هذه البراءة  
 ايضا في قول ابي حنيفة وهو الظاهر من قول ابي يوسف وقال محمد وزفر  
 والحسن لا تدخل البراءة عن العيب الحادث في هذا الشرط هو رواية عن ابي حنيفة  
 يقول العيب الحادث قبل القبض لا يصلح كالموجود عند العقد في ثبوت  
 حق الرد به فكذا ذلك يجعل كالموجود عند العقد في دخوله في شرط البراءة  
 من كل عيب لان مقصود البائع اثبات صفة اللزوم للعقد والاستناع  
 التزامه لا يقدح في تسليمه وفي هذا لا فرق بين العيب الموجود والحادث

أمن

العقد

في

قبل القبض ولو شرط البراءة من كل عيب به لا يتناول الحادث بالانفاق **وذكر في**  
 الفتاوي الكبرى الخاص **قوله** ومن اشترى شيئا وبيع اليه البائع من كل  
 غالبة ثم وجد به عيبا فان وجد عيب السرقة والفجور ولا باق لا يرد  
 وان وجد الموضع فله ان يرد المبيع وهكذا **قوله** فان الغالبة اذا ذكرت  
 في البيع يراد بها هذا وان كانت تقع على غير هذا باع وقال بري من كل اداء  
 ولم يقل من كل عيب لم يبرأ لان الداء داخل في العيب ما العيب فليست يدخل  
 في الداء **بايع رجل جارية** وقال برئت اليك من كل عيب بعينها فاذا هي عور  
 لا يبرأ كذا لو قال برئت اليك من كل عيب بيدها فاذا سقطت يدها سقطت  
 لا يبرأ لان هذا ليس بعيب ان كانت اصبع واحدة سقطت بري لانه  
 عيب في اليد ولو قال من كل عيب بها بري من ذلك كله لان الكل عيب  
 في الجارية ولو قال الاخر انت بري من كل حق لي قبلك دخل العيب هو المختار  
 ولا يدخل الدرك لان العيب هو له قبله لكان والتدرك لا **وذكر في الكفا**  
 في شرح الوافي قال ولو اشترى البائع من كل عيب عند البيع مع وان لم يسم  
 العيوب وليس له ان يرد به عيب وقال الشافعي رحمه الله لا يصح البراءة  
 من كل عيب ما لم يسم فيقول كل عيب كذا وكذا وفي جواز البيع بهذا الشرط  
 له قولان وعند زفر يصح البيع ويبطل الشرط والكلام في صحة شرط  
 البراءة من كل عيب **ين** على صحة البراءة عن الحقوق المجهولة كالمجهول **قوله**  
**الشافعي** لا يصح وعندنا يصح لان البراءة اسقاط حق يتيم بلا قبول المظالم  
 والعناق **ويصح** بقوله اسقطت عنك ديوني لجهالة في الاسقاط  
 لا يفضي الى التراجع وان كان في ضمنه التعليل باعتبار انه يرتد بالرد  
 لانه لا يحتاج فيه الى التسليم فيدخل في هذه البراءة العيب الموجود  
 عند العقد والعيب الحادث بعد العقد قبل القبض **عندنا** حنيفة وابي  
 يوسف ومحمد وزفر لا يدخل الحادث **وذكر في** شرح مختصر الكرخي للعقدي  
 اذا باع الرجل شيئا على انه بري من كل عيب فعم ولم يخص شيئا من  
 العيوب فذلك جائز في قوله **قوله** **الشافعي** البراءة من العيوب المجهولة

مطل الغالبه في البيع

مطل الاسراع في الحقوق المجهولة











إذا هلك المبيع قبل القبض

لا ينتقض

وبلا أكثر لا بد من قبض العوض في الأول أيضاً لا بد من القبض في صورة الخواز  
لوبيح المسوخ من الذهب والمزكك منه أيضاً بالدرهم فلا يحتاج فلا يحتاج  
المعركة قدره هو أقل أو أكثر بشرط التقاضي في المجلس لا غير بانه  
بالذهب يحتاج فيه إلى ما قدمناه من الوجه الأربعة في وجه واحد يجوز كما  
في القضة والضابط في هذا **اشكاله** ان عندنا في حيل الثمن والمبيع يعتبر  
التساوي في الوزن والتقاضي في المجلس وعندنا خلاف لحيل يعتبر التساوي  
بل التقاضي وحده **إذا هلك المبيع قبل القبض هل ينتقض البيع أم لا وهل**  
يلزم البايع قيمته للمشتري ويلزم المشتري الثمن الأول للبايع أم لا وقهر الكلام  
في ذلك **نكر** الرزدي في شرح المنظومة في باب ما هلك المبيع قبل  
القبض المبيع عند مالك لأنه في ضمان البايع فيضمن قيمته كافي الغصب فتقوم  
القيمة بمقاسه فتكون للمشتري وعليه الثمن للبايع وعندنا يبطل البيع  
ولا يضمن البايع شيئاً لأنه لو ضمن يضمن لنفسه في حق القبض لأن المبيع كان  
عنده بمسكاً بالثمن فلا يستقيم ضمان الإنسان لنفسه فإذا لم يضمن فقد  
تلف المبيع بغيره لا يبطل العقد فيه بالضرورة **ذكر** في البداية **هلا**  
المبيع قبل القبض يوجب انتفاح البيع **وجملة** الكلام فيه ان المبيع لا يخلو  
أما ان يكون أصلاً **أما** ان يكون تبعاً **وعو** الزوائد المتولدة من المبيع فان كان  
أصلاً فلا يخلو **أما** ان هلك كله **وأما** ان هلك بعضه **ولا يخلو** أما ان هلك  
بفعل المبيع **أو بفعل البايع** **أو بفعل المشتري** **و** بفعل الأجنبي فان هلك  
كله قبل القبض يافتة سماً وية انتفخ البيع وكذا اذا هلك بفعل المبيع بانه  
حيواناً فقتل نفسه **كذا** اذا هلك بفعل البايع يبطل البيع ويسقط الثمن  
عن المشتري خلافاً للشافعية وان هلك بفعل المشتري لا ينتفع البايع وعليه  
الثمن لأنه لا خلاف صراحةً وبضاً وسواء كان البيع باتاً أو بشرط الخيار والمشتري  
وان كان البيع بشرط الخيار والبايع أو كان البيع فاسداً فخل ضمان مثله ان كان  
مماله مثل وان كان ممالاً مثل له فعليه قيمته وان هلك بفعل الأجنبي فعليه ضمانه  
مضموناً عليه بالمثل أو بالقيمة والمشتري بالخيار ان شاء انتفخ البيع فيعود المبيع

الحال

المالك البايع فيبيع البايع الحي فيضمنه مثله **فصل** ان كان من ذوات الأثقال  
وقيمة ان لم يكن وان شاء اختار البيع واتبع الحي بالضميمة واتبع البايع  
المشتري بالثمن ولو كان المشتري عبداً فقتله أجنبي قبل القبض فان كان  
القتل خطأ لا ينتفع البايع **المشتري خيار الفسخ** ان كان القتل عمداً  
اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال **قال** أبو حنيفة ان المشتري بالخيارات  
شاء فسخ البيع والبايع ان يقبض من القاتل عبداً وعليه جميع الثمن **وقال**  
ابو سفيان المشتري بالخيار وان شاء فسخ ويعود المبيع إلى مالك البايع  
وليس للبايع ان يقبض ولكنه يأخذ من مال القاتل القيمة في ثلاث  
سنين وان شاء اختار البيع والمشتري ان يقبض وعليه جميع الثمن  
**وقال** محمد لا يقصص على القاتل بماله والمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع  
ويأخذ القيمة من القاتل في ثلاث سنين وان شاء اختار البيع واتبع  
القاتل بالقيمة في ثلاث سنين **هذا** اذا هلك المبيع كله قبل القبض فاما  
اذا هلك بعد القبض فتقول فان هلك بأفة سماء وية أو بفعل المبيع أو بفعل  
المشتري لا ينتفع البايع والماله على المشتري وعليه الثمن وكذا اذا هلك  
بفعل أجنبي ويرجع المشتري على الأجنبي بضميمة أو بضميمة له الفضل وان  
هلك بفعل البايع ينظر ان كان المشتري قبضه باذن البايع أو بغيره  
أو بغيره ان كان الثمن منقورياً وموجلاً فاستهلكه واستهلك الأجنبي  
سواء كان قبضه بغيره باذن البايع لم يسترد البايع بالاستهلاك فحصل  
الاستهلاك في ضمانه فيوجب بطلان البيع وسقوط الثمن كما لو استهلك  
وهو في يد **هذا** اذا هلك كل المبيع قبل القبض أو بعد **فصل** اذا هلك بعضه  
فان كان قبل القبض وهلك بأفة سماء وية **ينظر** ان كان النقصان  
نقصان قدره بان كان سكبلاً وسوزوناً أو معدوداً ينتفع العقد  
بقدر الهالك ويسقط حصته من الثمن والمشتري بالخيار في الباقي **فصل** اذا  
بخصته من الثمن وان شاء ترك الضحية لان الضحية تفرق عليه وان  
كان النقصان بوصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والنبات



في الارض واطراف الحيوان والجمود في الكيل والموزون لا يفسخ البيع اصلا ولا يسقط  
عن المشتري شيء من الثمن الا ان لا وصف لاحصة لها من الثمن الا وورعها القبط  
ولجناية **والا** بالخيار انشا اخذ جميع الثمن وان شاذ ترك وان كان يقبله نفسه لا  
ينفسخ البيع ولا يسقط عنه شيء من الثمن لان جناية عليه على نفسه هذا  
**فصل** في لو هلك بعضه باقة سماوية ولكن المشتري بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن  
وان شاذ ترك ولو كان المشتري حيوانين سوا بني آدم فقتل احدهما صاحبه قبل  
القبض سقط حصته من الثمن **والشعري** والمشتري ان شاء اخذ الباقي بحصته  
من الثمن وان شاذ ترك لان فعل العاجل **فصل** في لو كان ثمره ثمرات لم يهرق قبل القبض  
خفف انفعه ولو كان المشتري عبدا فقتل امه او هلك احداهما قبل القبض وكان  
قولت قبض القبض بغير الولد ثم قتل امه او هلك احداهما قبل القبض بالخيار  
ان شاء فسخ البيع في الباقي وبطلت لجناية وان شاء اخذ الباقي منها جميع الثمن  
ولا يسقط عنه من الثمن شيء **فصل** في لو اخذ القائل منها بحصته من الثمن  
لا يفسخ البيع في المقتول وانفسخ البيع في المقتول من الاصل وعوده اليه ملك  
البائع **فصل** في ان عبد المشتري قتل عبد البائع فيجانب الدرع او الكفا ويقتل  
في مقام المقتول فيجوز المقتول معق فيأخذ ببقية الثمن فصار غلظ الباقي  
منها بحصته من الثمن في الحال اخذ جميع الثمن في الحال **فصل** في لا ابتداء اخذ  
بجميع الثمن والفسخ لهذا وان هلك البائع يبطل البيع بغيره واسقط عن  
المشتري حصته اهلالت من الثمن والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء اخذ  
بحصته من الثمن وان شاذ ترك كنفت الصنفه عليه وان هلك بفعل  
المشتري لا يبطل ولا يسقط عنه شيء من الثمن ولو جف عليه البائع ثم  
جف عليه المشتري سقطت عن المشتري حصته جناية البائع وزعمه من  
ما بقي فلم يبرأ العبد بالخيار **فصل** في ان ابتداء المشتري بالخيار ان شاء  
البائع قبل قبض الثمن **فصل** في ان يبرأ العبد من الجانيين فالمشتري بالخيار ان شاء  
اخذ وسقطت عنه حصته جناية البائع من الثمن وان شاذك ولو اختلف  
البائع والمشتري في هلاك المبيع فقال البائع هلك بعد القبض **فصل** في

طرية

فصل

قبل القبض فالقول قول المشتري مع مينة **فصل** في ما البينة تقضي بينة البائع وكذلك  
دعوى الاستهلاك **فصل** في ثمرتنا من هذا كله ان المبيع اذا هلك كله قبل القبض  
بأفة سماوية بغير صنع من البائع ولا من المشتري ولا من المبيع **فصل** في الاجنبي  
اهلك على البائع وينفسخ البيع ولا يجب على المشتري شيء من الثمن **فصل** في  
البائع شيء من القيمة **فصل** في ان هلك البائع او بفعل البائع او بفعل المبيع حيث  
يبطل البيع ويسقط الثمن عن المشتري **فصل** في ان هلك بفعل المشتري لا ينفسخ البيع  
وعليه الثمن وان هلك بفعل اجنبي فعليه ضمانه ففي المثل المثل وفي القيمة  
بالقيمة والمشتري بالخيار ههنا ان شاء فسخ البيع وان شاء اتبع الحاق بالخص  
بالضمان واتبعه البائع بالثمن **فصل** في ان هلك كل المبيع فاما اذا هلك  
بعضه قبل القبض وهلك باقة سماوية **فصل** في ان كان النقصان نقصان  
قدرا بانه مثلك المبيع عشر اقفرة حنطة باقة درهم هلك منها اقفرة اثنان  
**فصل** في الموزون بان كان مثلا مائة رطل من الزيت هلك منها عشرة رطل  
رطلا من المعداد كالبيض وكوز مثلا بان كان مائة بيضة او وزع  
هلك منها عشرة رطل **فصل** في انفسخ العقد في كل نوع من هذه الا انواع يقدر الهالك  
وتسقط حصته اهلالت من الثمن ولكن **فصل** في المشتري في الباقي ان شاء اخذ  
بحصته من الثمن وان شاذ ترك **فصل** في ان ظاهر النقصان بوصف قد

نشره في البدايع بما يدخل تحت البيع على وجه البيع كالشجر البناء حرر  
صاحب البدايع فيما نقلناه الى اخره فلا تعبد لانه يبقى كالمكسر والله  
الثمن ولا الاجرة ولا الدري **فصل** في انفسخ العقد في كل نوع من هذه الا انواع يقدر الهالك  
وتسقط حصته اهلالت من الثمن ولكن **فصل** في المشتري في الباقي ان شاء اخذ  
بحصته من الثمن وان شاذ ترك **فصل** في ان ظاهر النقصان بوصف قد

البائع اذا قبض ان  
الاجرة او رب الدين دينه  
من الدينون ولم ينقد الثمن  
فلا اجرة له



في الزيف لان من جنس حقه فلا يكون تناقضا **ولا يقبل في المستوفة للمتناقض** وان  
اقربا استيفاء الاجرة او باستيفاء حقه او الجار فالقول له اي المستاجر **قضى**  
حيث يتي عبارة القنية والمبسوط والله اعلم هذه عبارة القنية **في الجبر**  
قال واذا كان اجرا لثلاثة دراهم او قفيز منطة موصوفة والشهد المجر  
انه قبض من المستاجر عشرة دراهم او قفيز منطة **ثم ادعى** ان الدراهم بنهرجة  
وان الطعام معيب فالقول قوله لانه منكر استيفاء حقه فاما في الزمة يعرف  
بصفة ويختلف باختلاف الصفة فلا تناقضة في كلامه فاسم الدراهم  
يتناول التبهوجة واسم المنطة يتناول المعيب وان كانا **اشهد** ان شهد  
قال قد قبضت من اجرا لثلاثة دراهم او قفيز منطة لم يصدق بعد ذلك  
على ادعاء العيب والزيف وكذلك لو جاز استوفيت اجرا لثلاثة دراهم قال وحده  
زيف فالمرصود ببيته ولا غيرها لانه قد سبق منع الاقرار بقبض الجار  
فيكون هو من ناقضا في قوله وحده زيف فالمرصود المناقض لا يقبل بيته  
**ولو كان** ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء برده **بحسب** **فقال** المستاجر ليس هذا ثوبي  
فالقول قول المستاجر لانه انما تصادف على انه قبض المعقود عليه فان كان  
شيئا بعينه **ثم ادعى** الاجر لنفسه حتى الرد **المستاجر** منكر ذلك فالقول قوله  
**فان اقام** رب الدار بعينه على العيب رده سواء كان العيب ييرا او فاضا  
على فيا من البيع **قلت** فتحرر لنا من كلام شمس الائمة السخمي ان المجرم يقبض  
قال استوفيت اجرا لثلاثة دراهم قال وحده زيف فالمرصود لا يقبل قوله ولا بينه **ولو قال**  
قبضت من المستاجر كذا من الدار **والمرصود** لا يقبل الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم  
بنهرجة فالقول قوله **فان** **فقال** المستاجر ان القابض متى قبض الحق  
**ثم ادعى** انه زيف لم يصدق لانه تناقض كلامه **والثاقبي** لا يقبل قوله ولا بينه  
**فلا** ما اذا قال قبضت عشرة مثالا ولم يقبل من اجرة داري **ثم ادعى** انه زيف  
فانه يقبل قوله لانه في القول انما استكر استيفاء الحق وما سبق منه ما يناقض  
هذا القول فيكون القول قوله **فان** خلاصة ما قاله في المبسوط **وهذا** في القنية  
ورسالة **المستاجر** وهو علامه كتاب الاصل فهو موافق لما قرأناه لانه قال ودفعها اليه

ولم يقل واقر باستيفاء الاجرة **وفي** هذه الصورة ليس القابض منا قضا في قوله يقبل  
وبقية ما ذكره في القنية هو من المبسوط فانه رمز **ش** وهو علامة للمبسوط  
**وعني** ما ذكره انه اذا اقر بقبض الدراهم بان قال مثالا قبضت منه عشرة دراهم  
**ثم ادعى** انها زيف صدق **ولو قال** هي مستوفة لا يصدق **فان** في الزيف  
ما تناقض كلامه لان الزيف من جنس حقه **وفي** المستوفة تناقض كلامه لانه  
اقر اوله بالدراهم **ثانيا** ادعى انها مستوفة والمستوفة ليست من الجنس كان  
ساقضا على ما ياتي بيانه ان شاهدا من تفسير الزيف والمستوفة والبنهرجة  
**وقوله** وان اقر باستيفاء الاجرة الى اخره **فان** شكل يخالف لما قاله في المبسوط  
كما نقلناه **وسئل** فانه قال وان اقر باستيفاء الاجرة فقدره والمثلية  
بالحاقيقيم الكلام **وانما** كذلك فيبقى تقدير الكلام تكرار اية اية الى  
بغداد بعشرة دراهم واقر الاجر بقبض الاجرة **ثم ادعى** انها زيف او مستوفة  
يقبل قوله في ذلك **فان** خلاف ما ذكر شمس الائمة في المبسوط فانه قال اذا  
باستيفاء الاجرة **ثم قال** هي زيف لم يقبل قوله والحرف قد بيناه وهو  
الموافق للفقه فانه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا قول له تكليف  
يقول في القنية القول قوله **فان** والله اعلم سهو فانه ينافي كلام المبسوط  
وما يقوله محررا الى اخره **والذي** يجب ان يعمل به هو ما ذكره في المبسوط اخف  
في هذه الصورة الخاصة **بقيمة** الصور فكما ذكره في المبسوط **واذا**  
**تقرر** **فان** في الاجارة والاجرة فندا الى استيفاء الاثمان في البياعات  
والديون في المعاملات فان العلة تجمع الكل فنقول اذا دفع اليه دراهم  
هو عن متاع **ثم جاء** البايع واراد ان يرد عليه شيئا بزعمه انه سرور  
في المعاملات بين الناس **انكر** المشتري ان ذلك من دراهمه **الحق**  
دفعها **فلا** يخلو اما ان يكون البايع اقر قبض الثمن او لا فان اقر قبض  
الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري ان يدفع عوض ذلك الرد  
ولو اختار البايع بين المشتري انه ما يعلم بان هذا الذي من دراهمه  
الفا عطاها له فيبغي ان يحيا بالذلك **ويحلفه** القاض على العمل **فان** حلف



ان قطعت المصونة ولم يبق له من ارضه وان نكل ينبغي ان يرد لها عليه لانه  
اقربا ادماء بطريق القول **ما** كان البائع لم يقرب قبض الثمن ولا الحق الذي  
على المشتري من جهة هذا المبيع **وانما** اقرب قبضه راسم منه ولم يقل هي  
الثمن ولا الحق **في** هذه الصورة يكون القول قول البائع لانه منكر استيفاء  
حقه ولم يقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع عبثه **هذا**  
اذا انكر المشتري انها من ذراهمه ايضا **وكذلك** يكون ايضا **ينبغي** ان يكون  
الجواب فيها كالجواب في الاجرة والثمن في باب البيع **فقد** كلفه اذا كان الذي يرد  
زيوفا او بنهرجة **فان** استوفى فلا يقبل قوله ولا يرد له لانه ناقض كلامه **اما**  
في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر **ان** استوفى لست من جنس الدراهم  
فقد اقرب قبض الدراهم ثم قل هي ستوفة فكان مناقضا وكذلك في اقراره بقبض  
الاجرة او الحق بالطريق الاولي **وهنا** للمسوط خالية من ذكر الستوفة وليس فيها  
ما يمنع ماله في القنية بل يوافق من حيث المعنى **ما** تغير الدراهم النهر  
والزيوف والستوفة **فقد** في الصحاح قال النهرجة الباطل والري من الشئ  
وهو معروف **في** المغرب النهرج درهم الذي فضته **وي** في **اي** امر  
**اي** المبطل السكة وقد استعمل لكل ذي باطل **وقد** استباح في درهميه **اي** درهم  
ولم يجد بالموثوق لاله هذه عبارة المغرب والزيوف المرددة يقال زائف  
عليه دراهمه **اي** صادت مردودة عليه لغش فيها **وقد** زيفت اذا رقت  
ودرههم **وقد** دراهم زيوف وزيف **وقل** هي دون النهرج في الرواية لان  
الزيف ما يرد به بيت المال والنهرج ما يرد به التجار والستوف  
بالفتح اردى من النهرج **ومن** النهرج استوفى عنده ما كان الفاس هو الغالب  
لا يكثر في الرسالة البوسقية النهرج اذا غلب بها الخاسر لم يتخذ  
البوسقية **اما** الستوفة في امر اخذها الا انها فلوس هذه عبارة للمغرب  
**واسأل** ما قاله في تفسير الزيوف والنهرجة والستوفة ان الزيوف  
اجود من الكل **وقد** الزيوف النهرجة **وقد** الستوفة فتكون  
الزيوف بمنزلة الدراهم التي تقبلها بعض الصيارفة دون بعض

النهرج

والنهرجة ما يرد بها الصيارف **في** ستوفى بغيره **وهي** الفضة فيها اكثر الستوفة  
بمنزلة الدراهم الفعلى **وهي** الحق فحاسها اكثر من فضتها **فان** عرفنا هذا الزيوف  
والنهرجة يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقرب باستيفاء الحق والاجرة  
او الجواز بل يكون اقرب قبض كذا من الدراهم ثم يدعي ان بعضها من يوف والنهرجة  
كما قد منا فيقبل قوله ويوردها **اما** اذا قال لها ستوفة بعد ما اقرب قبض الدراهم  
لا يقبل قوله ولا يرد له **اعلم** **في** الكفالة **في** مجلس العقد **شرط** حقان المكفول له  
اذا لم يقبل الكفالة في المجلس لا يصح سواء كانت الكفالة بالمال او بالنفس **ينبغي**  
الكلام في ذلك **في** البداية **في** ما الذي يرجع الى المكفول له **فان** منها ان  
يكون القبول في مجلس العقد **انه** شرط الانعقاد **فقد** في حنفية ومحمد اذا  
لم يقبل عنه حاضر في المجلس **فقد** **انه** شرط الانعقاد **فان** قبضه لغيره فاجاز يجوز  
عندهما اذا لم يقبل عنه حاضر في المجلس **في** ابو يوسف روايتا وظاهره ان  
محمد في الاصل انها جائزة على قوله الاخير **ولان** المجلس عنده ليس بشروط اصلا  
لا شرط الكفالة ولا شرط الانعقاد **فقد** **المريض** فقرة لبعض شايخنا ان  
جواز الضمان هناك بطريق الضمان بالقضاء عنه عقوبات ولم يترك شئا  
لا يلزم الورثة شئ **فقد** هذا لا يلزمهم وبعضهم اجازة على بيع الكفالة **فان** ما  
وهو تفرغ على مذهبهم ان يكون ما فلا يصح قبول المجنون والصبي الذي لا يقبل  
لانها ليس من اهل القبول ولا يجوز قبول ربيهما عنها لان القبول معتبر بمن  
وقع له الايجاب ومن وقع له الايجاب ليس من اهل القبول **فقد** لم يقع الايجاب  
له فلا يقبل قوله **في** الهداية **قال** ولا قطع الكفالة الا يقبل المكفول له في المجلس  
**فقد** عند ابو حنيفة ومحمد **قال** ابو يوسف يجوز اذا بلغه فاجاز **فقد** يشترط  
في بعض النسخ الاجازة **فقد** **في** الكفالة في النفس والمال جميعا **انه** تصرف التزام  
فتشبه به الملتزم **فقد** **في** هذه الرواية ووجه التوقف ما ذكرناه في الفصول  
في النكاح **فقد** ان فيه معقلا لملك وهو عليك المطالبة منه فيومس بها جميعا  
الموجود ضرورة فلا يتوقف على ما رآه المحاسن **في** الا في مسألة واحدة **وهي** ان  
المريض وارثه تكفل عنى بما على من الدين فتكفل به مع قبضته الغرامة لان ذلك



لأن ذلك وصية في الحقيقة ولهذا تصح وإن لم يسم المكفول لهم ولهذا لو  
 انما تصح إذا كان له مال أو يقال أنه في مقام الطالب الحاجة إليه تفرغاً  
 لذمته وفيه للطالب **سادس** كما إذا حضر بنفسه وانما يصح بهذا اللفظ  
 ولا يترتب القبول لأنه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهر في هذه  
 الحالة فصاحوا بالامتناع **سابع** وقال المريض ذلك لأجنبي فختلف المباح  
 فيه **دكر** في الكافي في شرح الوافي في ذلك ولا تصح الكفالة بالنفس أو بالمال إلا بقبول  
 الطالب في مجلس العقد عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف فيها  
**والثاني** في قوله فقبل منه يجوز بوصف المتوقف حقاً ورضي به الطالب  
 بنفسه ولا يبطل **وقيل** كما يزعمه بوصف المتقاز ورضي الطالب ليس بشرط  
 عند وهو الأصح لأنه تصرف لا التزام أم من الكفيل ولا التزام فيه على الغير  
 فيستتم بالتزام واحد كالأقرار ولهذا لا يصح مع الجهالة ومن جعل الخلاف  
 في المتوقف جعله فرعاً للمفتوح **إذا تزوج امرأة** وليس عليها  
 قبل يتوقف عنه على إجازة رثا فصار راء المجلس كأنه جعل قوله كفالت  
 لفلان عن فلان بكذا عقد تاماً **فإنه** تصرف للغير فيتوقف على رضاه **سنة**  
 هذا لا يتوقف لأنه شرط العقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس **وهذا** لأنه عقد  
 تملك على أن المطالبة لم تكن مملوكة **و** ملكها بعقد الكفالة والتملك يقوم  
 بالشرطي **فإن** كلام الراعي شرط العقد وشرط العقد لا يتوقف على ما وراء  
 المجلس في مسألة واحدة **ويقال** يقول المريض ورثته أو بعضهم تكفلوا  
 فو بما علي من الدين لفرها ففهموا به مع غيبة الفرار فإنه جائز استعانة  
**دكر** في شرح مختصر الطحاوي للأسباب في ذلك ولا يجوز الحوالة والكفالة  
 إلا بقبول المحتال له والمكفول له في قول أبي حنيفة ومحمد **سواء** أن الذي  
 علي الدين إذا لم ير قبل أن لفلان بن فلان مملوك فأكفل به عني  
 أو تكفل به به عني ففعل ذلك الآخر ثم بلغ الطالب ذلك فاجازها فإنه يجوز  
 في قول أبي حنيفة ومحمد في قول أبي يوسف يجوز وكذلك لو أن فضولي  
 قال أشهد أني ضمنت ما لفلان على فلان من الدين وهما فابيان فبلغها

قبله

في هذا الخلاف **ان** قبل الغائب أحد يتوقف في قولهم جميعاً ولو أن مريضاً  
 يأمر ورثته بالضعان ولكنه أجنبي ففمن لأجنبي ثم مضى الطالب فاجاز  
 جاز على قول أبي يوسف لا يشكل بأنه يجوز على قولهما على الأول وعلى الثانية  
 لا يجوز **سابع** رواية أيضاً في هذه المسألة **دكر** في خلاصة في الفتاوى  
 قال في المصنف إذا كفل رجل لرجل المكفول له غائب فهو باطل روى أبو يوسف  
 أخرجهما يزوجا **سابع** أنه لو كان بطريق بطريق أيضاً جاز قال الطالب  
 أنه أخرج الكلام من خيار وضع رقة الكفيل لابل انشاء القول قول الطالب  
**هذا** إذا لم يقبل عن الطالب في المجلس **دكر** في الفتاوى الظهيرية والكفالة في  
 بالنفس الغائب لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد **ان** يقبل عن المكفول له  
 فضولي **ان** قبل عنه فضولي يتوقف **فإن** أجازها ز وهذا أبو يوسف يجوز أن  
 لم يقبل عنه فضولي إذا جازت الكفالة على قول أبي يوسف **سواء** قبل جاز  
 المكفول له فيه روايتان **دكر** في الرجعية **فإن** أركان الكفالة فلا يجازي القبول  
 عند أبي حنيفة ومحمد **وقيل** قول أبي يوسف **الاصح** أن عندهما لا يتم بالكفيل  
 وحده سواء كفل بالمال أو بالنفس ما لم يوجد القبول المكفول له **وقيل**  
 الأجنبي عنه في مجلس العقد خطاب المكفول له **والخطاب** أجنبي عنه  
**فإن** قال الطالب الآخر أكفل بنفس فلان أو بمال عن فلان لفلان **فإن** ذلك الغير  
 كفالت فتصح الكفالة ويتوقف على ما وراء المجلس على إجازة المكفول له **وقيل** أخرج  
 نفسه عن الكفالة قيل إن يجوز الغائب كفالته وأما إذا لم يوجد شيء من ذلك قال  
 الكفيل كفالت بنفس فلان لفلان **فإن** ما على فلان من الدين فإنه لا يتوقف على ما وراء  
 المجلس على إجازة المكفول له **والكفيل** أن يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يجزى الغائب  
 كفالته **ان** لم يوجد شيء من ذلك قبل أن الكفيل كفالت بنفس فلان لفلان **فإن** ما  
 على فلان من الدين **ان** لا يتوقف على ما وراء المجلس **فإن** لو بلغ الطالب فقبل لا تصح  
 مع أبو يوسف وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد القبول والخطاب أو لم يوجد  
**إذا** الكفيل يقوم أشهدا في كفيل لفلان بنفس الطالب غائب **فإن** اتفق  
 على هذا انشاء كفالة لا يصح عندهما **ان** اتفقا على أن هذا أقرار بكفالة وجب

الحلة

الكفيل



الخطاب والقبول كان معتبرا **فان** اختلفا فالقول قول الطالب كذا يدعي  
 ان هذا اقرار عن كفاية وجد فيها الخطاب والقبول حتى لو اخذ الكفيل **فان**  
 في المبسوط قال لو كفل بنفسه **فان** الطالب غير حاضر في قول **ابن حنيفة**  
 فهو باطل **فان** محمد وهو قول **ابن يوسف** الاول **فان** رجوعه **فان** كذا  
 الكفاية بالمال اذا لم يكن الطالب حاضرا **فان** في موضع اخر من هذا الكتاب يقول  
 هو موقوف عند **ابن يوسف** في قوله لاخره **فان** اذا بلغ الطالب فقيله جاز  
**فان** الطحاوي قول محمد مع قول **ابن يوسف** **فان** غلط **فان** لو طالب فضولي  
 عن الطالب على قولهما يتوقف على اجازة الطالب **فان** على قول **ابن يوسف** هو  
 جاز قبله الفضولي **فان** لم يقبل الا في فضلة واحدة وهي مسألة المريض  
 في المحيط **فان** ما ركن الكفاية فعند **ابن حنيفة** ومحمد هو قول الكفيل كذا  
 بآلت على فلان وقول المكفول له قبلت **فان** هو الايجاب والقبول جميعا  
**فان** الركن هو الايجاب وهو قوله كذا وكذا **فان** لا يقبل ليس بشرط **فان** فقرا  
 من هذا ان الكفاية بالنفس وبالمال لا تقع بقبول له في المجلس يقبل عند فضولي  
 ثم يجوز ذلك اذا بلغه فيصير **فان** عند **ابن حنيفة** ومحمد وهذا **فان** يوجب  
 قوله لاخر لا يحتاج الى قبول الا من الكفول **فان** من الفضول والقضوي على قولهما  
**مسألة** المريض فيها اختلاف المشايخ على قولهما في موضعين **فان** الاول  
 الكفاية لا تقع من الورثة اذا لم يكن للورث مال والموضع الثاني ان الكفيل  
 لو كان غير وارث والمسئلة بما لها اصل صحيح **فان** لا محل لذلك على قولهما **فان**  
 وقفت على الصحيح في اختلاف من المذكورين **فان** يقع في بعض الادوة في شهادة  
 بجهت بدون كفاية على اصطلاح الشهود ولم يذكر وانها قبول عقد  
 كفاية **فان** يكتب رسم الشهادة في هذه الشهادة في هذه الصورة  
 على المقر بالدين والحاضر هو الكفيل والمقر له ويكون هذا في رسم شهادة الشهود  
 ولم يذكر وقبول عقد الكفاية في اصل النص **فان** يكتب الشهادة على  
 المقر والمضامن غير ورفع صاحب الحق الكفيل الى القاضي ويدعي عليه الكفاية  
**فان** بان مكفل ولكن لم يبين رب الدين حاضر مجلس الكفاية ولم يقبلها وان

في قول ابو حنيفة

ابن حنيفة

هذه

هذه كفاية بالهالة **فان** رب الدين بانه قبل عقدا الكفاية ولا بينة لمصا وهذا مضع  
 فيه نظر **فان** ما مل **فان** ان يكون القول قول الكفيل كان له وجه وما ذاك الا انه  
 يدعي عليه لزوم الكفاية وهو منكر والقول قول المنكر **فان** **فان** المكفول له  
 لما قال قبلت في المجلس وهو يقول لم تقبل **فان** لو صدق الكفيل على ذلك لم يضر الحق  
 بل انظر **فان** كذا به صار منكرا لما يدعيه من لزوم الكفاية عليه **فان** القول قول المنكر  
**فان** **فان** ما مل **فان** يكون القول قول المكفول له كان له وجه ايضا **فان** انه لما  
 لما اقر الكفيل بانه كفل فقدا قر بشي لا يتم الا بالقبول والقرار به اقرار لا يتم  
 الا به **فان** فاكارة القبول **فان** منه فلا يقبل ولا يكون القول قول رب الدين **فان** الفرج  
 شبه بان يقاس على مسألة البيع من قياسه على مسألة الطلاق على ما قال  
 فان مسألة البيع اذا قال لغيره بعت منك هذا العبد بالف درهم اس  
 فلم يقبل فقال قبلت **فان** القول قول المشتري **فان** لا سراة طلقناك اس على  
 الف درهم فلم تقبل **فان** قالت قبلت **فان** القول قول الزوج **فان** **فان** بين الطلاق  
 وبين البيع بان في مسألة الطلاق بالمال الواقع يمين من جانبه ولا قرار به لا  
 يكون اقرارا بالشرط لصحته بدونه **فان** مسألة البيع فان البيع لا يتم بدون القبول  
 فلا قرار به اقرارا باليمين **فان** فاكارة القبول رجوع منه وهو لا يملكه **فان** كان  
 القول قول المشتري **فان** تسئلنا هذه شبه البيع لان الايجاب والقبول ركن  
 فيه وكذا في الكفاية على قولهما **فان** اقراره بالكفاية له اقرار باليمين **فان** القول قول  
 اقرار الكفاية وبالفعل **فان** لم تقبل الكفاية وذلك رجوع منه اقراره وهو  
 لا يملكه **فان** كذا **فان** البيع **فان** القول قول المشتري **فان** **فان** هنا ينبغي ان يكون  
 القول قول رب الدين لانه في منزلة المشتري فان الايجاب من جانب الكفيل  
 والقبول من جانب المكفول له **فان** **فان** الايجاب في باب البيع من جانب البائع  
 والقول من جانب المشتري **فان** الكفيل كالبائع والمكفول له كالمشتري وقد ثبت  
 لنا في مسألة البيع ان يكون القول قول المشتري **فان** كذا **فان** قول الشاذلي  
 ينبغي ان يكون القول قول رب الدين المكفول له عند انكار الكفيل القبول منه  
**فان** **فان** تسئلنا مسألة الطلاق لانه يمين كما تقدم والفرق ظاهر **فان**



**قال** يشكك على هذا ما ذكره الزخيرة من قوله اذا قال الكفيل اشهد ما افعل فلان  
 بنفس فلان والطلب غايب **قال** اتفقا على ان هذا انشاء كفالة لا يصح عندهما  
 وهذا الذي ذكرته تصادق على انشاء كفالة فينبغي ان لا يصح ولا يكون القول  
 الطالب **قال** هذا ليس تصادق على انشاء كفالة لم يضرها الطالب بل هو تصادق  
 على انشاء كفالة وقعت على الامن لما هو فيها قبول الطالب وذلك لان الطنا  
 يقول قبلت في المجلس والكفيل يقول كملت ولم تقبل فالكفيل مصدر الطالب  
 في القبول لانه اقرار بالكفالة وهي محلا يتم الا بالقبول فكما اقره بها اقرار  
 بالقبول **الطالب** يصرح بالقبول ايضا فقد تصادق على الفسدة وعدم القبول  
 في المجلس فلهذا لم يصح والله اعلم **اما قول صاحب** في الذي يرفع على الكفولة  
 من ان يكون عاقلا فلا يصح قبول المجنون ولا الصبي لا يعقل لانها ليسا من اهل  
 القبول ولا يجوز قبول وليهما عندهما لان القبول معتبر بمحض وقع الايجاب من  
 وقع له الايجاب ليس من اهل القبول ومن لم يقع الايجاب له فلا يعتد بقوله **هذا**  
 اخر كلامه وهذا مشكل يخالف باقية الكتب والقواعد **وقد** صرح غيره بخلاف  
 ما له فانه **ذكر** في الزخيرة ولو كفيل للصبي كان القبول اجرا جازت الكفالة  
 وان كان الصبي مجورا عليه فان خاب وليه وقبلت الكفالة وان خاب  
 لجنبيا وقبل عنه على اذارة وليه وان لم يخاطب وليه ولا جنبيا وان خاب  
 الصبي فالمسئلة على الخلاف وعلى قول ابي حنيفة ومحمد لا تقع الكفالة ولا  
 قول ابي يوسف تصح وفي المبسوط ولا تجوز الكفالة لصبي لا يعقل ولا المجنون  
 ولا المغمى عليه وفي رواية ابي سليمان ان الكفالة لهؤلاء جائزة في قول ابي يوسف  
 واصل هذا في الكفالة الغايب **وقد** بينا ان الكفيل عند ابي يوسف ينفق الكفالة  
**فيجوز** العقب وان لم يقبل احد لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد ما لم يقبل قبل  
 وقبول الذي لا يعقل وليه عنه **قال** ابو يوسف تجوز لا عند قبول  
 المكفول له ليس بشرط صحة الكفالة وعندهما شرط **وقيل** الصبي لا يصح فان  
 كان ابو الصبي او وليه يخاطبه في الكفالة فذلك جائز في قولهم جميعا لانه  
 كما يقول صحیح في مقام قبول الصبي هذه عبارته والذي يظهر ان صلح البائع

البائع

هذا ما ذكره الزخيرة من قوله اذا قال الكفيل اشهد ما افعل فلان بنفس فلان والطلب غايب

صلح

حصل له سهو في هذه المسئلة فالذي يظهر ان يعمل بما له غيره بما هو موافق  
 للقواعد كما نقلناه ولا يلتفت الى ذكره في كبرايح **ان** من قوله ولا يجوز قبول  
 وليهما عندهما **اي** فرق بين الكفالة والبيع وسائر التصرفات والعقود  
 الشرعية المتقاة فمما هو فيها مقام الصبي **والباقي** يجوز الرهن والكفالة  
 وقبول الحوالة اذا كان الحال عليه امل الى سذلت وقد ذكرنا هذا ايضا  
 في كتابنا باختلافات الواقع في المصنفات واهله سبحانه وتعالى  
 اعلم بالصواب **الكفالة للعقد بالشرط** تحرير الكلام في ذلك **فك** في المبسوط  
 في مسئلة جهالة الرجل في الكفالة بعد ما بحث **ثم** قال بخلاف ما له الى قدر  
 غير المكفول له لان ذلك غير مفسر بتسليمها التزمه فيكون تعليقا للكفالة  
 بالشرط المحذور ذلك باطل كالموطعة بدخول الدار او كلام زيد **هذا** لانه انما  
 يعقل التعليق ما يجوز ان يحلف به كالطلاق والعتاق **ونفي** بقولنا باطل  
**اي** الشرط باطل **اما** الكفالة فصحة لان الكفالة لا يبطل بالشرط الفاسد  
 كالنكاح ونحوه وعلى هذا الوكيل به الى ان يخطر السمان الكفالة جائزة ولا يخل  
 باطل لانه غير متعارف فيبقى شرطا فاسدا فلا تبطل به الكفالة وهو غير  
**ذكر** في الفتاوى الكبرى للخاصة قال الاصل في الكفالة ان يجوز تعليقها  
 بشرط متعارف لان الكفالة تشبه الكفيل من حيث انه التزام وتشبه  
 المعاوضة من حيث الكفيل متملك ما في ذمة الاصيل فمن حيث انها تشبه  
 النذر مع تعليقها بشرط متعارف ومن حيث انها تشبه المعاوضة  
 لم يصح تعليقها بشرط غير متعارف **خلاف** الوكالة لانه ليس فيها سعي  
 المعاوضة فيصع تعليقها بمطلق الشرط **وذكر** في فتاوى تقي خان قال  
 الكفالة على وجهين سفرة ومعلقة فالمخبرة جائزة والمعلقة كذلك  
 ان كانت معلقة بشرط متعارف **ثم** قال ولو علق الكفالة بما هو شرط  
 شرط محض نحو ان يقول اذا هبت الريح او اذا جاء المطر اذا قدر فلان  
 الاجنب فانما كفيل بنفسه فلا لا يصير كفيل او كذا لوعلى الكفالة بالمال  
 لهذه الشروط وان علق الكفالة بما هو سبيل الحق **او** هو سبيل لا مكان التليم

بائع









صحت الكفالة **والرعي** المال كاللان ما جاز تعليقه بالشروط لا تبطله الشروط  
 الفاسدة **كالطلاق والعتاق** في الحال بملك مطالبته بلا عوض **لو كان ملك**  
 مالا من غير عوض كالمهية بالشروط لا تصدق فمهما **اولي قلت** فتقر لنا هذا  
 الكلام كله ان الكفالة يجوز تعليقها بالشروط مالا لم للعقد لعدم الكفول  
 عنه **الى الجلاء** استحقاق المبيع فيه **واذا وجد واحد من هذه الشروط صار**  
 كغيره عند وجود الشروط لا قبله **وفي كلام** في ضمان ما يشترط فيه كانه قد  
 فقد فلا يصار كغيره **فقد ضاه** ان بالعقد وصار كغيره لا قبل العقد  
**هذا** شأن المعلق فانه عدم قبل وجود الشرط **قادر** او وجد الشرط صار كغيره  
 عند علم ما عرف في الطلاق **هذا** فيما يتعلق بالكفالة المعلقة بالشروط الملائم  
 للعقد **فما** الكفالة المعلقة بالشروط الذي ليس على ام كالتعليق بهبوب الرجوع  
 المطر وهوها **اذا قال** اذ اصبحت الرجوع فاما كغيره فيفسد **او** بملك عليه من  
 الدين **او** اذا جاء المطر فاما كغيره فيفسد **او** كغيره فيفسد **او** كغيره فيفسد  
 يصير كغيره اصلا **واذا** هذا المقام يحتاج الى نظر وقامل الموضع شكل جدا  
**وقد وقع** في كلام صاحب الهداية فيما نقلناه عنه اختلاف بين الشرايع  
 السخا في جلال الدين البخاري **كل واحد** منهما جعل كلام الهداية على محل جعل  
 الجواب فيه خلاف ما جعله الاخر وقد ذكرنا كل واحد من الكلامين **او** خلاصة ما  
 جله السخا في انه لا يصير كغيره اصلا **او** كلام صاحب الهداية **وقوله** الا  
 تصح الكفالة ويجب المال كالا وجعله موقفا على التأجيل الى هبوب الرجوع  
 ويجب المطر لا على انه يكون في تعليق الكفالة **ومن** معذور في ذلك **فان** كضيفا  
 وفيه صوابا **ان** لا يصير كغيره **والشيخ** جلال الدين البخاري **في** خلاف  
**هذا** جعل الكلام على ظاهره من غير تأويل **لو** لو لم يعلق الكفالة **فما**  
 ذلك صحت الكفالة **ولزم** المال كالا **ولو** لم يعلق الكفالة بهبوب الرجوع  
 المطر لا يجوز التعليق وصحت الكفالة **ولزم** المال كالا **ويجب** فقال لانها  
 جاز تعليقه بالشروط لا تبطله الشروط الفاسدة **كالطلاق والعتاق** ولانه  
 في الحال بملك مطلق بلا عوض **لو كان ملك** مالا من غير عوض كالمهية بالشروط لا

في كذا

قوله

تقد فمهما **اولي** في كلام ابن الساعاتي ما يصلح ان يتأني كل  
 واحد من كلام السخا في **ولما** في **قوله** بخلاف ما اذا علقه بالشروط  
 كهبوب الرجوع **ويجب** المطر فانه تعليقه بوجوب المال بالخلف لا يصح **ثم**  
 قال **ولزم** ذلك اجملا صحت الكفالة **ويطلب** التأجيل **ولزم** المال كالا **قوله**  
 يشهد لما جفع اليه **لما** في **قوله** تعليقه **قوله** لا يصح **اي** فلا يصح التعليق  
 فيبقى اصل الكفالة **واخره** يشهد لما قاله السخا في من حيث انه جعلهم  
 التأجيل على صفة **نصح** فيه بانه تصح الكفالة **ويطلب** التأجيل **ولزم** المال  
 كالا **لو كان** حكمها واحدا لما فصل مع انه يميل الى الاجاز ويجوز الكلام **وكذا**  
 وقع في كلام صاحب الايضاح ما فيه احتمال لكل المقالتين **فان** مقالة السخا  
 ومقالة البخاري **قوله** اذا علق الكفالة بشروط فان كان سببا للمحق يجوز **اذا**  
 قال اذا جاء المطر وهبت الرجوع او دخل زيد الدار فانه لا يجوز **لان** شرط محض  
 فيحصل ان يكون قوله لا يجوز **اي** لا يجوز التعليق **ويطلب** الشرط **ويجوز** انه  
 لا يجوز الكفالة بعد الشرط **قوله** يقال انه لسد كلام البخاري اكثر فانه قال لانه  
 شرط محض **اي** فيبطل الشرط ولا يلزم من بطلان الشرط بطلان الكفالة **ويطلب**  
 بالشروط الفاسدة **والذي** يظهر في ذلك ان ما قاله الشيخ جلال الدين **وقوله** **سببه**  
 فان الشيخ في الهداية صرح بلفظ التعليق بلفظ التأجيل **فاما** تصحيح بلفظ  
 التعليق ففي موضعين **لكن** **قوله** في الاصل انه يصح تعليقها بشرط ملام  
 مثل ان يكون كذا وكذا الى اخره **ك** ذكره غيره في عدم الشروط التي للتعليق  
 لا للتأجيل **لكن** الثاني قوله **فاما** لا يصح التعليق بجواز الشرط كقوله ان  
 هبت الرجوع او جاء المطر **ويجب** بالتأجيل في قوله **وكذا** اذا جعل كل واحد منهما  
 اجملا **فان** ان كلامه يتعلق ببيان صورة التعليق والتأجيل **بل** لا يجوز  
 ان يقال فيجعل كلامه في التعليق على انه اراد التأجيل **بل** هذا يكون ان لم  
 يكن ذكر التأجيل اصلا **مع** ذكر التعليق والتأجيل كيف يحسن ان يجعل على انه  
 اراد بالتعليق التأجيل فانه عطف بيان حكم التأجيل على صورة التعليق  
**قوله** صدر كلامه بالكلام على صورة التعليق حيث قال **اي** يصح التعليق بجواز



الشرط كقولنا ان هبت الريح او جاء المطر ثم عطف عليه بيان حكم التاجيل  
فقال وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا **اي** من هبوب الريح وحي المطر **فكيف** يقال  
حينئذ انه بالتعليق التاجيل **فكيف** اراد عطف الشئ الوصل على نفسه  
وهذا خلاف الاصل ايضا فلو كان كمن ذلك لما كان اشكل على السعنا في  
في كلامه وحده بل كان ينبغي ان يستكمل كلام جميع الاصواب فانهم كلهم عدول  
صورة التعليق مثل ما عدها صاحب الهداية ولا يجوز ان يقال ان يحمل ما  
ذكر من صورة التعليق على مراده التاجيل لانه يلزم ترك الكلام في مسألة التعليق  
**واخلاؤها** من الكتب **فكيف** لا يجوز ان يحمل كلامه ووجهه **فان** ان يحمل هذا الحمل  
**واذا** انشأ ذلك بقوله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا **اي** هبوب الريح وحي  
المطر ويكون صورته كقول بنفس فلان الريح هبوب الريح او الحي المطر **فان** قال  
الا انه تصح الكفالة ويجب المال لانه لا ان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط  
لا يطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعقار **هذه** عبارة الشيخ **فقد** انه يضع الكفالة  
**اي** في صورة التعليق والتاجيل ويلزم المال **ولا** يبطل الشرط **وذلك** لانه ذكره جملتين  
وعقبها بالاولى وهي تقتضي تعليقها بكل من جملتين على ما عرف في مسألة الحمل اذا تيقنا  
استثناءه فانه يتعلق بكل جملة **ولا** يختص بالجملة الاخيرة **كما** اذا اورد عليه حتى  
وزوجه طالق انشا الله فان الاستثناء ينصرف الى الجملتين **ولا** ينصرف  
الى الاخيرة **وهذه** قلنا هذا لما ذكر حكم التعليق على صفة وعطف عليه بيان حكم  
التاجيل وعقب ذلك بالاستثناء اقتضاه ذلك ان ينصرف الاستثناء الى كل من  
الجملتين التعليق والتاجيل مقتضاه ان الكفالة تصح ويبطل الشرط **فكيف** وان  
علل جملة توبين ما قلنا فانه لا ان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا يبطل الشرط  
القاسد ولنا ما يقبل التعليق بالشرط الكفالة من باب يقبل التعليق بالشرط  
**اي** في نفس الامر **فان** اذا كانت تقبل التعليق بالشرط لا يبطل بالشرط القاسد  
وسلا يقبل التعليق بالشرط القاسد **فكان** لما كانت الكفالة تصح بالتعليق  
بالشرط الملايم ويصح الشرط فيها ايضا **فلا** تبطل بالشرط القاسد بل يبطل الشرط  
وسبق الاصل قلنا في الطلاق والعقار اذا اطلقت واعتقت على ذمها والى ذمها  
الحاج اولى كصداه اولى **فقط** فانه يقع الطلاق والعقار **يبطل** الشرط **فكان** هذا لما دل

تقدم

ان قدم ذمها وهبت الريح فانما كفيلا بنفس فلان فانه يصير كفيلا للحال ويبطل الشرط  
ويؤيد هذا ما نقلناه عن الامام شمس الاعية السرخسي من قوله وموقوفنا بالحل ان  
الشرط باطل **فاما** الكفالة فصحيحة لان الكفالة لا يبطل بالشرط القاسد  
**فان** يصح اقوي من هذا التصريح **فان** قيل قد ذكر في البديع ان الشرط لم يكن  
سببا لمظهر الحق ولا لوجوبه فلا وسيلة الى الاداء في الجملة لا يجوز ان يقال  
ببطلان الشرط وهبت الريح وان دخل ذمها بالدار فانما كفيلا لان الكفالة فيها معنى التملك  
لما ذكر في الاصل لا يجوز تعليقها بالشرط لانه لا يعلق بالشرط القاسد ولا يعلق بالشرط  
اليه في الجملة فيكون ملايما للعقد **فان** ولان الكفالة يجوزها بالعرف والعرف  
والعرف في مثل هذا الشرط دون غيره **هذه** عبارة البديع فانه يقول الاصل  
ان الكفالة المعلة لا يجوز **فان** اجاز تعليقها بالشرط الملايم للعرف وكونه  
سببا لمظهر فاذ اعلقها بشرط ليس بلام **فلا** يصح جريا على الاصل وان كان  
كذلك فيرجح كلام السعنا في غيرنا ويل هذا عبارة الهداية وطهران الذي  
دل الشيخ جلال الدين فيه **نظر** **فان** ليس في كلام البديع ما يخالف ما  
قوله **فان** لا يجوز الشرط الشرط الذي ليس بلام ولم يقل لا يصح  
كفيلا في الحال **وقوله** والاصل ان الكفالة لا يجوز تعليقها بالشرط الا بشرط  
الحق به تعلق الى اخره **وهذا** ايضا في نفى صحة التعليق لا نفى اصل الكفالة فان  
قوله لا يجوز تعليقها مسلم وهو المدعى وهو الحق ايضا **فاما** اصل الكفالة فله نفس  
له بل لو قيل ان في كلامه ما يتبرر الى صحة الاصل كان له وجه **وسببه** فانه دل  
الاصل انه لا يجوز تعليقها بالشرط الا بشرط الحق به تعلق معناه بان الكفالة  
بدون الشرط على وفاء الاصل **فان** علق بالشرط لا يصح تعليقها بالشرط  
فالشرط يبطل لا يعمل فما وضع له **فان** اذا بطل بقي كان الكلام عري عنه اصلا  
وراسا فيصح لانه موافق للاصل **وبعض** ان ما جاز تعليقها بالشرط لا يبطل  
الشرط القاسد فيصح الاصل ويبطل الشرط **فان** قيل قد ذكر في الاجاب ان الشرط لا يبطل  
كل موضع اضاف الضمان الى ما هو سبب للزوم المال فذلك جائز كل موضع اضاف  
الضمان الى ما هو ليس بسبب للزوم المال فذلك الضمان باطل **فان** هبت الريح



فألك على فلان فعل هذه عبارة الناصح في هذا الموضع ما تقدم وهو قوي في  
عدم صحة أصل الكفالة ولكن يمكن أن يقال المراد من قوله فذلك الضمان باطل  
أي التعليق على ليس بلايم لأن أصل الكفالة باطل أيضا وفيه تعسف **أيت** قد ذكر  
في الفتاوى ما صورته قال لو كفل إلى أن ينظر المتعارف بقدره فلا نجار **هنا** يسعدنا  
في المسئلة **وهنا** لأنه إذا كان قوله جاز يوجب الكفالة والتأجيل أيضا وهو الظاهر  
لأنه لو كان التأجيل باطلا لكان صرح به حيث أطلق لكونه **هنا** أن مراده  
الكفالة والتأجيل نصا في المسئلة روايتان في صحة التأجيل لا في أصل الكفالة  
لأنه رواية واحدة فصيح فجاز أن يستأنس في مسئلة التعليق أيضا لأنها  
أخرها وإن المراد من قوله جاز **أي** جازت الكفالة ويبطل التأجيل **لأنه** ما لم  
في نفس لا من **فصل** لنا التاويل فيما نقلوه من أنه لا يصح كفالا ومن قول الناطق  
فذلك الضمان باطل إلى فيرد ذلك كما نقلناه من عبارة الأصحاب **أيت**  
بعد ذلك فذكر الشيخ حافظ الدين في الكثر ما صورته **وهنا** ويصح تعليق الكفالة  
بشرط ملايم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع أو لا مكان الاستيفاء كان  
قد مر زيد وهو مكفول عنه أو لتعذر كان قاب من المصور **أي** يصح تخواني  
الرجح فتصح الكفالة ويجب المال **هنا** عبارة الكثر **جاء** لا فصح أي  
في شرحه قال هذه العبارة بعينها **ثم** قال يعني إذا كفل بالمال إلى المظروفين  
الرجح بطل الأجل وصحت الكفالة لأنها ليسا من الأجل المعروف بين التجار  
والكفالة مما يصح تعليقها بالشروط فلا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق  
والعتاق أنتهي كلام الأفاضل **أي** **ليت** شرعي من لم يفرق بين التعليق والقتل  
**كيف** يتصرف في التصنيف ومن أين له أن مراد الشيخ حافظ الدين لأن  
الشيخ حافظ الدين ذكر تقسيم التعليق مما يكون ملايما منه وما ليس  
بلايم وصرح بالحكم أنه يصح الكفالة ويجب المال **هنا** ليس من التأجيل في شيء  
ولا في التأجيل ما يكون ملايما وما يكون غير ملايم فإن كنت لا تدري فذلك مصيبة  
وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم **فالواجب** على كل فقيه من يكلام الأفاضل  
أن يصرف النظر عنه ولا يتبعه فيه ولا فيما أوله **فصل** يتبع ما قاله الشيخ

حافظ

بلغ

حافظ الدين في الكثر فإن الذي **ثم** لا أقصر لي من زبد المحدث وظاهرنا  
عليه بالجهل وقلة العلم **وهنا** لا شيات عبارة الكثر في هذه الأوراق سبب **وهو**  
إذا العبد الضعيف حضر مجعوا في بستان بخا الرضي بالمزة لوليمة عملت  
لصا **وهنا** ذلك المجلس فضلا من الحنفية **القاضي** شهاب الدين تضي  
العكر **القاضي** عماد الدين ابن العز والناظر في شرح الدين الكفر **الشيخ** لا يام  
العالم المستحضر لمخوض **القاضي** ناصر الدين القزويني من مدي المقدمية **وهو**  
ورقع بحث في هذه المسئلة **فذكر** العبد كلام الشيخ في الهداية وكلام الشيخ جلال الدين  
النجاري وكلام السفنا في وحصل بحث ومال غالب الجماعة إلى ما قاله السفنا في  
بالقوة من غير تدبر ولا انصاف **وحصل** منهم مما مل انتشاع من خط نفسه وهي  
متبع وبما رصده محضة لا تحقيق تحتها **فصند** في كنفيل الشيخ ناصر الدين الشارح  
اليه نفع الله به عبارة محفوظه الكثر المذكور كما أثبتناه **هنا** **فتم** بعض  
المكابرين من الجماعة المذكورين يغلطه في نقله وأنه ليس هو على هذه الصيغة  
**حق** قال القاضي عماد الدين ابن العز أنا أراه في الشيخ حافظ الدين لم يقل  
هذا في الكثر والكثرة لا يعرفه ولا يفتقه **فالت** من الشيخ ناصر الدين لخصاره  
فأرسل إليه وجاء بالشرح الذي لا أقصر لي أي المذكور عليه **وهنا** إلى العبد النفر في  
من ذلك المجلس فابنته **هنا** بعد ذلك وقفت على الكفالة لبيها في من  
أصحابنا **وهو** كما جليل هو قوف بالخزانة القام المدرسة البورية بدستورات  
في المسئلة **وصرح** بما قال الشيخ حافظ الدين وزيد فصوره ما ذكر فيه قال  
**باب** الكفالة بما يذكر على سبيل التأجيل كما لو كفل بالمال إلى المصداق والدس  
أوصم النصاري أو النير فجازت الكفالة **وان** كان مجهولا **وما** ذكر على سبيل  
الشرط أن كان سببا لوجوب الحق أو لا مكان الاستيفاء **فان** قال أن استحق المبيع  
فعلوهما نه جاز **فان** قال إذا هبت الرجح أو دخل زيد في الدارة قال الكفالة تجازية إلى الشرط  
باطل والمال حال **ثم** بحث **ثم** قال فاما مسئلة لوجوب الجمالة فلهشة **ولا** تعليق  
لوجوب المال به للاستيفاء فيبطل الشرط وتثبت الكفالة لأنها لا تبطل بالشرط  
الفاسد كالطلاق والعتاق **هنا** عبارة **فذكر** في شرح العيون لا في الليث قال ذلك

والشيخ حافظ الدين في الكثر ما صورته



ابا يوسف عن رجل زوج ابنته وصفي المهر على ان مات ابنه وامرأة ابنته قبل ان  
 يتقي بها فهو يري من الضمان قال الضمان له لا زمر والشرط باطل **الشرط** الضمان  
 وضع شرطه وشرط براءة ذمته عنه وشرط الضمان بضاعة البوابة فلا تقع البوابة  
**فقد** الكفالة معلقة على شرط **وقد** قال ابو يوسف في الاصل وبطل الشرط **وقد** في المختار  
 للفتوي قال ويجوز تعليق الكفالة بشرط لا يملك بشرط وجوب الحق كقوله ما بوتي فلا  
 فعلى بشرط ما كان لا يستيفاء كقوله ان قدم فلان فعلى بشرط تعدد الاستيفاء  
 كقوله ان غاب عن المصروف **ولا** يجوز بحجج الشرط كقوله ان هبت الريح او جاء  
 فيجب المال خلا وذكر في فتاوى **ابو حنيفة** قال رجل كفيل من زيد بن علي عليه  
 السلام فلا يكفل عنه بكذا من المال فلم يكفل فلان قال الكفالة لازمة لان الكفالة  
 لا تتعلق بالشرط **وقد** في موضع اخر قال ولو قال ان تعطر السماء او ليس السماء  
 فالكفالة جائزة والشرط باطل لان هذه الاوقات لا تصلح للتأجيل لا تتوهم  
 حصولها ساعة فساعة ولهذا لا يستعمل فيما بينهم هذا لاجل ان يكون هذا  
 تأجيلا فكان هذا شرطا فاسدا **الا** ان الشرط الفاسد لا يفسد الكفالة لانه  
 للمحال تعليق مطالبة بلا عوض ولو كان تعليق مطالبة بلا عوض لا يبطلها هذه  
 اولى وكذلك الى قدم لا يجنب فان الشرط باطل والكفالة جائزة **وقد** في شرح  
 مختصر الكرخي للقدمي قال لم يعايناهما جميعا ابو حنيفة وابي يوسف ومحمد  
 اذا كفل الرجل لرجل بال الحال القطاف او الى الخصم او الى الداي او الى النور  
 والمهر كان فالكفالة جائزة **قال** وجملة هذا ان كل شيء يذكر على طريق التأجيل اذعلق  
 وجوب المال في الكفالة بوضع وان كان مجهولا ما يذكر على طريق الشرط دون  
 الاجل على من يبي ان كان الشرط سببا لوجوب الحق وامكان الاستيفاء اذ ان  
 يتعلق الكفالة به وان كان بخلاف ذلك لم يجرى ثم بحث فيما يتعلق بهو الاجال  
 المجهولة **ثم** قال ما للشرط فانه كان سببا لوجوب الحق كان يقول اذا قدم زيد استوفى  
 المبيع فالكفالة جائزة **وال** الاستحقاق سبب لوجوب الحق وقدوم زيد سبب  
 يسهل بل لا بد ان يتعلق الكفالة بذلك **فاما** اذا قال اذا المطر وهبت الريح  
 او دخل زيد الدار فان ذلك لا يجوز لان هذا لا يذكر على طريق التأجيل ولا سبب

تذكر

لوجوب الحق ولا تسهيله للاستيفاء والاموال لا يجوز ان يتعلق وجوبها بالشرط  
 واذا كفل رجل من رجل بال الى اجل مجهول لا يشبه احوال الناس مثل المطر  
 والريح واشباه ذلك **فالكفالة** جائزة **والشرط** باطل والمال حال على الكفيل **اما**  
 بطلان الشرط فقد بيناه **وا** لا يبطل الكفالة به لان ما جاز ان يتعلق بالشرط  
 لم تبطله الشروط الفاسدة **كما** الطلاق والعتاق **وا** لا يبطل الشرط بقي المال  
 على طوله باطلاق العقد **وقد** عبارة القدر **وقد** فانظر بصره الله ونور قلبك  
 والهمك الرجوع الى الحق الشاكلة في الكفالة مما نقلناه وتصريحه بان الكفالة  
 جائزة والشرط باطل **وكذا** قوله فيها **والا** مسألة لهيوي **اي** قوله اذا هبت الريح  
**وا** ذكره من قوله لان الجهاالة فاحشة **ولا** يتعلق بوجوب المال به للاستيفاء  
**في** بطل الشرط ويثبت الكفالة لانه لا يبطل الشرط الفاسد **فقد** هذا الكلام  
 ان القول بصحة التعليق في صورة هبوب الريح وامثاله منع منه شيان  
**الاول** ان الجهاالة فاحشة وتفاقمها ما منع لانه لا يدري متى هب الريح السافه  
**او** ساعة اخرى **وبعد** يوم **اشهر** فلا شك انها جهالة فاحشة **فالتفت**  
 عليه الكفالة والجهاالة الفاحشة في الشرع فيرسمه فلهذا لم يصح  
 التعليق بالهبوب **والثاني** هذا الشرط الذي يوجب الرجوع لا يتعلق بوجوب المال  
 ولا الاستيفاء فلا يمكن اعماله بوجه **فقد** قال بانه باطل لما يتوقف الكلام على الشرط  
 بل اذا كان فيه فائدة وله عمل **فاما** اذا لم يكن تعليق بالكفالة فلا طاعة الى التوقف  
 بسببه لانه كالمعروف **فقد** بطل **هذا** معنى قوله في الكفالة في مسألة لهيوي  
 وهو في غاية الظهور والصراحة بالمدعي **واما** ذكرناه من الهبوب فانه اذا ذكرت  
 للرد على من يقول ان المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وتفسيره بان التعليق  
 ما لم يصح بالشرط الذي ليس بلام فصلا مجموع الكلام كالمعروف في بطل الأصل  
 والشرط فانه في الهبوب ذكره صورة كفالة معلقة على شرط قال فيها بطلان الشرط  
 دون الأصل **فاما** كان ما قاله هذا القائل صحيحا لبطلت الكفالة ايضا **واما** ذكره  
 المختار فانه تمسك ايضا على المدعي **ولا فائدة** قال فيجب حلالا ولا يوصف بان يجب  
 لا بعد القبول فصح الأصل وعدم الاعتناء بالشرط الذي ليس بلام **فاما**



نقلناه من الفتاوى والولولجية فانه سبب الرد على الكفايل بانها اذا بطل الشرط  
بطلان الاصل **فانه** صرح في الفتاوى على ان كونه ما يرد عليه مقالة **حيث** ذكر  
صورة كفاية عن رجل يدين معلقة ان يكفل فلانا بكذا من المال ولو يكفل  
فعلى قول هذا القائل ان الكفاية باطلة لانه انما قصد الكفيل ان يكون كفاية  
على هذه الصورة وقد استنع فلان الاخر من الكفاية فينبغي على قوله ان تبطل الكفاية  
لان الشرط يعمل به وقد قال **الولولجي** الكفاية لازمة لان الكفاية لا تتعلق  
بالشرط ولعمري هذا فيه كفاية لمن انصف وقوله في الموضع الاخر ان الشرط  
الفاسد كما يفسد الكفاية لانه عليك مطالبة بطلان عوض وهو تحت  
من التملك بعوض فاذا اجاز في الحق في يجوز فيما دونه او في كاهية بالشرط  
الفاسد يبطل الشرط وتصح الهبة في الكفاية **اوليها** ذكره القدروري  
هو ساكت في اول كلامه عن البطلان **اوليها** انه ذكر اول الشرط الملازم  
**فانه** اذ ان يتعلق الكفاية به **فانه** في الذي ليس بلازم وجاز في الملازم **فانه** لا يفرق  
باصل الكفاية بل لو قيل ان فيه **اشكال** الوضو الكفاية لكان له وجه **وهو** انه  
هل ولا يجاز التعليق واما لم يجز **فقد** وقع في كلامه ان ما جاز تعليقه بالشرط  
لا تبطله الشروط الفاسدة فقوله لم يجز تعليقه لان شيئا مما يمتنع  
الكفاية **فانه** قوله في اواخر كلامه اذ جاء المطر وهبت الريح فان ذلك لا يجوز  
فالمراد بالشرط الاصل الكفاية ايضا وذلك لانه هل عقيب **هنا** يذكر على طريق  
التأجيل ولا هو سبب الحق ولا تسهيل الاستيفاء والاموال لا يجوز ان  
يتعلق وجوبها بالشروط **فعلنا** ان كلامه الاول كان في حق الشرط لا في نفس  
الكفاية **وطاير** على هذا ايضا وعلى المدعى في المسئلة قوله بتقليل مسئلة  
الاجل اما بطلان بعد ذلك الشرط فقد بيناه **فانه** لا تبطل الكفاية به لان  
ما جاز ان يتعلق بالشرط لا تبطله الشروط الفاسدة فذلك **هنا** العبارة  
على شئ من لان كلامه كان فيما تقدم في الشرط لا في اصل الكفاية **فانه** قال  
اما بطلان الشرط فقد بيناه **وهنا** ظاهر **فانه** الشئ الاخر هو التملك على التملك  
على المدعى في المسئلة وهو انه هل ما بطلان الشرط فقد بيناه **في** مسئلة

اذ جاء المطر وهبت الريح **وهنا** على عقيقه في بطلان الشرط **فانه** ادخل في ذلك  
مسئلة الاجل قال فيها هذه العبارة **فانه** بطلان الشرط فقد بيناه وعطف  
عليه قوله **فانه** لا تبطل الكفاية لانه ما جاز ان يتعلق بالشرط لا تبطله الشروط  
الفاسدة كالاتاق **فانه** استفدنا من هذا كله ان الشرط الذي ليس  
بلازم ينزله الاجل المجهول جهالة فاحشة **فانه** كلاهما يبطل ويبقى الكفاية  
لانه لما قال في مسئلة الاجل **فانه** بطلان الشرط فقد بيناه **فانه** بينا ان الشرط  
باطل **فانه** ذكره في الكفاية هناك فاحتاج الى ان يذكرها هنا لان حكم الاجل  
فاحش والشرط واحد فاخر الكلام في الكفاية التي بعد الكلا على بطلان الشرط  
ولا اجل **فانه** قال **فانه** لا يبطل الكفاية لان ما جاز ان يتعلق بالشرط الذي لا  
في صورة التأجيل لانه لا يقال فيه تعليق ولا شرط **فانه** يقال اجل **فانه** انما  
من قوله **فانه** بطلان الشرط فقد بيناه الشرط ليس بلازم للاجل لانه ليس بشرط  
ولم يتقدم **فانه** قوله **فانه** لا تبطل الكفاية **فانه** بالشرط لا اقرب اليه من غيره  
والضهير يصرف الى اقرب المذكورين ويدل عليه ان المراد ايضا قوله **فانه** ما جاز  
ان يتعلق بالشرط لا تبطله الشروط الفاسدة وهذا في التعليق لا في التأجيل  
**فانه** يؤيد قولنا ان الكفاية لا تبطل **فانه** ما يبطل الشرط وصرح قول القدروري  
**فانه** بطلان الشرط فقد بيناه ولم يقل بطلان الكفاية كبطلان الشرط الذي  
ليس بلازم **فانه** قال ايضا **فانه** لا تبطل الكفاية به **فانه** بالشرط الباطل **فانه** ذلك  
يدل على ان الكفاية لا تبطل **فانه** ما يبطل الشرط **فانه** ما قول القدروري واذا اكل  
الشرط بقي المال على حاله فاطلاق العقد معناه ان المعلق بالشرط يتاخر عمله  
الى وقت وجود الشرط الصحيح فهو كالموجع الذي لم يحل بعد اذا كان  
الشرط باطلا ولا اصل صحيحا يجب المال في الحال **فانه** اطلاق العقد يقتضي  
الحلول فبقي كان الشرط الباطل وجوده وعدمه سواء **فانه** بقي المال على طوله  
بالاق العقد **فانه** المراد بهذا كله لتأجيل لا يتعلق بالشرط ان السياق  
يا بابه ويره والتجوز في لفظة واحدة او في من التجوز في الفاظ كثيرة فانه  
تقدم لفظ التعليق ولفظ الشرط وتكرر ذلك لو قيل بان ذلك كله غير





عن الناجيل للزهرار كتاب المجاز في الفاظ كثيرة وهو خلاف الأصل اذا حملت  
هذه اللفظة على المجاز بانفراده كان مخالفة للأصل وما كان أقل مخالفة  
أولى من التزام ما هو أكثر مخالفة للأصل وهو الحقيقة **فصار** معناه النقول  
فهذه المسئلة اعلم الصريحة بان الكفالة لا تبطل وانما يبطل الشرط الذي  
يلزم وحده وما هو في قوة الصريح **نقل** الهداية وكفاية الميراثي والكنز والمختار  
وشرح العيون **فتاوى** الولي والحق شرح الكرخي للقدوري حاشية الشيخ  
جلال الدين لفتازي **بقية** الكتب النجدة كرهاها هنا والتعلم بذكرها  
بما ظاهرها اطلاق الجواب اما بان لا يجوز او لا يصير كفيلة او قد لا  
الضمان باطل الى غير ذلك من العبارات على اختلافها **كلها** بيان  
يحمل على ما بيناه توفيقا بين النقول وتحسينا للنظر بالمصنفين ومن  
انصف من نفسه وترك هذه الهوى استحسن اثباته في هذه الأوراق  
وظهر له الحق **ومن** كابر بعد ذلك ولم يرجع الى هذا التوفيق ولم يعلق شيئا في  
هذه المسئلة احسن من هذا **فليعلم** انه معاند بلا فائدة ولا يجلب حشدا  
بمكابرتة **رايت** قد ذكر في الذخيرة ماصورة ذكر محمد في كتاب الكفالة  
وفي كحل ان تعليق الكفالة بشرط في متعارف لا يجوز **قال** وذكر محمد  
في الجامع انه لما ذون اذ المحققين وخاف صاحب المال ان يعتقه المولى  
فقال **رجل** لصاحب المال ان اعتقه المولى فانا ضامن لردك عليه  
صحت الكفالة **قال** الصدر الشهيد هذه المسئلة دليل على تعليق الكفالة  
بشرط في متعارف جائز وعندي ان هذه المسئلة لا تصلح دليلا لان المولى  
باعتناق العبد يضمن قيمته للغير **هذه** ايضا قد الضمان الى سبب الوجوب  
وليس يتعلق بالحقيقة واذن الى سبب الوجوب جارية فصحة الضمان  
في تلك المسئلة من هذا الوجه **من** عبارة الذخيرة **فقال** اولاد محمد  
في كتاب الكفالة وكحل ان الظاهر ان المواد من كتاب الكفالة وكحل ايضا  
من كتاب الأصل قد قال ان التعليق لا يجوز **ولو** كانت الكفالة لا يجوز لكان  
لا يجوز الكفالة لانه ابلغ في الصريح بالجواب احوال بخلاف لا يجوز التعليق

وليس فيه

لانه

لانه يحتمل لا يجوز التعليق وحده **وتجوز** الكفالة ويحتمل لا يجوز الكل تركه ما فيه  
عدم الاحتمال ذكره ما فيه احتمال لا يكون الامن فائدة ويؤيد ان الكفالة تجوز  
ويبطل الشرط **يؤيد** ايضا ما ذكره في الجامع من قوله صحت الكفالة ولم يقل  
صحت التعليق وفائدة ذكره في الأصل لا يجوز وليريد كصحة الكفالة صريحا وذكره  
في الجامع صحة الكفالة ان السياق في الأصل كان في صحة التعليق وحده  
**فج** الجواب على ما كان عليه في السياق لانه مخالفا لما ذكره في الجامع **هذه** المسئلة  
وقع **واما** ما ذكره في الجامع صحت الكفالة فلم يكن المقام بيان ان التعليق  
الصحيح من الباطل بل مقام تعريف الكفالة هل تقع **الا** نيا سب  
ان يقول صحت الكفالة على اننا نزلنا وذكرنا هذا على وجه الاطلاق  
ان نقول في صحة تعليق الكفالة بالشرط الذي ليس بعلام رواتنا في  
**رواية** الأصل لا يصح التعليق **وهو** الذي كنا نعرفه وهذه المسئلة **تد**  
جواز التعليق وصحة فحمل على الروايتين توفيقا بين الأصل والجامع لا يقال  
ما دلت عليه مسئلة الجامع لا يصح ان يكون في متعارف مصادمة رواية الأصل  
لان هذا استنباطا في المسئلة من الصدر الشهيد الاستنباط ليس  
برواية فلا يبعد عما له في الأصل الى هذا **انا** نقول قد وقع مثل هذه العبارة  
في كلام شمس لا يمة وصاحب الهداية وغيرهما وعدل عما فيه رواية اليه **فذلك**  
ما له في اقتد الحنفى بالشافعي فانهم قالوا ودلت المسئلة على جواز الاقتداء  
بالتابع فيه **وعا**رض هذه **الرواية** محمول عن الامام في لا يجوز الاقتداء بمن  
يرفع يديه وعدل عن رواية محمول الى هذا الاستنباط **وحمل** على انه رواية  
اخرى لا لما كان يرجح على الرواية المنقولة بكونه استنباطا لا غير لان الاستنباط  
لا يعارض الرواية ولا يصار اليه الا عند تعذر الوقوف عليها فكذلك هنا نقول  
قول الصدر الشهيد يحتمل انه رواية اخرى كالحنا فيه **واما** بقية ما نقلنا  
من الذخيرة وكلام المصنف **وهو** ليس في رتبة الصدر الشهيد **سأ** تحت الذي  
قاله طائيل **وسببه** افانه قال لان هذا اضافة الى سبب الوجوب وليس كذلك  
فان في العبد الماذون الدين واجب في ذمته يطالبه به فريضة متى شاء لم يكن

ط



عتق المولى له سببا لوجوب الحق للغير لان حقهم واجب قبله فصارت اعتاقه  
 كالتلف شيئا مما في يده فانه يضمن للغير ما **فعل** الكفالة بعينه شرط محض  
 ليس بلام لان الشروط للملازمة ان تكون **ما** لوجوب الحق كاستحقاق البيع هذا  
 ليس في معناه ولان حق الغرماء ثابت بدونه يطالبونه به في الحال **اما** استحقاق  
 المبيع فلم يوجد بعد فصارت نظيره ولا هو من قبل امكان الاستيفاء لان الغرماء  
 حاضر **وهو** دقة در على الاستيفاء منه بدون الحق وليس بغاي **و** شرط الاعتاق  
 ليس سببا لاضارته **وهو** من قبل تقدير الاستيفاء فيبقى مجرد شرط للشك  
**وقد** كلف بصحة الكفالة فيه **وهو** المدعي **اما** القول بصحة التعليق ايضا وهو  
 الذي تضمنه الصدر الشهيد قد قلنا انه ينبغي ان يعمل على رواية اخرى كما قد  
**فمن** من كلام الرضوية ايضا كما نقلناه وحررناه انه يجب ان يلحق مع الكتب  
 التي نطقت بجواز اصل الكفالة وحصل من هذا البحث ما ينفع في حمل بقية الكتب  
 التي اطلقت الجواب لعدم كبر **او** بانه لا يصير كفلا على ما حررناه **ف** في  
 قوايد خواهر زاده على القدر **وقال** ويجوز تعليق الكفالة الكفالة بشرط لان  
 الكفالة تشبه النذر من حيث ان التزاما ابتداء وتشبه التملك من حيث ان  
 المكفول له يملك مطالبته الكفيل لاجل المكفول عنه **وهذا** عند الرضوية  
 ومحمد قبول المكفول له شرط لصحة الكفالة **فمن** حيث انه يشبه النذر يصح  
 كالمشروط من حيث انه يشبه التملك لا يصح اصلا **فمن** نظرهما بالشري  
**فقلنا** انه ما يعلقها بشرط غير ملائم **ثم** الملازم ان كان شرط لوجوب الحق  
 مثل ان يقول **اذا** استحق المبيع فعلى **و** شرط الامكان الاستيفاء بان قال ان  
 قدر المكفول عنه فعلى **اما** غير الملازم كهبوب الرمح وبجي المطر **فمن** قوله انه  
 لا يجوز تعليق الكفالة بشرط غير ملائم **اي** لا يصير تعليقا بذلك الشرط  
**اما** الكفالة فنصحت فتكون حالة **فمن** في رواية اخرى على القدر **ولم** يذكر اسم  
 مصنفها ما صورته في الاصل الكفالة ان يصح تعليقها بشرط ملائم مثل  
 ان يكون شرط لوجوب الحق **كقوله** اذا استحق المبيع **او** لا مكان الاستيفاء  
**مثلا** ان يقول **اذا** قدر فلان وهو مكفول عنه **او** لنذر لا استيفاء مثل قوله اذا

لا يجوز تعليقها بشرط غير ملائم

غاب عن اليلدة **اما** تعليقها مجرد الشرط كقوله ان هبت الريح وامثاله **هذا**  
 لان الكفالة تشبه النذر ابتداء من حيث انها التزام تشبه البيع انتها  
 من حيث انه يرجع عند لاقتها الي المكفول عنه **ولان** فيه تملك المطالبة  
 فلتشبهها بالنذر مع تعليقها **ولشبهها** بالبيع لا يصح تعليقها بشرط غير  
 ملائم **تو** فير الشبهتين حفظهما **واذا** لم يصح التعليق بقيت الكفالة صالحة  
 لبطان التعليق وتكون حالة هذه عبارة **فمن** في شرح القدر **ويصح**  
 تعليق الكفالة بالشرط **ثم** اعلم انه يصح تعليق الكفالة بشرط ملائم لها مثل  
 ان يكون شرط لوجوب الحق **ولا** مكان الاستيفاء **او** لتعذر الاستيفاء **كقوله**  
**اذا** استحق المبيع **او** اذا قدر زيد وهو مكفول عنه **او** اذا غاب عن اليلدة  
**وما** ذكر الشروط ملائم لها على ما ذكرنا من النفس **اما** التعليق **فمن** الشرط  
 لا يصح **كقوله** اذا هبت الريح **او** اذا جاء المطر **فمن** اذا جعل لصدا من مال  
**لكنه** تصح الكفالة وجب المال **الا** انه لما لم يصح تعليق الكفالة بالشرط  
 لا تبطل الشروط الفاسدة كالطلاق والعتاق هذه عبارة **فمن** في شرح  
 الهداية للسعاني في كتاب الهبة منه ما صورته **قول** وجلة ملائم تعليقها  
 بالشرط ثلاثة عشر موضعا البيع والقسمة والابارة والوصية والصلح من مال  
**والا** عن الدين والحجر على المديون **وغزل** الكحل في رواية شرح الطحاوي تعليق  
 ايجاب لاقتكاف بالشرط **والمنزعة** والمعاملة **والاقرار** والوقف في رواية  
**والا** يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بالغير مال  
 والقضا والاعادة والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصية **والشرط** الضارة  
 والتحكيم عند محمد والكفالة والحالة والاقالة والنسب **واذن** العبد في التجارة  
 ودعوة الولد **والصلح** عن دماء العمد **والجرامة** التي فيها القصاص كالا او مولا  
 وجناية الغصب **والوديعة** اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة  
 وعقد الزمة **وتعليق** الرد بالعيب بالشرط **وتعليق** الرد بخيار بالشرط  
**وغزل** القاض **والنكاح** لا يصح تعليقها بالشرط **ولا** ايضا **فمن** لكن لا يبطل  
 بالشرط ويبطل الشرط **وكذا** الحجر على الماذن لا يبطل **وكذا** الهبة والصدقة



والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف فيصح ويطل الشرط **هذه** الجملة في بيع  
العدة انتهى كلام السخاقي **وذكر** في شرح مجمع البحرين في كتابة الهبة **قال** والهبة لا تطل  
بالشروط القاسدة **بما في البيع** لانه صلى الله عليه وسلم لم يبيعه بشروط ولا ان  
الشرط الفاسد في سعي الربو ذلك يعمل في عقود المعاوضات لا التبرعات  
**هذه** عبارة السخاقي ناقض كلامه الذي نقلنا عنه من كتاب الكفالة **قال** هناك  
جعل الكفالة تبطل بالشرط الفاسد **هنا** **قال** حاسع الذي لا يبطل الشرط للفاسد  
قد عذر له بانه لما بلغ في الشرح الى الهبة **بين** له ان الكفالة لا تبطل بالشرط  
الفاسد **وقد** من ان يصلح ما وقع منه في تحاب الكفالة ولا شك ان الذي وقع  
منه في تحاب الكفالة تفقده منه **لا** علو وجه النقل عن الاصحاب الذي ورد  
في الهبة نقل والنقل لا يدخل الغلط وانما يدخل في التفقده كاقيل  
وكم من غايب معنى صحيحا وافته من انهم السقيم **قال** بحمد الله ما اشتبه  
من كلامه في الكفالة بهذا الذي نقلناه عنه في الهبة وان كان غير ملتفت اليه  
كوجود النقل التي ذكرناها ولكن الرد على الانسان من كلامه احسن وافصح في حجة  
**واما** نقلناه من شرح المجمع **ففيه** فائدة جلية **هي** انه وقع في بعض المصنفات  
ان العقود الشرعية يؤثر في ابطال الشرط الفاسد **حق** لو في  
الهبة ينبغي ان تبطل بالشرط الفاسد واجا يواضعه بانه فعل حتى  
اي القبض في الهبة فالذي ما وقع في بعض المصنفات من الاطلاق  
يقول الكفالة ايضا من العقود الشرعية **ولهذا** شرطها القول في  
المجلس على اتحاده قد خلت تحت هذا الاطلاق وليس الامر كما يزعم  
**قال** ابن الساعاتي حقق ذلك في عقود المعاوضات لا التبرعات  
عانت فخرجت الكفالة لانها عقود التبرعات **ولهذا** لا تصح من القسبي  
**فان** الاصحاب كلهم صرحوا بانها عقد تبرع ابتداء فلا تصح ممن لا يصح  
منه التبرع **هذه** عبارة رهم وهذا الحرفا شهر من ان نقل فيه كلام الاصحاب  
على وجه الاعراب الى واحد واحد **لقد** اخذت هذه المسئلة حاجتها من النقل  
والبحث وتحرر بحمد الله الكلام فيها وانكشف وجه الصواب وانجلي

والله اعلم

واصبح المكابر في حرم الكفالة بالدين عن الميت المفلس هل تصح ام لا وتحرر الكلام  
في ذلك ذكر في الهداية **قال** اذا مات الرجل وعليه دين ولم يترك شيئا فتقول  
عنه رجل الغرماء لم يصح عندي بضميمة **وقال** لا يصح لانه كفيل بين ثابت  
لانه وجب كفى للطالب ولم يرد به المسقط **ولهذا** يبقى في حق احكام الاخرة  
**ولو** تبرع انسان يصح وكذا يبقى اذا كان به كفيل وله مال وله ان يكفل بين  
ساقط لانه الذي هو بالفعل حقيقة **ولهذا** يوصف بالوجوب لكنه بالحكم  
مال لانه يؤول اليه في المال **وقد** عجز بنفسه ويخلفه فقات عاقبة الا  
ستيقا تسقط ضرورة **والتي** لا يعتمد قيام الدين واذا كان له كفيل  
اوله مال يخلفه اذا افقضا الى الادا **بما في** **وذكر** في المسطرة لو اذامات  
الرجل وعليه دين ولم يترك شيئا فكفل ابنه او اجني الغريم بانه على الميت  
لم تجز الكفالة في قول ابي حنيفة **وهي** جائزة في قول ابي يوسف ومحمد **اشا**  
وان كان الميت ترك وفاجازت الكفالة عندهم وان ترك شيئا ليس فيه  
**وقال** فان لم يترك الكفيل بقدر ما ترك **في** قوله **وفي** قوله ما يلزم جميع ما كفل به  
**ولو** قتل هذا وهو مفلس فكفل كفيل بالدين الذي عليه صبح اتفاقا **ولو** كان  
بالدين كفيل بقي على كفايته **وكذلك** الرهن يبقى على حاله **وذكر** في المحيطة ل  
عن ميت يدين لم يصح عندي بضميمة خلافا لهما **ولو** ترك مالا جاز بمقداره  
**وذكر** في الكافي في شرح الكافي اذا مات المدين مفلسا فكفل عنه رجل الغرماء  
لم يصح عندي بضميمة **وذكر** في شرح مجمع البحرين اذا مات الرجل  
وعليه دين ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل الغرماء لم تصح الكفالة عندي بضميمة  
**وقال** لا تصح **قلت** فخرج لنا من هذا كله الكفالة عن الميت المفلس  
لا تصح عندي بضميمة **وقال** ابي يوسف ومحمد تصح **هنا** اذا لم يكن الميت مال قليل  
ولا كثيرا **فاما** اذا كان له قليل من المال تصح بالاتفاق **كن** عندي بضميمة  
بمقدار ذلك المال لا غير **وعند**هما تصح في جميع ما كفل من غير تقدير بقدر الخلف  
**بوجه** ترك الميت مثلا ما يترك درهم **وما** يساوي ما تترك درهم ودينه  
الف **وكفل** منه رجل لالف **فمن** ابي حنيفة تصح في مقدار الخلف وهو اثنان















مجتهد امام لا

مطلحة الاجتهاد

فلا يجوز تقليد الغير في الاجتهاد ولا في الامام ولا في غيره من اهل البيت

عندنا

لنفسه كذا ذكره الامام قلت فتحررنا من هذا ان كفاية الرجل الذي لا يتبع لانه  
 يكون ضامنا لنفسه بناء على ان حقوق العقد ترجع اليه والاصل معروف في موضعه  
 والله اعلم بالصواب **فصل في شرط اهل القضاة** وهو يجوز تولية المقلد  
 ام لا وما من يصلح للقضاة وتحرير الكلام في ذلك **ذكر** في الهداية ان كل من كان اهلا  
 للشهادة يكون اهلا للقضاة وما يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاة  
 والفاسق اهل للقضاة حق لو قلد يصح الا انه لا ينبغي ان يقلد كما في حكم الشهادة  
 فانه لا ينبغي ان يقبل كقاضي شهادة ولو قبل جاز عندنا خلافا للشافعي في ذلك  
 كلام عرف في اصول الفقهاء **صلح** ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه يعرف  
 معاني الآثار صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يستعمل القياس في المنصوص  
 عليه وان يكون صاحب قرينة يعرف بها عادات الناس **ذكر** في الكدرايع قولنا  
 بيان من يصلح للقضاة فالصلاحية للقضاة شرط منها العقل والبلوغ ولا  
 سلام والحريز والنظر والسطو والسلاعة عن حد الكدزف **واما العلم بالاجتهاد**  
 والمجنون والكافر والعبد والاعمى والاخرس والمحدود في القدر **اما العلم بالاجتهاد**  
 والحرام ليس بشرط الجواز التقليد عندنا **وكنه** شرط الكمال فيجوز تقليد الفاسق  
 وتنفذ قضايه اذا امر بها وفيها احد الشرائع **ذكر** في فتاوى ضيفه **قال الفصل**  
 في معرفة اهل القضاة يا فاضل من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون للقضاة كذا  
 المحدود في القدر **بعض** العلم منهم الخصاص والطحاوي الحقوا بهؤلاء الفاسق  
 والمرضى فعندها اذا قلد الفاسق لا يكون ضيكا واذا فسق نيغزل وكذا الشقي  
 ومع اهلية الشهادة لا بد ان يكون عالما فان جاهلا عدلا او عالما غير عدل  
 لا ينبغي ان يتقلد ولا يقلد الجاهل الكفري او الجاهل القضاة من العالم الفاسق  
**ذكر** في المحيط قال واما اهليته فاهل القضاة من كان عالما بالكتاب والسنة  
 واجتهادا **الراي** اما العدالة فليست بشرط لاهلية لكن هي شرط للاولوية  
 فضلية **حق** ان الفاسق يصلح قاضيا لكن الافضل ان يكون القاض عدلا  
**وعندنا** بناء على ان كل من صلح شاهدا يصلح قاضيا **واما** اهلية الاجتهاد قال  
 بعض مشايخنا ينبغي ان يكون عالما بالمنصوص من الكتاب والسنة بما يتعلق به

الاجتهاد

بدرعكام الشريعة وان يكون عالما بوجوه العمل بالكتاب والسنة والاجماع  
 والقياس **ذكر** في الكافي شرح الوافي لرواه من كان اهلا للشهادة فاضل  
 لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاة وتوصلح شاهدا يصلح قاضيا  
**والا والفاقي** اهل القضاة حق لو قلد يصح الا ان الاولوية لا تقلد الفاسق  
 كما في حكم الشهادة فان الاولوية لا يقضي القاضي بشهادة الفاسق  
 ولو قضى نفذ عندنا ولو كان القاضي عدلا فسق باخذ الرشوة او غيره  
 لا يغزل ويسحق الغزل في ظاهر المذهب **قال** القاضي فخر الدين اجمعوا  
 بانه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى وقال اذا اخذ القضاة الرشوة  
 ان قضاياهم ولو قضى لا ينفذ قضاؤه **وقال** بعض مشايخنا اذا قلد الفاسق  
 ابتدأ لا يصح ولو قلده هو عدل نيغزل بالفسق وقيل لا يصح الفاسق يفتيا  
**وقيل** يصلح والاجتهاد شرط الاولوية في القضاة حتى يصح تقليد القضاة الجاهل  
 عندنا **ذكر** في الكافي الظهيرية كون القاضي عالما ومجتهدا ليس بشرط حق  
 ان الجاهل لو استنقضى يصير قاضيا **فمن** اجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون  
 من اهل الاجتهاد فانه لا يقدر ان يقتل الذي من اهل الاجتهاد **ولا** تري الي  
 ما روي عن ابي بصير انه قال لا يعمل الا بعد ان يفتي لا بطريق الحكامة فحكلي  
 ما يحفظ من اقوال الفقهاء وتونه عدلا ليس بشرط ايضا **حق** قال صاحبنا  
 الفاسق يصلح ان يكون قاضيا وبالفسق لا ينفذ عن القضاة **ذكر** لا ينبغي  
 ان يقلد الفاسق القضاة **اذ** فسق بعد تقليد القضاة يجب على السلطان ان  
 يضره **قال** اذا قضى فيما ارشى لا ينفذ قضاؤه **ذكر** في شرح مجمع البحرين  
 قال لا يصلح ولاية القاضي حتى يكون اهلا للشهادة لان القضاة والشهادتين  
 واحدتين اجتمعت فيه شروط الشهادة كان اهلا للقضاة **قال** ويفضل المجتهد  
 العدل ويجوز تولية الجاهل **ذكر** في القدر وريان اهلية الشهادة والاجتهاد شرط  
 صفة التولية وقال صاحب الهداية والصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية  
**وقدنا** بناء على ان تولية الجاهل يصح عندنا خلافا للشافعي فلهذا وردت التنبيه  
 على الفضلية على ما هو الصحيح **ذكر** في الاجناس الناطقي من لا يصلح ان يكون شاهدا



لا يصلح ان يكون قاضيا لان الشهادة تنص على قبول قول غيره عليه كما ينصون  
 ذلك في القضا لا يصح اعتبار احدهما بالآخر **فذكر** الزاهري في شرح القدر  
 قال المقلد لا يجوز ان يكون قاضيا وقد نص عليه صاحب هذا الكتاب حيث شرط  
 فيه ان يكون قاضيا وقد نص عليه **وذكر** الخصاف ما يدل على جواز **ثم بحث**  
 قال فالصحيح عندنا ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية **واما** تقليد الجاهل  
 فصحيح عندنا خلافا للشافعي **وذكر** في الخلاصة والفتاوى العلم شرط الاولوية  
 لا شرط جواز التقليد حق لو قضى بغيره يصح وكذا العدالة شرط الاولوية  
 وعندنا الشافعي والخصاف شرط **قلت** فتمردنا من هذا ان الزمنا  
 شرط الاولوية في الصحيح من المذهب لا شرط جواز التقليد **واما** شرط الجواز  
 فهو شرط اهلية الشهادة فمن كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضا وعلى  
 العكس **ثم** ان بعض الاصحاب اقتصر على هذا التعريف وبعضهم عدل بشرط  
 كصاحب البدايع فانه عدل منها العقل والبلوغ والاسلام والحرية والبصيرة  
 والنطق والسلاسة عن حد القذف **ولاشك** ان هذه الشرايط اهلية الشهادة  
 ايضا على المسلمين **كنت** في وقت تتبعت حكم الصم هل يكون كالخمس والعلم  
 اعفان العمى مانع من اهلية القضا والخمس كذلك فالصم هل يكون في حكمها  
 ام لا **فلم** احد فيها نقلا فلما وصلت الى هذا رايت في كلام الاصحاب ما يدل على  
 انه ليس مانع فانهم قالوا كل من كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضا **وذكر**  
 البدايع عدل على وجه التفضيل ولم يذكر الصم ولا شك ان الاصم تقبل  
 شهادته **وله** شهادة معتبر شرعا وقد قالوا ان كل من كان اهلا للشهادة  
 كان اهلا للقضا **فبطل** قلت هذا ان الاصم اهل للقضا بخلاف العمى والافرن  
 ومن حيث الفقه فهو موافق ايضا فان الاصم يمكن ان يدرك الاحكام بالكتاب  
 ويحكم من يقين فانه يميز المحكوم له من المحكوم عليه **بخلاف** العمى والافرن  
 الاعف فظاهرا **واما** الاخرى فانه لا يفهم منه الحكم والزام بالحق فانه يحصل  
 منه قطع لخصومات وفصلها **وقيل** المعاني كلها منتفية في الاصم فيجوز تقليد  
 على مقتضا ما قالوه **واما** اختلاف الاصحاب في ان القاضى اذا فسق هل ينزل

نزل

او يستحق

بعد

بالفسق الغزل فلا شك ان الاختلاف الذي بين القولين ظاهر **فان** القول الذي يانه  
 ينزل بالفسق لا يحتاج معه الى عزل السلطان **وغيره** في احكامه لا يتقنع  
 فسقه **فمن** قال بان ينزل يقول جميع احكامه بعد فسقه باطلا لا تصح  
 والقابل بالقول الذي يستحق به الغزل يقول احكامه صحيحة لكن يجب على  
 السلطان ان يعزله فحصل الفرق بين القولين **بقى** بيان ما يصير به الانسان  
 فاسقا وموضعه مسئلة سماح القاضى بالبينة على الفسق واشباته  
 وسناق ان شاء الله تعالى والله اعلم بالصواب **مسائل العمى والافرن**  
 ومضى يجوز للقاضى ان يرسل خلف الغريم وكيفيه الارسال اذا طلب ذلك  
 منه وتحرر الكلام في ذلك **ذكر** في شرح ادب القاضى الخصاف وقال في  
 شرح الكتاب واراد عليه عدوى وهو في المصدر **فمن** اشار الى ان الخصم  
 اذا كان خارج المصر لا يعمله بمجرد الدعوى **فمن** اذا كان ذلك الموضع  
 بعيد عن المصر **فاما** اذا كان قريبا بعد به بمجرد الدعوى كما لو كان في المصر **وذكر**  
 الفاصل بين القريب والبعيد وهو انه اذا كان بحيث لو ابتعد من اهله  
 اسكنه ان يحضن المجلس لقاضى ويجب له دعوى ويمكنه ان يبيت في منزله **فمن**  
 قريب وان كان يحتاج الى بيت في الطريق **فمن** بعد وقد نص على هذا  
 احمد وهذا القول قول صاحب الكتاب **ونظروا** ما ذكرنا من شرح الجاسع  
 الصغير من الفرقة سقى وقعت بين الزوجين وبينهما ولد فاددت المرأة  
 ان تنقل من القرية التي كان فيها العقد الى قرية اخرى مع الولد كان الزوج  
 يمكنه ان يحضر ويطلع ولد وينظر في امره ثم يعود ويبيت في منزله  
 كان لها ذلك **ولا** فلا اذا كانت المسافة بعيدة **واعلم** المدعي كيف  
 يصنع القاضى **خلفا** المشايخ فيه فمنهم منة ليامر الذي يحى بالبينة  
 على موافقة دعواه **ولا** تكون هذه البينة لاجل القضا بل تكون لاجل  
 الاضمار **كما** في كتاب القاضى الى القاضى **والمستور** في هذا يكفي **فان** اقام  
 امر النساء ان يحضر حصه فاذا حضر امر المدعي باعادة البينة فاذا اقامها  
 دها وظهرت عدالت الشهود قضوا عليها ومنهم منة ليل خلفه القاضى



فان نكل اية من مجلسه وان حلف اسرانا ان يحضر خصمه **وسم** شرف  
 ليكشف حل المدعي فيقول حل لك معك خلطة **واضنا** واعطا **وشركه** وضارة  
 ومبايعة فاذا انشرك اسرانا باحضاره **ولا فلا** الاول اصح وعليه  
 اكثر القضاة **وذكر** في منية المفق للسجستان لسايل العدوي المدعي  
 اذا اطلب من القاضى احضار الخصم وهو خارج المصرون كان الموضع قريبا  
 بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس القاضى بحسب خصوصية  
 في منزله يديره مجرد الدعوى كما لو كان في المصرون وان كان ابعد من ذلك  
 قيل لا يديره باقامة البينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه **المستور**  
 في هذا يكفي فاذا اقام يديره اسرانا فيحضر خصمه **وقيل** يلف القاضى فان  
 نكل اية من مجلسه وان حلف يا اسرا حضار خصمه **وذكر** في فتاوى  
 خان فاذا جاء الرجل الى القاضى وذكر ان له على فلان ابن فلان دعوى  
 فان كان المدعي غائبا يدفع القاضى بينة عليه باختم القاضى مكتوب فيها الجب  
 خصم الى مجلس الحكم وان كان المدعي عليه حاضرا في المصرون احضره القاضى  
 مجرد دعوى المدعي **وذكر** اذا كان قريبا من المصرون فاذا كان بعيدا لا يديره القاضى  
 مجرد الدعوى حتى يقيم البينة ان له على فلان حقا فان اقام البينة اعداه كفا  
 استسنا وفي القياس لا يديره كما لو كان بعيدا **والفاصل** بين القرب  
 والبعيد ما قل لخصاف انه ان كان في موضع يمكنه ان يحضر مجلس القاضى  
 ويحضر خصمه ويعود الى منزله في ذلك اليوم لا يفسد عتاده فهو قريب  
 والا فهو بعيد عن محمد انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيما دون  
 السفر لاجل شقة الاعداء بسقط الاعداء بعد المرض **وذكر** اذا كانت محدة  
 وان كان المدعي عليه غائبا بعيدا عن المصرون على المنفى الذي ذكره لا يستحضر  
 القاضى ما لم تقم البينة على ما ادعاها فاذا اقام البينة قبلت بينته للامضار  
 لا للقاضى **المستور** في هذا يكفي **وذكر** في المحيط في باب العدوي والاعداء ذكر  
 لخصاف **قال** لا يديره يوسف رجل ادعى على رجل دعوى واراد عليه عدوي  
 وهو في المصرون والقاضى لا يعلم بحق ام سبطل فانه يديره اليه **ويبحث** من يحضره

سحان

استسنا لا يديره مجرد الدعوى اذا كان لخصم خارج المصرون لو ان كان قريبا  
 من المصرون كان بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس القاضى ويحضر خصمه  
 ويبيت في منزله يديره **وذكر** ان كان بعيدا من المصرون بحيث لا يمكنه ان يعود في اليوم  
 ويبيت في منزله لا يديره **ثم** كيف يصنع القاضى ختلفا المشايخ **فيقول** يامر  
 المدعي باقامة البينة ان له حقا ولا تكون هذه البينة لاجل القضاء بل لاجل  
 الاحضار لاعداء كما في كتاب القاضى الى القاضى فاذا اقام البينة اسرانا  
 ان يحضر خصمه فاذا احضره اسرا المدعي باقامة البينة فاذا اقام البينة اعداه  
 فتقوله عليه **وقيل** يلفه القاضى فان نكل اية من مجلسه وان حلف اس  
 اسرانا ان يحضر خصمه **والاصح** وعليه اكثر القضاة **وذكر** في ادب القاضى لا يكره  
 الرازي **قال** واذا اتقدم رجل الى القاضى ودعى على رجل غائب حقا وهو غائب  
 عن المصرون احضره **والكتاب** الى الرازي في شخاصه فان كان بين الموضع الذي فيه  
 المدعي عليه وبين المصرون المسافة مقدار ما ياتي الرجل مجلس القاضى ويروح  
 من يومه فيبيت في منزله اعداه اليه وذلك ان المسافة التي تقدرها ما يغدو والى  
 من منزله ويروح اليه حكمها حكم المصرون ان يكون في محلة اخرى اما اذا كان  
 اكثر فان ذلك يكون في مصرون اخر ولا يديره عليه لكن يستغدى الى حقه **وذكر**  
 المصرون يقوم بينته ان له عليه حقا **وذكر** في خزانة المحلة لقال ابو يوسف  
 رجل ادعى على رجل واراد عليه العدوي وهو في المصرون فانه يديره القاضى  
 ويبعث اليه ليحضره وان لم يعلم انه محق في دعواه على هذا عادة الحكماء **ولو**  
 احتفى المدعي عليه في البيت بحث القاضى عنه وامره من ليدخل داره وينظر  
 الى النسوة فان كان فتم عرفته ولا يغزل النساء اللواتي فنها في بيت ثم يدخل  
 الرجال فيفتشون بقية الدار **قال** هشام قلت لعمد ما تقول في رجل ادعى  
 على ذي سلطان فلا يجيبه القاضى فاخبرني ابا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو  
 قول اهل البصرة وبه نأخذ ولا عواء ان يبعث اليه من يديره اياها ان القاضى  
 يبعث اليه مجلس الحكم فان اجابه ولا جعل القاضى ولا عتد ولا ياخذ ابو حنيفة  
 بالاعداء **وذكر** في موضع اخرنا قالا عن فتوى كذا طغى لالقاضى يديره المدعي وان

بالقوس في قوله يديره



لم يعلم انه بحق اذا طلب وجهته ليعضده الا ان يكون في مسيرة ثلاثة ايام لم يحضره  
**قلت** فتحرر لنا من هذا ان المطلوب اذا كان بعيدا عن مجلس القاضى على البعد  
الذي ذكره ولا يرسل القاضى خلفه بحج طلب قريه بقوله ان له عليه مقابل  
لا بد ان يقيم الطالب بينة عند القاضى ان له صقا على المطلوب ولا بد فيها  
من العدد ولا يكفي لو اصر لان الحضاف قال يا من المدهى باقامة البينة كما في كتاب  
القاضى الى القاضى والبينة لا تكون الا باثني **وقوله** كما في كتاب القاضى الى القاضى  
فيه تنبيه على هذا فان في مسألة كتاب القاضى لا بد فيها من اعتبار العدد فكذلك  
هنا **ولكن** لا يشترط في هذه البينة العدالة بل المستور يكفي **وقوله** المستور حق  
يخرج منه المطعون فيه بفسق او نحوه فانه لا يكفي فان المستور هو من كان حاله  
مستورا عن القاضى **جوابه** لا يعلم عدالته ولا ما ينافرهما مما يحتاج اليه من الاصال  
خلف الغرض اذا كان بعيدا عن القدر الذي ذكره في الفاصل بين القريتين البعيد  
لم يقرضوا اليه بتحديد ولا شك انه يحتاج الى ذكر عدله **لان** القاضى مثلا اذا كان  
بدمشق هل يقال انه يبردي من هو في قره او حمص فاطلاق كلامهم يقتضيه ان اذا  
هست البينة بالحق يبردي وفيه ضرر ومشتق على المطلوب **وما ذكره** ايضا  
انه اذا كان في البرقضاة **هل** يملك قضاة مصر ان يبردي البعيد ام لا يملك  
وانه ينظر الى ما هو اقرب الى الغريم المطلوب من قاضي المص **قلت** ان الطلب  
للقاضى القريب من المطلوب **ويسقط** اعدا القاضى البعيد عنه بان يكون  
المطلوب مثلا في عتاب او في الكسوة **فان** اعتبر القريب من القاضى فلا  
يكون للقاضى الذي في دمشق ان يطلب الذي في عتاب وان كانت في ولاية  
بل يكون اعداؤه من قضاة صفدي وان كان المطلوب في الكسوة فليس للقاضى  
الصفدي ان يبردي اعداؤه من جهة قاضيه **مشق** **الذي** دلت قد ذكر  
في ذلك ما قاله قاضيان فيما تقدم من محمد انه يجب على الامام ان ينصب  
قضاة في الكور فيكون توليها انه يبردي القاضى بعد اة سنة البينة وان كان  
المطلوب بعيدا عن القاضى فقد قدمه السفر بها نقلوه ان الفتوى عليها  
على ما روي من محمد فيجب ان يكون الفتوى على قولها على الاصل المعروف فان

قبل المروي المروي عن محمد فيه مصلحة لان المطلوب يتصور اذا كان بعيدا  
بعد مسافة القص **قلت** كما ينظر الى مصلحة المطلوب **جب** ان ينظر الى مصلحة  
الطالب اكثر لانه قد تكون بئينة في المصالح الذي كقاضى الاصل **فان** كان لا يبعد  
فحينئذ يكلف السفر الى مكان المطلوب ويكلف السفر البينة ايضا لاجل ثبوت  
الحق بالكلية بان توثق البينة او يتأخر الحق فكان اشق من اعداء المطلوب لانه يلزم فرض  
وامداد ايضا ان البينة الى سافرت مع الطالب الى المكان الذي فيه المطلوب جاز  
ان يبرها القاضى الذي فيه **ويحتاج** الى من يود لها عنده **والظاهر** انه لا ينهيه له  
تدليها من غير اهل بلدها فيحتاج الى كلفة المدين ايضا بالسفر ايضا فان ضا  
البر يصلحون بين الناس لانهم قضاة على الاطلاق ولهذا لا ينفذ احكامهم **فيقول**  
ان ينكل عن اليمين ويحتاج الى القضا عليه بالانكول وهو لا يملكه ولا يجوز  
اليمين على المدهى فيتعذر الوصول الى الحق **جوابه** ان يكون الحق في اثباته  
ايتدا الى قضاء القاضى كشفقة القريب فانها لا تجب الا بالقضا ابتداء وليس  
قضا القاضى فيها اجهالة لظهور الحق بل لا يثبت الا بقضا القاضى وكل ذلك  
لا يملكه قضاة البر **قلت** ان قضاة مصر لا يبردي ادي الى ضياع هذا  
الحق بالكلية **فان** المطلوب يعلم ان قضاة مصر ما يبردي قضاة البر لا يملك  
ذلك فيمتنع هو من الحضور الى المص بالكلية خشية القضاة عليه بالنفقة  
فيؤدي الى خوات هذا الحق وفي هذا الصور كلها من الضرر ولا يخفى **والذي** يظهر  
لما نه ينبغي ان ينظر ان كان بين المطلوب وبين القاضى مسافة سفر فان القاضى  
لا يبردي بل يسمع البينة ويكتب الى قاضيه ذلك المكان على ما هو المعروف  
من كتاب القاضى الى القاضى ان كان بينهما اقل مسافة سفر فان كان الطالب  
اقام بئينة على الحق كاذرها **ولا** اعداء **بشرط** ان لا يكون هناك قاضى فان كان  
هناك قاضى لا يبرديا واخذت ذلك من قول صاحب اليرابيع في شرح كتاب  
القاضى الى القاضى فانه قال ومنها ان يكون بين القاضى والكتاب وبين  
الكتاب مسيرة سفر فان كان دونه لم يقبل **فان** القضا بكتاب القاضى  
لحاجة الناس بطريق الرخصة لانه قضاة بالشهادة القاية على غايب من غير ان



يكون عند خصم حاضر لكنه يحوز المكان الضرورة ولا ضرورة فيما دون السفر **عن** عبارته  
**ومن** قوله فوضوئان فيما نقلناه **وعن** محمد انه يجب على السلطان ان ينصب قضاة في  
نهاد دون السفر لاجل مشقة الاعداء **فان** استفدت من قوله في المباح ولا ضرورة فيها  
دو السفر يمكن خلاص الحق بالاعداء واحضار الفريق لسماع البينة فلا ضرورة المقر فانه  
لا يعذر به بل يكتب للقاضي ذلك المكان على هو المعروف من كتاب القاضي الى القاضي لانه  
لا عذر من المكان البعيد الذي هو مدة السفر من الضرر والمشقة **ظاهر** فيفتنوا ان  
القاضي يعد به فيما دون السفر سواء كان في ذلك المكان فاضلا فتشابه المنقول الاول  
واستفدت ما حجة له **قاضي** ان روي عن محمد انه يجب على السلطان ان ينصب قضاة  
في الكور **في** **محمد** ان هذا هو الذي ينبغي ان يقال انه يشترط خلاف بينه وبين الحقيقة  
وابي يوسف **في** **ابن** اسرويه القولية في هذه الاماكن وعدم وجوبها لان موضع الخلاف  
بينهم في الاعراض وجود قضاة في الكور **في** **محمد** انه لما كان يجب على الامام ان ينصب قضاة  
مدة السفر هذا الحرف هو الذي ينبغي ان يقال فيه انه يشترط خلاف لما يفرم من قوله  
لاجل مشقة الاعداء **فان** الذي يفرم منه انه اذا كان ثم قضاة في الكور فلا يعذر قاضي  
المصر خصما من عنده بل يسقط الاعداء لاجل مشقة **فان** القدر متفق عليه **ما** وهو به  
**فصل** المختلف فيه فينبغي الجواب جيبش على التفصيل فيما دون السفر انه اذا  
كان ثمة قضاة في الكور لا يعذر قاضي المصنف في الاعراض ان يحضر الخصم ويسمع  
المخاصمة ويعود الى اهله قبل الليل فيما يمكن يودي وان لم يكن ثمة قضاة اعذر  
قاضي المصنف الى مسافة السفر والله تعالى اعلم بالصواب **فصل** في مثل علي بيان ما  
يكون **من** القاضي **ما** لا يكون وعلى الكلام في فعل القاضي هل يكون مكام لا وتحرر الكلام  
في ذلك كله **ذكر** في القنية قول القاضي حكمت له او فصلت له ليس بشرط وقوله ثبت  
عندي يكفي وكذا اذا اظهر عذري او مع عذري فهذا كله حكم هو المختار **في** **محمد**  
الحسن بعد اتم البينة بالحق قضائه وامر القاضي بحبس المدة عليه قضاء  
بالحق هذه عبارة القنية **ذكر** في ثمة الفتاوى ما اذا قال القاضي ثبت عندك  
لهذا على هذا اذا كان القاضي العامري وشخص لا ية الحلو فيفتيان انه حكم وقال  
بعض شايخنا انه لا يكون حكما **في** **الثقة** ايضا من كتاب البيوع قال القاضي ابا

مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان بيع القاضي يكون على وجه الحكم وحكم لنفسه  
لا يجوز **ولو** اشترى من وصي اليتيم يجوز ان كان هذا القاضي حله وصيا لان الوصي  
نايب عن الميت لا عن القاضي **والذي** **محمد** اذا القاضى وزوج الصغيرة من ابنته  
كان باطلا ومسئلة بيع القاضي مال اليتيم مذكورة في السير الكبير **وقال** ابو  
الناظم في الاجناس ما ذكر محمد في السير الكبير من عدم الجواز محمول على قوله اما  
على قول ابي حنيفة ينبغي ان يجوز البيع كما في الوصي **الصحيح** ان ما ذكر في السير  
الكبير قول الكل **لان** بيع القاضي يقع على وجه الحكم **الذي** **انه** لان من العهد فلو  
**جانب** **مال** اليتيم من نفسه كان هذا منه حكما لنفسه **والانسان** لا يصلح حاكما  
لنفسه هذه عبارة الثقة وقد ذكرناها في مسئلة تزويج الصغير من هذا  
الكتاب **ذكر** في المحسب في كتاب البيوع قال ولا يجوز بيع القاضي ما له  
من يبيع اصلا لانه يكون ذلك قضا منه **ولهذا** لا يصح حقوق العقد  
اليه والانسان لا يصلح قاضيا لنفسه **ذكر** في الرضوخة في كتاب السير  
قال ولا ميراثا اشترى شيئا من الغنية لنفسه لا يجوز شراؤه وان  
كان للفاقر فيه منفعة ظاهرة **فان** المشايخ **قال** هذا قول محمد **ما** قول  
ابي حنيفة وامر في الروايتين عن ابي يوسف ينبغي ان يجوز شراؤه  
اذا اشترى باكثر من قيمته **لان** الوصي اذا اشترى شيئا من مال الصغير  
لنفسه على وجه فيه منفعة ظاهرة للصغير يجوز عند ابي حنيفة **وهو**  
رواية عن ابي يوسف فذكر الامير ومن المشايخ من قال لا **قال** هذا قول  
الكل وهو الصحيح لان الامام انما يبيع الغنائم على وجه الحكم على المسلمين  
ولهذا لا يلزمه العهد **فان** جاز يبيعه من نفسه كان ذلك حكما له من  
نفسه وحكم الامام والقاضي لنفسه لا يجوز **وهذا** المعق معذور  
في الوصي لان الوصي لا يبيع مال اليتيم على وجه الحكم حتى يقال يبيع من  
نفسه يكون حكما لنفسه **فان** **بيع** الامام من نفسه **قال** شخص لا ية اخرى  
لولا المعق الذي ذكرنا في حق الامام **والا** كان ينبغي ان يجوز بيعه من نفسه  
وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة للفاقرين لانه لا تلحقه الغناه فيؤدي



الى التضاد في الاحكام انه لا يجوز وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في حق الامير والقاضي  
 لان العهدة لا تلحق بما فلا يؤدي الى التضاد في الاحكام **وسمع هذا فلم يخرج بيع**  
**الامير من نفسه لان بيعه خرج على وجه الحكم وهو لا يصلح ما كمال نفسه وبما**  
 ذكرنا من المعوق يقع الفرق بين شراء القاضي شيئا من مال اليتيم لنفسه  
 وبما ذكرنا من الاب من مال الصغير لنفسه **وبين** شراء القاضي شيئا من نفسه  
**فان** شراء القاضي لا يجوز وان كان فيه منفعة اليتيم **وشرا** الاب يجوز بالاجماع  
 اذ الميراث للصغير **فان** شراء القاضي يجوز عند ابو حنيفة **وهو** رواية عن ابي يوسف  
 واذا كان للصغير فيه منفعة ظاهرة **فان** شراء القاضي وبيعه على اليتيم انما  
 على وجه الحكم عليه ولا يمان لا يصلح ما كمال نفسه **وذكر** في الفتاوى والكبرى  
 والمناصحة ان القاضي ثبت عندي ان لهذا عند هذا كذا **قال** بعض شافعية  
 لا يكون حكما **وقال** بعضهم منهم الامام القاضي بوعاصم العاسمي **وشك** في بنية  
 الحلواني انه حكم والفتوى على هذا **وذكر** في فتاوى قاضيان في البيوع **قال** لا يجوز  
 بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضاء  
 منه وانه لا يصلح قضيا لنفسه **وهذا** الزوج القاضي اليتيم من نفسه **وذكر**  
**في كتاب الاموال** الحسن **قال** اذا حضر الورثة الى القاضي فطلبوا القسمة  
 بينهم واذا غابا وصغيرا والتركه عقار **قال** ابو حنيفة لا اقسام  
 بينهم باقرارهم **حق** بنية على الموت والمواريث **وقال** ابو يوسف ومحمد  
 اقسام ذلك باقرارهم **فابو حنيفة** **قال** لا اقسام بقولهم ولا اقض على  
 الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضاء عنه **فكر** في الاحكام  
 في الفتاوى ناقلا عن المنشي **قال** قض باع مال اليتيم او اورد به او بائنه  
 امينه باسمه وهو يعلم بذلك **ثم** مات القاضي واستقضى غيره فشهد  
 عند ائمه سمعوا القاضي الاول يقول بعت فلانا مال اليتيم بكذا فيقبل ويؤخذ  
 المشتري بالمال كذلك الوديعة وان لم يكن الاول شهدهم انه قضى بذلك  
**قلت** فقررنا **فان** اشيا منها ان ثبوت الحكم على المختار **وهو** قول الفقهاء  
**وبما** ان الحسن بعد اقامة البينة حكم **وتظهر** فايده هذا الفرق في ان القاضي لا يحبس

يقيموا

نحو

ثبت عليه بالبينة ليس لقاض اخر ان يبطل ذلك **فان** انه لو حبس الحنفي  
 فدين اصله معاملة بفائدة كاجرت العادة ولم يحكم بلزوم الدين وصحة  
 المعاملة **بل** ادعى عليه عندنا وثبت عليه الحق وجبده فيه ثم افرج عنه  
 رب الدين **فخرج** الحنفيون بعد رفع المديون بعد ذلك صاحب الدين الى القاضي  
 المالك الذي لا يري المعاملة اصلا وادعى عليه **والحكم** بابطال المعاملة فانه  
 ليس للقاضي المالك ان يبطلها لان حبس المديون عند القاضي الحنفي لا يقضي  
 منه **بذلك** **فليس** للمالك ان يبطل قضاياه بعد ذلك **ومنها** ان فعل القاضي  
 اعني فيما يكون موصفا للحكم حتى يخرج منها الاطفال وما شاكلها **ففي** من حج  
 الصغير الذي لا ولي لهم سوى القاضي **وبيع** القاضي مال اليتيم وقسمه  
 العقار الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى **وتظهر** فايده القول في ان القاضي  
 الحنفي اذا زوج صغيرة او صغيرة لا ولي لها وقد شرط في تقليده تزويج  
 الصغير والصغار انه بعد ذلك ليس للقاضي المخالف ان يفسخ هذا العقد  
 لانه وقع من القاضي على وجه الحكم كما ذكره في النقطة وفي فتاوى قاضيان  
 وغيرهما صرحوا بالصورة **فقال** الزوج القاضي الصغيرة من نفسه لا يجوز  
 كذا من ابنه لا فعلكم **وقد** بسطنا الكلام عليه في مسألة تزويج الصغير  
 والصغار من هذا الباب وكذا بيعه مال الايتام الذين لا وصي لهم لانه وقع  
 على وجه الحكم كما ذكره في المنشق مما قد مناه والله تعالى اعلم **تعلق** **الولاية**  
**بالشرط** **وبلاضافة** **الحذر** **من** **المستقبل** **وقرر** العلامة من اصحاب في ذلك  
 ذكره **سائق** **بالحديث** **قال** اذا ملك السلطان الامارة والقضا بالشرط او  
 اضافها الى وقت في المستقبل بان قال لرجل اذا قدمت بلدة كذا فانت  
 قاضيه **او** اذا اتيك مكة فانت امير الموسم **واسي** **الشهر** **فذلك** **جائز** **واما**  
 تعليق الحكومة بين اثنين او اضافتها الى وقت في المستقبل ففيه خلاف  
 بين ابي يوسف ومحمد وسياق بيانه في باب الحكيم ان لسان الله **وتقرر** تعليق  
 عزل القاضي بالشرط اليه اشار في ادب القاضي المضاف والمذكورة اذا



او قال جوهان



كتب الخليفة الى القاضي اذا وصل كتابي اليك فانت معزول فوصل اليه الكتاب  
انزل واذا قلنا السلطان رجلا للقضا يوما يجوز ويتاقت في هذا الموضع  
**واذا** قيده بالمكان يجوز وينفذ بذلك المكان ايضا **ذكر** شخص لا يمتد الى غيره  
فعلوه هذا اذا اقتضى القاضي انا به نايه بمجد معين لا يكون النايب ان يقض  
في مسجد اخر الذي وعدته في التحكيم هرة لابي يوسف لا يجوز التحكيم  
معلقا بالاحطار ولا مضافا الي وقت المستقبل **قال** محمد بن يعقوب فصوره  
التعليق اذا قلنا لبعيد اذا انقضت فحكم بيننا **او** لا لرجل اذا اهل الهلال  
فحكم بيننا **وصورة** الاضافة اذا قلنا لرجل جعلناك حكاما او ارجل  
**واذا** اصطالحا على حكم بينهما على ان يسئل فلانا الفقيه ثم يحكم بينهما بقوله  
جاز **و** كذا اذا اصطالحا على حكم بينهما على ان يسئل الفقيه ثم يحكم بينهما  
بما اجهوا عليه جاز فان سال ذلك الفقيه في الفصل الاول وحكم بينهما  
بقوله جاز وهذا ظاهر واذا سال فقهاء واصحاب في الفصل الثاني وحكم بقوله  
واذا اصطالحا على حكم بينهما في يومه هذا او في مجلسه هذا فهو جائز **الذي**  
انه جاز تقليد القضا فكذا التحكيم فان سؤفه في ذلك اليوم او اقامته بمجلسه  
ذلك لا يبيح حكمه **واذا** اصطالحا على ان يحكم بينهما اول من يدخل المسجد فذاك  
باطل لان الجهالة هنا ابي واظهر **الذي** انه لو قال اول من يدخل المسجد هذا فقد  
وكله يبيع هذا العبد لا يجوز ولو سافر الحكم او مرض او حجب ثم قدم من سفر  
او بري من مرضه وحكم جاز **الاصل** في هذا الحكومة متى صحت لا يخرج  
الحكم من الحكومة الا بالاضا الحكومة بان كان موقفة او بفصل الحكومة  
او بخروج الحكم من ان يكون اهلا للحكومة باعتراض الودة وما اشبه  
ذلك **او** بالعدل لان الحكم من المتخصصين بمنزلة القاضي الموالي والقاضي  
الموالي لا يخرج من القضاء الا باصدا ذكر من الاسباب كذا هنا **في** ارب  
القاضي لا يكره الرازي قال تولية القضاء ببعض الاحكام دون بعض  
جائز كما يجوز الوكالة ببعض الاشياء دون بعض **ذكر** في نعمة الفتاوى  
في تعليق تقليد قضا والامارة بالشرط او مضافا الى وقت المستقبل

يجوز بان قال اذا قدم فلان فانت قاض له كذا او قال اذا قدمت ببلدة كذا  
فانت قاضها **او** قال اذا قدم فلان فانت قاض هذه البلدة او قال ان قدم  
فلان فانت امير هذه البلدة هذا مستفوق عليه **اما** تعليق التحكيم لانسات  
بالخطار ومضافا الي وقت المستقبل بان قال اذا قدم فلان فاحكم بيننا في  
هذه الحادثة **قال** ابو يوسف لا يصح وعليه الفتوى **قال** محمد بن يعقوب تعليق  
غزل القاضي بالشرط **ذكر** في باب موت الخليفة الخليفة الى القاضي اذا  
وصل كتابي فانت معزول فوصل يصير معزولا لان تعليق الغزل بالشرط  
**وقد** وجدنا الشيخ ظهير الدين لا يفتي بصحة تعليق الغزل هكذا كان  
يفقهني وغيره اذا قلنا ناسا ناسا **او** مجلسه هذا يجوز وبه اوفق **ذكر**  
في المحيط ولا يصح التحكيم معلقا بالاحطار والاضافة الى المستقبل  
بان قال لبعيد اولدجي ان انقضت او اسلمت فاحكم بيننا **او** قال الاخر اذا  
هل الهلال فاحكم بيننا لا يصح عند ابي يوسف وعند محمد بن يعقوب لان التحكيم  
ليس بالتولية وتفويض الامر فيصير معلقا بالخطار ومضافا الى وقت سح  
في المستقبل كما في الوكيل والقضا والامارة ولا يبي يوسف ان التحكيم تولية  
صورة صالح معفا لانه لا يثبت الا برضى المخصمين وانما **سار** اليه لقطع الخصومة  
والمنازعة المتحققة بينهما وليس الصلح الا هذا **والصلح** لا يصح معلقا  
ولا مضافا **والنولية** تصح فلا يصح بالنيابة والاحتمال **فلا** في القضاء والاحتمال  
بان قال الخليفة لرجل اذا قدمت من الحج فانت والي قضاء بغداد لانه تولية  
وتفويض حقيقة **ذكر** في الفتاوى الكبرى للخاص اذا مات الخليفة وله مال  
وامرا وقضاة فهم على طاهر لانه نايب عن العامة وهم **في** فتاوى  
قاضي خان وتصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة  
**و** كذا الاضافة الى وقت المستقبل بان قال الخليفة لرجل اذا قدمت كذا فانت  
اميرها **او** قال اذا قدم فلان فانت قاضا **اما** تعليق غزل القاضي بالشرط  
صحيح **ذكر** الحضاف ان الخليفة او كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي  
فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعليق التحكيم لانسات

هذا

بلدة



بين اثنين والاضافة في المستقبل **قوله** محمد يصح **قوله** في يوسف لا يصح  
وعليه الفتوى **وانما** الخليفة لا يضر قضاءه وعمله **وكذا** لو كان القاضي ماذونا  
في الاستخلاف واستخلف غيره فمات القاضي لا يضر الخليفة فاذا قلنا لا يضر  
رجلا ولا مجلسا جاز ويتوقف بالمكان والزمان **فكر** في صحة القضية للكل في جليل  
تقليد القاضي الامارة بالشرط او مضافا الى وقت في المستقبل يجوز كذا اذا  
قدم فلان او قدمت بلدة كذا وتعلق التحكيم لا يتغير الزمان والمكان  
ولا يضر القاضي بموت الخليفة **وكذا** الوالي لو مات القاضي وعزل  
انزل خلفاؤه **فكر** في الخلاصة في الفتاوى قال تعليق القضاء بالشرط او  
مضافا الى وقت في المستقبل يجوز **بيان** قال اذا قدمت فلان فانت قاضي  
بلد كذا او اذا قدمت فانت اميرها جازيلا بجماع وتعلق خراج القاضي  
بالبث في صحيح حتى ان الخليفة اذا كتب اذا وصل اليك كما في فانت مغزول  
فوصل الكتاب انزل الخليفة اذامات وله عمار واسواقهم على طهر في ادب  
القاضي للخصاف قال في المحيط والهراية والاجناس للفاضل لو مات  
القاضي بغير خلفاؤه وكذا موت امير القاضية بخلاف موت الخليفة  
السلطان القاضي انزل النايب بخلاف موت القاضي **فكر** في ريب القاضي لو ان  
الخليفة مات او طلع ووفي غيره بان يجمع الناس على طعه والاستبدال ان  
وللميت والمخلوع قضاة كان قد ولاهم فان قضائه على طهر حكمهم نافذة  
وامورهم جارية لانهم قوام المسلمين جعلوا المصالح لهم وليسوا ولا له في شئ خاص  
والخليفة ناسخ عن المسلمين في تقليد القضاة والمسلمون على طهر فلا يضر  
القاضي بموت النايب وكذا الوالي لو مات وله عمار لا يضره لو لم يضره  
لانهم نصبوا المصالح اهل المدينة في امور المسلمين فكان نايبا عنهم **وهو** عند  
قيم الوقف اذا اجر شيئا من الوقف **فمات** لا تبطل الاجارة لان القيم  
نايب من الاوقاف وهو على طهرها فلا يبطل الحق بموت النايب **فكر**  
في المدايع **قال** **فصل** ما يخرج القاضي عن القضاء وما يخرج الوكيل عن  
الوكالة يخرج به القاضي عن القضاء **وما** يخرج به الوكيل عن الوكالة اشياء ذكرها

فصل

له

اذا عزل

كتاب الوكالة **فصل** في شئ واحد وهو ان الموكل اذامات ان عزل الوكيل  
والخليفة اذامات او طلع لا يضر قضاة وقضاة ومولاة **قوله** استخلف  
القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا يضر الخليفة لا يضر  
الامام في الحقيقة لا نايب القاضي ولا يضر بموت الخليفة لانه  
نايب الامام فلا يضر بغيره كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني  
**ذكر في الوكالة** **فصل** ما يخرج الوكيل عن الوكالة **فقال**  
وبالله التوقيف ان الوكيل يخرج عن الوكالة باشيائها **عزل** الوكيل اياه وتعيينه  
لصحة العزل شرطان **احدهما** علم الوكيل **الثاني** لا يتعلق بالوكالة حق للغير  
فاما اذا تعلق فلا يصح العزل **ومما** موت الموكل **ومما** يصونه جنونا مضيقا  
وحده ابو يوسف بشهر **فذكر** ما يستوجب الحول **ومما** الحاقه بدار الحرب  
موتها **فذكر** في حقيقته خلا فاهما **ومما** يخرج الموكل والحجر عليه **فقال** الكاتب  
وكل رجلا غير محرم وكذا الماذون بوكله **فذكر** يخرج عليه **ومما** موت الوكيل لان  
الموت يبطل لاهلية التصرف **ومما** ان يتصرف الموكل بنفسه  
فما وكل به قبل تصرف الوكيل **ومما** اهل البيت العبد الذي وكله بغيره **فذكر**  
**فقال** في كتاب الوكالة **قال** **الفصل** الثالث في تعليق بالشرط **فذكر** ان كان  
الشرط متقارفا وغير صحيح ان لم يكن متعارفا **فذكر** شيخ الاسلام ان  
الوكالة لا يصح تعليقها بشرط غير متعارف **فقال** لو قال لغيره اعطني  
عبدي ان دخل الدار يكون الموكيل باطلا **فذكر** في الفتاوى وعما الظهيرية  
قال ويصح تعليق تقليد القضاة والامارة بالشرط كتعليق الوكالة وكذا  
الاضافة في المستقبل **فاما** تعليق عزل القاضي بالشرط **فقال** يصح ذكر الخصاف  
**فذكر** في منية المفتي تعليق تقليد القضاة والامارة بالشرط انه يصح **فذكر**  
مضافا الى وقت في المستقبل **فبيان** قال اذا قدم فلان فانت قاضي  
بلد كذا او اذا قدمت بلدة كذا فانت اميرها **وقال** ان قدم فلان  
او اذا قدمت وتعلق عزل القاضي بالشرط قيل لا يصح **فذكر** قلت  
**فذكر** **فقال** **فصل** ما يخرج القاضي عن القضاء بالشرط المتعارف **فذكر**

انما لا يضر القاضي ولا يضره عزل الخليفة  
الوكالة بالشرط يتعلق بالوكالة



المتعارف جائزة والتعليق صحيح ايضا فلا يظهر منها المفاد بوجود الشرط  
الذي علق عليه وكذا اذا اضاف الولاية اليه من في المستقبل **قوله** جعلناك  
وضيا مثلا راس الشهر عند مضي الشهر هذا باتفاق الاصحاب بقولنا  
اننا اذا وفي القاضى شخصاً وظيفة عند شغورها عن بها **او** اذا فلا  
مكانا بالمدرسة الفلانية فقد قررنا ذلك فيها **او** قد قررنا ذلك فيها  
**او** قد قررنا ذلك فيها مات القاضى الذي قال ذلك قبل شغور مكان  
**او** قبل خلو مكان بالمدرسة الفلانية **ثم** شغل مكان **هل** تعطل الولاية للعلاقة  
من القاضى الذي مات بعد موته عند وجود الشرط الذي علق بها عليه **او**  
اضافها اليه ام تبطل الولاية للعلاقة المذكورة **هل** يفرق الحال بين  
المضافة والمعلقة ام لا **الظاهر** انها تبطل سواء كانت معلقة بادوات  
التعليق **او** بالضافة **وذلك** لان كلام الاصحاب ان المعلق بالشرط عدم  
قبل وجود الشرط والمعلق بالشرط كالمسئل عند وجود الشرط والتعليق ليس  
بسبب في الحال عندنا كما عرف من قواعد المذهب اذا الولاية التي كانت  
من القاضى المقرر زالت بزوال اهليته بموته **ولا** يحاب شرطاً  
الاهلية وقت وجود الشرط اما من حيث الحكم كالمجنون او من حيث الحقيقة  
كالسلامة من الموت عند وجود الشرط الصحيح فاذا علق بشرط ثم وجد  
وهو مجنون **فانه** يعمل به لانه يعمل بالصحيح من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة  
**ولو** مات صحيح والمسئلة بها تبطل التعليق **فاما** كان ذلك لان العلق عند وجود  
الشرط جعل كانه بمنزلة الموت انتفت الاهلية فبطل التعليق والمضافة  
مسئلة كقوات الاهلية **فان** قالوا ان السوائرات طاق قد اقامت قبل وجود العلق بطلت  
الضافة **فن** هذا الوجه صارت الضافة والتعليق على حد سواء **وكي** سياتى في الحال  
لا اثر له في بقاءها بعد الموت **فاما** يظهر انه في الجنون **فكان** في هذه الصورة تملأ الولاية  
معلقا بشرط ومات قبل وجود **فقد** وجود الشرط تعذر ان يجعل مولى انزال  
الاهلية فبطل الولاية للعلاقة قياسا على بقية التعليقات من الولاية **وهذا**  
من حيث البحث والتفرع على القواعد **فاما** من حيث القسمة بما نقلناه من

كلام الأصحاب **فنقول** اختلفت عبارات الأصحاب فيما اذا مات القاض  
هل ينزل خلفاؤه ام لا **ذكر** الكناشي وصاحب المخطط والكافي **فيهم** ينزلون  
بموت **ذكر** الخصاف وفي صف خان وغيرهما انهم لا ينزلون **وكل** من هؤلاء  
لا يذكر واخلافا فيما قاله **فعله** قول من قال ان القاض اذا مات ينزل  
خلفاؤه تبقى الولاية المتعلقة باطلا بالطريق الاولى **وهذا** ظاهر وانما نقله  
الخصاف وغيره من ان موت القاض لا يوجب نزول خلفاء **فانها** انها  
تبطل على مرناه اولا من ذكر قواعد المذهب واشترائط قيام الاهلية وقت  
وجود الشرط **بعد** موت القاض لم يبقى الاهلية قاية وقت وجود الشرط فبطل  
**بق** هل للقاض اذا علق الولاية بشرط ان يملك الرجوع منه وان ينزل من علقها  
له قبل وجود الشرط **الم** **هذا** المقام يحتاج فيه الى ذكر مسألة يخرج عليه اجواب في  
هذا السؤال **هي** قال في المخطط رجل وكل رجلا في شئ وكان له مسألة **ثم** قال له  
عن ذلك عن تلك الوكالة كلها **فانه** ينزل عن الوكالة المسئلة **وهل** ينزل  
عن الوكالة المتعلقة **قال** بضرئ يحى انه ينزل **وهكذا** روي عن محمد **وقال** محمد  
بن سلمة لا ينزل **وهكذا** روي عن ابي يوسف **فهذا** بناء على ان الوكالة متى  
كانت متعلقة بالشرط ونزل الموكل الموكيل قبل وجود الشرط يصح الغزل  
عند محمد ولا يصير وكلا متى وجد الشرط وعند ابي يوسف لا يصح الغزل حتى  
يصير وكلا متى وجد الشرط لان الوكالة قبل وجود الشرط غير ثابتة فلا  
يصح الغزل قبل وجودها **كما** قبل التوكيل **لهذا** انه انقصد سبب ثبوت  
الوكالة فيصح الغزل بعد وجود السبب قبل ان يصير وكلا **كما** لا يوافق الاجرة  
**وهو** الاجرة وان تجب الاجرة بعد **فكذا** هذا هذه عبارة المخطط **فجواب**  
هذا السؤال يخرج على الاختلاف الذي بين ابي يوسف ومحمد **اذ** لافرق بين  
الموكل والقاض **هنا** لان الولاية المتعلقة كالوكالة المتعلقة وصناعات المحث  
**واختل** كل من ابي يوسف ومحمد لا يخص بالوكالة **وهذا** العلة فيهما تتم لان  
ابي يوسف لحظ ان التعليق كالأدب قبل وجود الشرط **والعمل** يقتضيهما  
التقرير والاثبات **وفي** التعليق لا يظهر فلا يصح **وهذا** الحسن ان يعال به في

رجوع الاجن

بغیر



١٠٠  
 لولاية ايضا لانها شايعة لرد كل الوجه وكذا ما علم به لمحمد بن الحسن  
 بعدل في الولاية المتعلقة ايضا لانه ينه بيقوله انعقد سبب الوكالة  
 بالتعليق **وقيد** نظرا لما لم تعرف من محمدا **قال** ان التعليق سبب في الحال **قال**  
 الشافعي **وانه** يريد بقوله انعقد سبب ثبوت الوكالة في المنجزة المرسلة  
 ١ **ولا فصل** التعليق في ضمنها فصلا للمجموع سببا للوكالة المتعلقة **فهذا**  
 لا يحسن ان يخرج عليه مسألة الولاية المتعلقة **بل** يتقوى جواب محمد فيها  
**وبواب** ابي يوسف واحد في انه لا يصح الغرل يفرق بينهما اذا حصلت  
 الوكالة على وجه التعليق ابتداء **او** ضمن وكالة منجزة وله وجه فانه كم من  
 شيء يثبت ههنا وان كان لا يثبت قصدا **فان** التعليق ليس سبب في الحال  
 اذا كان على وجه القصد **اما** اذا حصل في ضمن المنجزة ينبغي ان يكون سببا  
**واستشهاد**ه بمسئلة الاربعين الاجرة قبل استيفاء المنافع تشهد لهذا  
 المحل **الثاني** **وانه** لحظ الوكالة المنجزة او لانها لا تامة اذا صحت صارت المنافع  
 الحادثة في الحال موجودة يقابلها شيء من الاجرة قطعا فكانت كالوكالة المنجزة  
**والمنافع** القليلة تجزئ بغيره لئلا تكون الوكالة المتعلقة **وقد** ثبت لنا جواب الاربعين بمجموع  
 الاجرة وان لم يجب لكل بعد **فكذلك** هنا وهذا اقوى وتفقه من **الحسن في الدين**  
**وفيها من الحقوق الشرعية** وبيان وقت الحبس وسماح البينة بالعرق وهل  
 القول قول المدعي المدعي عليه غف **او** قول المدعي انه فقير وهل تقبل البينة  
 بالا فلا ينقل الحبس بيان مدة الحبس بيان ما يحبس فيه من الدين الشرعية  
 وتحرر كالملازم الامعاب في ذلك كله ذكر في الهداية **قال** واذا ثبت الحق عند القاض  
 فطلب صاحب الحق حبس خريمه لم يعمل بحسبه وامره برفع ما عليه **وقد** اذا ثبت  
 الحق باقراره **اما** اذا ثبت بالبينة حبسه كائنت فان امتنع حبسه في كل  
 دين لزمه بدلا من ما حصل به لا من ما حصل في دين كمن المبيع او التزمه بغير  
 بغيره كالمهر والكفالة **والله** بالمهر المعجزة دون مؤجلة **ولا** يحبس بها  
 سوا ذلك **اذا** **قال** في حق **الان** ثبت خريمه ان له ملا في حبسه لانه لم يوجد  
 دلالة فيكون القول قول من عليه وعلى المدعي ثبات شاي **ويروي** ان القول عليه

في جمع ذلك لان في الاصل هو العسرة **ويروي** ان القول له لا فيما يدره مال وفي  
 النفقة القول قول الزوج انه معسر **في** اعتاق العبد المشترك القول قول  
 المتفق **والله** مؤيدان القولين الاخيرين والتفريع على ما **قال** في الكتاب انه  
 ليس بدني مطلق بل هو صلة **حق** تسقط النفقة بالموت على الاتفاق **وكذا**  
 عند ابي حنيفة ضمان الاضاق **ثم** فيما كان القول قول المدعي انه ملا او ثبت  
 ذلك بالبينة فيما كان القول قول من عليه **بحسبه** شهرين او ثلاثة **ثم** يال  
 منه **ويروي** في ذلك من التقدير بشهر او اربعة اشهر الي ستة اشهر  
**والنقص** ان التقدير بمقوض في رأي القاض لا خلافا لحوال الاشخاص **فان**  
 لم يظهر له على سبيله **يقول** بعد مضى المدة **فلو** بالبينة على فلاسه  
 قبل المدع **تقبل** في رواية ولا تقبل في رواية وعلى الثانية عامة المشايخ **قال**  
 في الكتاب على سبيله **ولا** يحول بينه وبين غرامه **وقد** كلام الملازمة وسند  
 في كتاب **الحجر** يحبس الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس في دين ولد **لان** نوع  
 عقوبة **ولا** يسقط المولد على والد **كما** الحدود وكفصا **الا** اذا امتنع من  
 الاتفاق عليه **فذكر** ما وعد به في كتاب الحجر **فقال** في كتاب الحجر وان لم يعرف  
 للمفلس مال فطلب فراقه حبسه **وهو** يقول لا مال له حبسه فحكم مدة في كل دين  
 التزمه بغيره كالمهر والكفالة **وكذا** ان اقام البينة انه لا مال له **يقول** على سبيله  
**ولو** من في الحبس يبقى فيه ان كان له خادم يقوم بمعالجته **وان** لم يكن له اخرجه  
 تمردا من هلاكه ولا يحول بينه وبين فراقه بعد خروجه من الحبس **ولا** زموته  
 ولا ينفونه من التصرف والسفر **قال** اذا فلسه الحاكم حال بين الغرا بينه  
**ان** ان يقبوا البينة ان له ملا لان اقتضا بالافلاس عندها يصح قبضه العسرة  
**وقد** **ويحسبه** لا يتحقق القضا بالافلاس لان مال الله غادر **واجم** **وقول** **الا** ان يقبوا  
 البينة ان له ملا اشارة الى ان بينة الايسار ترجع على بينة الاعسار **ولو** اقتار  
 المطلوب والطالب الملازمة **فلما** للطالب **الا** اذا علم القاضون بالملازمة  
 يدخل عليه ضرر بين بان لا يمكنه من دخوله ارضه فيحبس بحسبه دفعا للضرر  
**هذه** عبارة الهداية **فذكر** في فتاوي قاض خان **قال** اذا توجه الحبس لمدونة **فان** القاض



لا يسأل المديون ولا يسأل المديون له مال في ظاهر الرواية فان سأل المديون من القاض  
 ان يسأل صاحب الدين له مال سأل القاض بالاجماع **قال** قال الطالب هو موسى بن جدر على  
 القضاء **وقال** المديون انما معس كقوليه **قال** بعضهم القول قول المديون انه معسر **قال**  
 بعضهم ان كان الدين وليجا بدلا عما هو مال كالقرض ونحو المبيع القول قول المديون  
**وقال** هو مروي عن ابي حنيفة **قال** عليه الفتوى وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال  
 كان القول قول المديون **والله** يؤيد هذا القول مستلذان احدهما ان القول مستلذان  
 اذا اعتق العبد المشرك وادعى انه معسر كان القول قوله فيه لان الضمان واجب  
 بدلا عما هو ليس بالمال الاصل في الادعي العسرة والثانية اذا طلب نفقة المورث  
 والزوج يدعي العسرة كان القول قول الزوج **وقال** بعضهم كل ما وجب بعقد  
 لا يقبل قول المديون انه معسر ان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال... المديون  
 اذا اقام البينة على الا فلا ينسب قبل الجس فيه روايتان **قال** الشيخ الامام ابو بكر  
 فخير بين الفضل **الصحيح** انها تقبل **قال** رحمه الله وينبغي ان يكون مفوضا الى رأي القاض  
 ان علم القاض انه رقيق لا تقبل بينة ولو اقام المديون بينة على الا عسار وحضا  
 الحق بينة لیسار كانت بينة صاحبا ولي فان شهدوا انه مرسوسه در علي  
 اداء الدين جاز ذلك وكفى لا يشترط تعيين المال ان اقام المديون بينة  
 على الا عسار بعد الجس في الروايات الظاهرة انها لا تقبل الا بعد مضي مدة  
 واختلفت الروايات في تلك المدة **روى** عن محمد بن ابي حنيفة انها مقدر  
 بشهرين او ثلاثة **روى الحسن بن ابي حنيفة** انها من اربعة اشهر الى ستة  
 اشهر **ومن** ابي جعفر الطحاوي انها مقدره بشهر **قال** الحلواني هذا الرقي  
 الا قال **وقال** بعضهم ان كان المحسوس بدلا لينا كصاحب عيال شكوه الى القاض  
 لاجل النفقة فخذ بقول الطحاوي وان كان وقفا يعرف القاضى بمرده يحبس  
 ستة اشهر **قال** الحاصل انه مفوض الى رأي القاضى ان وقع عند القاضى انه بعد  
 ستة اشهر بمرده يدعى كس فان وقع عند ان قبل عام شهر واحد ان عاين  
 الملقه **وقال** اذا كان امره مشكلا اذا كان فقره ظاهرا **قال** القاضى عنه عاجلا  
**وقال** يقبل البينة على الا فلا ينسب قبل الجس فيه **روى** عن عيسى بن عمار

لا يجوز

واصدقائه واهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نفقه له ولا  
 كفى لا يشترط في هذه النقطة الشهادة وبعد ما على سبيل **قال** لصاحب  
 ان لا يلزمه اختلافوا فيه والصحيح ان لا يلزمه **قال** حسن الا فاول في الملازمة  
 ما روي عن محمد بن يحيى انه يلزمه في قياسه وقوده ولا يمتعه من الدخول  
 على اهله ولا من العدا والعشاء ولا من الوضوء والحلا ولا ان يلزمه بنفسه  
 واخراته وولده ومن احب فان قال المديون لا احبس مع علامك واجلس  
 معك **قال** بعضهم كان له ذلك **وقيل** هذا قول ابي حنيفة **قال** على قولهما  
 ليس المديون ذلك **قال** حياوا هذه المسئلة فترى المسئلة التوكيل في الخصومة  
 من غير وصف الخصم على قول ابي حنيفة **قال** الصحيح ان الملازمة الروايات فيها  
 المصاحبة التي لا المديون ان شألا لزمه بنفسه وان شاء غيره لات  
 المقصود حصول الدين في لازمه الغير عسى ان يكون اقرب الى ذلك **رواه**  
**مسئلة** قال المديون عليه انا فقيرة **قال** المديون هو موقوف موسى بن جدر  
 منها ما تحرير كلام في ذلك **قال** في الحداية انه اذا ثبت الحق عند القاضى وطالب  
 الحق جسد خريم لم يجعل حبيسه وامره يدفع ما عليه **قال** اذا ثبت الحق بلاقرار  
 لانه لم يعرف كونه مما طالا اذا ثبت بالبينة حبيسه كما ثبت لظهوره مطلقا فان  
 اشترط حبيسه في كل دين لزمه به لانه ما حصل في يد كمن المبيع او التهمة  
 بعقد كالمهر والكفالة لانه اذا حصل المال في يد ثبت غناه به **وقال** اقدم على  
 التزامه باختياره دليل سياره اذ هو لا يلزم الا ما يقدر على ادايه **والمراد**  
 بالمهر المعجل دون المؤجل ولا يحبس فيما سوا ذلك **قال** انى فقير الا  
 ان ثبت غريمه وعلى المديون اثبات غناه **روى** ان القول قول من عليه  
 في جميع ذلك لان الاصل هو العسرة ويروي ان القول له لا فيما بدله مال في  
 النفقة القول قول الزوج انه معسر **روى** في اعتاق العبد المشرك القول  
 للمعتق **والمسئلة** ان يؤيد ان القول بين الاخيرين والتجريح على ما في  
 الكتاب انه ليس بدعي مطلقا بل هو صلة حتى تسقط النفقة بالموت على  
 الانفاق وكذا عند ابي حنيفة ضمان الاعتاق **قال** في ما اذا كان القول قول

اعلم



من عليه يجهل شهرين او ثلاثة ثم يبال عنه هذه عبارة **وذكر في المحيط** وانما  
 متى ما يجهل فانما يجب اذا عرف القاضى لبياره من قبل انه وجب الدين  
 بدلا عما هو مال كتمن متاع او يبدل قرض حق ثبت لبياره بما دخل في ملكه  
 وزواله محتمل فحينئذ يجهل لانه موسى لم يتقنع عن اثبات ما عليه ان  
 اختلفا وزعم الطالب انه موسى وزعم المطلوب انه معسر **وذكر في الخصائص**  
 في ادب القاضى القول قول المطلوب لانه العسرة اصل في بني آدم فالمديون  
 سقمك بالاصل والطالب يدعى مراعا دضيا فيكون القول قول المطلوب  
**وذكر في المبسوط** القول قول الطالب لانه سقمك بما هو ثابت في الاصل باقائها  
 وهو اليك **وذكر في** سقمك لبياره من قبل وجب الدين بدلا عما هو مال المطلوب يدعى  
 اسرا حادقا وهو هلاك المال فيكون القول لمن سقمك بالاصل اما اذا وجب  
 الدين بدلا عما هو مال كالمهر بدل لغيرها فقال المطلوب انا معسرة قال  
 الطالب هو موسى والقول قول المطلوب في ظاهر الرواية فانه ذكر في النكاح  
 لو اختلف الزوجان فقال انا معسرة على نفقة المحسر **وذكر في** المرأة بل انت  
 موسى وعليك نفقة **قال** القول قول الزوج **وذكر في** العتاق عدي بن شريك  
 احدهما رة المعنف انا معسر لا سبيل لك **قال** اسألت ان موسى ولان  
 اضمتك **قال** القول قول المعنف **وذكر في** كتاب الكفالة اذا مات المحتال عليه فقال الطالب  
 مات وعاد الدين اليك **وقال** المحيل مات موسى **قال** القول قول الطالب يروي  
 عن ابي حنيفة في التوارد **قال** القول قول الطالب لا في دعوى الاعسار وبه تآخر  
 المطالبة **القول** لا يبارى لعنف دعوى الاجل لو ادعى المطلوب اجلا في هذه الدون  
 وانكر الطالب **قال** القول قول الطالب **فكذا** هذا وجه ظاهر الرواية ان المطلوب  
 متمسك بالاصل وهو الاطلاق فانه اصل في بني آدم والعنف ما رضى فكان الطالب  
 مدعيا اسرا حادقا والمطلوب متمسك بالاصل فيكون القول قوله بخلاف  
 دعوى الاجل لا يثبت الا بالشرط والشرط اسرا حادقا كان مدعى الاجل  
 الاجل مدعيا اسرا حادقا **وذكر** دعوى الاعسار وان كان بمحقق دعوى الاجل  
 الا انه يثبت من غير شرط فكان بمنزلة دعوى الاجل في الكفالة لكان ثبت  
 في حق الكفيل من غير شرط كان القول قول مدعى الاجل **فكذا** هذا هذه عبارة

الخلع  
الموسرين

لان

الحط

المحيط **وذكر في** الخصائص في الفتاوى ما صورته فان قال الطالب هو موسى  
 قد روى القضاة **قال** المديون انا معسر كهلوا فيه **قال** بعضهم القول قول  
 المديون انه معسر **قال** بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالفرض  
 وعن البيع **قال** القول قول مدعى اليك **وذكر في** ابي حنيفة وعليه  
 الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالميدل فلا يقبل قوله فذوال ذلك  
 القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قول المديون **والله**  
 يؤيد هذا القول مستلثان احدهما ان الشريك اذا اعتق العبد المشترك  
 وادعى انه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان وجب بدلا عما لبيته  
**في الاصل** في الادنى هو العسرة **والثانية** المرأة اذا طلقت نفقة المورس  
 والزوج يدعى العسرة كان القول قول الزوج **وقال** بعضهم كذا وجب  
 بعقد لا يقبل فيه قول المديون انه معسر ان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال  
 ثم كلاً **وذكر في** المبسوط وادب القاضى للخصاص **وان** طلب المديون من  
 القاضى ان يسال المدعى هل له مال يساله بالاجماع فان سال المديون وسال  
 القاضى من المدعى وزعم المدعى انه موسى وزعم المديون انه معسر يجعل القول  
 قول المديون لانه العسرة في بني آدم اصل فالمديون سقمك بالاصل **وصالح**  
 يدعى اسرا حادقا فيكون القول قول المديون **وقال** بعضهم ان كان الدين  
 بدلا عن مال كتمن متاع او يبدل قرض يكون القول قول المدعى **فكذا** لانه اذا  
 وجب بدلا عما ليس بمال يكون **القول** قول المدعى عليه لانه اذا وجب  
 بدلا عما هو مال فقد عرف قدرته على قضاء الدين بما دخل في ملكه **و**  
 زوال ذلك محتمل واذا وجب بدلا عما ليس بمال لا يعرف قدرته على  
 قضاء الدين فبقى متمسكا بالاصل انه معسر **والذي** يؤيد هذا **الاستدلال**  
 احدهما من في كتاب النكاح ان المواة اذا ادعت على زوجها انه معسر  
 وادعت نفقة المورس وزعم الزوج انه معسر وعليه نفقة المحسر  
 يجعل القول قول الزوج لان السبب الذي به وجب النفقة دينيا  
 فذمته لم يدخل في ملكه شيئا يصير به قادرا على قضاء الدين فبقى



تمت كتاب الاصل **الثانية** نص في كتاب العتاق ان احدا الشريكين اذا ائتمن  
 العبد المشترك وضم انه سعى كان القول قوله لان هذا الضمان واجب بسبب  
 القول الى ابي حنيفة وابي يوسف والقاضي المنتب الى سببها بنبه  
 الى الفقيه ابي جعفر الهندي **وفي** قول بعضهم يحكم فيه الزمان كان عليه زعم الفقل  
 كان القول قول المديون وان كان عليه زعم الاضيا كان القول قول المدعي  
 لان ذلك علامة الاغنيا في العلوية والفقهاء **وب** الشيخ الامام ابو محمد  
 عبد العزيز احمد الحلو في هذا القول الى الفقيه ابي جعفر الهندي **وفي** قول  
 ان كان على المديون زعم الفقرا وقدر المدعي انه غير ذميه وان كان عليه  
 زعم الاغنيا قيل ان يحضر مجلس القاض فان القاضى يسأل البينة فان اقام  
 البينة على ذلك سمع القاضى وجعل القول قوله وان لم يمكن الاقامة  
 يحكم زعم الحال ويجعل القول قول المديون **وفي** الكافي في شرح الوافي  
 واذا اثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حيزه لم يجعل عبدا  
 واسره بدعا عليه فان ابي حنيفة في كل دين لزمه بدلا عن اصله في دين  
 كالقضى والقرض او التزمت كالمهر المجل والكفالة لثبوت اماره غناه في  
 هذين الموضوعين **اما** في الاول فلا بد من قدرته بمراد خلق ملكه وزواله  
 محتمل **وفي** الثاني فلا بد التزامة باختياره دليل بياره **اما** الظاهر انه لا يلتزم  
 الا ما يقدر عليه **واما** اذا طلبت المواة الموجه من المهر بعد ما دخل بها فالقول قول  
 الزوج في حصة **لا** دلالة هنا على القدر **ولا** يحبس فيه ذلك ان ادعى الفقر  
 الا ان ثبت غريه ان له مالا فيجب به بما يري لانهم يوجد اماره غناه والاصل  
 في الادعى العسر فيكون القول لمن عليه وعلى المدعى اثبات غناه **وفي** القضاة  
 ان القول للمديون في جميع ذلك لانه ستمسك بالاصل وهو العسر وروى  
 الدين يذمها عارضا وقيل ان كان الدين وجب مما هو بال فالقول للمدعى  
 وان كان الدين بدلا عما ليس بال فالقول للمدعى عليه وما يوجب هذا القول  
 مسئلتان **وفي** المسئلة الاولى هذه عبارة **وذكر** الشيخ حكام الدين السغاني  
 في شرحه في الهداية ما صورته **قال** قوله فان امتنع حبه في كل دين لزمه

عن ما حصل في دين **اعلم** ان هذا اختلف العلماء على احوال خمسة بيان ذلك  
 ما ذكره في اخره **سنة** الفصل التاسع من ادب القاضى **وما** ذكره **الفقيه** **شريد**  
 في مشروح ادب القاضى من باب الحس **و** اذا جاء رجل برجل الى القاضى  
 واثبت عليه ماله ببينة او اقر الرجل به **وقال** المدعي انه موسى وطلب خرافا  
 ان يحبس **وقال** المطالب لابل انا معسر فقرا خلت الروايات فيه  
**قال** الاختصاص وهو رواية عن اصحابنا ان القول قول المديون لانه  
 متمسك بالاصل لان الفقر اصل في بخادم فانه يولد ولا مال له **وصاحب**  
 الدين يذمها عارضا والتمسك بالاصل واجب حتى يظهر خلافه  
**فكان** القول قول المديون مع المدين واختار ابو عبد الله البجلي **وهو** رواية  
 عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كل دين اصله مال كتمن البعاط و  
 العروض فالقول للمدعي لانه يعرف دخوله في ملكه ورواى ذلك عن  
 ملكه محتمل فكان القول فيه للمدعي وكل دين لم يكن اصله مال كالمهر  
 وبدل الخلع وما اشبه ذلك فالقول فيه قول المدعى عليه لانه لم يدخل  
 شئ في ملكه ولم تعرف قدرته على قضاء الدين فيبقى متمسكا بالاصل  
 وهو العسر فيكون القول قوله **وقال** بعضهم ما كان سبيلا سبيل البر صلة  
 فالقول قول المدعى عليه لانه لم يدخل شئ في ملكه ولم يعرف قدرته على قضاء الدين  
 لانه معسر كما في نفقة المحارم وما اشبه ذلك وفيما سعى ذلك فالقول قول  
 المدعى **قال** بعضهم كل دين لزمه بما قدرته فالقول قول المدعى وكل دين لزمه  
 محال بما شئته العقود فالقول قول المديون **لان** الظاهر من حال الانسان ان  
 لا يشع في امر لا يقدر عليه ولا يلتزم مالا لا وفاء به **وهذا** القول يوجب التسوية  
 بينهما اذا اثبت ذلك بدلا عما هو مال او لم يكن بدلا عما هو مال فخرق بين القابل  
 بين مسئلة النفقة وبين مسئلة الخوف بين غيرهما **وقال** ذلك ليس يدين  
 على الحقيقة بل ذلك صلة حتى سقطت النفقات بالموت كذلك ضمان  
 المعنوية على قول ابي حنيفة **وقال** الفقيه البجلي **وهو** القول **فاسمح** يحكم  
 الزعم والهيتمان كان عليه زعم الفقرا كان القول قول المديون **وان** كان عليه



ذي الاغنياء كان القول قول المدعى انه موسى في اهل العلم والاشراف  
 كالعلوية والعباسية فانهم يتكلمون بالباسم مع حاجتهم حقلا يذهب  
 ما وجوههم فلا يكون الزمي فهم دليل على اليأس وتكليم الزمي مذهب  
 في الشرح **حق** حكم الزمي في باب الزكوة في جواز الصرف الى من راي عليه زبي  
 الفقرا فان ادعى الطالب انه فقير كان عليه ذي الاغنياء ولكن غير زبي حق  
 حضر مجلس الحكم فان القاضي يساله عن البينة فان اقام البينة تسمع  
 منه وكان القول قوله وان لم يقدم بينته يحكم زبي في الحال فليكون القول  
 المديون والمراد بالمهر المعجلة دون موجلة لان العادة جرت بتسليم المهر  
 فكان اقداره على النكاح دليلا على قدرته على تسليم المهر فبعد ذلك لا تسمع  
 دعواه انه لا يقدر على تسليم المهر وقد **ذكر** الامام القاسمي وذكر في النكاح الجبر  
 في المهر **فكر** البرودي انه اراد به المعجل لان العادة في النكاح ان لا يقدم عليه فزلا  
 ولا فاعنده بالمعجل قوله ولا يجيبه فيما سوي ذلك الخصمان المضمون  
 وارث لجناية **و** قوله لانه لم يوجد دالة اليأس متصل بالمستشفى وهو قوله  
 ولا يجيبه فيما سوا ذلك **فم** هذا ذكر قول من يقبل قوله من رب الدين  
 والمديون في الموضعين **وذكر** ايضا قبول بينة المدعي اذا اقام بينته على ان  
 المديون مالا **يقول** لا ان يثبت غريمه ان له مالا وبقي الوجه الثالث **وهو** ما  
 اذا اقام البينة على ما ادعيه قرب الدين على البينة والمديون على العبرة  
 ببينة من تقبل **وذكر** في الدخيرة بينة رب الدين اولى **و** روي ان القول  
 لمن عليه الدين في جميع ذلك ويصل تحته ثمن المبيع وغيرها هذه  
 عبارته **فكر** تاج الشريعة في حاشية على الهداية ما صورته قوله فيما سوي  
 ذلك مثل ضمان المضمون وارث لجناية وبطل الكفاية وضمان ائناق  
 العبد المشترك ونفقة الزوجات **وذكر** الشيخ محمد الدين الضري في حاشيته  
 على الهداية ما صورته المراد معجلة لان العادة جرت بتسليم المعجل لا يقبل  
 قوله اني فقير **اما** في الموجل قول المدعي عليه لان الاصل العسر وقوله فيما  
 سوا ذلك **و** هو ما سوي المذكور وهو مثل عوض الغصب وارث لجناية

**و** قوله لمن عليه في جميع ذلك **اي** في المهر وبطل المبيع وفي سائر الصور القول  
 لمن عليه في رواية وفي رواية القول قوله **اي** المديون **لا** فيما يدل مال كمن المبيع  
 فيما يكون بدله مالا القول للدين لا المديون **وذكر** ايضا **اما** جعلنا القول  
 قول من عليه في النفقة وفي الدين الواجب بالعقد القول لمن له الدين لان  
 الدين مطلق والنفقة ليست بدني مطلقا **لما** اصلها كذا ضمان الاعتاق  
**و** النفقة صلة عند أبي حنيفة بدليل سقوطه بالموت **فان** اذا لم يكونا ربا  
 سطلقا فقلنا القول قول من عليه **وذكر** في الاختيار شرح المختار وان **قال**  
 المدعي هو موسى وهو يقول انا مفسر فان كان القاضي يعرف لسانه او كان  
 الدين يدل مال كالتق والقرض او التمس به عقد المهر والكفالة وبطل  
 الخلع ونحوه حبه لان الظاهر بقا ما حصل في يده والتزامه يدل على القوة  
 ولا يجيبه فيما سوا ذلك **اذا** ادعى فقرا **لانه** الاصل ذلك مثل ضمانات  
 المتلفات وارث لجنايات ونفقة الاقارب في الزوجات واعتاق  
 المشترك **لا** ان تقوم البينة ان له مالا فيجيبه لانه ظالم ثم كلاس **وذكر**  
 في شرح الهداية للكاظمي قال قوله بدلا عن مال حصل في يده الى اخوه وفي الدخيرة  
 وشرح ادب القاضي للصدر الشهيد لوجه المديون بعد تبوت الدين انا مفسر  
**وقال** المدعي هو موسى ولا بينة له فالقول للمديون مع يمينه وهو رواية  
 عن اصحابنا واختيار لخصاف وبه قال الكشاف في وجه **وذكر** في حاشيته **واي**  
 يوسفان كل دين اصله مال كمن المبيع والقرض فالقول قول المدعي **وبه** قال  
 الشافعي في وجهه فالمدعي يحتاج الى البينة لانه عرف دخول ثمن في ماله **وقال**  
 ذلك محتمل **اما** الظاهر قول المدعي **و** في كل دين لا يقابل مال كالمهر وبطل الخلع وما  
 اشبه ذلك فالقول للمديون **لا** انه لم يدخل ثمن في ملكه فيبقى متمسكا بالاصل  
 اليه **اشار** في كتاب النكاح في مسألة ادعاء المرأة نفقة الموصون وزعم  
 الزوج انه مفسر **قال** القول للزوج وقوله والمراد بالمهر الى اخوه وذكر ما له  
 السفن في بعبارة ثم كلاس **وذكر** في اختلاف الفقهاء للطحاوي ما صورته  
**وسمعت** بن ابي حمران كان ساخر اصحابنا وسمعت في شجاع **يقول** كل دين كان







في الفقر والعسرة **وان** كذب المدعى **وقال** انه من جهة قناع **فان** هذه الصورة ما ذكر  
 كلامها **ينبغي** ان يكون القول قريبا قول المدين **لان** ان يقيم رب الدين المسئلة  
 ان الدين عن متاع **فان** القول حينئذ قوله **ويجيبه** قولهم بدل الخلع معناه كونه  
 الذي وقع قطع الرجل سراً عليه **وهو** اما ان يكون في ذمة المرأة المتخلعة  
 او في ذمة اجنبي **فان** ادعى الزوج على المرأة المتخلعة انها كانت اغتبلت  
 منه على شيء في ذمتها **ان** على الاجنبي ان كان الخلع وقع على شيء في ذمة المتخلف  
 المرأة والاجنبي بذلك **فان** قلت المرأة انا فقيرة او مسعرة او قال الاجنبي  
 كذلك **قال** الزوج لا بل هما غشيان **فان** القول في ذلك قول المرأة والاجنبي  
 مع اليقين لا قول الزوج **واخطأ** صاحب المختار في هذه الصورة في نقل الحكم في  
 الخلع فانه جعله مع عن المتاع والقرض **قال** فيه القول بدين الدين لا قول المدين  
**فان** يلتفت الى قوله وانما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل تنبيه على هذا  
 وانه اخطا لا يعمل به **وقد** نقلنا فيما تقدم من نقل البحر المحيط والفتاوى  
**كالطحاوي** والسفناقي **المحيط** وشرح الهداية للكاكي ما يخالفه من جهة  
 المعنى فالخلع ليس بيد من مال لان يضع لحرمة ليس بمال قطعاً **ولا** عقد  
 النكاح عقد سبأ لانه مال بمال **وهو** المهر فضاوا فيه بين المعجل والموجل  
 جعلوا ان في الموجل القول قول الزوج في الاعتسار لا قول المرأة وان كان العقد  
 وقع على المجموع فكيف يكون بدل الخلع اقوى منه **وقولهم** او بدل العتق معناه  
 ان العبد اذا كان بين شركتي فاعتقه احدهما بغير ان نصاحبه واخار  
 الشريك الذي لم يعتق بضمين الذي اعتق **ادعى** عليه عليه عند القاض  
 فاعترف بالاعتناق او ماتت به بينة **فان** ادعى انه فقير فقال الشريك الذي  
 لم يعتق انه فقير **فان** القول في هذا قول الذي اعتق مع عينه **ولا** يجزى اذا  
 حلف **قال** في الهداية وفي اعتناق العبد المشترك القول المعتق بكسر الشا  
 والعلية فانه كونه ليس بدين مطلق حتى يسقط بالموت هذا في حنيفة  
 علل وضوفاً هنا بان الضمان واجب بدلا عما ليس بمال فيه وفي تعليل  
 الهداية نظر الذي في كلام الهداية فهو كونه يسقط بالموت عند

الحنيفة **وينبغي** ان لا يسقط قياساً على بقية الحقوق **والا** نظر الذي في كلام  
 الهداية فهو في قوله الضمان هنا واجب بدلا عما ليس بمال ليس كذلك بل يجب  
 بدلا عما كان ملكه شريكه في العبد وهو مال بدليل جواز بيعه من اجنبي ومن  
 الشريك **وبدليل** جواز اعتاقه **ولا** اعتق الا في المملوك **فان** اذا اراد بالمال ما يقول  
 به وما فيه فهو بنفسه كمال الزكوة فيقضى عليه في الاموال المتولدة زكوة  
 فيها **واذا** تلف بضمن **ولا** يسقط الضمان فيها اصلاً **ان** اذا اراد ما هو عم  
 من ذلك فيشكل عليه ما قلناه من ان النصف من العبد المشترك كان  
 مملوكاً للشريك ملكاً صحيحاً تاماً ما يبيعه ويتصرف فيه كل نصف المالكين  
**وقوله** وضمان المقتضوب معناه اذا اعترف بالقبض وقال انه فقير  
 وقال المقتضوب منه انه مؤسّر وتصادقاً على الهلاك **وجس** لاجل العلم  
 بالهالك كان القول قول الغاصب في العسرة لا قول المقتضوب منه **هكذا**  
 ذكره السفناقي **وتاج** الشريعة **وحيد** الدين الضروري فاما نقلناه عنهم **فان** نظر  
 وينبغي ان لا يكون القول قول الغاصب لانه ما حصل في بيعه فيبقى كماله  
 القاضى من اثمان المبيعات والقروض كذا مسئلة المتلفات **ينبغي** ان يكون  
 مثل مسئلة الغصب **ويجب** باننا انما قلنا في اثنان البيعات والقروض  
 بان القول قريبا قول المدعى لان المدعى عليه اعترف بالقبض بدخول ذلك  
 في ملكه ويدعى امرأته وهو زواله وكان المدعى متمكناً بالاصل فيكون  
 القول قوله **ولا** كذلك مسئلة الغصب والمتلفات لان المدعى عليه  
 لم يعترف باليسار ولا اثبت غناه بدخول شيء في ملكه بدلا عن مال ان  
 الغصب لا يحصل به العتق **ولا** يحصل بالمال المتلف **كان** المدعى عليه متمكناً  
 بالاصل وهو العتق فيكون القول قوله **وهذا** يجب ايضا عن ضمان  
 الاعتناق لانه بمنزلة المتلفات لا غير **وما** استشكل من قوله ان حنيفة  
 انه يسقط بالموت **ومسئلة** الغصب وقعت عندي يوم الاحد حادي  
 عشر من ذي الحجة سنة اربع وخمسين **ولم** يقع عندي قبل ذلك من اول  
 مباحثي للحكم **و** اردت الحكم فيها على قول الغاصب **فان** نقله الاشياخ



وذلك بعد تصديق المفقود منه والقاصب على هلاكه الايمان المفقود  
 وعلى القيمة المذكورة وقوله نفقة الزوجات ولا قارب معناه ان نفقة  
 الزوجة مع الرجل على نفقة كل يوم وتراضيا عليها فثبت مدة بعد ذلك  
 فادعت المرأة عليه عند القاضى وطالبته بذلك المتجه من النفقة المفروضة  
 وصدر قضاها على ذلك وقال في فقيرة قالت بل موسى فاقول قول الزوج مع  
 بينه ولا يجس اذا حلف انه فقير معسر عن هذا المطلوب منه فان اقامت  
 المرأة بينة بانه موسى وطبقت حبه حبه ونفقات الاقارب  
 ان يكون صورا فان القريب فرض على نفسه لقربه في كل يوم  
 شيئا معلوما واذن فلا استدانة والافتقار والرجوع عليه استدانة  
 والافتقار والرجوع فاستدان القريب القريب المصروف له وانفق  
 ثم ادعى الفارض بذلك القدر المستدان عليه فقال الفارض انا فقير  
 وقال المستدان والمفروض له هو موسى فاقول قول الفارض كذا لو  
 استنح ففرض عليه القاضى واذن بالاستدانة واستدان وانفق  
 وادعى عليه فقال انا فقير يجب ان يكون القول قوله كذا يجب ان يكون  
 في نفقة الزوجة اذا فرض القاضى عليه بعد استناع الزوج من النفقة  
 وانما قلت يجب ان يكون كذا الاقلية على وجه النفقة فاقول  
 اصدا ذكر هذا في التصور ولا بسطه مثل بسطه وقوله ادعى على الجانية  
 معناه اذا اجنا عليه جناية وجب فيها المال الادعى على الجانية انه فقير  
 وقال المجني عليه انه موسى فاقول قول الجانية او صلح عودم العمد عليه  
 معناه انه لو قتل مورثه عمدا فصالحه على مال وادعى انه فقير يكون  
 قول القاتل في ذلك لانه ليس بدافع قال باصرح بهذه الصورة اهد كما  
 ما نقلناه عنهم سوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو موافق  
 للقواعد وداخل تحت قولهم بما ليس بالزوج او المهر الموجب معناه  
 ان الرجل اذا تزوج امرأة على مهر مبلغة مثلا الف درهم ولم يذكر  
 ان منه شيئا مؤجلا فانه يكون مالا ينظر الى البلدة التي هم فيها فان عاونا

ما دل على الجانية وصدره على الجانية  
 اقامت البينة ص

في

تعجيل كل الالف قبل الدخول فيكون المرأة ان تمنع نفسها حق تعجيل الالف  
 وتكون القول لها في قدرته على الالف مجموعها ولا يسمع قوله انه معسر وان  
 تعاروا تعجيل البعض منها قبل الدخول كبلادنا **فقط** بذلك المعجل عند  
 القاضى **فقال** في فقيرة لا يقبل قوله القول للمرأة وان دفع المعجل ثم دخل  
 فطالبته ببقية المهر فقال في فقيرة فقالت هي هو موسى والقول  
 قول الزوج في هذه الصورة وهذا معنى قول صاحب المعداية **والله** بالمهر  
 معجلة دون موجب **والنفق** حافظ الدين قيد بالمهر المعجل **والنفق** حصيد  
 الدين اشار الى هذا في هذا القول لان العرف ما جرى على تعجيل الرجل  
**فعلما** ان مرادهم الموصل الذي من جهة العرف لا الموصل الذي شرط  
 في اصل الصداق بالنص وخرج وقت العقد مثل هذه لوان المرأة لها  
 ان تمنع نفسها حق تأخذ المهر تمنع ان يخرجها من البلد وقول صاحب المعداية  
 والمراد ما تعادقوا تعجيله ولو كان التأجيل رضى في البعض لا يفتقر الحكم  
 لانه اذا **هل** لا اجل فطالبته وقال انا فقير كان القول قوله **فالحاصل** ان  
 التأجيل على قسمين تأجيل بطريق العرف وهو قولهم في الاصدقه وزوجها  
 على الف درهمالة معجل لها من ذلك قبل الدخول بها خمسمائة وبقية لها عليها  
 بعد خمسمائة حالة ففرض الصورة **اقول** اذا دفع اليها الخمسمائة التي قبل الدخول  
 ثم دخل وطالبته بالخمسمائة الاخرى وقال انا فقير يكون القول قوله **وتأجيل**  
 بطريق النصيص على الاجل كما اذا تزوجها على الف درهم **منها** خمسمائة  
 حالة والباقي في موجب اليمين مثلا **فقال** في الصداق تعجل لها قبل الدخول بها  
 الخمسمائة لحالة قد حل بعد ما قبضت الحال ثم ادعت عليه بالخمسمائة المؤجلة  
 الى سنة **يكون** القول قوله فيها **فلا** فرق حينئذ بين التأجيل الذي من  
 طريق العرف وطريق النصيص **فلو** كان المهر كله حالا ولم يشترط منه  
 شئ **هل** يكون كله بمنزلة المعجل بحيث ان القول في سيرة قولها امر لا  
 الطاهر انه ينبغي ان ينظر الى المرأة والى هذا المهر ثم يكن المتعارف تعجيله  
 منه لهذه المرأة **فادان** ذلك يكون ما حكم العرف بتعجيله القول فيه







اذا اقام البيعة على فلاس قبل الجس فيه روايتان قال الشيخ الامام ابو محمد بن  
 الفضل البخاري الصحيح انما تقبل **قال** رحمه الله وينبغي ان يكون سقوطا الى راي  
 القاضى ان علم القاضى انه وقع لا تقبل بيئته قبل الجس وان علم انه لم يقع  
 بيئته **ولو** اقام المديون البيعة على لا يمسار **وصاحب الدين** على لا يمسار  
**كانت** بيئته اليما راوي **فان** شهدوا انه من سرة ور على اداء الدين جاز ذلك  
 وكفى ولا يشترط تعيين المال **وان** اقام المديون بيئته على لا يمسار **بعض** الجس  
**في** الرواية الظاهرة لا تقبل البيعة الا بعد مضي مدة واختلفت الروايات  
 في تلك المدة **فروى محمد بن ابي حنيفة** انه مقدار شهرين او ثلاثة **وروى**  
**الحسن بن ابي حنيفة** انها من اربعة اشهر الى ستة اشهر **عن ابي جعفر**  
 الطحاوي انها مقدار شهرين **قال** شخص لا يعتد لهواني وهذا انفق الاكل  
**قال** بعضهم ان كان المحبوس رجلا ليس له صاحب فيال شكوا اليه عياله فان القاض  
 ياخذ بقول الطحاوي وان كان وتقا يعرف القاضى تحوده يحبس ستة  
 اشهر **الحاصل** انه مفوض اليما راي القاضى ان وقع عند القاضى بعد مضي ستة  
 اشهراته مقدور **حبسه** وان وقع عنده قبل تمام شهر وامدانه فاجزأ لطلقه  
**وهذا** اذا كان امره مشكلا **اما** اذا كان فقير ظاهرا سالا القاضى عنه فاجزأ  
 و يقبل البيعة على فلاس ويغلى سبيله بمضرة خصمه **وانما** سالا عن سرة  
 جيرانه واصدقائه واصل سرقته من الثقات دون الفساق **فان** قالوا لا  
 تعرف له سالا كفى ذلك ولا يشترط في هذا اللفظ الشهادة **وبعد** ما غلى سبيله  
**قال** لصاحب الدين ان يلازمه اخلافوا فيه **والصحيح** ان لا يلازمه **فذكر**  
 في ادب القاضى المضاف **قال** واذا قدم رجل رجلا الى القاضى فثبت عليه له  
 سالا سابقا وراوية **فالقاضى** لا يحبس مالم يطلب المديون حبسه **فقد** را  
**قال** شيخ يحبس **واختلفوا** في تقدير مدة الجس **والصحيح** ان هذا لا يقدر  
 لا زم **قال** بعضهم انه في احد الروايتين يقبل **به** كان يفتى الشيخ الامام  
 محمد بن الفضل كان يقول له الرواية في كتاب الكفالة **في** رواية لا يقبل  
 نص عليه صاحب الكتاب في اخر الباب **وبه** كان يفتى عامة الشايع وهو



محمد

**والصحيح** **فان** احضر المدعى عليه بيئته بعد الجس قبل هذا الوقت الذي ذكرنا  
 بالعدم فشهدوا بعد ذلك عند القاضى **قال** صاحب الكتاب قبل القاضى فذكر  
 واخرجه من الجس وفلسه **وهذا** لا يشكل على احد الروايتين **اما** على الرواية  
 الاخرى **قال** **مشاهير** هذا اذا لم يكن حال الرجل مشكلا **اما** اذا كان لا يقبل  
 قبل مضي تلك المدة فاذا مضت تلك المدة واحتاج القاضى الى معرفة  
 حاله رجع الى من له معرفة به وعلم حاله **واعلم** ان الناس بما له جيرانه  
 واهل بيئته فيسأل الثقات من جيرانه واصدقائه **لان** الفساق يكفون  
 حينئذ **فان** قال هؤلاء ان لا تعرف ان له سالا فلسه القاضى واخرجه من الجس  
**قل** ان رجلا حبس فمر به بئله **ثم** غاب فسأل القاضى عن المحبوس فوجد  
 بعد ما **قال** ياخذ منه سنة كفيلا ويغلى سبيله **وبه** اذا مضت المدة سالا  
 القاضى عن حاله فوجد مفعلا **اما** يغلى سبيله لانه ربما يغيب الطالب  
 ويغيب نفسه ويريد به ان يطول حبسه فينظر **واما** ان ياخذ منه كفيلا  
 لانه لو كان المدعى حاضرا **كان** له حق الملازمة بعد ما غلى سبيله نظر  
 للمدعى **فان** كان غائبا ياخذ منه كفيلا ايضا **نظر** المدعى **ذكر** في القنينة  
 نا **قال** عن **ط** اذا است البيعة على فلاس المحبوس لا يشترط لسماعها من  
 رب الدين لكنه ان كان حاضرا او وكيله **فالقاضى** يطلقه بحضوره وان لم  
 يكن حاضرا يطلقه بكفيل **ذكر** مثله فان غاب الدين وظهر عساك مديونه  
 اخر منه كفيلا وخلاه **اطلق** ابو يوسف في رواية ابن سماعة وفي امير القاض  
 فان غاب ومضت الا فلاس فاة من المحبوس بيئته على فلاسه وسالا القاض  
 عنه فوجد مفعلا **فلا** يكفيل ولا يشترط حضور الخصم **وفي** **روى** اذا لم يجد  
 المحبوس كفيلا **قال** يغلى القاضى سبيله فقال لا بد من الكفيل **قلت** فذكر لنا  
 من هذا كله ان مدة الجس اختلفت الروايات في تقديرها **فروى** محمد بن ابي  
 حنيفة انها مقدار **ثلاثة اشهر** الى ستة اشهر **وروى** **الحسن بن ابي حنيفة**  
 مقدار من اربعة اشهر الى اصحاب ان **الصحيح** من ذلك انه مفوض الى راي  
 القاضى كما قدمناه من النقل عنهم **وهو** هذا النوع من ان اذا اثبت القاضى

عن ابي حنيفة  
 الى ستة اشهر وروى الطحاوي  
 انها مقدار شهر واحد والتفق



انه معسر غير متمدن يفرج عنه وان كانت مدة الحبس دون الشهر ان وقع عند  
القاضي من العلم انه متمدن وقد مضى عليه في الحبس ستا شهرا يفرج عنه **وهذا**  
سعي قول صاحب الهداية لا اختلاف احوال الاغصاف فيه **وطريق** معرفة القاضي  
الحال فيه ان يسأل جيرانه واصدقائه عن حاله وما لبيته فان اخبره بذلك  
واحد منهم غير فاسق انه معسر على سبيله **هذا** ما نصوع عليه في الخلاصة  
كما تقدم من قوله انما يسأل عن الثقات والواحد يكفي للاستفدنا من قوله العبارة  
ومن قول القاضي في دون الفتاوى المستور يكفي في هذا لان في مقابلة  
الفاستق المستور والعدل **وهذا** ليست بشهادة لانهم نصوا على انه لا يشترط  
فيها لفظ الشهادة **والعدل** معتبرة فيما هو من باب الشهادة ولا يشترط  
الديانات **وهذا** ليس من باب الشهادة ولا من اخبار الديانات فلا تشترط العدالة  
ايضا **وما** يوجد هذا ما له شيخ الاسلام **وصورته** قال هذا السؤال من القاضي  
من حال المدعيون بعد ملحقه احتياط وليس بواجب لان الشهادة بلا عمل  
شهادة بالنفي والشهادة بالنفي ليست بحجة **فكان** للقاضي ان لا يسأل عن عمل  
برايه ولكن لو سأل مع هذا كان احوط ان يشهد كلامه **فقله** هذا ليس بواجب  
وهذا ليس بحجة وان لم يقاضى ان لا يسأل **ويبين** قولنا انه لا يشترط العدالة  
في هذا الواحد لان اشتراط العدالة انما يكون في اقامة امر واجب او فائدت  
حجة شريعية او مما يقتصر اليه **اما** اذا لم يكن واحد من هذه الامور فلا فائدة لاشتراط  
العدالة **وكذا** للقاضي ان لا يسأل اصلا وينفرد بالاخراج عنه برأيه **فا**  
اشتراط العدالة اذا لا يبرح فيه **وكما** قول هذا الواحد ليس بحجة والنتيجة  
لا تشترط فيه العدالة لانه اشتغال بما لا فائدة فيه **ولا** ذكر احد هذا في  
الشيخ فخر الدين الزيلعي في شرح الكفر فقال ان كانت بينة على عباده  
اخرجه من الحبس ولا يحتاج فيه الى لفظ الشهادة **والعدل** الواحد يكفي في  
**هذا** الاثنان احوط **ويبين** ان يقول الشاهد ان حاله حال العسر نفقته  
وكسوته وحاله ضيقه **وقد** اخبرنا ما له في السر والعلانية **ثم** كلامه **وهذا**  
من كلامه لانه نقله من هجا والظاهر انه فهم ان هذا اخذ في به صدق التزكية

في باب الشهادة

وليس كذلك فان التزكية شرط في قبول الشهادة وليس للحاكم ان ينفي الحكم  
بدونها **اما** هذا فالحكم ينفرد ولا يترب عليها امر واجب **ولا** هي حجة في نفسها  
كما قدمنا **فلا** يفيد اشتراط العدالة وقد لا يجد الحاكم عدلا يخبره **فيقول** الي  
تطويل حبه مع اسكان الحاكم ان ينفرد بالاخراج عنه فيكون فيه نوع ظلم المحبوس  
وهذا لا يجوز **والاحسن** عندي ان يقال ان كان راى القاضي موافقا لقول هذا  
الواحد المستور في العسر يقبله **وان** يكن موافقا بمحققا القاضي لا يري له  
في حال هذا المحبوس في هذا الوقت لا من جهة ولا البصرة **فيستد** ان يكون المحبوس  
بالعسر عدلا **كما** لو اتي الاخبار بالغرل عن الوكالة فانه بالاجمال اذا  
اخبار الموكل فاسق بالغرل وصدق الوكيل فيما اخبره من الغرل انه معسر **وانما**  
استوضحت لهذا الكلام **مسئلة** عز الوكيل من حيث ان السفنا في **قل** في **مسئلة**  
المحبوس باصورته **ولا** يحتاج الى لفظ الشهادة بل اذا اخبر بذلك كفى  
وان اخبره بذلك ثقة عمل بقوله واخرجه من السجن والاثنان احوط **لان** ما  
سبيله سبيل الاخبار يكفي فيه بقول الواحد الاخبار بالتوكيل والغرل واشبهه  
ذلك **فجعل** هذا من باب سبيله سبيل الاخبار **وهنا** لنقل ثابت في انه  
اذا صدق الفاسق في اخبار بالغرل ينغرل فكذا هذا اولى ان يكون ما ذكرنا  
من امر المستور اذا وافق اخباره راى القاضي **تنبيه** اعلم ان هذا اذا لم  
يكن في الحال منازعة واما اذا كانت منازعة بين الطالب والمحبوس  
بان قال الطالب انه موسر **وقد** المحبوس في معسر لا بد من اقامة البينة فان  
شهد شاهدان انه معسر على سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان  
الاصار بعد اليك من حادث فتكون شهادة باسقاط لا بالنفي **تنبيه**  
على هذا الشيخ فخر الدين السفنا في **فايد** **والمران** بالاخراج بمضوالة مع اخبار  
واحد بمحال المحبوس لا يكون من باب البينة **حق** لا يجوز ان يقول هذا  
القاضي ثبت عندي انه فقير معسر **ولا** ينقل ثبوت الحق من غير هذا  
يخضع لهذا القاضي لكونه لما ابتلاه بالمحبوس وضيق عليه ولم يظهر له مال  
وهو يقول اني فقير **فالظاهر** من حاله الفقر **فلا بد** من ان المحبوس بالفقر الذي



الذي هو الأصل وهو ضرورة المدعى ومضيقها وعدم ظهور ثبوتها وكيس جزاء الظلم  
 منه بمنع اداء الحق عند الموعود وطول المدعى لظهوره مال فاذا مضت  
 هذه المدعى واخبر بخبر ثبوتها لا مال له افرج عنه **بقوله** لو ادعى اخر  
 عليه بدعي بعد ما اخرج من كسب هذه القاضى **هل يجوز** للقاضي بحسبه  
**ولا** يكون بمنزلة لو ثبتت اعساره بالبينة الشرعية ام لا يجوز للقاضي ان  
 يحبس ويجعل اعساره هذا كالثابت بالبينة **ينبغي** ان يكون الجواب  
 فيه على التفصيل ان كان دعوى هذا المدعى الثاني فقيح خروجه من الجبر  
 ولم تخصص مدة تحمل حصول الضالة لا يحبس **وما** حضرة المدعى سماع البينة  
 بلا اعسار بعد كسب هل يشترط ام لا **فقد** مضى في القضية والحال فيما تقدم  
 انه لا يشترط **لكن** ان كان ربا للمدعى حاضرا اطلقه القاضى بغير كفيل ان لم  
 يكن حاضرا افرج عنه بكفيل **الظاهر** انه جعل هذا بمنزلة اخبار الولد  
**اعني** انه ليس بشبوت حقا لا يجوز نقله الى قاض اخر **فان** الشبوت انما يكون في  
 وجه خصم **فانه** بقوله اذا قامت البينة على افلاس المحبوس الى اخره **هو**  
 القاضى حال المحبوس من جيرانه بعد مضي مدة الحبس **وهذا** لم يقل في الجواب  
 ثبت اعساره ومخرجه **وانما** قال اطلقه لا يلزم من اطلاق شبوت الاعسار  
 كما تقدم في اخبار الواحد بحاله **هذا** الذي يجب ان يحمل عليه كلام الزاهد  
 وصاحب الخلاصة **لان** حمل القاضى جواز له ان يثبت اعساره في غيبته  
 غريمه ويحكم ويضع عنه الطلب وينقل تبوته الى قاض اخر **وهذا** مما ينبغي  
 ان يعتني بفهمه **وتنصيص** الزاهد على المحبوس ولم يقل على افلاس  
 المدعى ان يريد علمنا هذا **فان** الاضمار بحال المحبوس بعد مضي مدة الحبس ليس  
 على وجه الوجوب **وانما** هو احتياط حق كان للقاضي ان يطلقه بلا سؤال  
 وليس هذا فيمن لم يحبس **كان** المراد الشبوت الشرعي لا استوى الحال للمحبوس  
 وغيره **واما** تحرير **مسئلة** سماع البينة **بلا** اعسار **قبل** الحبس **فان** فيما تقدم نقله  
 عن الاصحاب قد ذكرنا **روايتين** فيها **وقد** نقل في شرح ادب القاضى للخصاف  
 الصحيح انه لا تقبل **وقال** وعليه عامة المشايخ واختاره **فان** انه مفوض

الى راي القاضى فان رايه ان يقبل **وان** علم انه وقح لا وكانه اراد بقوله **لين**  
 انا اعرف حقك وقصدي رضاك ولكن العذر جاني من حيث اعسار **فان**  
 ولكن الاجر في الصبر على امر تعالى وما يضيع حقك على وتلطف معه  
**والله** بقوله وقح انه يقول لو قدرت في كسب كذا وكذا ما يحصل لك منى  
**شي** ولا افكر فيك واخرى اخرج على وفاء نفك **وهو** هذا الكلام مما يحصل  
 للسامع منه الا والفتاوة وقوة النفس **كان** والذي رحمه الله يقول  
 ينبغي للقاضي اذا علم ان بينه عدول يميزون في العدالة فيشرح صدره  
 القاضى ويتبين ان يقبل البينة بلا اعسار قبل الحبس **وهذا** حسن ايضا  
 وعلى عليه فان حسن عدالة الشاهد وتحرره في الشهادة نفى الظن  
 عن المشهود باعساره ان يحقل ان يكون له مال وتحقيقه **فان** العدل  
 المحرر لا يشهد بذلك ما لم تقطع العلم بفقره واعدا **بما** خلاف  
 من هو حاله غير معروف من الشهود وحيث انما تزكية ولا يعرف  
 القاضى تحريره ولا ديانته **واعلم** ان قول صاحب الهداية ولو قامت  
 البينة على افلاسه قبل المدعى تقبل في رواية ولا تقبل في رواية اخرى  
 وعلى الثانية عامة المشايخ **سواء** بذلك والله اعلم **غير** هذه المسئلة **وهي**  
 سماع البينة بلا اعسار قبل الحبس **فان** قوله قبل المدعى بالالف واللام **قد** تقدم  
 في كلامه من الحبس وما فيها من الاختلاف **ففي** صورة اخرى وهو انه اذا حبس  
 وقامت له بينة بلا اعسار قبل شهرين مثلاً **هل** يقبل ام لا ولا يلزم من الجواب  
 في هذه الصورة من ان فيها اختلاف الروايتين عن ان يكون الجواب كذلك  
 في سماعها قبل الحبس **وقال** فوضان فيما تقدم نقله عنه وان اقام المدعى  
 بينة على اعساره بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل الا بعد  
 مضي المدعى **وهي** هذه الصورة التي اشار اليها صاحب الهداية **ولم** يذكر  
 صاحب الهداية مسئلة سماع البينة بلا اعسار قبل الحبس وذكرها غيره  
 فيما تقدم **ففي** لنا ثلاث صور سماع البينة بلا اعسار قبل الحبس وقد ذكرنا ان



روايتين **وما** فيها من الاختلاف في التصحيح وصورة سماع البينة بلا عسار  
بعد حبس قبل مضى المدة المنقولة عن الاصحاب وان فيها روايتين ايضا  
وعامة المناجح على ان لا تقبل الصورة الثالثة سماع البينة بلا عسار بعد  
الحبس ومضى المدة وليس فيها خلاف والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
**مسئلة هل يجوز ان يلزم المدعى عليه المنكر بكفيل للنفس**

بنفس الدعوى قبل اقامة البينة اولا وتحرير كلام الاصحاب في ذلك **ذكر** في فتاوى  
القاضى خان اذا ادعى ولم يقيم البينة وطلب من القاضى كفيله فهو على وجهين  
**ان** قال بينتى غايبة لا يكفله وان قال حاضرة في المصروف في القياس لا يكفل  
وفي الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني وكذا الواو والمدعى شاهد واحد  
فانه ياخذ منه كفيل بنفسه وبالعين المدعى بها **وكيف** بالخصومة  
كفيل بنفس الكوكل فان اعطاه الكوكل دون الكفيل او الكفيل دون الكوكل لا يقبل  
القاضى ذلك منه الا ان يرضى به الخصم **ذكر** في شرح ادب القاضى للخصم  
**قال** ذكره قتادة وايضا شارح رجل ادعى قبل رجل بالافعال اعطى كفيله  
حقا جنى بينتى قال ليس له ذلك وهكذا روى عن عامر الشجوي **وروي** عن  
ابراهيم النخعي نروي اذا كفيل **اخلف** المتأخرون فيه منهم **روى** عن  
**عن قتادة** وايضا شارح **وامر** قياسي **روى** عن ابراهيم استحسان وبه قد  
علمنا **وجه** القياس ان مجرد الدعوى ليس سبب الاستحقاق لكونه معارضا  
بلا نكاح فلا يجب على المدعى عليه اعطاء الكفيل **وجلا** استحسان ان في الكفيل  
نظر للمدعى فانه مقاضى بينته ربما يخفى المدعى عليه نفسه فلا يقدر على اثبات  
حقه بالبينة وليس فيه ضرر كبير بالمدعى عليه فيصير الى الكفيل **ثم** يثبت  
**قال** ابو حنيفة واصحابه جميعا اذا تقدم رجل يدعى عليه حقا وسأل ان ياخذ  
منه كفيل ولا يقع الفرق في ظاهر الرواية سيما اذا كان المدعى عليه معروفا  
او لم يكن والمدعى به خطيرا او صغيرا **وي** عن محمد انه قال اذا كان المدعى عليه  
معروفا فالظاهر من حاله ان لا يخفى نفسه **وبذلك** لك لا يبر على اعطاء الكفيل

لكن ان اعطى مختارا يرضى منه وكذا ان كان المدعى به خطيرا لا يخفى المروءة نفسه  
لذلك فلا يجب على اعطائه الكفيل لكن ان اعطى يرضى عنه **ثم** ظاهر الرواية  
اذا اخذ منه كفيل اذا اخذ منه كفيل الى اي وقت ياخذ **اخلف** الاقوال  
فيه **والصحيح** انه ياخذ الى ثلاثة ايام **فان** ادعى احد في قذف وقصاص  
او جراحة فيها قصاص وقل في بينة حاضرة وطلب كفيل من المطلوب  
يجب على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام حتى يحضر شهوده عندهما قال ابو  
حنيفة لا يجب **وامر** في حدود الخالصة لله تعالى كحد الزنا والشرب  
والسكر من الكفيل لا يجب على اعطاء الكفيل وفي دعوى السرقة يجب على اعطاء  
الكفيل ثلاثة ايام بالمال لا بالقطع **وفيما** يجب فيه التعذيب مثل الحن شتم الحر  
والحر يذف العبد يجب على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام لان التعذيب حق  
العبد يسقط بعفو ويستخلف فيه ويثبت مع الشهادات وشهادة  
مع الرجال **ذكر** في الهداية واذا قال المدعى في بينة حاضرة **تيل** للخصم  
اخطه كفيل بنفسك ثلاثة ايام كذا يغيب نفسه فيضيع حقه **والقفا**  
بالنفس جائزة عندنا **واخذ** الكفيل مجرد الدعوى استحسانا عندنا  
لانه فيه نظر للمدعى وليس فيه ضرر كبير بالمدعى عليه **وهذا** لان الضرر  
مستحق عليه مجرد الدعوى **حق** يودي عليه ويحال بينه وبين استغاله  
فصح التكفيل باحضاره والتقدير بثلاثة ايام **روى** عن ابو حنيفة  
**وهو** الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الحامل والوجيه والمقبر من المال والخطير  
**ثم** لا بد من قوله في بينة حاضرة للتكفيل **معا** في المصروف حق لوقال المدعى  
لا بينة لي وشهودي غيب لا يكفل لعدم الفايده **فان** فعله لا بأس  
بلا منته كذا يذهب حقه **الا** ان يكون غريبا فيلزمه مقدار مجلس  
القاضى **وكذا** لا يكفل الى اخر المجلس فالمجلس يتصرف اليه **الا** في اخذ  
الكفيل والملازمة زيادة على ذلك ضرر اذ به يمتنع عن السفر ولا ضرر في  
هذا المقدار **ظاهر قلت** فتحررنا من هذا كله ان المدعى اذا صح الدعوى يبرئ  
القاضى وانكر المدعى عليه ذلك **فلا** يخلوا اما ان قال في بينة حاضرة او غايبة



ومن ذكر الحق الحليم الحق المجيد الحكيم الحكيم الخبير عبد المولى الشمس في زمن القيظ الحار  
 يعطش ولا ياتم الحر ولا ياتم الحار كذا وشرح آية الكسبي

١٦٨

واسم الله العظيم يا الله المحمود في كل قيعاله مائة مرة في يوم الجمعة بعد الصلاة  
 لا جلد للمطر وفي غيري وفيه السلام كذا

فان في حاضرة في المصير بحمد الله عليه علوان يضمن على نفسه ثلاثة ايام  
 وهذا على وجه الاستحسان لان هذه المسئلة ما هي من المسائل  
 التحقده فيها القياس على الاستحسان **تبيين** ولوطب المدرى التكفيل  
 بعد ما قال بينق حاضرة في المصير **قال** المطلوب ليس في كفيلا **فانه** لا يبيسه  
 ولا يضويه ولا يرسم عليه **ولكنه** يقول له ان شئت ان تلازمه فلازمه  
 حق بحضور شهودك فان اختار ملازمته يجيبه القاضى في ذلك **وتكفيه**  
 الملازمة ان يبقى المدرى مع المدرى مع المدرى عليه في قيامه وطلوسه و  
 لان القاضى يأمر المدرى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج منه ولا  
 يسعى في احواله لانه نوع حبس **ولو** دخل المدرى عليه دار نفسه لم حاجته  
 لا يمكن المدرى من الدخول عليه **لا** برضاه لكنه يجلس على باب الدار الى ان  
 يخرج والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا

وقد انتهت هذه النسخة كثر في بعض الاماكن المملوكة الفقهية  
 وله الحمد على كل حال وفي كل حال تمت على يد المدرى الراعى غفر له  
 قد وقع الفراغ من تحرير هذه الرسالة على يد العبد المذنب السيد عبد العظيم  
 بن المرحوم السيد هاشم التميمي في مدينة المنوف في شهر

<p>ربيع الثاني في يوم واحد المياقة يوم ٢٣                  اللهم اغفر له ولين كان سبباً لا حيا هذا                  الحيز العظيم الامم كن له ولكن                  عليه امن بحجة                  سيد المدرى</p>	
<p>وصلى الله على سيدنا محمد</p>	<p>والد وصحبه وسلم تسليمًا</p>
<p>بسم الله الرحمن الرحيم                  محمد بن عبد الله بن محمد                  بن عبد الله بن عبد الله</p>	<p>والحمد لله رب العالمين</p>



بمقتضى  
 قد انتقل لزمه الفقير  
 السيد بن علي الغري  
 الحنفى عفا الله  
 عما سلفه

